#  **جامعة النهرين**

**كلية العلوم السياسية**

ISSN 2070-9250

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العربية والدولية

**رئيس التحرير**

الاستاذ الدكتور

منعم صاحي العمار

**نائب رئيس التحرير**

الاستاذ الدكتورة لبنان هاتف الشامي

### الهيئة الاستشارية

**أ.د. رياض عزيز هادي**

**مساعد رئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية**

**أ.د. سعد ناجي جواد**

**الجمعية العربية للعلوم السياسية**

**أ.د. شمران العجيلي**

**رئيس مجلس أمناء بيت الحكمة - بغداد**

**أ.د. سعد حمود العنزي**

**رئيس تحرير مجلة العلوم الاقتصادية والادارية**

**أ.م.د. عامر حسن فياض**

**عميد كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد**

**أ. د. ناظم عبد الواحد الجاسور**

**عميد كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية**

### هيئة التحرير

 **أ.د. فكرت نامق عبد الفتاح**

 **أ.د. عبد علي المعموري**

 **أ.م.د. نادية المختار**

 **أ.م.د. صالح عباس الطائي**

 **أ.م.د. سرمد زكي الجادر**

 **أ.م.د. مها عبد اللطيف الحديثي**

 **أ.م.د. هشام حكمت**

**مدير التحرير**

 **م.م. وسن احسان عبد المنعم**

###### الاشراف اللغوي

 **م.م. سولاف مصحب مهدي**

###### الاشراف الفني

 **ماجد قاسم نعمان الخطيب**

**توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي**

**مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين**

**بغداد – الجادرية ، هـ: (7763218)**

## **E.mail:** **nahrainpol@yahoo.com**

**www.Pol-Nahrain.org**

**الرقم الدولي ISSN 2070-9250**

**محتويات العدد**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| ت | الموضوع | الصفحة |
|  | الافتتاحية | **أ** |
|  | هل بمقدور الديمقراطية ان تكون بوابة لفهم العراق؟أ.د. منعم صاحي العمار | **1** |
|  | المعايير الأخلاقية وحقوق الإنسان في ضوء التطورات الدولية الراهنةد. سلمان الجميلي | **31** |
|  | مستقبل العلاقات الاقتصادية العراقية-الأمريكية (مشاهد مختلفة)أ.د. عبد علي كاظم المعموري د. محمد حسن رشم | **53** |
|  | العلاقات العراقية-الإيرانية بين الثوابت الموضوعية والمتغيرات المستقبليةم.د. دنيا جواد | **75** |
|  | التأثير الامريكي على الدور الاممي في العراق بعد عام 2003د. دينا محمد جبر | **103** |
|  | الرؤية الأمريكية لإعادة صياغة التفاعلات الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط: دراسة في الدور العراقيد. باقر جواد كاظم | **127** |
|  | مسارات الإستراتيجية المستقبلية المحتملة للعلاقات السورية-الأمريكية م.د. علي حسين العيساوي | **139** |
|  | التدخل الدولي في الشرق الأوسط: دراسة في السياسات الأمريكية الأوروبيةد. شيماء معروف فرحان | **157** |
|  | الخليج العربي وصراع القوى الكبرى، نحو ادوار عربية-خليجية فاعلةد. خضر عباس عطوان | **173** |
|  | توجهات السياسة الصينية تجاه إفريقيا (جمهورية جنوب إفريقيا انموذجاً)د. إياد عبد الكريم مجيد م.م. إسراء احمد جياد | **201** |
|  | ظاهرة غسيل الأموال: آثارها وسبل التصدي لها في العراقم.د. نغم حسين نعمة | **229** |
|  | غسيل الدماغ في المسؤولية الجزائيةم.د. احمد كيلان عبد الله م.د. بهاء الدين عطية عبد الكريم | **257** |

**قواعد النشر**

* لغة المجلة هي اللغة العربية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
* ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات الأساسية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا الوطن العربي والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، كما وترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات القانونية ضمن نطاق اختصاصها، وعلى وفق الآتي:
1. أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (25) صفحة مطبوعة بنسختين مرفقة مع قرص مرن (CD).
2. أن تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد البحوث والدراسات وكتابتها وبخاصة التوثيق بحيث تتضمن بالنسبة للكتاب الآتي: أسم المؤلف، عنوان الكاتب، مكان النشر، الأسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، أرقام الصفحات، أما بالنسبة للمقالة: فتتضمن أسم الكاتب، عنوان المقالة، اسم الدورية، مكان صدورها، عددها، تاريخها، وأرقام الصفحات.
3. أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
4. أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية.
5. يرفق مع كل بحث او دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية) وقائمة بالمراجع والمصادر المعتمدة.
6. يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث.
* تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.
* يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
* لا تلتزم المجلة بإعادة البحوث والدراسات التي يعتذر عن نشرها.
* ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.
* الافتتاحية
* "الخليج العربي مرة اخرى"
* "ولكن كيف؟"
* في ظل تقليد كذاب فرضته علينا الدراسات الاجنبية الخاصة بمنطقة الخليج العربي، اعتدنا نحن العرب ان ندبج جميع بحوثنا ودراستنا حول هذه المنطقة بشروح وافية عما تمثله من اهمية استراتيجية كبرى في اجندة السياسة الدولية وقواها الفاعلة.. مسوغين لها ومقدمين الاغراءات والمسوغات للآخر الذي لم يتوان في القبض على مقدرات حياضنا، حرماً وامكانيات، حاضراً ومستقبلاً، بناءاً واداءاً. ومتى ما اردنا تشكيل ما تقدم لجأنا للآخر لعل يديه تفيض علينا ببعض البركات التي تعيننا في عنونة ذاتنا.
* ومع القليل. القليل الذي جاء به الزمن الفائت، حركنا نحن الخليجين كل ارهاصات طموحنا واخذنا ننشر تأثيرها هنا وهناك مسلمين بروح بل ورفيف المبادرة التي تتيحها لنا الظروف والاحداث والوقائع التي تأتي بها حركة الاداء الدولي دون تمحيص او تحليل او انتباه. حتى اذا ما نجحنا هللنا لقوتنا, وبعد حين نكشتف اننا اجراء عند الآخر. واذا ما فشلنا لمنا انفسنا وجلدنا ذاتنا وحملنا شعوبنا وطلائعنا المسؤولية، دون دراية بان الاخر هو الذي اوصلنا لهذه النتيجة. بدليل ان النكسات المتوالية التي اصابت الامن الخليجي. لم تكن بجهد خالص من الاخر بل من نتاج خططنا تخطيطاً واداءاً، استراتيجية وسياسات، حثاً وتطلعاً. ورغم ذلك ما زلنا نبحث عن سر البناء لمستقبلنا الخليجي المرهون عند الآخر. ومتى ما توجهنا الى اتمام مهمتنا كررنا مقولات كنا نرددها في كل اوان وفريضة دون التفات لمن نحن فيه. او دون بحث جدي عن سر كل ذلك مشتركين في غاية واحدة التأكيد على الاهمية الاستراتيجية للخليج العربي. اقليماً وبناءاً، ومقدرات وثروات، موقفاً ودوراً. ومجمعين على دعوة الآخر لتكتيل ذاته باتجاه استثمار المزايا. وما ان ننتهي من هذه الدعوة نتفاجأ بسيل من التدابير التي تنال من تقربنا من ذاتنا لنعيد الدورة من جديد.
* وهكذا كان حالنا منذ اكثر من ثلاثة عقود ويزيد. فالمنطقة النفطية اصبحت قلب العالم.. والهادئ الاخر اصبح اكثر شراسة.. والذات التواقة للاستقلال باتت اكثر التصاقاً بسيناريوهات تفرض من الخارج.. والبناء الجديد اصبح خارج ارادتنا.
* والحرم الذي ينبغي حصانته اصبح ساحة مفتوحة لكل من يريد النزال.. ومع ذلك لم نعدم الفرصة للملمة ما يمكن لمه.
* وازاء ما تقدم، ورغبة من الكاتب، وهو يحمل هموم وجراحات لا تخرج في مسبباتها وحصائلها عما تقدم من خطل، في تأكيد نزوعه نحو رؤية تناول مختلفة لموضوعية الامن الخليجي. ويرى من المناسب ان يرتفع الجميع الى مسؤولية ما يحيط بهم ليس الى مستوى ارتفاع السفينة كما يقول الرئيس الامريكي السابق بيل كلنتون. بل الى ما يتيح لهم رؤية الحال الذي هم فيه كمقدمة ضرورية لبناء ما يطمحون اليه من اوضاع وتدابير.
* ولعل من اولى امارات ذلك الارتفاع.. الوقوف عند التغيرات التي لاحت المنطقة بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003. ذلك الاحتلال الذي سيكون بنتائجه مستودعاً لتوليد مقدمات انطلاق جديدة تعيد تشكيل الكثير من الظواهر والبنى. ويبدو من اهمها ظاهرة الامن الخليجي وبناها.. وفق معادلات تشييد تتحرك فيها الاطراف المعنية خارج ارادتها.. طالما ظل التخطيط لها بعيداً عنها. ولكي لا نكون متشائمين او محل لالصاق تهم ليس فينا، دعونا نحفر في صخر جلمود الامن الخليجي.. لعنا نجد فيها خطوط اثر لما يمكن ان يقوم به العراق من جهد استراتيجي ومجتمعي في تشكيل معادلة الامن الخليجي.. عسى ان ينفض عنه تهم.. وتهم. فيا ترى ما هو مستقبل ذلك الجهد.. وما هي فرصه وادواره وصور ادائه المحتملة؟.
* لا يبيح سراً لو قلنا، ان عماد الحث المستديم الذي شغل معظم الدراسات الخاصة بالامن الخليجي كان متمحوراً حول امكانية العثور على المدخل الاكثر تاثيراً في اعانة الخليجيين عموماً على معرفة ما تضمه بنية من اشكالات فضلاً عن معرفة ما يضمه الآخر من تدابير وما يحمله مدركات مؤثرة بل ومولدة لما يلوح تلك البنية من تغييرات وتبدلات.
* وعلى الرغم من منطقية اداء كهذا.. الا ان محصلته كانت دوماً خارج المراد.. لاننا ببساطة اعتصمنا بالاستشراف لما يحصل دون تشريح لمدرك الآخر.. او جهد العقل لمعرفة عليه ما يقوم عليه الآخر. حتى اذا ما استغرقنا في الاستشراف عهدنا نتائجه للزمن لعل يعادل بما يأتي به من فرص قصورنا. مقيمين الدليل على عجزنا في معرفة ما نتوسل به من اجراءات. فالاستشراف في حقيقته هو من اعمال العقل والخيال في المستقبل وابداعها يتمثل في قدرتها ليس في استخلاص خبرة الماضي وعظمته ودراسته او في ادراك حقائق الماضي واسقاطته.. ولكن في اختراق "حجب الغد" لنعرف ما يمكن ان يحمله من تحديات وافاق ومخاطر.. وهي بذلك ليست هروباً من مواجهة الواقع بل تبنيه كخطوة لابد منها لمعرفة عليته ورصف الحلول الناجمة لتحدياته. وهو بذلك يفرض علينا، في تخطيطنا وفي ممارستنا عدم الاكتفاء بما هو آني وعاجل، بل علينا ان نضع في حساباتنا تحديات المستقبل وازماته من خلال تحليل الاحتمالات واختيار افضلها واقربها الى الواقع.
* ولا نبغي هنا البحث عن التحديات التي يمر بها الامن الخليجي ولا ترتيباته التي باتت بحكم المنطق وتوالد الظروف غير ذات بال بعد ان اصبحت منطقة الخليج برمتها منطقة مغلقة للنفوذ الامريكي لاسيما بعد احتلال العراق 2003.. بل حل قصدنا يتمحور حول الكيفية التي نستطيع من خلالها تأشير مواجهات الانطلاق بمعادلة "محلية" للامن الخليجي تقدم فيها اطرافها قسطها كل حسب مقدرته في تشكيل وحماية بل والترويج لما تحمله من مقومات.. كمبادرة انقاذ لهوية الوجود او ايقافاً للتداعي.. ليس بصيغة "الاقتحام الثوري" او "الصدام العلني" او "الطموح المبالغ فيه" او "الرفض الاعمى" لحال بدت قوائمها عصية على التغيير.. ولا بصيغة الاعدام المقصود لفرص التهشيم لمخططات خارجية ثابتة.. بل بصيغة التكون الذاتي الذي يفرض على الاخر ويزرع في مدركه لكي يعترف بوجود طرفا ما.. يسمى خليجياً.. تلك هي المعضلة.
* ولا ادعي الانحياز هنا، ولا احلق عالياً لو قلت ان معادلة الامن الخليجي المقبلة سترهن بما يؤديه العراق من دور.. ونموذج متقدم في كافة الصعد بعد ان اصبح، كما يرى، منتجاً فعالاً للاستقرار في المنطقة سوءاً بجهد ابنائه.. او بالحث الذي يصدر عنه.. وربما بالكشف لنقيضه ذلك لان العراق لم يحصل له ما حصل لو لم يكن في احد عناوين وجوده خليجياً.
* وبقدر ثبات منطقية تلك الرؤية وما تناله من مصداقية متزايدة عبر الزمن.. الا ان الكثيرين مأخوذين بلعبة الادوار.. وبحجم ما يمر به العراق من تحديات.. وارتباط الامن الخليجي بالامن الدولي-الامريكي.. ظلوا متحفظين على الاقرار بها.. لا بل اتهمونا واصحابها بأنها تستند الى عملية تنبؤية مطلقة تختلط فيها الرغبات مع الاماني بما هو ممكن وموضوعي. فأخذ البعض منهم يشدد على ان العراق سيظل لسنين طويلة تحت السيطرة الامريكية التي لا تسمح له بتجاوز ما مرسوم له من دور. كما انه وبسبب ما حل به من خراب ودمار سيكون منكفئاً على ذاته يداري جراحاته وسيحتاج الى زمن طويل لكي يستطيع ان يكون مؤثراً. كأنني بهم لم يفهموا العراق. ولم يذهب البعض الاخر بعيداً بقوله ان العراق الجديد لم يكن جديداً لولا الجهد الخليجي في تحويله الى هذه الصورة فليس من المنطقي ان يصنع الخليجيون من يميت لهم جذوة تطلعهم نحو الامن والاستقرار وكانهم يلخصوا مهددات ما يعترضهم بالعراق.
* ورغم ما تولح بها الآراء انفاً من حقائق، فان اصحابها لم يجهدوا النفس اكثر مما تحمله.. ولم يمعنوا النظر فيما يجب رؤيته.. فالعراق بامكاناته وتطلعاته لا يمكن ان يدجن او قل لا يمكن ترويض جموعه.. فهو خزان بشري متطلع بعد كبت.. وحرمان.. وحصار.. وهكذا يبدو العراق حالة فريدة لم تألفها كل حلقات البناء الاستراتيجي الخليجي المعتادة. فهو جغرافياً جزءاً من المنطقة وعنصراً ايجابياً في تفاعلاتها.. بل ويتربع على رأس الخليج ينظر ويشرف.. لا يطل فحسب. واذا ما اراد العراق ان ينعتق عن جغرافيته ويتطلع لغد افضل ودور مؤثر اكثر لا يجد غير الخليج وجهة.. تدفعه في ذلك مستدعيات كثيرة اولها.. ان تاريخه ينبى بأمر فريد لا تقبض عليه دول المنطقة قاطبة.. الا وهو ارتباط مداواة جراحة الداخلية بما مقدار ما يحوز عليه من تأثير في الخارج.. وهذه ميزة استراتيجية لم تستطيع دول الخليج رؤيتها بمدياتها البعيدة ليس من ناحية الثروة وتسويقها.. او من ناحية الانتماء القومي ودواعيها بل لانه دوماً لا يحيا دون دور. وهنا يكمن السر فما بالك وان الآخر الذي تولى شأنه يريد منه ان يكون نموذجاً يتطلع اليه الآخرون وربما كيف يكلف بإتمام حلقات الاداء الامريكية لاسيما ما يخص منها بالاصلاح داخلياً. وثانيهما ان العراق وان فقد دوره عبر الزمن المستقطع منذ عام 1991 ولحد هذه اللحظة، فان ذلك كان بسبب خطأ سياسات. واستأساد اطراف بعينها فرضت عليه ما هو فيه. اما وقد وعى الدرس.. واخذ من العبر ما يكفي سيكون بلا شك قبلة تتهافت عليها دول الخليج انفتاحاً واستثمار ودعماً للدور.. بل وتوازناً للمصالح خاصة اذا ما نجح العراق في مجابهة ما يسمى "بالارهاب الوافد" على المنطقة وستجد دول الخليج ما يزين بها الاقتراب اكثر واكثر منها.. وثالثها ان منطقة الخليج لم تعد بعد الذي حصل منشغلة بما يحصل بالعراق او ما يصدر عنه بالعكس من ذلك وكعادتها او دعته بيد الآخر الكفيل ببرمجة افعاله بما يزيد من مضاعفاتها السلمية.. وهذا الحال سيجعل دول الخليج متفرغة لعلاج ما هي فيه من تحديات على مستوى الحرم او الاداء. واغلب الظن انها ستعتصم بخيار التوازنات لتصريف سياساتها البينية.. وسيكون العراق وحده حاملاً للميزان سياسياً وستراتيجياً. ورابعها ان العراق الجديد سيكون بمثابة "اوراسيا الصغرى" التي تربط منطقتين حيويتين واساسيتين هما اوروبا التي بدت تشهد جهاتها توسعاً لحلف الناتو. والخليج العربي المنطقة التي باتت بأمس الحاجة الى ان تتطلع الى افق اوسع.. وان كان ذلك التطلع محسوب عن قصد من الآخر وربما من صناعته.. ليعطي العراق بموقعه المتميز اهمية ستراتيجية مضافة للخليج. وهكذا يقف العراق المقبل متفرداً باهميته وبقدرته امام الزمن ليثبت احقيته في ممارسة دوره المؤثر خليجياً ستراتيجياً وسياسياً.. بل وامنياً.. ولكن كيف؟ ذلك هو السؤال الذي ينبغي ان نجهد النفس بالاجابة عليه..
* **والله من وراء القصد**
* **الاستاذ الدكتور**
* **منعــــــــــــــــــــم العمـــــــــــــــــار**
* **المشرف العام**

هل بمقدور الديمقراطية أن تكون بوابة لفهم العراق?

 **أ.**د . منعم صاحي العمار **[[1]](#footnote-2)(\*)**

**المقدمة**

 بعد الذي جرى لا أحد يمتلك قدرة البت بما سيحل بالعراق، وما ينتظره دولة وشعباً وفاعلاً إقليمياً ودولياً نظراً لتداخل الرؤى المصرفة لكل دالة خاصة بعد أن صنع القدر، المصير الذي نحن فيه.

وإذا كان الوطن قد تحمل جور السنين والدهور، وهذا شأنه نظراً لتلازم الوجود أولاً ولكونه الساحة التي تتداول فيها الشؤون، وتتبادل في حياضه المواقف، وتكتب على أديمه الانجازات ثانياً، فإن اللافت للنظر إن أبناءه لم يتحملوا قسطهم من ذلك الجور. فألقوه دفعة واحدة على الوطن لينوء به تحت سطوة حراب الأهل والخصوم معاً.

 والتاريخ بحقبه المختلفة، بل ودوراته التي لم تصادف الثبات إلا في العراق ابتداءاً من عصور ما قبل التاريخ مروراً بالعصور الإسلامية وانتهاءاً بالعصر الحديث شاهد على ما يجري الآن. ففي كل مرة يرى فيها الوطن نفسه ويطل برأسه شامخاً يطاول الذرى، فيزهو البناء بكل تجلياته سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وجيوبولتيكياً في ربيع الوطن الدائم ليصبح عنواناً للعراقيين وللأمتين العربية والإسلامية، يدير الزمن ظهره له بل ويقتص منه ويعدم ابناءه فرصة فهم وطنهم، الذين ظلوا يجهدون النفس في فهم الآخر ومطالبه ومصالحه بل ومؤامراته ومخططاته، حتى باتوا فاقدي القدرة على تحديد مطالبه أو فهم وجوده مسؤولية لا انتماءً فحسب، تبعاً لتضاؤل الشعور بالأنا العليا وإصرارهم غير الواعي في تبديد شروطها من أجل مصلحة أو عنوان قوة ليعدموا النفس من أجلهما على الرغم من علمهم بأنهما من الأسرار الزائلة ، حتى صارت المحنة محن مضاعفة لا تصادف أي بصيص أمل لتجاوزها طالما ظل العراقيون بعيدين عن امتلاك الشجاعة، ليقفوا مع الذات ويتساءلوا كيف نفهم الوطن؟. كمقدمة لرؤية أبعاد ما يرنو لنسجه من تجربة ديمقراطية، وليدركوا كم هم متخلفون عن بقية الأمم والشعوب، بل والجموع التي نسجت من وجودها مواقف جيرت بالكامل لصالح الوطن حتى أصبح وجوده حلاً لكل المشاكل وعنواناً للتفاخر بل وسر الهوية الموحدة.

 لا أقصد من هذه المقدمة الشروع بخطاب إعلامي أو أحتمي ببلاغة نص أو أتوسل بطلاقة قلم، بل أنطلق من قول مأثور مفاده (إن العلم كنز تاجه العمل). فالوطن لم يزل يبحث عن مصيره منفرداً بعد أن هجره الزمن واغتال مكانته وهجره الأبناء وهدروا هيبته وسيادته. فمن الواجب أن يشارك الجميع في معلمة ما يعانيه، وفي المقدمة منهم الأكاديميون رداً لدين الانتماء والهوية والمصير دون مساومة على ما يحمله الآخرون من حس وطني بعيداً عن أية محاولة لسلب حرية الإفصاح عن الهموم والمطالب من أحد، بل كل الذي نرجوه أن يرتفع الجميع بمسؤوليته ويشرع بمناقشة هادئة ومناشدة خالصة لكي نرجو لأنفسنا ونبدأ بفهم العراق، الوطن، أي وطن، انشغل به الآخرون في كل أصقاع المعمورة ، ولم ننشغل به نحن. ألا يحق لنا بعد الذي جرى أن نعاود التفكير به والمساهمة في عملية تحريك الفكر الجامد أو الذي تجمد منذ أحداث نيسان عام 2003 وعلى وفق المحاور الآتية:

**أولاً: عودة لما نسميه ماضياً**

 التزاماً من الباحث بالوحدة العضوية لهذه الدراسة وما تستلزمه من اتساق داخلي بين مفرداتها، ولكي لا تكون هذه الدراسة مجرد خطاب توجيهي يلتزم المثالية دون ملامسة الواقع الاستراتيجي للعراق، وجب علينا الآن مناقشة ما يمكن وصفه ببانروما الحدث وساحات ومآلاته. تلك البانروما التي وجد فيها العراق نفسه محاطاً بعناوين طامحة وساحات مغرية لأداء دور، وفرص مهيأة لكي يستجمع القدرات ويراهن على السياسة التي تجاوز خطوطها مرات ومرات، لعله يجد من ينصت لما يدعو إليه وهو المتسلح بالآيديولوجية القومية أو يسوغ له دوره أو يرضى به. ولكن هذه (المرات) أو دعونا نسميها (مناسبات الانعتاق عن الجغرافية) لم تأت بثمارها اليانعة بل وحتى الفجة منها. فالقدرات انقلبت إلى أثقال، والسياسات حملت محمل المخططات غير المرغوب بها، والآيديولوجية القومية حسبت كذريعة ، والأهم الجغرافية تحولت بقدرة قادر إلى أطواق تعجيز وحصار، وكانت سبباً مباشراً لاحتلاله! لانعدام الفرصة والطموح والدور وربما لأجل ما[[2]](#footnote-3).

 وقد سبب هذا التوتر العجيب في المتناقضات التي لفت أية قراءة للعراق، وجوداً ودوراً، ضياعاً مريعاً بل ولافتاً للنظر لحقائق وحقائق كان العراقيون بل والعرب ومن خلفهم القوى الإقليمية والدولية يعولون على اتمامها حتى بدأ الخيط الرفيع المميز للانتاج، انتاج الاستقرار، وانتاج التوتر متهتكاً لا يعرف أحد مهالكه ولانقاط تحلله أو وهنه[[3]](#footnote-4).

 وهذا الأمر توضح بصورة جلية بعد انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية، ففي الوقت الذي فرض فيه العراق بانتهائها نفسه كمتطلع قادر على صياغة ذاته خارجياً على الرغم من جراحه الداخلية الدامية التف حوله الجميع راضياً بما يحمله من تطلعات قومية كانت أم إقليمية وسادت رؤى ممكنة التحقق همها المساومة بين تحميل العراق لمهام دور محسوب وبين السماح له لكي يقول كلمته، وصادفت هذه الرؤى التطبيق لظروف وفروض شتى استحال التوفيق بينهما دون العراق[[4]](#footnote-5). وهكذا فهم العراق من لدن الآخر، ولم يفهم العراق والعراقيون ذاتهم ليضحوا بمكاسب كانت طوع اليد، وثمار تنتظر القطاف. ولكن العراقيين استعجلوا الحصاد، فكاد الحصاد مراً، ودخل العراق الكويت مستعجلاً بتطلعه مزهواً بما حمله من مطامح كانت تحت نظر الآخر دون دراية منه، حتى تبدى للبعض إن هناك فخاً منصوباً للعراق!![[5]](#footnote-6). المهم دخل العراق الكويت لعله يستطيع بناء أو حتى بث رؤى تنميط واقعي للوقائع السياسية لمنطقة لا يخطأ جمال عبد الناصر في رده على محاولة عبد الكريم قاسم بدخول الكويت من وصفها (بأنها أكثر المناطق حساسية للغرب) ولمنطقة تزاحم بأهميتها أهمية أوربا للولايات المتحدة[[6]](#footnote-7) وهذا ما ذكره بوش الأب في خطاب له في حالة الاتحاد عام 1991 عندما قال (لقد نجحنا في النضال من أجل الحرية في أوربا لأننا وحلفاءنا بقينا شجعاناً وراسخي الأيمان، إن الحفاظ على السلام في الشرق الأوسط لا يستدعي ما هو أقل من ذلك)[[7]](#footnote-8). ولم يأبه العراق بذلك وأراد من فعلة آب 1990 مقدمة لفرض نفسه على الآخر، ولم يدرك بأن الآخر هو الذي سيوصله إلى هذه المنزلة حتى دون أدنى جهد منه. ودليلنا في ذلك ما قاله ستيفن غرو بارد في كتابه (حرب السيد بوش.. مغامرات في سياسات الوهم) (إن العراق في حربه مع إيران لم يشهد أي غضب أمريكي أو عالمي على خلاف إيران. حيث كان الهرج العنيف والقاسي الذي استخدمته ليس فقط ضد الولايات المتحدة بل ضد الأقطار الإسلامية الغنية مثل السعودية والكويت بسبب أثمها الديني والأخلاقي، جعل الجميع شركاء طائعين للعراق في حربه ضد إيران)[[8]](#footnote-9). وهكذا كانت الولايات المتحدة شريكة رئيسة في خاتمة تلك الحرب بالنسبة للعراق دون دراية منه، أو دون جهد منه إظهار الحقيقة. فكان نتاج التضحيات العراقية محسوب أمريكياً، ودفعت الأوساط الأمريكية هذا النتاج باتجاه مصلحتها وإن كانت تلك التضحيات تحصد بأسلحة أمريكية يحصل عليها الطرف المقابل. (فقد كانت الولايات المتحدة مرتاحة جداً للحرب العراقية – الإيرانية وكانت تعمل بشتى الوسائل لكي تبقى مشتعلة لسنوات طوال. واستخدمت نفط الخليج العربي لإرهاق واستنزاف اقتصاديات المنطقة بإغراق الأسواق العالمية بملايين البراميل الفائضة يومياً بما يزيد عن طاقة الاحتكارات والدول التخزينية. الأمر الذي أدى إلى انخفاض سعر برميل النفط إلى سبعة دولارات في منتصف الثمانينات وتسبب ذلك في خسارة الأقطار العربية النفطية 500 مليار دولار على الأقل)[[9]](#footnote-10) .

 وتبعاً لضيق الأفق، ولأن قضية الأمن العراقي كانت تدار بصيغة التكيفات الآنية دون أفق ستراتيجي يحكمها، ولان العراق ذهل من النتيجة الدراماتيكية التي خرج بها من حربه ضد إيران، وكأنه لم يصدق نفسه، غرر به، بل وزين له بأنه قادر على توظيف ما يحمله ستراتيجياً دفعة واحدة مأخوذاً خطأً بنظرة كلاوزفيتز للنصر وتوظيفه السريع قبل أن يفقد بريقه. فذهب للكويت مذكراً الغرباء الذين قطعوا الأوصال، والطيبين الذين تهمهم وحدة الأوطان، ونسي إن الزمن الذي هو لا تنفع معه الذكرى، ولا تشحذ عبره ذاكرة الفعل، بحاجة إلى حكم يضع له القانون ويفسره[[10]](#footnote-11). وفعل آب 1990 لم يكن بمشورة الحكم ولا برضاه. فكان الكويتيون بعد الثاني من آب فضيلين ، وكان العراقيون رذيلين، وظهر بوش كقاض محايد مثل الشريف الذي سيطبق القانون)[[11]](#footnote-12) ، ليدفع العراقيون تضحيات جسام تحت نظر الولايات المتحدة ولمصلحتها، ولكن هذه المرة ليس برضالها وإنما برضى إسرائيل التي أوصلت الأمور إلى منتهاها وتقبلها العراقيون تحت شعار (أما أن نكون أو لا نكون) ليضحوا بالمحصول وبالوجود معاً. وإذ استرجع المحصول بعاصفة الصحراء عام 1991 ، فإن الوجود نفي في 9 نيسان 2003 بعد استنزاف وتعجيز اتخذ شكل الحصار المقصود الذي حول زمن العراقيين إلى محنة تدبروا آلياتها المادية دون أفق سياسي أو ستراتيجي لقراءة نهايتها اللهم إلا التحدي وأي تحدي!!.

 والعراق في محنته لم يكن ليملك مقومات الأداء الاستراتيجي الناجعة والكفيلة بالتخلص منها، حتى ولو بأكبر قدر من الخسائر. فظلت النتيجة التي أعقبت عاصفة الصحراء 1991 حاضرة في ذهن المراقبين والساسة دون تبني نهج يقوضها، بل بالعكس غذيت حتى أصبحت لعبة سياسية محسوبة تدام بأفعال عراقية غير محسوبة وتلك هي القضية[[12]](#footnote-13).

ففي الوقت الذي كان العراق يعول على قدراته ويتسلح بالتحدي لمواجهة تحد أكبر كانت خطواته ونزوعه للتخلص من تبعات فعله حيال الكويت والتي لم تكن لتخضع لستراتيجية محددة إلاستراتيجية الصبر على البلوى، مجرد تكيفات ظاهرها سياسة، وباطنها لملمة المواقف. بدليل إن كل الأفعال العراقية التي كانت تصدر من منطلق التحدي، لا تلبث أن تتحول إلى رضوخ لمطالب الآخر بصورة متواترة دون أن يلتفت العراق إلى ستراتيجية التعجيز التي يمارسها الآخر ضده، في ظنه إنه هو الذي يمارس التعجيز ضد الآخر. وقد أعدم العراق وفقاً لهذه النظرة مقدرات وسياسات وزمن وبناء ووحدة وطنية وسيادة ، لمجرد إن قيادته استهواها متابعة فكرة الاسترضاء لمطمح كبير وضخم لا لمطالب التخلص من المحنة. فكانت تجارب الولايات المتحدة بأفق زمني لم يحل بعد، وبأسلحة فكرية لا بأسلحة مادية. وتبعاً لتعنته، انفض الجميع من حول العراق، وبقى فريداً وحيداً في الساحة التي سهلت للآخر وبحجج لم تصادف الإثبات لنيل مغانمه دفعة واحدة، وبدا العراق الكفر الذي ينبغي محاربته، ووجوده عد مقدمة لسنين جراد ينبغي عدم تكرارها كما حل بأوربا في الثلاثينيات من القرن المنصرم[[13]](#footnote-14).

 إن مقارنة بسيطة لما حل بالعراق الآن، وما حل به بعد عام 1991 تعني تصديق مقولة ماركس بأن التاريخ يعيد نفسه كمأساة ثم كملهاة، فلن يكن هناك مسوغ لما حل بالعراق.. إلا الأداء المجدب فكرياً والمتواضع سياسياً وستراتيجياً بعد أن انعدمت البصيرة لدى أقطاب النظام السابق إذ بقوا صامتين إزاء المخاطر التي تواجه البلاد من أجل عنوان بعينه اكسبته أخطاؤه حماسة لكي يدعي نفاذ البصرة وشجاعة صبر، ولم يفهم وربما لم يدرك إن هذه الحسابات جعلت من العراق الساحة المفضلة لكي تحقق الولايات المتحدة ستراتيجيتها سواءاً بطريقة الاستنزاف أم مواصلة عمليات القصف المستمر للقوات بكل ما تحمله من تجزئة واضحة لاستراتيجية العراق على الأرض، أو بصيغة التحفز الموصل للاحتلال[[14]](#footnote-15). وهنا يصح قول ج.ف. بروان صاحب كتاب (أخاديد التغيير في أوربا الشرقية) (إن السياسة لا يمكن أن تكون سياسة ما لم تقم على نقد المخاطر المتوقعة)[[15]](#footnote-16)، والعراق استسهل المخاطر فوقع ضحية لها لأنه ببساطة لم يفهم ذاته ولا قدره.

 والحقيقة التي بقيت ماثلة على طول مدة الصراع بين الولايات المتحدة والعراق، هي إن العراق أصبح طرفاً في عالم صاغته نتائج أزمة الخليج وقبلها نتائج انهيار الاتحاد السوفيتي، وكانت القيادة العراقية تصم آذانها بعد كل الذي حصل أمام من يقول بأن العراق هو البطن الأكثر تأثراً بالمنطقة[[16]](#footnote-17). وتبعاً لذلك عجزت عن بناء تصور، لا شيء عدا ما كانت تفعله حيث البقاء. فكانت خطواتها بكل ما كانت تتنبئ به من حزم وقوة إرادة، كانت مجرد رد فعل، وسياسات غامضة لا تعرف كيف تصرفها وما هي المكاسب من ورائها؟. فكانت القيادة العراقية مأخوذة بطريقة قديمة ركنها العالم منذ زمن بعيد مفادها (المطالبة بأكبر شيء لتحصل على أصغر شيء) ومع الأسف كان الشي الصغير هو الزمن فحسب.

 ويدعونا المقال هنا إلى تذكر ما قاله دانييال فيلبون في كتابه (ثورة في السيادة) (إن العبرة ليست بما يطرحه الساسة من أفكار وما يتبنوه من سياسات ، بل العبرة كل العبرة في مدى مواقفتها مع شرعية القواعد التي تقبض عليها القوى الدولية الحاكمة)[[17]](#footnote-18). وفعلاً كانت العبرة خراباً وتدميراً ونفياً للوجود لأننا تجاوزنا التفكير بالعراق، الذات والدولة، بل والوجود. وهذا ما توضح جلياً في معالجة القيادة العراقية لموضوعة لجان التفتيش التي استطاعت أن تكتسب شرعية عملها من الضعف الذي اتسم به الأداء العراقي وعدم وضوح مراده من قرارات مجلس الأمن، بدليل إنه وحالما تركت تلك اللجان ، تحاور نفسها بعد نيسان 2003 حتى انكشف ما خبئ تحت مظلته. ولا يخطئ من يظن إن الولايات المتحدة وإن حققت الانتصار على العراق في عاصفة الصحراء، إلا إنها ظلت تشعر طويلاً ِبأنها ضحية لسنوات من إهمال الذات، وخداع الذات، وتملق الذات، والفرصة الوحيدة هي ادعاء النصر بعد أن صاغت مقدماته المادية أو وهبها لها الزمن بإنهيار الاتحاد السوفيتي[[18]](#footnote-19). ولم تجد ساحة فضلى لتتويج ذلك الانتصار، بنصر مشهود غير العراق، ولا حجة تركبها غير امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل. فحصل الركوب، وتوج النصر ليس بإرادة أمريكية فحسب بل بخطل حسابات العراق، ذلك الخطل الذي أكسب الولايات المتحدة مورداً جوهرياً لوجودها في قمة العرش الدولي بعد أن كانت تحسبه ضرباً من الخيال أيام الحرب الباردة.

 وبدلاً من الركون للحكمة والتسلح بشجاعة الموقف، للرجوع للذات ولو قليلاً، وتذكر العراق، أخذت القيادة العراقية وهي تدرك جسامة ما يحيط بالعراق من مخاطر، تصدر مآزقها للمحيط العربي لعلها تحصد منه مايعينها على التحدي!! لا على معالجة الموقف. وهذا هو بيت القصيد، وتناست إن العرب بل قياداتهم هي التي صنعت المأزق العراقي وشاركت في إدامته وازدادت غروراً وهي تحسب سطوة انتمائها عربياً. فركبت الآيديولوجية وتناست إن أكثر ما يضر القيادات العربية هي المبدئية، وركبت موجة المواجهة للاستراتيجية الأمريكية وأخطأت هدفها. فالقيادات العربية كما وضحت سجالات قمة بيروت 2002 لم تزل مدينة بوجودها للولايات المتحدة، وأطلقت اللسان في المطالبة ونسيت إن العرب يريدون قطب يلهثون وراءه، لا قطب يقدم خدماته بالمجان يحملهم مسؤوليات، يريدون من يلقون عليهم مسؤولياتهم ، فضلاً عن حساسيتهم تجاه أي فعل لم يكونوا أصحاب فضل في بنائه كي يسوغونه لصالحهم ويظلوا يطالبون بثمنه مراراً وتكراراً[[19]](#footnote-20). وهذا ما شخصه بنفاذية محي الدين صبحي في كتابه (عرب اليوم وصناعة الأوهام القومية) عندما قال (إن السياسات العربية لم تزل بعيدة عن المحتوى القومي، ولكنها تدعي بأن بناءها يخرج من مثل أعلى جماعي يحرك الأمة، ولم تفصح عن مسار ذلك الاتجاه ، اللهم إلا تجاه وعي ملفق لشخصيتها. فهي بأدائها تفتت العامل المركزي للتوحد، وتصيغ منه فواصل فعل وفقاً لأهوائها)[[20]](#footnote-21). وأي نطق بمعاودة هذا الخطأ بتشكيل جديد، ولو على صعيد المشاعر القومية ، حتى وإن كان بصيغة الاسترضاء، سيجابه بعدم الرضى، لأنه ببساطة سيحمل القيادات العربية مطالب ومطالب. وهذا ما لم تدركه القيادة العراقية التي جوبهت مطالبها حتى الإنسانية منها بفك الحصار بعزوف كبير تبعاً للقراءة العربية لها وفقاً لقاعدة التخمين الاستراتيجي لما ستئول آليه الأوضاع، فضلاً عن إن المطالب العراقية كانت تطرح بطرق استفزازية لا يصلح معها حسن النية في رأب الصدع العربي.

وخلاصة ذلك إن العرب فهموا العراق من خلال أفعال قيادته لا من خلال ما يؤسسه وجوده من دور في الخارطة العربية. وهذا ما عجزت القيادة العراقية عن غرسه في المدرك السياسي العربي لأنها ببساطة لم تكن تفكر إلا بنفسها ولم تجهد نفسها بفهم العراق[[21]](#footnote-22)، وهنا يفسر تيم نبلوك في كتابه (العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط) السر الكامن من وراء تطوع العرب لتقديم الحوافز للستراتيجية الأمريكية ضد العراق، دون أن تكلف الأوساط الأمريكية نفسها جهد البحث عنها[[22]](#footnote-23). وهذا أمر استساغته الإدارات الأمريكية المتعاقبة لأنه يجعل الموقف العراقي دون مرجعية قومية تحكمه رغم كل ما جرى. ويبدو إن القيادة العراقية فهمت ذلك متأخراً، ولكنها أدركت نتائجه لتدير وجهها حيث القضية الفلسطينية وانتفاضتها المتجددة، لعلها بذلك تحرج القيادات العربية وتذكرها بوجود العراق على الخارطة. إلا أن المغزى من ذلك فهم كعنصر إرباك لا عنصر استرضاء . الأمر الذي فوت الفرصة على العراق بإمكانية حسم المتغير العربي لصالحه لينشغل المدرك الاسرائيلي ببقايا القدرة العراقية بعد أن أطمأن لتواريها[[23]](#footnote-24). وهكذا أججت الحسابات الخاطئة ، نقاش هدأ للتو، فكانت الملهاة لتدخل اسرائيل مجدداً في صياغات النزع الأخير للقيادة العراقية بعد أن شاركت بضبط نفسها في صياغة مأساتها عام 1990 ولتجعل من الولايات المتحدة مخلبها بعد أن أرتضت بمهمة التحريض على الفريسة. وفعلاً نجح الجميع، وسقطت القيادة العراقية، والعبرة المستقاة تظل قائمة إذ إن العراق خسر بجهد أبنائه لا بجهد الآخر، بعد أن عجزوا عن فهمه. وعلى ما يبدو إمارات تلك العبرة لم تزل فاعلة، طالما ستظل (الأمور غير جيدة.. أو جيدة كما تبدو ظواهرها) وفقاً للحكمة الدبلوماسية التي كان دبلوماسيو الثلاثينيات من القرن المنصرم يتداولونها عند الحديث عن الشرق الأوسط.

**ثانياً: في دواعي تبني الديمقرطية خياراً.**

 تكتشف لنا مدارات التاريخ المتوالية، إن الشعوب، نخباً وجموعاً، وإن تمسكت بالديمقراطية كحل مجتمعي لمشاكلها وتحقيق الأداء المستقر لها بعد أن اجمعت على حويتها كمطلب مشروع وحاجة إنسانية لابد منها، فإنها اختلفت في تصريف ذلك الإجماع حتى وصلت إلى درجة الحيرة في اختيار أسلم الدروب للوصول إليه، نظراً لتعدد الالتزامات التي ترتبها تلك العملية، بل في بعض الأحيان تشتط قوى وتتراخى عزائم تضحى بسلمية الأداء لصالح دروب لا يفقهها إلا المتاجرون بالسلطة لتتشوه المطالب تحت شعارات فضفاضة لا تخدم إلا فكرة أو شريحة أو تجمعاً محدداً يصل بمطامحه إلى حد التهور ضارباً عرض الحائط بأساسيات التوجه نحو الديمقراطية. ولهذا ترى البعض يعلل ما يقوم به تحت مظلة المطالبة بالديمقراطية ومحاربة الدكتاتورية وحرصه على حقوق الشعوب ومطالبه في الحياة الكريمة، بالعتو الذي يصادفه من القابضين على السلطة ليحلل ما يستخدمه من وسائل ضد السلطة والشعوب معاً، حتى لو استدعى الأمر منه استدعاء الآخرين لإزاحة دكتاتور أو الاقتصاص من ظالم بكل ما يتبعه ذلك التوسل من تضحيات وو!!. وما أن يصل إلى السلطة حتى يمقت ويصادر حق الآخرين بالاستنجاد بالديمقراطية[[24]](#footnote-25). وهكذا تغدو الديمقراطية أداء براغماتياً ولا مطلباً أخلاقياً يستدعي قبل النطق به بناء صورة مثالية لما ينبغي أن تكون عليه العلاقات الحياتية بمجملها. وتبعاً لسطوة البراغماتية تلك ، ترى المطالبين بها وقد تشبثوا بالسلطة دون تكتيل الإرادة نحوها وابتعدوا عن العقلانية لينكلوا بالديمقراطية بإسمها[[25]](#footnote-26).

 مقابل ذلك يرى البعض الآخر، إن الديمقراطية كأسلوب سياسي إذا ما صادف القبول المعقول لها ونظمت اتجاهات الأخذ بها كستراتيجيات لها حدود في المراجعة والنقد ستتحول إلى عقيدة تتكفل بترسيخ ذاتها كسبيل لإنهاض الأمم وتنمية الأفكار وتقويم الأخلاق، لتغدو تلك العقيدة ميلاداً جديداً للوجود تنظم عبرها الاجتهادات بمختلف مقاصدها بأداء متسق الوسائل والوظائف لا مجال فيه للمزاجات أو لشذوذ التوظيف!!. حتى لو انتظم الجميع خلف تلك العقيدة براغماتياً[[26]](#footnote-27). وحسنة هذا الرأي إنه يقدم لنا الدليل على قدرة المجتمعات على توظيف الديمقراطية كقوة في البناء السياسي الهادف للارتفاع بالأجندة إلى مستوى المعطى المجتمعي المحقق لمصلحة الأمة. وهنا ينبغي استحضار هذه الفكرة في الأداء السياسي العراقي الان وحسم الولاء للعراق وطناً وأمة ، لأن المراد الذي نبغيه لا يمكن الوصول إليه إلا في رحم دولة قوية متماسكة مكتنزة لكل شروط الاستقلال والسيادة. وإذا لم يتحقق ذلك الرحم، الوعاء، فإن المراد سيكون العنوان الأول للتضحيات التي سيقدمها شعب العراق. وهذه العلاقة العضوية لا ينبغي استحضارها فحسب بل ينبغي صيانتها أيضاً[[27]](#footnote-28).

 وإذا ما ساد الاعتقاد لدى البعض، فإن المراد سيقترب منه أكثر إذا ما تم الانتقاص من الدولة أو تفكيكها أو إقلاقها، فإن كل العناوين التي نجهد في إتمامها من حقوق، حريات، عدالة، مساواة، تنمية، تقدم.. الخ ستكون في مهب الريح لأنها لم تصادف الوعاء الذي يلمها وصح من قال (إن الحرية خارج الدولة طوبى خادعة). وهذا ما أشر العديد من جهابذة علم النفس والاجتماع ولحقهم بذلك صاموئيل هنتغتون الذي حقق في ذلك ملياً من خلال تصنيفه لتلك النوازع عبر موجات الديمقراطية الثلاث عبر التاريخ[[28]](#footnote-29)، أو إلى مدارك متضاربة أشرتها جدليات الفكر المختلفة كما يوضحها أ.ل. برتراند في معرض تحليله للمضمون الحيوي للوجود البشري[[29]](#footnote-30)، أو إلى المصالح المتصادمة التي أفرزها الجهد العملياتي للشعوب والدول التي وجدت ضالتها في تطرف المصالح واختلال الموازين وتقلب منحنيات الالتقاء بين فواصل التحالف والتآلف حماية للوجود أو بحثاً عن النفوذ لتأتي المحصلة بغنى فكري متواتر طور المنطق الأساسي للحراك الاستراتيجي لتلك الشعوب حاضنة التحولات المجتمعية.

 ولعل أول ما يفصح عنه ذلك الحراك، الحث المتواصل لضرورة النظر للعلاقة المتبادلة بين المجتمع ومرجعياته المولدة للإنجازات والضابطة لها، والتي تعد بدورها ضمانات لتطوره وتأهيله لإنتاج عناصر أو قوى مؤثرة في إنجاز ترتيبات سياسية مستقبلية قادرة على لعب دور ما في كل العصور والأزمان. ومن بين أهم تلك الترتيبات اتخاذ الديمقراطية كوسيلة للوصول إلى المدنية، وكهدف تختصر من خلاله كل المطالب واستحقاقات المصير ويشكل عبره مستقبل الإنسانية.

وهذا يعني إن أياً من هذه القوى لم تعد نتاجاً خالصاً للحظة التاريخية بعينها بل هي ثمرة مسارات التطور المجتمعي تداخلت عوامل وفواصل متعددة في توليد مظاهرها وانضاجها وربما ضبط اتجاهاتها[[30]](#footnote-31). كما ولم تعد الديمقراطية مرحلة تاريخية تجهد الشعوب للوصول إليها، بل هي ظاهرة يتم استنباتها على وفق شروط وحاجات تختلف من مجتمع إلى آخر.

ومهما اختلفت الشعوب في توصيف إخراج محدد للديمقراطية وكيفية استنباتها، إلا إنها اتفقت جميعاً على حتمية وتاريخية الاستنجاد بالذات، قيماً ونظماً، تطلعات ومصير ، ليس لبلورة تلك الصيرورة فحسب بل وترسيخها كمهمة حاسمة[[31]](#footnote-32)، إذا ما أردنا النجاعة لما نبشر به ليلاً ونهاراً. ومن هنا تبدو أهمية الاعتصام بالذات كنظم وقيم حافظة، بل ومعيارية لتحقيق النموذج الحقيقي لترسيخ الديمقراطية.

وعليه فإن الديمقراطية لا يمكن أن تستنبت دون أخذ بنائين بنظر الاعتبار[[32]](#footnote-33):

1. بناء موضوعي يتعلق ببناء الدولة وترسيخها.
2. بناء ذاتي يتعلق بالرغبة العامة لتحسين الأوضاع السياسية وتغييرها نحو الأفضل بدرجة معقولة من الحرية والممارسة.

وتأسيساً على ما تقدم، فإن المرام إذا ما أقر حاجة هذين البنائين، سيتحول من مجرد برنامج إلى مثابة ترنو الجموع لتأسيسها بجهدها بوصفها مصدراً ليس لتقنين السلطة فحسب بل مصدر للعدل الاجتماعي والتقدم. والعراقيون منذ نيسان 2003 منشغلون إيما انشغال في إرساء دعائم زمن جديد تكون فيه الديمقراطية عنواناً كبيراً لبرنامج تحرر واسع النطاق متصل الحلقات بعد انقطاع زماني طالت مدته، فكان البوح به عطشاً وتوقاً لرؤيتها كتجربة مطمحاً وسلوكاً سياسياً بل وهدفاًَ ستراتيجياً، لكونها تمثل مفتاحاً لبناء المجتمع الحر الذي تسود فيه الحقوق وتقر به وعبره الواجبات، وفيصل الحكم فيه المواطنة.

وعلى رغم من ذلك ظل السؤال يمور في العقول، أية ديمقراطية نريد؟ بل وهل نريد الديمقراطية حقاً؟. فبعد أن تعب الجميع من التكرار بأن الديمقراطية هي حكم الشعب بنفسه، أو رقابة الشعب على نفسه، بدأوا وكأنهم كمن يزيح الرماد عن الجمر. إذ ليس لديهم قدرة بالسيطرة عليه نظراً لما ستسفر أو تكشف عنه عمليات الأداء السياسي من تناقضات جدية غالباً ما تؤطر بصيغة الصعوبات، ذلك لأن الفكر السياسي بمجمله حمل هواجس خوف من مغبة الفشل في الوصول إلى ما يسميه البعض بـ(مجتمع حر ديمقراطي). الأمر الذي جعل البعض يترك مصلحته في بلورة حصيلة الاتجاهات التي يفصح عنها ذلك الفكر لصالح ما يفصح عنه من أدوات[[33]](#footnote-34). وهكذا بدت الديمقراطية ليس كفكرة بحاجة إلى إنضاج بل كأداة ينبغي تحديد ما تضمه من آليات هادفة لخلق توافق بين الحقوق والحريات، جوهر متطلبات النظام السياسي. وهنا بدا الخطل العراقي واضحاً لقصور النخب السياسية في تأسيس مقدمات لتلك الإداة على الرغم من قناعتها بأن الديمقراطية هي مرحلة تاريخية ينبغي خوضها وتعليمها Remark. ولكن الذي حصل إنها أصبحت محطة لاسقاط كل اخفاقات النخب السياسية لتغدو الديمقراطية العراقية وكأنها في حصار مستديم.

وقد كان من نتيجة ذلك أن انشغل الجميع في الإجابة على السؤال المركب، ما هو السبيل لترسيخ فكرة الديمقراطية وسلمية الأداء فيها والترفع عن تبادل الأدوار في المرحلة الجنينية لها وجعل المطالبة بها حقاً لا يعلى عليه؟. وفاتهم إن الإجابة بحاجة إلى مبادرة ذات نسغ مزدوج لتقيم الدليل على أحقية الترابط بين وجهي الديمقراطية السياسي والاجتماعي لا الساسي والاقتصادي فحسب، وهنا بدت الديمقراطية بحاجة إلى مصالحة وطنية، لا هدنة تاريخية، يلتقط فيها وعبرها الجميع الأنفاس ويراجعون مطالبهم ويبحثون عن قواسم مشتركة لأدائهم ويخطون طريقاً واحداً لبناء النموذج طالما إن المصلحة واحدة هي إحلال الديمقراطية محل الديكتاتورية والعدالة محل المساواة. وذلك لا يتم إلا بجذب الآخر، وتأهيله للالتزام بقدسية الديمقراطية كنهج للبناء لا ذريعة للتدمير. وتلك هي غاية الديمقراطية أولاً وآخراً، الكل الذي يجمع في عنوانه مشاغل ومطالب عديدة تختصر بالتمام جوهر الحياة كاملة مثل الانتماء ، الإرادة ، الحرية، المشاركة الساسية، العدالة الاجتماعية والمساواة، تقنين السلطة، تداول المصالح مع الآخر فضلاً عن السلم الاجتماعي والبناء والتنمية البشرية..الخ.

**ثالثاً: في إشكاليات تبني الديمقراطية كخيار.**

 تذكرنا محاولة (ادوارد غيبسون) لتشخيص أسباب عدم استمرار مواطني أثينا على ولائهم للمبادئ الديمقراطية وأهدافهم النبيلة وقوله ((... وأخيراً، ارادوا الأمن أكثر من الحرية، أرادوا حياة مريحة، فخسروها جميعاً الأمن ، والحياة المريحة، والحرية، لأنهم امتنعوا عن العطاء لمجتمعهم، وطالبوه بمزيد من العطاء، عندئذ توقفوا عن أن يكونوا أحراراً))[[34]](#footnote-35)، بما يمر به شعبنا الآن وهو في لجة بحثه عن منقذ لأنقاذ ما تبقى لديه من أمل في أن يحيا حياة كريمة بعد أن تداخلت لديه الخنادق واختلطت عليه الأفكار والرؤى. فعمد للتنكيل بمظاهر التحول نحو لديمقراطية، واستمات الآخر من أجلها حتى بدا عبرها أكثر الناس تمسكاً بالسلطة دون تكتيل للإرادة نحو الديمقراطية ، ولملم البعض الآخر جهوده من أجل الحفاظ على مستوى التوازن المعقول بين التضحية بالكل من أجل الجزء وبين من يريد الجزء ليبني الكل من جديد.

 ولكي أسهل المراد، سأجهد النفس في رصف مجموعة مقاربات أظنها مفيدة للاستدلال على صعاب المرحلة الراهنة وتشخيص ما يمكن فعله إزائها. ليس لأنها الوسيلة الفضلى للوصول إلى مبتغى هذه الدراسة فحسب بل لأنها تمتلك بتواتر معطياتها القدرة على تجميع العلاقات بين المطالب المتمناة وطرحها بأسلوب تحليلي وأكاديمي بعيداً عن شطط الرأي وملاحقات الموقف الحالي فضلاً عن قدرتها في إثبات الدليل على إن المصب الأول والأخير للاجتهادات والأفعال على مختلف مشاربها ومرجعياتها، سيكون العراق، الدولة والوجود وتلك هي الضرورة التي ينبغي للجميع فهمها قبل كل شيء كونها فطنة ستراتيجية لا مجرد ترف سيتذكره البعض متى شاؤوا أو كما يحلوا لهم. ومن هذه المقاربات:

**1. تغير الزمن .. أم زمن التغيير**

 لا أذيع سراً إن العراقيين اليوم باتوا أكثر من أي وقت مضى متشبثون بالحقيقة القائلة بأنهم والزمن جفاء. فهم وعلى غير عادة الشعوب في خلاف مزمن مع الزمن فمهما بذلوا من جهد وعطاء وملاحقة، يبقى الزمن بعيداً عنهم . ليس لأنهم ضعيفوا الإرادة وقليلوا الإمكانية بل لأنهم متواضعون في إدارة تطلعاتهم وآمالهم. فعلى الرغم مما يتصفون به من صفات، لم تزل شعوب كثيرة تجهد النفس لإمتلاكها، ما زالوا قصيري اليد في تقرير ما لهم من أهداف مشروعة. فكلما اقتربوا منها ازدادوا بعداً سواءاً بجهودهم أم بجهد غيرهم. وكلما زادت تضحياتهم قلت مكاسبهم وكأنهم ولدوا في رحم التناقض وأرسوا أسسه وعلوا معطياته. وكلما أملوا النفس بخاتمة سعيدة انقلبت عليهم وبالاً. ومتى ما عاشوا ، ولو بغفلة من الزمن فرصة عمرهم، عاد الزمن ليسرق منهم نشوتهم ولا يخرج الوضع الحالي الذي يعيشه العراقيون اليوم عن ذلك المجرى. فبعد أن منى الكثير منهم النفس بخاتمة سعيدة تظهر تباشيرها مع ما يتنفسونه من حرية !! وما يمارسونه من ديمقراطية !! وما ينعمون به من أمن واستقرار ورفاهية حتى بدا زمن التغيير وكأنه محدود جداً لم يحسبوا ولم يتصوروا مآسيه وربما لم يتصوروها بهذه الدرجة!. وبدأ وكأنه العدو الأول والأخطر في مرحلة ما بعد التغيير فاق بحجم خطورته كل التوقعات[[35]](#footnote-36).

 وفي ظل غياب الوعي بما فقدوه، عاود العراقيون بسياستهم وكأنهم شعب لم يصادف بحياته أن أرسى نظم دولة وقانون، يلملمون ما بعثره التغيير وعناوينهم ويستجدون الأمن والاستقرار عبر دروب تنفي بالتمام ما وصفه التغيير من نتائج على أمل تحقيق ظفر مؤقت على الزمن ليضيعوا وبإصرار جدوى التغيير عبر تهاونهم في إبداع رباط بين الإرادة والسلطة تتلاقى عبره الإرادة ومطمحها بمهمة السلطة، بتدابير هدفها تسويغ الإدارة بالحكمة طالما بقيت تلك الوظيفة مجسدة لجوهر المشاركة الديمقراطية، حتى بدوا وكأنهم لا يقيمون وزناً لذواتهم غير مدركين لما يصنعون وسبب ذلك يكمن في إنهم نسوا أنفسهم في خضم نشوة التغيير، بل نسوا وطنهم ومسؤولية فهمه، واستهوتهم لعبة إلغاء الشخصية الوطنية والقومية، بل وإلغاء الوطن ومطالبه حتى بدا الآخر يعيب عليهم ذلك ويسوغ وصايته عليهم[[36]](#footnote-37).

 وإذا ما أبحنا لأنفسنا نقاش علَية ما تقدم سنجدها متمحورة في[[37]](#footnote-38) :

1. إن التغيير الحاصل بعد نيسان 2003 بكل هوله لم يخرج فاعليه من إطار العملية السياسية إلى العملية السيادية. فضاع مستقبل الوطن أو على أقل تقدير بات في مهب الاجتهادات. وتلك محنة لم يدركها العراقيون إلا متأخراً.
2. إن آلية الوصول إلى السلطة بعد تموز 2003 لم تكن بجهد شعبي أو دفع سياسي داخلي، بل هبة الآخر لعناوين بعينها، ارتضى مشاركتهم بكسب النتائج المتحققة وعلى الرغم من ما تحمله تلك الآليات من هنات وضعف تبريري، إلا أن الحائزين على نتائجها لم يعمدوا حتى الآن على استغلالها لبناء الذات والوطن، وكأنني بهم أوفياء لرأي ماكس فيبر القائل ((بان القادة عليهم في مرات معينة، أن لا ينزلوا إلى الجماهير كي لا يصبحوا جزءاً منهم)) وقادتنا لم ينزلوا للجماهير ، ولم يتذكروا الوطن، واكتفوا بالاطلالة عليه عبر شاشات التلفزة!!.
3. لم توجد لحد هذه اللحظة أية إشارة على وجود فهم يرتقي إلى مستوى الخطب الذي مر به العراق والعراقيون. بدليل إن الوقائع التي حملت إشارة على ضرورة فهم سر لحمة العراقيين كمقدمة لفهم سطوة الوطن على النفوس ، لم تصادف أي تأهيل لاحق بعد أن انشغل الجميع بترتيب أوضاعه لدى الآخر لا لدى الجماهير التي ظلت في دوامة الأزمات التي لا يعرف منتهاها.
4. لم يوجد هناك تخطيط واع لما ينبغي عمله سواءاً لمواجهة المخاطر السيادية التي تفتك بالعراق والعراقيين أو تلك التي تنتظرهم. فالكثير من التحديات التي ولدها زمن التغيير باقية دون أفق استجابة لها، أو على الأقل دون تأهيل العراقيين للتعامل معها سواءاً بفقدان القدرة على الإجهار بها أو الخوف من ترك العراقيين يتعاملون معها تحت حمى الرجوع لما يسميه البعض بالحكم المطلق أو الديكتاتورية[[38]](#footnote-39).

وإزاء ما تقدم ومن دون تجني على أحد، نقول إن الفرصة ما زالت مواتية لإصلاح الخراب بعيداً عن مسبباته وفاعليه. فلنرجع للوطن ونقس على مطالبه أفعالنا وأظن لا يوجد حل أسهل من ذلك شرط أن نخلص النية ونتوجه للمستقبل بوحدة مصير.

**2. وحدة الهوية.. أم هوية الوحدة**

 في كل مرة يبدأ فيها زمن الانحسار، يصاب نسق القيم الوطنية بخلل شديد وتتراخى فيه وعبره الكثير من المسلمات والثوابت، حتى تصبح موضع تفسير وتساؤل بل وتأويل فيندفع البعض نحوها بتطرف، ويكفر بها البعض الآخر، ويتناسى الفريقان إن جوهر وجودهما ودالة تأطيره يكمنان في هوية الوطن ، لا هوية عنوان بعينه. ولأن الجميع استأسد لما تحويه اليد من مكاسب حصدها بنفسه أو أهديت إليه جزاءاً كساباً، أدار الظهر عن مقترحات اللقاء التي يتبادلون عبرها أو من أجلها المواقف كما فعلت شعوب وشعوب (فلسطين، جنوب أفريقيا، يوغسلافيا أيام تيتو)، وابتعد عن حدود التطبيع النفسي التي تستلزمها ظروف المحنة كنوع من تضميد الجراح، كما فعل العراقيون أيام الانتداب البريطاني حين أزروا الملك فكانت حصلية الجهد إنهاء الانتداب ورصف درب الاستقلال بل وإعادة ترتيب كنه السلطة التي أخذت وعبر عقود طويلة تتعامل مع التغيير الإقليمي والدولي بانسيابية قل نظيرها على الرغم من إن التغيير لم يتوقف[[39]](#footnote-40). فكانت الطلائع السياسية تتعامل مع الظروف وفقاً لمقتضيات المصير، لا ملاحقة مصالح بعينها حتى عبرت عن وطنية خالصة رغم ما يطلقه البعض من شكوك في مرجعية القابضين عليها، تلك الوطنية التي جهزت بحضورها المدرك والواقع بقدرة متصاعدة الأثر لتجاوز الخطوط الحمر التي رصفتها القوى الدولية آنذاك. على العكس تماماً لما يجري الآن رغم وضوح الهدف. فالضد لما يجري شوه المراد، والمساير له لم يزل منشغلاً عن بناء هوية الوطن حتى بات أفعالهما وكأنها مدفوعة الأجر لافترافهما عن الواقع والهدف المرصود أساساً.

 والعلة في ما يجري، إننا نعيش في زمن أراده البعض أن يكون ميقاتاً لاحلال ما سمي بـ(عهر الهوية)[[40]](#footnote-41) . فبعد أن مَل العراقيون تدجينهم عبر هوية محددة لا خيار حولها، لا موقف إزاؤها، اختصرت بعناوينها عناوين الوجود. ومتى ما سقطت سقط الوجود والوطن ، يعاود العراقيون الكرة من جديد سواءاً تحت باب تصفية الحسابات أو استغلالاً لفرصة أو إثباتاً لوجود فئوي أو عرقي تحسب جميعها كشروط إنتاج هدفها الأول والأخير هو تركيز البناء نحو السلطة في الوقت الذي تتطلب فيه المحنة تشريح السلطة وتبسيط مدخلاتها إلى أقصى حد ممكن لتصبح ذات أفق أدائي، لا ذات نزعة تسلطية قمعية تخرج للقمة متى ما سنحت الفرصة، خروجاً لا يخلو من ديكتاتورية يزداد عبرها وبسببها الشعور بالهوية تكلساً، ويرجم دعاة تجديدها وكأنهم خوارج. وهكذا يبدو التشكل في هذا الإطار قيمة لا مساومة عليها أو لا مجال لتأويلها. فالمبتغى هو بناء هوية الوطن – هوية لا تكون تجميعاً لإرهاصات المواقف، أو مواقف وسطية، بل قيمة يدين لها ويستظل تحتها الجميع. وإذا ما دب الخلاف بينهم استحضروا هيبة السطوة التي تمثلت الهوية الوطنية والتي اشترك الجميع في تكوينها من خلال الالتفاف حول مطالب تجسد في نطقها ملامح المصير وبصيغة المواقف الثابتة لا وجود فيها للشعارات التي أخذ البعض يكتفي باجترارها فحسب[[41]](#footnote-42).

 وإذا ما أردنا الحق فإن العراقيين لم يلمسوا لحد هذه اللحظة تحفزاً بهذا الاتجاه بدليل إن مطالب المصير (الانتخابات ، الدستور، الفيدرالية) لم تزل تفهم كغرس لحالة تفتت أجلة لأنها ببساطة لا تستظل بالهوية الوطنية ولا تخرج من صلبها.

 ونحن بطرحنا أعلاه لا ندعي التبسيطية بل نؤشر المسار، لأننا نؤمن بأن تشكيل الهوية من جديد ليست عملية سهلة وفي متناول اليد الآن خاصة بعد أن أهدرت قوائمها ولم تزل تهدر تحت حجج شتى. وكأن الاستجابة للظروف المتغيرات لا تجد لها ميداناً تتلاعب فيه غير ميدان الهوية ، ولا تتشكل إلا عبر التكيف الإيجابي الطويل النفس مع ما يمر به العراق. ذلك لأن فعالية الهوية وقوائمها التي تتغذى عليها من أفعال الضد، وتجهض بسبب غياب الأمن وربطه على صيغة التراضي أو التشكل الآتي ذي الطبيعة اللمحية، تبقى بعيدة عن القياس ما لم تصادف بلورة جديدة لحالة الاندماج الثقافي والاجتماعي ليس بصيغة التوفيق أو التنازل عن قيمة هنا وقيمة هناك أو تتبلور بصيغة ضمانات تطالب بها فئات بعينها، بل بالاتفاق على إن التنوع في البناء الثقافي لا يمكن أن يكون عامل قوة ما لم يحس الجميع بسطوته[[42]](#footnote-43) . فالمسار أو التوجه نحوه قانون أزلي لا يجوز تجاوزه أو الالتفاف عليه أو حسابه كوضع مفتعل أو حتى الاطمئنان عليه كوضع طبيعي. ولأجل ذلك، نقول ، ينبغي إدامة قانون الوجود لكي يتمكن من إعادة ذاته والتخلص بمرور الزمن من فجوات الوهم التي يحاول البعض إلصاقها به.

 عند ذاك تكسب الهوية وحدتها من وحدة التوجه نحوها، وهذا ما لا تفعله القوى السياسية الفاعلة في الساحة العراقية لحد هذه اللحظة بسب انشغالاتها بالتكيف مع الحال الجديد.. وكأن المراد بعيد المنال.

 ودعونا نبحر أكثر ونقول إن إنكار الهوية وبأثر رجعي طمعاً في صياغة نموذج للأداء السلطوي لم تعرف حيثياته أو مآلاته أو حتى الصعاب التي سيجلبها التطبيق لاحقاً، يمثل تجنياً وخطأً ستراتيجياً لا تغفر الجموع لفاعليه أو داعميه أي شطط. فالهوية هنا ليست عنواناً فحسب بل هي طوق النجاة، وهي ليست تدبيراً للاعتماد المتبادل يصطف عنده المؤيدون والمعارضون لفعل أو توجه ما، بل هي التزام لا يمكن تفنيده أو التحلل منه تحت أي حجة، وهي ليست فكرة للنقاش يتداولها الهواة أو يأنف عنها المحترفون، بل هي حصيلة بناء وتفاعل يضحي الجميع من أجلها ويسوغ وجودها التضحيات المرصنة لها.

 فالهوية مهما دجنت تبقى صنو الوحدة الوطنية. وعليه فإن الاستشهاد بها كعنوان للهدف الأسمى ينبغي أن يكون خارج اللعبة السياسية وآيديولوجيتها، بل فوق اللعبة السياسية كشرط وحيد لعدم تكرار حالات الإنحسار، ومقدمة لا بد منها لنجاعة النظام الديمقراطي. فلا ديمقراطية دون هوية موحدة، ولا هوية موحدة دون وحدة وطنية، ولا وحدة وطنية دون محتوى قيمي يقوم على التسامح والتآلف والتماسك والإحساس بالذات الأعلى. تلك الثلاثية ينبغي أن تكون ستراتيجية أداء للقابل من السنين إذا ما أردنا فهم العراق كوحدة بناء مستقلة[[43]](#footnote-44).

 ولم يكن تاريخ العراق بغريب عن هذه الاستراتيجية ، فالحداثة تشير إلى أن الالتزام بالهوية الوطنية أعفى العراق والعراقيون من شطط ساسته أو ساساتهم. فالكثير من التدابير الوطنية والإقليمية التي ولدت في غفلة زمن أو في دهاليز السياسة المظلمة، سرعان ما تبخرت أو تراجعت بعد أن مارس الشعب بفئاته المختلفة سطوة إيمانه بالهوية الوطنية وقدسيتها بدءاً من معارضته لمعاهدة الدفاع مع بريطانيا مروراً بحلف بغداد وانتهاءاً بالتدابير الأخيرة التي استهدفت تقويض وجود العراقيين وإذابة هويتهم وتفتيتها. وعبر ذلك الإحساس واستحضاراً لمرجعياته أدى العراقيون دوراً قومياً مشرفاً، وإقليمياً مسؤولاً. ولأجل معاودة ذلك الإرث بكل ما يحويه من مسؤولية لا بد أن يكون بناء الهوية الوطنية وربما إعادة بنائها مشروع حضاري مصلحته الأولى إجماع حول مطالب المصير. ومتى ما نجح العراقيون في ترسيخ أقدامهم بهذا الاتجاه، سيكتشفون إن الإحساس بوحدة الهوية المعبر بجد عن وعي متأرجح بالذات وفهم للوجود لا يلوح بمنافعه الهوية الوطنية فحسب بل يتعداه لزرع الوجود في ذهن الآخر وإجباره على تشكيل رؤيته صحيحة للعراق.

 ففهمنا لذاتنا سيولد قطعاً موقعاً لوطننا في مدرك الآخر الذي سنكون وحدنا القادرين على تشكيل رؤيته لنا، لا نبتلي به كما فعلت بنا السنين الخوالي. وتلك عبرة ستراتيجية لا فذلكة كلامية أو عبارة دعائية، وإذا ما تجاوزنا أو تراخينا في استحضارها سيكون العراق بلا مستقبل وأداءه السياسي سيكون وكأنه صبر على مواجهة المعضلات لا يمتلك القائمون عليه أية قدرة في التعامل مع قضايا البناء والدفاع والتنمية أو تأهيل العراقيين لمداولتها، والأهم من كل ذلك ستكون عاقبة التراخي في ذلك نفياً للوجود.

 وهذا ما لا يرضاه العراقيون ولا يتسق مع تاريخهم، وهكذا يبدو فهم العراق من العراقيين مربوطاً على قدرتهم في إثبات وجودهم أولاً. لتبدأ المسيرة نحو الدور الموعود بكل ما يحمله من رؤى خلق للنموذج الذي يليق بالعراق تاريخاً ومستقبلاً. وأظن إن المراهنة ستتمحور حول الالتزام بالهوية لا على التكيف الإذعاني لأوامر الآخر.

**رابعاً: التجربة الديمقراطية العراقية بين الذاتية العراقية والمطالب الأمريكية.**

 الديمقراطية، التي نبغيها نحن العراقيون، تختصر في حضورها كل موجبات الشروع ببناء غد أفضل يتساوى فيه الجميع، ويتحررون منطلقين لآفاق أرحب. وهكذا بدت ديمقراطيتنا مشروعاً مجتمعي الهدف لا سياسياً فحسب أو دعائياً كما يروج البعض!!. فالديمقراطية ليست مجرد آيديولوجيا أو ستار بل هي تركيبة من القواعد المتراصة والمترابطة فيما بينها تكمل أحداها الأخرى، وصولاً إلى بناء إقناع مستمر ومؤثر لجدوى الاقتراب من ذلك الهدف بكل ما تعتمد عليه من إقرار بتسليم واضح لوجود المعارضة أو وضع آليات سليمة لتداول السلطة أو مراعاة للحكمة في التعرف على آراء الأغلبية والاحتكام إليها كعنوان مجسد لحالة التوافق السياسي العام[[44]](#footnote-45). وفي خضم هذا التوق ومصداقية التوجه نحوه، تضحيات ودماء سابقة لنيسان 2003 ولاحقة لها، باشرت الكثير من الصحف الأمريكية بتجيـير التضحيات العراقية ونسغها المتواصل صوب الديمقراطية لصالح البرنامج الذي أطلقته الإدارة الأمريكية بعنوان (تحدي الجيل) المتزامن وربما المتولد عن ستراتيجيتها في مكافحة الإرهاب، متناسية تحفز العراقيين لرؤية نموذجهم ومستهينة بمطالب العراقيين في الانتعاق عن سطوة الزمن الذي تختل فيه الرؤى والمواقف، والأهم إنها تنال من قيمة وهيبة العراقيين وعمق تطلعهم الحضاري فضلاً عن التاريخي لبناء ذاتهم وإنموذجهم السياسي الخاص بهم. فها هي صحفهم ودورياتهم لا سيما شؤون خارجية Foreign Affairs في عددها الأخير لعام 2006 تنشر موضوعاً متواضعاً في عنوانه وخطير في رؤاه (الديمقراطية هل بمقدورها لجم الإرهاب) بقلم جورج غاوس يشير فيه إلى إن ما يحصل في العراق إنما هو جزء من برنامج أطلقه الرئيس بوش الأبن تحت عنوان (تحدي الجيل) الهدف منه زرع الديمقراطية في العالم العربي، ذلك المسعى الذي سيؤدي بالنتيجة إلى تحسين أمن الولايات المتحدة عبر التفاني في نشر القيم الأمريكية[[45]](#footnote-46).

 وأصل فكرة هذا البرنامج ينص على (إنه كلما انتشرت الديمقراطية في الشرق الأوسط والعالم العربي تحديداً، فإن المنطقة سوف تتوقف عن إنتاج الإرهاب المعادي للولايات المتحدة. وبناءً على ذلك فإن نشر الديمقراطية لن يكون متوافقاً مع الأهداف الأمريكية فحسب بل ضرورة من ضرورات تحقيق تلك الأهداف). وقد استند الكاتب في توصيفه لحقيقة ما يجري وحيوية ما قامت به الولايات المتحدة في العراق، على خطاب الرئيس بوش الأبن في آذار 2005 الذي أشر حقيقة الجهد الممزوج بمبررات وحجج لا مجال فيها للتوق العراقي. وهذه مسألة خطيرة تنال من ذاتية المشروع الديمقراطي العراقي، ومطامح العراقيين جميعاً. فقد أكد الرئيس بوش الأبن (إن استراتجيتنا الهادفة إلى حفظ السلام على المدى البعيد تقوم على مبدأ المساعدة على تغيير الأوضاع التي أدت إلى بروز التطرف والإرهاب. وهذا ينطبق على منطقة الشرق الأوسط بوجه خاص، فقد ظلت أجزاء من تلك المنطقة أسيرة دائرة الطغيان واليأس والتطرف على مدى أجيال. وحين تفرض الديكتاتورية سيطرتها على الحياة السياسية في بلد لا يعد بالإمكان أن تنشأ فيه معارضة مسؤولة، ومن أجل تحويل الأنظار عن اخفاقاتها الاجتماعية والاقتصادية تعمد الأنظمة الديكتاتورية إلى إلقاء اللوم على البلدان والأجناس الأخرى وتأخذ بتغذية عوامل الكراهية التي تقود إلى العنف. هذه هي حقيقة الطغيان الواقعة التي لا يمكن تجاهلها أو التهاون معها أو تملقها أو شراء ودها)[[46]](#footnote-47).

 والذي يتمعن في حقيقة هذا الطرح سيجد نوعاً من التجني حيال ما حققه العراقيون من خطوات جدية على طريق الديمقراطية. حين يربط الكاتب حصيلة الجهد العراقي الصميم بقدرة الولايات المتحدة على خلق نوع من التوظيف بين ما يتحقق على أرض العراق وبين متطلبات النجاعة للأهداف الأمنية الأمريكية في المنطقة، التي ينبغي أن تتحقق عبر الإفادة من النجاحات العراقية في هذا المجال. كما أشار إلى ذلك من قبل، هنري كيسنجر في مقالته قبل تسلم العراقيين لسيادة وطنهم[[47]](#footnote-48)، وبما يجعل من مهمة البناء الديمقراطي العراقي وسيلة في خدمة الاستراتيجية الأمريكية أولاً وفي خدمة بناء الأنموذج العراقي ثانياً. أي بمعنى إن مهمة (تجفيف مستنقع الإرهاب) بحاجة إلى منفذ وربما إلى أرضية انطلاق، كما اعتادت الاستراتيجية الأمريكية على ابتكار أو وضع موطئ القدم أبان الحرب الباردة للانقضاض على الاتحاد السوفيتي وحلفائه، فوجدت في الساحة العراقية رغم كلف العمل بها ذلك المنفذ أو تلك التوطئة.

 وفي حقيقة الأمر، فإن ما تقدم من رؤى تحمل في طياتها مخططاً كبيراً يتجاوز حقيقة ما يفكر به العراقيون، الذين هم أكثر من أي وقت مضى، مطالبون بالالتفات إلى حقيقة ما يتمنون ويرغبون. وهنا يبدو من الملح أن تقوم الفعاليات والأطر السياسية العراقية بالتوافق من أجل صياغة برنامج وطني موحد، وإن لم يكن رسمياً، يكون عنواناً للأنموذج الديمقراطي العراقي بما يحدده من حدود ومطالب ومهام تحدد الرؤية الواضحة حياله وكي لا يتحول إلى مخلب قط باتجاه المجتمعات الأخرى في المنطقة يدفع ثمن أدائه العراقيون، كما يحصل الآن. خاصة أن الجميع بات مدركاً لحقيقة مهمة جداً مفادها إن الديمقراطية ليست بالضرورة أفضل وسيلة لمقارعة التطرف الإسلامي الذي تشهده المجتمعات المحيطة بالعراق، ذلك لأن مرحلة التحول إلى الديمقراطية ستكون هي الأخرى محملة بمخاطر شديدة تتغذى بالتمام على هشاشة الأوضاع السياسية الحالية. الأمر الذي يرجع الجميع إلى نقطة البداية[[48]](#footnote-49).

 وإذ تشير مفردات مشروع (تحدي الجيل) إلى حقيقة التزاوج بين الديمقراطية والإرهاب، فإن ما يجري لهذا المشروع من انتقادات سيسبب كثيراً من الخلل في الدفق العراقي المتجه نحو الديمقراطية. ليس لأن الديمقراطية هي الهدف الأول للإرهاب الانتحاري بل لأن الأخير سوف يكون مستنزفاً لقدرات العملية الديمقراطية وأهلها. وهذا ما يحصل الآن في العراق بعد لهاث الجميع نحو طمأنة المشاغل الخاصة بالتصدي للإرهاب على حساب طمأنة المشاغل الحياتية للمواطنين أو الجموع. الأمر الذي يعني فصلاً متعمداً بين وجهي الديمقراطية السياسي والاقتصادي. وتأمل معي مضار ذلك الفصل ونحن لم نزل نحبو باتجاه ترسيخ الديمقراطية كوسيلة للوصول نحو المدنية وكهدف نختصر فيه ومن خلاله كل المطالب واستحقاقات المصير المقبلة. وقد يبدو غاري شميث في مقاله عن طبيعة الأداء السياسي في الساحة العراقية المنشورة في صحيفة واشنطن بوست محقاً في إطلاق تصوره، بأن ما يجري الآن في العراق لم يعد هو السبيل الموثوق منه ذلك لأن تحقيق الاستقرار في العراق وبناء تجربة ديمقراطية فيه يعتز بها، ليس بالأمر السهل البتة، بل يبدو غير محتمل في المدى القريب، ليس لأن الحال في العراق، ذي الأطياف والأعراق والأديان المتنوعة والمتعددة، لم يزل خارج السيطرة وليس في اليد علاج سحري لأوجاع العراق الشديدة، بل لأن الجهد المرادف لجهد العراقيين يغرد خارج سرب ما يطمح له العراقيون[[49]](#footnote-50). وذلك تشخيص دقيق يحمل حيويته على محملين، الأول يوجه انتقاداً كبيراً لما تحمله الإدارة الأمريكية لما ينبغي أن يصل إليه الانموذج الديمقراطي العراقي، والثاني يوجه انتقاداً كبيراً للأداء السياسي العراقي الداخلي الذي عجزت أطره حتى هذه اللحظة من إقامة برنامج له القدرة على التوفيق بين المسعى المضاد لمواجهة الإرهاب، والمسعى المطلوب لإتمام الأرضية الداخلية اللازمة لإستنبات مظاهر النمو واليفاعة للانموذج الديمقراطي العراقي الذي إذا ما ظل بهذه الصيغة فإن الأمر سيحتاج إلى أمد طويل ستنمو من خلاله الأعشاب الضارة التي ربما تحمل ارتدادات غير محسوبة. وهذا ما كشف عنه مشروع بايدن حول تقسيم العراق إلى ثلاث فيدراليات على أساس عرقي ومذهبي وما دار حوله من جدل واسع بين موافق عليه ورافض له تحت حجج ومسميات وتفسيرات واجتهادات تشترك جميعها في انتظام انطلاقها من خط شروع واحد ألا وهو المصلحة الذاتية وما يتحقق منها لو عمل أصحابها مقاصة مع المصلحة العامة ومصلحة الوطن[[50]](#footnote-51).

**خامساً: الأداء السياسي العراقي وحواضنه الخارجية.**

 في خضم الجدل الحاد الذي استشرى في العراق، نخباً وجموعاً، حول رواسي المسار الديمقراطي وما ينبغي أن يكون عليه، برزت لنا العديد من الاتجاهات التي تنتظم جميعاً حول حقائق تشريح ما يجري في العملية السياسية. فقد رأى البعض إن من مستلزمات تطبيق نظام الديمقراطية والتعددية الفيدرالية، وجوب احترام الأقلية لرأي الأغلبية النسبية والمطلقة وحقها في أخذ زمام الأمور لأنظمة الحكم حسب استحقاقاتها الشرعية طبقاً لمفهوم تولي السلطة الناشئة بإرادة أغلبية الشعب لتمكنها من تحمل مسؤولية تنظيم شؤون البلاد وسلطات الحكم المختلفة لخدمة الشعب والوطن. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما حدود صلاحية الأغلبية وقوة هيمنتها البرلمانية في إدارة سلطة الحكم؟ . ويرى البعض الآخر ألا تكون الصلاحية مطلقة تفضي بالنتيجة إلى الاستبداد بالرأي والتصرف وتهميش رأي الأقلية. الأمر الذي يقتضي ضرورة إجراء توافق يوحد المواقف والآراء والعمل المشترك لتعزيز مسار البناء وتحقيق الأمن ولاستقرار. والظروف التي يمر بها العراق أحوج ما تكون إلى ذلك مما هي عليه من مظاهر الاختلاف والخلاف الشائعة بين أغلب فئات وأطياف الشعب العراقي فضلاً عن ظاهرة الإرهاب والإجرام المنظم. كل ذلك كان وراء أسباب تردي الأمن وإشاعة الفوضى والفساد الإداري والمالي في جميع أجهزة الدولة[[51]](#footnote-52).

 والحقيقة إن من متطلبات التغيير التي يتوق لها العراقيون هو وجود معارضة قوية متحدة تعتمد على أسس وبرامج وقواعد قانونية وسياسية واجتماعية واقتصادية على وفق منهج علمي وطني بناء وهادف كونها تشكل ضاغطاً على الوضع السياسي العام ومؤثراً على السلطة الحاكمة بما يعزز دورها الإيجابي في إنماء الأسس الديمقراطية السليمة لمصلحة الشعب والوطن[[52]](#footnote-53).

 وبعد قراءة الواقع السياسي والاجتماعي العراقي، هل تستطيع القوى المتعددة والمختلفة في أفكارها وتقاليدها وبرامجها الفكرية والتنظيمية أن تشكل معارضة فاعلة وضاغطة في داخل البرلمان وعلى مستوى رأي وقناعة الناخبين بالمنطق والحجة والموقف البناء الواضح والمخلص والنزيه من كل غرض؟، سؤال ترتبط الإجابة عليه بقدرة العراقيين على تصحيح مسار عمليتهم السياسية وتغيير قواعدها، وخاصة وإن المعارضة الموحدة في الدول ذات النظم الديمقراطية ضرورية لتحقيق التوازن السياسي بين الأقلية والأغلبية وتحقيق العدالة والمساواة بين الجميع من أجل مصلحة الشعب والمواطن.

 وبهذا الصدد يمكننا طرح التجربة البريطانية التي أعطت اهتماماً كبيراً للمعارضة السياسية وتكريسها واقعأً سياسياً حتى تحولت إلى قوة بل ومؤسسة سياسية تتمتع بوضع قانوني رسمي إلى جانب الحكومة. إذ توجد حكومة ظل لها تتكون من وزراء ينتمون إلى الحزب الذي لم يحصل على الأكثرية، ولها وجود فعلي وهي جاهزة للحلول محل الحكومة القائمة بما يؤدي أدائها إلى تحقيق التوازن داخل الهيئات الرسمية للمحافظة على التجربة الديمقراطية ويمنع الميل نحو الديكتاتورية من جديد[[53]](#footnote-54).

 ومع تداخل خطوات البناء الديمقراطي وثبات نتائج مسارها، بدا واضحاً أيضاً، إن العراق متجه نحو ترسيخ مظاهر الديمقراطية بكل ما تعني من امتلاك الشعب حق صنع قراراته بدرجة أو بأخرى، خاصة وإن المهمة ليست عملاً يتم تأمينه أو نقله جاهزاً بل هي مسيرة صعبة وممتدة وجهود نوعية متواصلة[[54]](#footnote-55) . وبقدر ما يثبت هذا الرأي قناعة مؤداها ضرورة الابتعاد عن خيار المنطقة الواحدة التي تتصف بضعف شديد بحيث يصبح معها استحالة التحول القريب نحو الديمقراطية كما يقول (امكوباور)، فإنه يحقق دفقاً لأهلية مركزية تمثل المعيار الأبرز لتمثيل الإرادة الشعبية بكل ما تنطق به من ابتعاد عن احتكار السلطة وتشويه مظاهر تداولها. وهنا يرى (جون هيل) إن عملية التحول الديمقراطي تولد حال تفعيلها قوة معنوية عالية في المجتمع ترسخ عملية البناء الجديد على أسس من المشاركة في ظل سيادة القانون بكل ما تضمه عملية الترسيخ تلك من آليات تنظم شروط التعايش المشترك وتضمن وزن أكبر للمواطنة الفعالة. ومن هنا بدت عملية التحول الديمقراطي في العراق حاملة لعنوان نجاعتها، حيث الشعب المتحفز لرؤية نتائجها أو كما يسميه (دافيد ماثيوس) بالجمهور الطيب[[55]](#footnote-56). ذلك الجمهور الذي أفصح عن وعي وطني وحضاري جعل منه وحدة فاعلة حاملة للقوة المؤثرة التي جعلت من السلطة واحدة وقوية، إذ لم تزل عصية أمام أية محاولة للتفرقة الطائفية أو تجزئة الشعب والوطن. وهنا تبدو المصالحة، كمشروع سياسي، متحقق على أرض الواقع بدرجة كبيرة . بدليل إن حصيلة العملية السياسية كانت مثابات بناء وتوجه نحو صياغة النموذج الديمقراطي ذات النكهة العراقية والتي شكلت بمجموعها مدرسة لاستنبات مظاهر الأداء الديمقراطي ابتداءً من تشكيل مجلس الحكم مروراً بانتخابات عام 2004 ثم استفتاء 2005 وانتهاءً بانتخابات 2005 المؤسسة لبنى الانتقال نحو الديمقراطية والتي أكدت جميعها فكرة مفادها إن الديمقراطية بقدر ما هي وسيلة للتمدن والتحضر فإنه هدف يلتصق أوتوماتيكياً بالتحرر من الاستبداد وقطع الطريق أمام أية محاولة للعودة للديكتاتورية من جديد[[56]](#footnote-57). وهنا تبدو المصالحة الوطنيـــة شرطاً أساسياً للتحول الديمقراطي لا مشروعاً متمماً له فحسب.

 وبرؤية متقدمة، لح كاتب هذه الدراسة وفي العديد من المقالات التي نشرت في الصحافة العراقية وبدءً من عام 2004 وما تلاه، إلى ضرورة ابتكار صيغة تاريخية لتصحيح مسار العملية السياسية التي اكتفت مثلما اكتفى دعاتها بالتحول الليبرالي الذي استنبت شروطه على عجل وبوسائل قسرية خارجة عن الإرادة الوطنية والتي هجرتها الأوساط الديمقراطية حتى الفتية منها، دون التحول الديمقراطي. الأمر الذي جعلنا نقر بأن العملية السياسية التي تجري الآن في العراق عملية ليست سياسية وإنما تدابير أريد بها أن تلبس هذا اللبوس[[57]](#footnote-58). فعناصرها لا يملكون من أمرها شيئاً لا من حيث التوقيت أو الأداة أو الاختيار، والأدهى من ذلك ظللت مادتها بالآمال العراض، وتمت قيادتها تحت أوهام وأوهام بدليل ما نحن اليوم بحاجته حيث تهدئة نوازع الضد التي انبتتها العملية السياسية من فقدان الأمن وافتقاده على الزمن المنظور ومن عوائق غير مفهومة لإجراء مصالحة شعبية تاريخية ومن تبديد للشعور بالهوية، ومن تعميق الهويات الأثنية والطائفية المردفة بتوجهات تحمل في ثناياها نذراً سيئة لمستقبل وجودنا كوطن، ومن اختلال عميق لصياغة المدركات الوطنية. ذلك الاحتلال الذي رسخ واقعياً في عملية تداول السلطة بخارطة اثنية وطائفية وعرقية تتغذى على مظاهر الانقسام تحت مسميات مختلفة تحمل في لفظها سر التوحد وهي بعيدة عنه.

 والطامة الكبرى، إن وثيقة الدستور وفرت قانونياً ودعائياً غطاء لديمومة ذلك الاختلال حتى بدا الشعب بأطيافه المختلفة بعيداً عن الوفاق والقرار الموحد وهو في أمس الحاجة إليهما، ليغدو مقيداً ومحاصراً بنذر الشقاق بدلاً من أن يكون منفتحاً لصياغة نموذجه الديمقراطي ومحبطاً للطاقات بدلاً من تحفيزها لتأسيس عتبة انطلاق موثوقة الخطى باتجاه بناء مرئي ومحسوب ليس همه تبرير الشرعية بل صيانة الهوية وصياغتها من جديد. وهذا هو جوهر الاستحقاق الديمقراطي[[58]](#footnote-59)، الذي أدير، مع الأسف، بأدوات غير سليمة تتغذى على حالة الافتراق الواضحة بين أطر ومسارات ما سمي بالعملية السياسية وبين حواضنها الشعبية (القواعد)، ذلك الافتراق الذي توسع في ظل الأجندة الغاطسة والبناء الخفي المليء بالحسابات الخاطئة مقابل توق شعبي عارم لامتلاك ممكنات الجذب، وتوق لاتساق الأهداف من النوازع الأخلاقية المولدة لحظوظ الوفاق والاتفاق المنتجة بدورها للخيارات الأساسية التي تمثل بتواترها صورة ما يسعى الجميع لرؤيته على أرض الواقع. وهكذا تبدو العملية السياسية برمتها عنوان مهدد بالنكوص في أية لحظة تلوح بها صيغ وآليات الحراك السياسي والاجتماعي المغذية لصياغة الهوية الوطنية من جديد حتى بدت الأخيرة تعاني قصور إطارها البنائي بعد أن استبشر العراقيون بأنهم أمسكوا بما أسماه (أيزنغر) بـ(بنية الفرصة السياسية)[[59]](#footnote-60) الممتلئة بمحصنات ضد أسماها (مايكل هوارد) بـ(النفس الثقيل والمشؤوم الذي يتوعدها). ذلك القصور الذي أفصح عن نفسه بدوامة عنف مأساوية لاح كل الصعد لا سيما الصعيد الاجتماعي (العنف الاجتماعي) والذي يتمثل بالقتل والسرقة، الصعيد السياسي حيث العنف الاجتماعي – السياسي والذي يشمل العنف الطائفي أو العرقي والتمرد، والعنف السياسي – الحزبي وتمثله أعمال الميليشيات ، فضلاً عن العنف العابر للحدود والذي تمارسه المخابرات الأجنبية لا سيما الإقليمية منها فضلاً عن الأجهزة الاستخبارية الأمريكية والتي راح ضحيتها لا سيما بعد أحداث سامراء الأولى 2006 والثانية 2007 مئات الألوف من العراقيين فضلاً عن تهجير الملايين من العراقيين في الداخل والخارج.

 وفي ضوء ما تقدم من تحليل معمق لرواسي العملية السياسية، لم نزل أمام ظهور متكرر لرغبات ترحيل الأزمات إلى الساحة العراقية من أطراف معروفة، لتقبع مزايا العملية السياسية في أذهان الساسة الذين ما فتئوا منشغلين في إبدال المثالي من الأهداف بواقعية الآليات، كما يرى ذلك رئيس مجلس النواب السابق، أو في استيفاء ما أسموه بالحقوق والاستحقاقات الانتخابية دون مبالاة بمشاركة الآخرين الذين اكتسبوا مثل هذه الحقوق والاستحقاقات، حتى إذا ما تفوه أحدهم باستجماع القوى من أجل إيجاد درب محدد يرتهن بمسميات حكومة الوحدة الوطنية، أعيد قسراً إلى دروب أشبه بما أسماه (غوته) بـ(الفاوستية)[[60]](#footnote-61). ففي الوقت الذي نحتاج فيه جميعاً كما نعبر عن ذلك يومياً ونحن نخوض متاهات ومخاطر الحياة اليومية إلى إدراك السر الإلهي لتجنيب العراق أسوأ الاحتمالات، يفكر ساستنا بالمنجزات إذ لا نستغرب أن يتوارى فرح العراقيين بتشكيل حكومة ما يوم ولادتها. لأن المهمة الأساس لم تتعلق بفرصة أو لحظة التشكيل فحسب بل بقدرة تلك الحكومة على علاج ما ورثته من الحكومات الانتقالية حيث التركة الثقيلة والملفات الشائكة والمعقدة. وهنا يكون الأداء الحكومي معياراً لتقويم محصلات العملية السياسية. وهذا ربما هو السبب الذي دفع دولة رئيس الوزراء (نوري المالكي) بإعلان مبادرته في 25/حزيران/2006 للمصالحة الوطنية من أجل ترسيخ قواعد الوحدة الوطنية وتحقيق الانسجام بين مكونات الشعب العراقي، وترسيخ الروح الفعالة، ورفض التمييز على أساس المذهبية والعرقية والحزبية السياسية واتباع طريق الحوار الوطني الصادق المرتكز على الشرعية الدستورية والقانونية واعتماد خطاب سياسي عقلاني وموحد من جميع الفعاليات السياسية، هذه المبادرة التي مثلت مفرداتها أساسيات الحوار في مؤتمر الوفاق الوطني الذي عقد في القاهرة عام 2005، ووثيقة العهد الدولي عام 2006 ومؤتمر شرم الشيخ 2006، ووثيقة مكة 2006، ومؤتمر بغداد 2007. كما وأحتلت مفردات هذه المبادرة مكانة مهمة في تقرير لجنة بكر – هاملتون عام 2006 إذ ركزت معظم التوجهات على اتباع الحل السلمي في معالجة المشكلة العراقية والعمل الجاد على تفعيل المصالحة الوطنية قبل أي عمل كونها (الفاعل الأساس لنجاح العملية السياسية ووقف أعمال العنف كافة والتهجير القسري) على حد قول الرئيس بوش الأبن في كانون ثاني 2007.

 ومع ذلك ظل الأداء السياسي العراقي يعاني إشكالات كثيرة منها :

1. إن محنة التغيير التي شهدها العراق، شعباً ووطناً، لم تكن محنة سياسية تعنون بعنوان الانتقال إلى الديمقراطية كوصف لما ينبغي أن يكون عليه شكل الحكم في العراق، بل هي محنة شاملة تبدأ بتغيير إرهاصات الوعي وأنماطها عند المواطن وتنتهي عند تغيير قواعد الأداء السياسي العراقي.
2. إن ما تزخر به خارطة العملية السياسية من قوى وتفاعلات وتكتلات وإن جاورت الصواب في بعض مضامينها، إلا أن زمنها وما ضمه من أحداث وسلوكيات لم يزل متخم بالعديد من الأزمات التي يهدد انفلاتها بعواقب خطيرة على العملية السياسية. مثال ذلك التكتل الطائفي، المحاصصة الطائفية، عدم وجود برامج وطنية محددة للفعاليات السياسية، ضعف مساحة وهامش حركة مؤسسات المجتمع المدني، والأهم ضعف نسغ الاتصال والتواصل بين هذه الفعاليات مع الحكومة المنتخبة أو مع بعضها البعض[[61]](#footnote-62). الأمر الذي جعل تلك الفعاليات بشرذمتها غير قادرة على بناء رؤية موحدة تأتلف جميعاً حول مديات الالتزام بالمصالحة كعنوان لبرنامج أداء موحد. وهو ما أفرد المجال واسعاً أمام ظهور العديد من التحديات، ومنها:
	1. اختلال العلاقة بين معطيي الديمقراطية والمجتمع المدني الذي لم تزل مؤسساته بحاجة إلى دعم ورعاية وتوجيه ليس لأنه عملية الارتباط بكل ما تستدعيه من استنبات شروط الولادة لمؤسسات المجتمع المدني تحتاج إلى جهد مضاعف، بل لأن فكرة المجتمع المدني في العراق ما زالت ضبابية حتى تحولت إلى مشكلة اجتماعية خطيرة مؤثرة سلبياً في حركة التحول نحو الديمقراطية كونها بدت وكأنها مهمة لحظية بعيدة عن عمقها التاريخي ومقطوعة سبل الاتصال مع موجبات التطور الحضاري للعراق مجتمعاً ووطناً[[62]](#footnote-63). وهو ما أفقد مشاريع المصالحة الوطنية شعبيتها فضلاً عن تاريخيتها.
	2. وقوع مقدمات الوحدة الوطنية تحت تأثير شخصنة التغيير، لقد جاءت العملية السياسية وفعاليتها بالديمقراطية كخيار مجتمعي أرضاً كونها أقيمت أساساً على ثقافة الاقتصاص من كل شيء حتى تشكل لدى الجميع وعي مسيس، كما يقول (هيجل) وعي يرمي إلى أن يتجاوز نقصه على حساب الآخرين مولداً فجوة كبيرة تغري الناظر إليها لكي ينظر للذات على هيئة مستقبل. وهذا كله أمر سلبي كونه يجعل الواقع مربوطاً على التحقق المستمر تاريخياً في ظل غياب نسق الأداء الفاعل. لذا لا غضاضة في القول إن مستقبل كهذا هو مستقبل منبت للاستلاب بكل صوره ما دام ينظر للممكنات كأرض بكر لا تنفذ في حين تغدو عملية إعادة التنظيم للمعطيات على أرض الواقع عملية صعبة للغاية تصطدم بتحول تلك المعطيات أساساً إلى ممارسات من الصعب على الجميع ربطها باتجاه قيم واحدة. وبقدر ما تؤسس هذه الحالة صعوبة في النظر للواقع بكل تجلياته والتي تحمي بوجودها، تبعاً لشخصنة التغيير والتي ستفضي يوماً ما إلى الديكتاتورية، تؤسس الفرق بين أحكام الوجود وقوانينه وأحكام القيم التي ينبغي أن تسود وسطوة الالتزام بها، فإنها ستسوغ تشكيل واقع مخالف تقل فيه وتتناقض فرص الخلاص الإنساني التي حتى لو بدت واضحة، فإنها ستبدو انفعالية تشد الفرد لطائفته وعرقه وعنوانه وبما يحجر على العقل الجمعي تلمس دروب الاستمتاع بحريته. وليغدو الجميع ملكيات خاصة التي إذا ما تجدد الصراع في أية لحظة، تعطل حتى الأمل، تلك هي بانوراما الصراع في العراق ولا نقول العنف، صراع إرادات فئوية وجزئية، صراع يتغذى على حالة الانقطاع بين آيديولوجية الانقاذ والنظام السياسي[[63]](#footnote-64)، وهو ما ابتليت به برامج المصالحة الوطنية لحد هذه اللحظة.
	3. غموض آفاق التغيير السياسي في العراق، إن مكمن الإشكالية في النظام السياسي العراقي يتركز في البناء الخاطئ للدولة العراقية الحديثة سنة 1921 والذي أسس على تجاهل وإقصاء وتهميش مكونات أساسية في المجتمع العراقي، مما استلزم بروز سلطة الاستبداد والديكتاتورية كضرورة لحفاظ الأقلية الحاكمة على سلطتها واستمرار ديمومتها. ولعل أخطر ما في التاريخ السياسي للدولة العراقية هو بروز مفهوم (الدولة المؤدلجة) ومنذ مطلع الستينيات من القرن المنصرم وبشعارات قومية وعقائدية زائفة القصد منها ترسيخ الاستبداد والديكتاتورية[[64]](#footnote-65). إن أدلجة الدولة العراقية بجميع مؤسساتها وهياكلها السياسية والإدارية جعل الدولة العراقية جزءً عضوياً وبنيوياً سياسياً وآيديولوجياً من السلطة الحاكمة، نتج عنه تغيب بقايا مفهوم المواطنة لتجعل بدله مفهوم الولاء للسلطة الحاكمة، وهو ما بدا وكأنه الأساس الذي بني عليه مفهوم المصالحة ومشروعها.
	4. كثرة القضايا الخلافية المعطلة لنجاعة إقرار الدستور الدائم، إذا ما إلتفتنا إلى حقيقة التحول الديمقراطي الذي نحن فيه، نجد الدستور وكأنه خيار مهمته ضبط التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فعلاوة على إغفاله الإشارة الواضحة للكثير من ممكنات التحول الديمقراطي كالإعلام والجامعات وضرورة حمايتها وصيانتها واحترامها، أهمل كلياً الإشارة إلى الاحتلال وما يترتب عليه من علاقات بين العراق وقوات الاحتلال على مدى الزمن القادم، والأهم تهاون الدستور في وضع أسس البنية المؤسسية الملائمة للتحولات المرتقبة بما يخفض إلى أقصى حد ممكن احتمالات الصراع واللانتظام في الحياة المجتمعية. وإذا لم ينتبه القائمون على الدستور ومراجعهم إلى مثل هذه الحقائق، فإن اختلالاً حقيقياً سوف ينشأ بالتواتر مع ما يشهده الدستور أساساً من تخمة في مظاهر أداء مختلف عليها. وإذا ما طبق الدستور بما يحويه الآن، فإن المعارك السياسية ستندلع والخاسر الأكبر هو الشعب خاصة وهو يعاني ارتباك العقل الجمعي وفقدانه لأهم مسانده حيث التضامن الجمعي لا الاجتماعي فحسب. الأمر الذي يجعلنا نقرر بأن مسارات العملية السياسية الجارية الآن وقد بدا الدستور مسانداً لها ستوصلنا عاجلاً أم آجلاً إلى نمطين من الصراع والمعاناة، حيث صراع بناء الهوية الوطنية التي نرى قوائمها وقد تهاوت، والصراع بين الالتزامات الفئوية والطائفية، وكلا النمطين تهديد لحرمتين (المواطنة والكيان الوطني). وهذا ما يزعزع الثقة بالمصلحة كخيار منقذ خاصة في ظل احتدام الخلاف دون أفق حل محدد، حول العديد من المسائل كالفيدرالية، العلمانية، حقوق المرأة، قانون الانتخاب، قضية كركوك، إدارة الموارد الطبيعية وغيرها.
	5. إشكاليات العمل الحزبي في العراق، والتي يمكن حصرها بـ[[65]](#footnote-66):
3. بطء سير العملية الديمقراطية في العراق، إذ ما يزال العراق يمر بالمراحل الأولى للديمقراطية نتيجة لعدم توفر الفهم والإدراك الحقيقي لمعنى الديمقراطية فضلاً عن عدم تبلور مؤسسات الديمقراطية التي لم تزل أطرها غير واضحة المعالم في العراق. فعلى الرغم من إن الخطاب الديمقراطي هو السائد في الساحة العراقية، إلا أن العملية لم تزل دون المستوى المطلوب.
4. تنامي ظاهرة عدم الثقة في الساحة السياسية العراقية لا سيما على المستوى الشعبي. فالمواطن العراقي بشكل عام ما يزال يرفض إمكانية إنضمامه إلى حزب من الأحزاب الموجودة في الساحة العراقية. وهذا في حد ذاته عامل كابح بوجه توسيع قاعدة الأحزاب الجماهيرية.
5. حداثة التجربة السياسية والحزبية في العراق، فقد عاش العراق والشعب العراقي لمدة طويلة في عزلة كبيرة عن العالم الخارجي وعزلة داخلية عن ممارسة العمل السياسي الحزبي بل أصبح المواطن العراقي يبتعد عن الاهتمام بالقضايا السياسية والحزبية لأنه يريد البقاء حياً.
6. عدم إصدار قانون (تنظيم الأحزاب في العراق) يعمل على تنظيم وصياغة العملية الحزبية بالشكل الذي يجعل منها عملية ذات فاعلية ودور في إنجاح العملية السياسية في العراق ويضع الأسس الصحيحة لممارسة العمل الحزبي فيه.

كل هذه الإشكاليات وبتواتر تأثيراتها السلبية، أخذت تقلل من حدة النزوع نحو المصلحة الوطنية التي بدت، وكما يرى البعض، جزءً من أجندة سياسية تطمح لتلبيتها بعض الأحزاب دون غيرها. وهذا ما يفسر لنا تكرار العزوف من لدن الأحزاب للمشاركة في فعالياتها المتعددة.

6. تنامي ظاهرة النعرات المذهبية المغذية للعنف، إن العراقيين الذين ما فتئوا يستدرون عنوان عطفهم الكلي من الوطن، وجدوا أنفسهم مضطرين مسايرة معادلة جديدة مفادها إن الذات لا يمكن أن تستقيم ما لم تدرك حقوقها المستلبة. ودرب ذلك الإدراك لا يمر من دون التخلي عن وحدة الوجود ولو لمدة، وهجر ما تستلزمه من تضحيات من جنس النضال[[66]](#footnote-67) . وكأن الأمر هو مجرد إدارة لا نسغ تاريخي للتكون. وهذا عين ما سعى إليه المحتل، أشغالاً وتحدياً واختلالاً، مستخدماً أساليب شتى. فبعد أن طمح بالوحدة أخذ يدمر الذات دون إعلان مسبق مستعيناً بتجارب استيطانية لأرض أقام عليها وحدته. وكما يقول (كولن باول وزير الخارجية الأمريكي الأسبق) لاغياً أرث الوجود وسطوة الانتماء وقدسية الانجاز لدى العراقيين الذين لم يتصالحوا تحت هذا الظرف وضغطه مع ذاتهم ليرسوا دون إدراك مستنير مقدمات لصراع داخلي حاد ينفي ذاتهم بعد أن يشظيها بدعوى إن (الذات بكل ما تحمله من أطياف وأعراق لم تحصل على حقوقها، فكيف لها أن تتنازل عنها من أجل الذات العليا؟). والأهم كيف لهذه الأطياف أن تتناسى أرثها الصراعي مع بعضها البعض والذي أدى إلى التعسف في معاملتها[[67]](#footnote-68).

والحقيقة، ومع سيادة تصور كهذا، ذهبت الأطياف والطوائف والأعراق العراقية إلى أبعد من التعسف البيئي إلى محاولتها لإلغاء الآخر وتشويه صور التآلف التاريخي ورابطة التوحد، فأخذت تناقش بدائل أقل ما يقال عنها إنها ولدت في عقلية غير تلك التي تحملها الذات العراقية، كالانفصال وحق تقرير المصير والفيدرالية المتطرفة التي تتغذى على مواءمة الطائفة مع الجغرافية، وكأن الذات العراقية غريبة أجنبية بل واستعمارية. ولكي تحيا من جديد لا بد لها من ردة تاريخية عاتية تحت مظلة الحصول على الحقوق الخاصة وإن الأخيرة تمثل خطوة لا بد منها لإعادة تشكيل الوحدة الوطنية من جديد.

مقابل ذلك لم يزل الأداء السياسي العراقي الداخلي صريع التدخلات الإقليمية ، إذ لا غضاضة في القول، إن جيران العراق سيكون، لو أخلصت قياداتهم النية وعرفوا ما وراء الأكمه، لهم دور حيوي لنجاح الديمقراطية في العراق خاصة وهم الذين باركوا رسمياً احتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن ما حدث، إن الجيران عدّوا العراق ساحة منازلة فضلى لمطامحهم دون أدنى اهتمام من الولايات المتحدة بذلك. مما جعلهم شركاء أصلاء في سياسة الفوضى الأمريكية في العراق، إذ غذوا بصورة مباشرة أو غير مباشرة العنف الطائفي خاصة والإنفلات الأمني عامة في العراق، الأمر الذي فرض وبصورة ملحة ضرورات علاج ما يقومون به من أدوار سلبية على حساب الأمن الوطني العراقي.

وقد تنبهت لجنة بيكر – هاملتون في تقريرها المقدم لبوش الأبن إلى ذلك وأشارت إلى أن السياسة الأمريكية في العراق لا ينبغي أن تركز على الاستراتيجية العسكرية فقط وإنما على الحصول على التزام وتعاون جميع جيران العراق أيضاً[[68]](#footnote-69).

فعلى الصعيد التركي، فإن موقع العراق الاستراتيجي يزيد من تعقيد الأمور. فالمشكلات في شمال العراق، خاصة احتمال قيام دولة كردية مستقلة، يمكن أن تدفع إلى تدخل عسكري تركي. وينبغي أن تبقى الولايات المتحدة ملتزمة بالسلامة الإقليمية للعراق حتى إن كان هذا يعني إحباط مطامع تركيا أو الأتراك في مدن أساسية مثل كركوك.

أما على صعيد إيران، وكما قال (توماس. دي ماك توغر) أو كما لاحظت مؤسسة بروكنز (فإن بلقنة العراق، هي وسيلة لتعزيز القوة الإيرانية في الخليج) . ولهذا فإن تحقيق هدف واحد من الأهداف الرئيسة للاحتواء المزدوج ألا وهو اسقاط النظام في العراق جرَ إلى الساحة أحد أهم السيناريوهات التي كان يخطط لمنع حدوثها وهو التأثير الإيراني القوي، فضلاً عن كون إيران من أكبر المراهنين المتطلعين إلى استمرار التمزق في العراق، وبما ينبئ بحرب إقليمية أوسع تتبع ذلك التمزق ويجعلها أمراً محتمل الوقوع. خاصة وإن الولايات المتحدة أمامها فرص ضئيلة لتجنب مثل تلك الحرب، لأنه وكما أشار (ماك توغر) ، فإن التورط الأمريكي في تقويض الديمقراطية في العراق (يجعلنا مسؤولين عما يحدث بعد ذلك)[[69]](#footnote-70). وهذا ما لاحت بوادره مع احتلال إيران لبئر الفكة النفطي.

**سادساً: ما ينبغي فعله كي نفهم العراق؟**

 لا اعتقد إن السؤال، بعد كل ما تقدم، ينحصر بماذا سيكون عليه العراق؟ كمدخل مناسب للبدء بصياغة فهمنا له، بل علينا أن نناقش كيف يمكن لنا إعادة صنع العراق بدءاً من ترتيب مفاصل القوة وآليات ترجمتها، وانتهاءاً بتأهيل العراقيين لأداء دورهم في تلك المهمة وبكل ما يحملونه من عناوين دون فصل انتقائي، ودون تجاهل للآخرين تحت حجج لم يعد لها وجود إلا في الذاكرة، حتى تندمج تلك العناوين بعضها مع البعض الآخر في سياق تفاعل مسيطر عليه إرادياً، لا أن يترك توليفها إلى الآخر. وتلك سنة ستراتيجية اعتاد الجميع على رؤيتها سواءاً على وفق منظور آيديولوجي أو عملي.

 وإذا كان العراقيون قد تجاوزوا النظر للعملية الديمقراطية من زاوية الاختيار والتفضيل لصالح التطلع لرؤية نظامها وقد تبلور بصيغة الأنموذج الذي يتولى كما يقول (تارو)[[70]](#footnote-71) تأسيس الدولة الجديدة التي تقوم على أساس التراصف السياسي بين مختلف الأطر السياسية التي تعتصم بالانفتاح المجتمعي قانوناً، وبأدامة التحالف من أجل الاستمرار والانقاذ من الارتداد المضاد، أو الانغلاق والجمود دستوراً لها وبما يدعم جهودها في تأهيل الجموع لا تلقينها لمدة محددة، سياسة عامة سرعان ما تدار بالعنف، فإن أداءهم الواقعي بخصوص نسج انموذجهم الديمقراطي لم يزل بحاجة إلى فطنة أكبر، وقدرة على ابتكار منظومات استهلال واستباق استدلالية، ليس لمكامن الخطر بل لمواطن النجاعة أيضاً.

 وعلى الرغم من حضور هذه السنة مبكراً منذ نيسان 2003، فأن جوهر ما يجري هو إحلال علاقات أداء وقتية محل علاقات بناء دائمية تحت حمى هواجس التضرر والاختناق. الأمر الذي يعيد الدورة – دورة الزمن من جديد ، ولكن هذه المرة موشحة بعيب بنيوي يغطي باتساعه كل ساحات الأداء ، خاصة بعد أن طغى عليه البعد النفسي أكثر مما طغى عليه البعد الاستراتيجي أو ما يسميه البعض ويرنو إليه (الحلم بالمستقبل) . وكانت نتيجة شيوعه إن أفصح عن خلاف جذري بين دعاة البناء من جديد، وبين دعاة الترميم السياسي على اعتبار إن ما جرى نتيجة لعقود طويلة من التدمير السياسي.. بكل ما تحمله النتيجة من ابتعاد عن المطلوب حيث فهم جماعي للعراق الجديد – الأصيل.

 وإذا كان البعض قد رأى في ذلك الخلاف محطة للنقاش وتوقف عند وصف بل ورصف الاستراتيجيات اللازمة لمداولته على وفق مالاحه من ضرر بين ، فإن البعض الآخر اكتفى بالإطلالة عليه من الجانب السياسي فحسب كونه الدرب الذي يتم عبره تسوية القضايا العالقة في زمن التغيير، وكلا الفريقين نجحا في مساهمات، ولكن دون الالتفات للعراق وللوطن وما يعانيه، أو حتى الانشغال بما ينتظره من شواغل على الصعيد الخارجي وساحاته. الأمر الذي فهم من البعض بأن الساحة مهيئة، وبفرص ذهبية لرؤية العلاجات، من خلال شد عاطفي أو عصابي، على الرغم من المخاطر المتوقعة التي ستجلبها تلك العلاجات بدءاً من الحساسية التي تفرضها معاملات تبادل المواقف.. وانتهاءاً بما يراه الآخر من خيارات تحسب كاتفاقات خارج إطار التفاعل الداخلي. ولو لم تأخذ المرجعيات القيمية دورها في تحويل الانظار للوطن الأعلى ومصلحته، لساد ما لم يكن بالحسبان!!.

 وتلك المعضلة تحتاج منا إلى وقفة جدية سنناقشها بإطار أكاديمي بعيداً عن المواقف أو الأغراض المسبقة. فمن المعلوم إن ما جرى للعراق بعد نيسان عام 2003 يمثل بحد ذاته فيصل للتفرقة بين أداء مرتبك جر الويلات للعراق، وبين وضع مرتبك لا نعرف مآلاته، سوى وعود ووعود !!. وإذا كان الارتباك الأول ولى من غير رجعة ، فإن الارتباك الثاني هو الواقع المعاش الذي ينبغي أن يكون محطة نقاش وطنية للوصول به إلى حالة الاستقرار لا تأكيداً على مصداقية الموقف فحسب بل لأننا عراقيون ، همنا واحد، وإطار أدائنا واحد، لا فرضاً للنفس بل إعانة للذين ابتلوا بتبعات التغيير. فالكثير من العراقيين الذين يتمسكون بميولهم هم دعاة إصلاح وبناء وبحاجة للمشاركة وفقاً لقاعدة المزاوجة بين الرأي والأداء السياسي، القارب الذي سيحمل الجميع نحو الهدف المراد الوصول إليه، وتجاوزاً لمعضلات الخلاف الناشئة ، بل الفاعلة والتي أخذت تطل برأسها كلما توجه العراقيون للجديد حتى صاروا متحفزين لمواجهة الجديد وقد دب بينهم الخلاف، هل المطلوب تأهيل العراقيين لتقبل الجديد، أم إنهم سيكونون مادة لدفع التأهيل باتجاه ما؟!.

 ولعل من أهم تلك المنظومات، تأسيس مقومات خطاب سياسي يؤمن بالآخر لا بتهيئة مستلزمات نعيه أو نفيه كلازمة ضرورية لإتمام العملية الديمقراطية والتي ينبغي الاتفاق من جديد على الشروط المكونة لها بحيث تصبح مرآة عاكسة لبنى إيمانية قيمية، وتاريخية ومعرفية لا تنكر الدولة ولا الأمة ولا تستهزأ بالمجتمع وفعالياته المختلفة وسلمية مقاصدها، بل تسعى إلى خلق المعنى الحقيقي للمرجعية الموحدة والمؤهلة لإعادة إنتاج الدولة وتأسيس المجتمع العراقي الموحد على أسس صلبة من التعاش التسامحي المعتمد على منظومة موحدة تؤدي بوجودها مهمة الرقيب على من يشتط منها، لا تقبل التأويل ولا تتحمل مخططات التمويه التي تكون فخاً لمن يجتهد أو يدعم أو يمارس حقه الطبيعي في التعبير عن رؤيته بإخلاص وإيمان والتزام.

 وهكذا يكون الخطاب الموحد عتبة وفاق يرنو لها بصفاء رؤية ونقاء سريري، وإذا ما صادفنا خطل أو تقصير نفتش عن تداعياته في ذاتنا لا نرميه على الوطن لنقتص منه وكأنه ساحة لتصفية الحسابات، طالما بدت الديمقراطية خياراً مصيرياً وواجباً ينبغي إتمامه ضمن إطار الجبلة التي نحملها لصياغة انسانيتنا حتى لو كلفنا ذلك تضحيات وتضحيات ، هي بمنظار التجربة انجازات في سياق إعادة اكتشاف الذات العراقية الموحدة من جديد.

 ولو خرج العراقيون من قيلولتهم السياسية لرأوا بوضوح ما يستوجب عليهم فعله. ففي الوقت الذي كان ادخال العامل السياسي في بانروما البناء محظوراً في السنين الخوالي فوجئنا وإذا بالعمل السياسي هو المهم كونه مستودع القرار، وعنوان السيادة، وساحة البناء الاستراتيجي. زاد ذلك الهم قسوة الغياب المستمر للأداء الموحد، والتأرجح العقيم بين ما ينبغي أن يكون، وبين الشعور المقيم بالعجز، حتى بدا الساسة منشغلين بالأسئلة دون الوصول إلى أجوبة مقنعة طالما ظل الصراع متمادٍ في الزمن بين المطالب، والاستعجال في استرداد ما توصف بالحقوق المسلوبة!!. ورؤية ذلك الصراع لا يمكن أن تتم دون حث جماعي يدين فيه الجميع بالشعور اللامتناه للوطن ينفض عنهم الأعياء، ويجهزهم بقوة المطالبة، وعزم متجدد للبناء. فهل نحن قادرون على فهم وطننا ونشعر بمحنته؟! ذلك هو السؤال. والإجابة عليه تكون بوابة لتوظيف ما نحمله من رؤى كي يتحول وطننا إلى نموذج ديمقراطي أصيل.

المعايير الاخلاقية وحقوق الانسان في ضوء التطورات الدولية الراهنة

د. سلمان الجميلي[[71]](#footnote-72)(\*)

**المقدمة**

مارست حقوق الإنسان ومازالت دوراً بارزاً ومؤثراً في صياغة أغلب الدساتير والأنظمة الأساسية، وهذا الدور جاء متوافقاً مع حقيقة مفادها، أن الدساتير والنظم يجب أن تستند على قيم أخلاقية تحترم الإنسان وتضمن له حقوقه الأساسية الطبيعية والمكتسبة والتي يجب أن تعطى وتصاغ في إطار قيمي أخلاقي مدون.

لقد عرفت حقوق الإنسان على أنها حقائق ومبادئ أساسية غايتها الإنسان ككائن اجتماعي يجب أن يحترمها الجميع وتطبق بشكل متساوي ومستمر من خلال تأطير هذه الحقوق بقوانين ومبادئ أساسية تتضمنها الدساتير، وعلى الرغم من أن حقوق الإنسان قد أخذت بعداً دولياً مع اعتماد وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، وأن هذه الحقوق قد طبقت على مستوى الدول بشكل متفاوت وفقاً لشكل النظام والمستوى الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول ولذلك فأن هذه الحقوق وما تتضمنه من قيم أخلاقية كانت مدعاة لأن تكون سبب ونتيجة لكثير من التغييرات التي يشهدها عالم اليوم، فباسم حقوق الإنسان وانتهاكاتها كان هناك خروقات كبيرة لهذه الحقوق في دول عديدة مثل الصين وبعض دول أفريقيا وروسيا، وباسم هذه الحقوق أيضاً كان هناك تغييرات كبيرة على المستوى الدولي أفضت الى انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان وانتهاك لسيادة دول باسم هذه الحقوق، وتفعيل لممارسات لا تمت بصلة الى المعايير الأخلاقية التي استندت عليها مواثيق حقوق الإنسان كما هو الحال في الاحتلال الأمريكي للعراق.

ولأجل أن نوضح هذا الترابط الدقيق بين الأخلاق كقيمة اجتماعية إنسانية، تعتمد البيئة والتنشئة أساساً لها، وبين حقوق الإنسان التي تعتمد هذه المعايير الأخلاقية كأساس لحفظ كرامة الإنسان وحريته الشخصية، هذا من جانب، ومن جانب آخر، فأن حقوق الإنسان تعد مدخلاً يمكن تطويعه سلباً أو إيجاباً من أجل تحقيق مصالح وغايات سياسية للدول الكبرى المتنفذة في النظام الدولي وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وجعل القيم الأخلاقية ذرائع وحجج يمكن من خلاله تمرير مشاريعها ومن خلال العديد من الشعارات، سيتم معالجة هذا الموضوع من خلال ثلاثة محاور:-

**الأول:** يتناول القيم الأخلاقية وفيه سيتم التطرق الى فلسفة الأخلاق ومدى ترابطها مع السياسة، أو بمعنى آخر المفهوم الأخلاقي للسياسة متمثلة ومتجسدة في النصوص ومواثيق حقوق الإنسان.

**الثاني:** فيتناول حقوق الإنسان، وفيه يتم التركيز على المعايير الأخلاقية لحقوق الإنسان.

**الثالث:** سيتم فيه دراسة الترابط والتلازم بين القيم الأخلاقية وحقوق الإنسان في ضوء المتغيرات الدولية التي يشهدها العالم، ثم جاءت الخاتمة لما آلت اليها الدراسة من استنتاجات.

**المحور الأول:- الأخلاق والسياسة**

درست العلاقة بين الأخلاق والسياسة ضمن إطار علم الاجتماع الذي تبنى منهجين للتحليل النقدي لمشكلة العلاقة بين الأخلاق والسياسة، الأول، يحاول دراسة كل مدرسة على حده، أما الثاني، فأنه يستعرض آراء هذه المدارس في قضايا وموضوعات محددة، ومهما تكن المناهج فأن قضية الأخلاق والسياسة أخذت حيزاً كبيراً من الدراسة خلال مدة الحرب الباردة، أو ما يسمى ببداية عصر الذرة، إذ أكد الكثير من المفكرين بأن هناك تصادماً كبيراً بين الأخلاق والسياسة، فالقوة أصبحت عاملاً أساسياً في تطويع الخصم أو الآخر وبالتالي، فأن المواقف السياسية والأخلاقية أصبحت تتغير بسرعة مع تغير موازين القوى، كما أن الإيديولوجية وما تفرزه من أفكار ومن كلا الجانبين تشير الى مفاهيم مختلفة ومتناقضة للأخلاق، فما يعده هذا الجانب أخلاقياً ليس بالضرورة أن يكون كذلك لدى الجانب الآخر، وبالتالي فأن قضية الأخلاق مفهوماً وعلاقة، أصبح نسبياً، كما أن هذه الإشكالية أصبحت أكثر تعقيداً من ذي قبل لأن جدلية العلاقة أصبحت أكثر تعقيداً، إذ ظهرت طروحات عديدة وتساؤلات، هل أن السياسة هي التي تحدد الأخلاق بما يتلائم معها؟ أم العكس، الأخلاق هي التي تحدد توجهات السياسة؟ وعلى الرغم من تعقيد هذه القضية أو المشكلة الا أنها تجد ترابطاً في مكان ما بين الأخلاق والسياسة. كلاهما يجعل القاعدة الاجتماعية مجال عمله والسياسة تنبع من المجتمع الذي ينظم في إطار قيم أخلاقية وثقافية معينة تفرض نفسها وطبيعتها وشكلها على النظام السياسي السائد، وبالتالي فأن السياسة ستجد لها منفذاً أخلاقياً لمحيطها الخارجي والداخلي تستطيع من خلاله تحقيق التفاعل المطلوب في صياغة سياسة خارجية من خلال تفاعل البيئتين الداخلية والخارجية.

إن الأخلاق والسياسة رغم ترابطهما الا أنهما لا يمكن أن يجتمعان معاً في الفعل السياسي الذي هو انعكاس لمصلحة مجتمع له قيمه الأخلاقية ولذلك فأن الترابط بين الأخلاق والسياسة ينعكس في مستويين:-

**المستوى الأول:- انعكاس الأخلاق على السلوك السياسي.**

بمعنى آخر أن الفعل السياسي يمثل الواقع القيمي والأخلاقي لمجتمع ما في مواجهة مجتمعات أخرى، فمثلما المفكر ليس معزولاً عن مجتمعه فأن السياسي أيضاً، حيث أن النسق السائد في مجتمع ما يؤثر تأثير كبير على طبيعة الأبنية والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبالتالي فأن التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية هذه مرتبطة بعلاقة جدلية بالتطور أو التحول في الجوانب الفكرية أو الثقافية.

إن هذه العلاقة نجدها واضحة في السلوك السياسي للدول النامية وخاصة الدول الإسلامية، وتلك الدول التي يؤدي فيها الوازع الديني والأخلاقي دوراً كبيراً في تحديد أنظمة الحكم والدساتير والعلاقات وهذه المجتمعات غالباً ما تستند على حضارة قيمية عريقة لا يمكن تجاوزها أو القفز فوقها. كما يندرج ضمن هذا التصنيف دولاً أخرى ذات حضارة قيمية عريقة تضم في داخلها أديان ومذاهب وقوميات مختلفة مثل الحضارة الكونفوشيوسية[[72]](#footnote-73).

أن هذه المجتمعات من الصعب اختراقها ولذلك فأن أي عدوان خارجي من الصعب انتصاره عسكرياً ما لم يستطع اختراق منظومة القيم لهذه المجتمعات التي عادة ما تعمل كمصدات لأي عدوان أو محاولة اختراق. وهذا الواقع وعته أغلب القوى الاستعمارية التي سيطرت على الوطن العربي والتي تحاول اليوم فرض الهيمنة من جديد، من خلال البحث عن سبل مقبولة لإشاعة منظومة قيم أخلاقية جديدة تتلائم ومفهوم العولمة، وتتلائم كذلك مع مصالح الهيمنة الجديدة.

إن هذا الترابط هو الذي دفع بالكثير من الباحثين والكتاب بالحديث عن صدام حضارات أو صراع حضارات وفي مقدمتهم المفكر الأمريكي صاموئيل هانتغتون في محاولة لإعادة هيكلة النظام الدولي يتلائم مع طروحات الصراع بين الأديان والحضارات والمذاهب كمقدمة أو بداية للاحتلال المباشر. إذ تحدث صاموئيل هانتغتون عن صراع الحضارات في بداية التسعينيات من القرن المنصرم مع نهاية الحرب الباردة ليصور بأن العدو الجديد هو الإسلام والثقافة والقيم الإسلامية بكل ما تضمه من أعراف وقوانين إسلامية توارثها المجتمع الإسلامي وسار عليها، من خلال التشكيك بمفردات حقوق الإنسان العربي والمسلم، خاصة يما يتعلق بحرية المعتقد وحرية المرأة، والمسائل الديمقراطية (الشورى)، في محاولة أمريكية للبحث عن ما يسميه صاموئيل هانتغتون بالحضارة العالمية التي تعتمد على فكرة مؤادها إمكانية التقارب الثقافي الإنساني، والقبول المتزايد بقيم وتوجهات وممارسات ومؤسسات مشتركة من شعوب العالم، لأسباب يطرحها هانتغتون متمثلة بأن البشر يختلفون في أشياء صغيرة لكنهم يشتركون في قيم أساسية، فجميع البشر لديهم حس أخلاقي مماثل ووجهة نظر تكاد تكون موحدة حول الخطأ والصواب ولذلك فمن الممكن أن نتحدث عن حضارة عالمية للإشارة الى ما هو مشترك بين المجتمعات المتحضرة. ويصل هانتغتون بهذه الحضارة العالمية الى أن الافتراضات والقيم والمبادئ التي يعتنقها الكثيرون الآن هي الحضارة الغربية، وهو يستشهد بمنتدى دافوس في سويسرا الذي يضم كل رجال الأعمال والبنوك وممثلي الحكومات والمثقفين في مختلف الدول وهؤلاء مشتركون في كثير من الأفكار التي هي سائدة في الحضارة الغربية، وبالتالي يصل هانتغتون الى نهاية مفادها قبول فكرة الحضارة العالمية، تعني قبول بالثقافة والقيم والأخلاق الغربية[[73]](#footnote-74).

ولذلك فقد جاءت جميع الدراسات الأمريكية لتشير الى أن الهيمنة والتفوق الأمريكي لن يتم أو يكتمل الا بتحقيق اختراق ثقافي كبير لثقافة هذه المجتمعات، وفي عام 1998 أصدر مركز (راند أرويو) الأمريكي تقريراً تحت عنوان "الزاباتستية" "شبكة اجتماعية للحرب في المكسيك"، وهذا القرير صدر تحت رعاية نائب رئيس المخابرات الأمريكية، حلل كيفية تحقيق النجاحات في إنشاء وتطوير شكلاً جديداً للتعبئة الاجتماعية تميز بأنه شبكة للحرب، وفي هذا التقرير أيضاً توضح بشكل كبير الاهتمام بالمأزق المهم للنظرية الاجتماعية المعاصرة والحركات الاجتماعية العابرة للقوميات، التي تعمل من وجهة نظر التقرير باتجاهين، الأول، استخدام هذه الحركات كأداة من أدوات التغيير في عصر المعلومات، والثاني، أن هذه الحركات قد تكون منبع من منابع المقاومة التقدمية ضد القوى الرأسمالية العالمية ولذلك فأن الولايات المتحدة عليها من وجهة نظر الوثيقة فتح المجال لشبكات الحرب للتنسيق مع المنظمات غير الحكومية، لاختراق المجتمعات، وخاصة المجتمعات ذات القيم الأخلاقية والثقافية العميقة[[74]](#footnote-75).

صفوة القول، إن السلوك السياسي لمثل هذا النوع من الدول يعتمد على نوعية قوة القاعدة القيمية والأخلاقية لمجتمعاتها، وبالتالي فأن الأخلاق والسياسة سيكونان وجهان لعملة واحد وباعتقادنا البسيط أن هذا النموذج من الترابط من الصعب وخاصة في وقتنا الحالي إيجاده أو تطبيقه على أرض الواقع.

**المستوى الثاني:- ويتمثل في انعكاس الفعل السياسي على القيم الأخلاقية للمجتمع.**

وهذا النموذج هو السائد في وقتنا الحاضر ويتمثل في انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان لأنه يتعرض لحق الإنسان في العيش بكرامة وحرية وتمس حريته الشخصية في المعتقد والتفكير والرأي، إذ بدأ الحديث في الوقت الحالي عن التوافقية، والتي تعني ضرورة التوافق على معايير قيمية وأخلاقية على مستوى الدولة الواحدة أو الدول وهذا المنطق الجديد فرض صيغاً جديدة للعلاقات انعكس على مسيرة حقوق الإنسان ومقدار تطبيقها.

لقد طرحت مفاهيم عديدة تعد في صلب مبادئ حقوق الإنسان ولكنها خضعت للتكييف مع فلسفة حقوق الإنسان من وجهة النظر الأمريكية الآن، ومن هذه المفاهيم الديمقراطية- والتي عرفت وعلى مر العصور على أنها حق الأكثرية في ممارسة الحكم وصنع القرارات دون أن يلغي ذلك دور وصوت الأقلية، أو بمعنى آخر أنها حكم الشعب، اليوم لم تعد كذلك، فالأقلية أصبح لها دور مؤثر، أما لتحجيم الأكثرية أو لعرقلة المسيرة السياسية، وبالتالي إشاعة عدم الاستقرار تحت غطاء حرية التعبير وحرية الرأي وحق الأغلبية، فلم يعد هناك آلية واضحة لتقرير صلاحية حكم ما، وبالتالي فأنه لابد من التوافق على معايير قيمية وأخلاقية منها المشاركة بين الأكثرية والأقلية في صناعة القرار، أو إخضاع الحكم للمساءلة، الشفافية، ....الخ من المفاهيم الجديدة ذات المعنى الكبير والتبعات والمشاكل الكبيرة والكثيرة، وإزاء هذا الواقع فأن الكثير من الكتاب والمفكرين انقسموا بين مؤيد لهذا التغير وعدّه جزء من المدنية والحداثة، ومعارض يعتبره تنصل وابتعاد عن القيم الأخلاقية المعنية بحقوق الإنسان للمجتمع، إذ إن لكل مجتمع خصوصيته ومعاييره الأخلاقية[[75]](#footnote-76).

أما العولمة التي لم يتفق الكثيرون حول حقيقة ما يعنيه هذا المصطلح وما يترتب عليه وآليات عمله، واتجاهات سيره، فأنها جاءت لتفسير التحولات العالمية وما صاحبها من مفاهيم اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية جديدة، وعلى الرغم من أن مدخلها كان اقتصادياً عبر اقتصاد السوق والاستثمار الا أن نتائجها وتبعاتها كانت اجتماعية وثقافية ولذلك فأن العولمة وصفت لدى الكثيرين بأنها الطريق نحو العالمية أو الدولية الكونية[[76]](#footnote-77). فبعد نهاية الحرب الباردة بدأ التركيز على خطاب حقوق الإنسان وعالميته بحيث أصبح الحديث عن عالمية حقوق الإنسان وتوسعت من حقوق مدنية وسياسية الى حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية، وهذا الأمر دفع الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1992 للمصادقة رسمياً على الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وهي تلك الحقوق التي لم تعترف بها الحكومة الأمريكية واستبعدتها في بيانها الذي صدر عام 1986، لأنها تعتقد بأن مثل هذه الحقوق طموحات أكثر منها التزامات، كما ظهر هذا الاتجاه جلياً في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان عام 1993، الذي أكد أن لكل إنسان حقوق وأن جميع الناس يمتلكون حد أدنى مشترك من الحقوق يتعين على النظم السياسية والقيمية والحضارية تحقيقها، فضلاً عن الاعتراف بحق التنمية الذي عد حقاً عالمياً غير قابل للتصرف بموجب قرأ الجمعية العامة للأمم المتحدة 41/128 والمؤرخ في 4 كانون الأول 1986، إذ أكد أن الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وبموجبه "يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها أعمال جميع حقوق الإنسان والحقوق الأساسية أعمالاً تاماً" وهذا النص يشير الى ضرورة احترام خصوصية المجتمعات في هويتهم وانتمائهم وقيمهم الأخلاقية والقيمية[[77]](#footnote-78).

وبذلك فأن مسألة العالمية في حقوق الإنسان أصبحت مطروحة بشكل كبير وما نلمسه اليوم هو اتجاه فرض الهيمنة الأمريكية من خلال محاولتها لفرض فهمها الخاص لحقوق الإنسان والديمقراطية على المجتمع الدولي بعدّه المفهوم الأصلح والأقدر على البناء، وبوادر هذا الاتجاه هي المحاولات الأمريكية في ابتداع صيغة جديدة للحماية الدولية لحقوق الإنسان وربطها بآليات التنفيذ في المنظمات الدولية ومنها الأمم المتحدة لفرض الهيمنة عليها- وهذا ما سيتم تناوله في المحور الثاني من هذه الدراسة- وبما أن العدو الجديد من وجهة النظر الأمريكية البديل للشيوعية هو الإسلام بعدّه نقيضاً للقيم الحضارية والأخلاقية التي جاء بها الغرب في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان فأن ذلك يشير الى أن العولمة بمفاهيمها الجديدة هي أداة من أدوات اختراق هذه المجتمعات والتأثير بها من خلال السيطرة على القرار السياسي لهذه الدول، وبالتالي فأن الفعل السياسي الذي سوف يترجم آليات العمل الغربية فيما يتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية سينعكس على منظومة القيم الأخلاقية التي يتبناها المجتمع خاصة في مجتمعاتنا العربية والإسلامية، وبالذات تلك المتعلقة بحقوق المرأة، والديمقراطية الغربية، والإصلاح لنظم التعليم خاصة بما يتعلق بالمناهج الإسلامية[[78]](#footnote-79). صفوة القول أن كل مجتمع من المجتمعات ينقسم الى جانبين:-[[79]](#footnote-80)

**الجانب الأول:** هو الجانب المادي، المتمثل في نوع الاقتصاد وحالة قوى الإنتاج وشكله ووسائله، ونمط العلاقات الإنتاجية الاجتماعية.

**الجانب الثاني:** فهو الجانب المعنوي الذي يتمثل في الأساطير والمعتقدات والأفكار والعادات والأخلاق والقواعد القانونية والفنون والكثير يصفه بأنه البناء الفوقي الذي ينبع منه ويقوم على أساس الأول وهو البناء التحتي أو المادي، وبالتالي فأن التطور الفكري يرتبط بالتطور الاقتصادي والاجتماعي الذي يحدد ويفسر طبيعته وأسبابه.

ولذلك جاءت فلسفة الأخلاق ومدى ارتباطها بالسياسة من هذا المنطلق، فكثير من الأخلاق السياسية كونت قيماً أخلاقية وقواعد اجتماعية شكلت بمجملها قاعدة للسلوك الاجتماعي والثقافي والفكري، فالفكر الماركسي والإيديولوجي الشيوعية التي حددت أطراً اقتصادية ومادية كونت نسقاً من القيم الأخلاقية تختلف عن تلك التي أفرزها النظام الرأسمالي في الدول الغربية والنتيجة كانت سلوك سياسي مختلف من كلا الجانبين، أفضى الى تصادم سياسي متمثلاً بالحرب الباردة.

أن أهم ما يطرحه موضوع العلاقة بين الأخلاق والسياسة وانعكاسها على موضوعة حقوق الإنسان هو العمل وفقاً لسوسيولوجية النزعة الميكافيلية في السياسة، وسيادة الفكرة القائلة بأن ما يهم هو نفع أو فائدة السياسة وليس مبادئها الأخلاقية، وهذا ما نشهده في مجريات السياسة الدولية اليوم[[80]](#footnote-81).

وهذه النظرة الميكافيلية للأخلاق والسياسة هي التي قادت الى إيجاد صراعات جديدة على مستوى الفكر والحضارة فبدأ الحديث عن الحضارة الغربية والإسلامية والكونفوشيوسية وإمكانية حدوث التصادم والصراع بينها، وهذا الواقع الجديد أفضى الى انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان خاصة تلك المتعلقة بحرية الفكر والعقيدة والرأي وبدلاً من الحديث عن أوجه التقارب بين الحضارات والثقافات أصبح الحديث عن صدامها.

**المحور الثاني:- المعايير الأخلاقية لحقوق الإنسان.**

سعى الإنسان منذ القدم نحو الحصول على ضمانات تحفظ له حقوقه على المستوى الداخلي والخارجي، ولذلك فأن نضال الأفراد والشعوب جاء انعكاساً لهذه الرغبة ولإثبات الحقوق الطبيعية والمكتسبة في مواجهة الظلم والطغيان، والشرائع السماوية، وإسهامات الحضارات القديمة زرعت البذور الأولى في مسيرة النضال لينال الإنسان حقوقه المشروعة في العيش بكرامة وحرية، ومنذ الحرب العالمية الأولى ازدادت الدعوات لتوثيق حقوق الإنسان والاعتراف بها على مختلف المستويات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية المعنية بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، إذ أقر المجتمع الدولي عدداً من الاتفاقيات التي تمس حقوق الإنسان مثل تلك المتعلقة بتحريم الرق والاتجار به والقرصنة واتفاقيات لاهاي لعامي 1899و 1907 التي تضمنت بعض النصوص والقواعد المتعلقة بحقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة، وعلى الرغم من أنها قد عدت خطوة نحو البحث لجدي عن حقوق الإنسان فأن هذه الحقوق لم تتضمنها مواثيق دولية تطبق بشكل عالمي إذ اكتفت الدول الكبرى بإنشاء عدد من المؤسسات التي تضمن حقوق رعاياها في الخارج وبموجب علاقات القوة التي كانت سائدة، فقد استطاعت الدول فرض إرادتها وأنظمتها وفقاً لنظام الامتيازات على الدول الصغرى، وقد أزدهر ذلك في عصر الاستعمار الذي شهد انتهاكات واسعة وكبيرة لحقوق الإنسان وخاصة الإنسان في الدول العربية والإسلامية. ولذلك فقد استمر الجهد لوضع أساس قانوني دولي يفرض على الدول بدون تمييز احترام حقوق الإنسان بغض النظر عن جنسيته وانتمائه[[81]](#footnote-82).

وبعد الحرب العالمية الثانية أصبح هدف حقوق الإنسان هدفاً إنسانياً عالمياً يشغل أذهان المجتمع الدولي برمته، فنص عليه ميثاق الأمم المتحدة إذ جعل مسألة تعزيز حقوق الإنسان ضمن مقاصده الرئيسة وتكرس كذلك في المواثيق الدولية والإقليمية وأنشئت محاكم خاصة للنظر بانتهاكات حقوق الإنسان، وظهرت لجان دولية وإقليمية وفي مقدمتها لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وانبثقت أيضاً عشرات المنظمات واللجان غير الحكومية معنية بحقوق الإنسان ومن أبرزها منظمة العفو الدولية، ويمكن القول إن هذه الدول الآن، في أغلبها تضم منظمة دولية للدفاع عن حقوق الإنسان الأمر الذي يجعل من حقوق الإنسان حركة عالمية واسعة تدرج حتى ضمن الهيكل الحكومي للدول، حيث أصبحت هناك وزارات متخصصة بحقوق الإنسان، وبالتالي أصبحت مسألة هذه الحقوق شأناً دولياً يخضع لما أصبح يعرف بالقانون الدولي الإنساني، وهذا الواقع الجديد أثبتته الأمم المتحدة في دورتها الخامسة والخمسين التي أصدرت من خلالها ما يعرف بإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي أنصب جوهره بهدفين رئيسين هما، الأمن والسلام، وتعزيز حقوق الإنسان[[82]](#footnote-83).

إن المتتبع لتاريخ تطور دعوات ضمان حقوق الإنسان ومراحل تقنينها يجد أن هذه الدعوات ابتدأت غريبة من دول استعمارية وجدت لحفظ حقوق رعاياها في الدول الأخرى دون المبالاة بحقوق الدول الأخرى وخاصة الدول الفقيرة والنامية في وقت تزدهر فيه الحضارة العربية والإسلامية بدعوات ونصوص أخلاقية تصب في صلب الإنسان، إذ لم يترك القرآن الكريم أمراً يتعلق بحقوق الإنسان الا وفسره على شكل ممارسات أخلاقية وقيمية وأولاها أهمية عليا، وأسمى تعبير عن ذلك هو ما جاء في سورة الإسراء الآية (70) بقوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم "ولقد كرمنا بني آدم وحملناه في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً"، إذ ميزت هذه الآية البشر عن باقي المخلوقات وكرمته تكريماً كما ضمن الإسلام حق الحياة بقوله تعالى في سورة الأنعام في الآية (151) بسم الله الرحمن الرحيم "ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق ذلكم وصاكم به لعلكم تعقلون"، كما فعل الإسلام حرية التفكير والاعتقاد وحرية التعبير عن الرأي في سورة الكافرون الآية (6) بسم الله الرحمن الرحيم "لكم دينكم ولي ديني"، وفي سورة البقرة الآية (295) بسم الله الرحمن الرحيم "لا أكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي"، أن كل هذه الشواهد تدل على عمق الحضارة العربية الإسلامية ومصادرها الأخلاقية والقيمية الرفيعة خاصة تلك المتعلقة بحقوق الإنسان.

وعودة على بدء فاذا تتبعنا تطور دعوات تقنين حقوق الإنسان فأنه يظهر جلياً، أن هناك اهتمام عالمي بلا شك وأن تجاهل حقوق الإنسان وتجاوزها يقود الى كوارث وويلات بشرية كبيرة سجل التاريخ الكثير منها، وكان نتيجتها تزايد الدعوات الى التدخل الدولي لمقاومة أي اعتداء عليها، الامر الذي أثار مشاكل جديدة ومن نوع جديد، فبينما تدعو مبادئ حقوق الإنسان الى ضرورة احترام كرامة وحرية الشخص أجبرت دعاوى التدخل لحفظ حقوق الإنسان مجالاً خصباً لانتهاكها فلم يعد هناك احتراماً للسيادة في ظل مبدأ التدخل من أجل حقوق الإنسان على اعتبار أن هذا المبدأ يمتلك الأفضلية للاعتبارات الأخلاقية والقيمية التي يقوم عليها ولذلك فأن مبادئ كثيرة لحقوق الإنسان انتابها الجدل الواضح حول ضرورة التفريق بينها وبين المبادئ الأخلاقية التي يجب أن تحترم ضمن سيادة الدولة.

إن الاهتمام بحقوق الإنسان أمر مهم وضروري ولكن كثير من المبادئ التي وردت في الوثائق الدولية لحقوق الإنسان كانت محل جدل واختلاف بقدر تعلقها بالقاعدة الأخلاقية، ومن هذه المبادئ:-

1. **التدخل الإنساني**

أن ظاهرة التدخل الإنساني هي قديمة في العلاقات الدولية، فمعاهدة السلام الأولى التي عرفت في تاريخ البشرية ترجع الى عام 1978 قبل الميلاد بين أرمسيس الثاني وملك الحثيين نصت على أنه "اذا هرب شخص أو اثنان أو ثلاثة من أرض مصر ولجاؤا الى أرض الحثيين فأن ملك الحثيين يرسلهم الى أرمسيس الثاني لكن من يعاد اليه لا يتسبب عمله هذا في هلاك بيته أو زوجه أو أولاده أو قلع عينه أو صم أذنيه أو قطع لسانه أو قدميه ولا يوجه اليه اتهام لأي عمل إجرامي، والمعاملة تكون بالمثل مع من هرب من أرض الحثيين الى أرض مصر" وهذا المثل يشير الى حقيقة أخلاقية وإنسانية تحكم العلاقات الدولية وتهدف الى تقديس حياة الإنسان وحمايتها في أوقات السلم والحرب، الا أن المتبع لتسلسل حالات التدخل الإنساني يجد بوضوح أن التدخل يشير الى قوة الدولة المتدخلة التي تستخدم هذا الحق كمسوغ أخلاقي للتدخل واستخدام القوة بدءاً من نظرية الحرب العادلة التي طورها الفكر السياسي المسيحي في العصور الوسطى وبنيت عليها حروب الاستعمار التي تلتها، وانتهاءاً بمعاهدة وستفاليا عام 1648م التي شكلت البداية الحقيقية لهذه الفكرة، فأن حالات التدخل تشير الى اختراق واضح للسيادة، ونكتفي أن نتساءل هل يعد التدخل الأمريكي العسكري في كوبا عام 1890 وتدخل الدول الغربية واليابان عام 1900 عسكرياً في الصين، والتدخل الأمريكي في المغرب 1903، والمكسيك عام 1914، والتدخل الألماني في بوهيميا ومورافيا عام 1939، والاحتلال الأمريكي للبنان عام 1958، والتدخل الفرنسي العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى عام 1980، وعملية انقاذ الرهائن الأمريكيين في إيران عام 1980، والتدخل العسكري الأمريكي في غرينادا عام 1982 وفي بنما 1989، والتدخل الدولي في العراق عام 1991 والصومال 1992، والتدخل الدولي في البوسنة والهرسك عام 1992 ورواندا عام 1994، ويوغسلافيا عام 1999، هل تعد هذه التدخلات التي انتهت في أغلبها بالاحتلال وتدمير المجتمعات تحت ذريعة حماية أرواح وممتلكات الأقليات التابعة للدول المتدخلة مشروعة؟ وهل يعد هذا مسوغاً أو عملاً أخلاقياً يرمي الى حفظ حقوق الإنسان أم أن الكثير من القيم الأخلاقية قد وظفت سياسياً تحت غطاء حماية حقوق الإنسان لاستبعاد وتدمير الشعوب[[83]](#footnote-84).

إن سياسة التدخل هذه والتي بدأت بشكل واضح وصريح بالوسائل كافة سواء كانت بالضغط الاقتصادي، أو القوة العسكرية المباشرة على يد من يسمونهم الداعون الجدد للتدخل أو المتدخلون الجدد، ترتكز بشكل أساسي على الالتزامات الأخلاقية للمجتمع الدولي خصوصاً الولايات المتحدة إذ يفترضون بداية أن الحرب الأهلية اذا استمرت أو اندلعت سوف تهدد السلم والأمن الدوليين، مما يتطلب تدخلاً دولياً إيجابياً لإعادة الاستقرار في إطار دعوة لإقامة نظام إنساني جديد، تضطر فيه الحكومات سواء بالضغط أم بالقوة لاحترام حقوق الإنسان وحماية الأقليات والأعراف والأديان، وهذا المفهوم الفكري للتدخل لحماية حقوق الإنسان يجد جذوره في السياسة الخارجية الأمريكية بداً بليبرالية ولسن التي تؤكد دعم المنظمات العالمية وحق تقرير المصير للسكان ثم ليبرالية الحرب الباردة والليبراليون الجدد الذين يرون بأن مستقبل أمريكا وحريتهم يعتمد على انتشار الحرية في العالم واحترام حقوق الإنسان وإصلاح التنظيم الدولي، وكان من نتيجة هذا التدخل لحماية حقوق الإنسان. أن الحروب الأهلية في عصر ما بعد الحرب الباردة ليست بأكثر مما كانت عليه، ففي 1985 كانت هناك (19) حرب أهلية وفي عام 1992 (18) حرب أهلية، بمعنى آخر أن الاهتمام الأمريكي بحقوق الإنسان أصبح يعبر عن مصلحة قومية أمريكية تتمثل في المقام الأول بنشر المفاهيم المرتبطة بحقوق الإنسان في الفكر الرأسمالي بعدّ التحرر الفكري يواكبه تحرر اقتصادي، ومن ثم اقتصاد مفتوح وزيادة في الاعتماد الدولي المتبادل الذي لا يسمح لدولة ما في الانعزال وحرمان غيرها من مواردها وثرواتها الطبيعية وبالتالي فأن حقوق الإنسان والديمقراطية هي جزء من السياسة الخارجية الأمريكية لتحقيق المصلحة القومية.

1. **حق تقرير المصير.**

حق تقرير المصير عرفته اتفاقية حقوق الإنسان لعام 1966 على أنه "حق الشعوب في اختيار نظامها السياسي، وطريق تقدمها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وبحرية ودون تدخل"، وهذا الحق ليس مطلقاً فليس المقصود به أن تحطم الوحدة الوطنية للدولة، وعليه فأنه لا يطبق على الأقليات التي تحيا في كنف الدولة، وحق تقرير المصير وفقاً لرأي أستاذ القانون الدولي والمنظمات الدولية الأستاذ الدكتور خليل إسماعيل الحديثي يمكن الاهتداء اليه بالنقاط الآتية:-[[84]](#footnote-85)

**أولاً:** حق البلدان والشعوب المستعمرة بالتحرر وتأسيس كيانها الوطني المستقل.

**ثانياً:** حق الشعوب في اختيار نظامها السياسي ومنهجها الفكري والاقتصادي والاجتماعي الذي تراه ملائماً لها.

**ثالثاً:** لا يجوز إلحاق أي جزء من إقليم الدولة بدولة أخرى ولا يجوز ضمه اليها الا باستفتاء ذلك الجزء المراد فصله.

**رابعاً:** لا يجوز لأي أقلية أو دينية أو طائفية أن تنتزع لنفسها دولة مستقلة، وتنفصل باسم حق تقرير المصير. وقد رأى الكثيرون أن حق تقرير المصير كان من أنجح المبادئ بعد الحرب العالمية الثانية إذ ساعد حركات التحرر الوطني وساهم في تنمية العلاقات الودية بين الدول.

وعلى الرغم من ذلك فأن هذا الحق قد جرى حوله الكثير من الجدل في أنه مبدأ أو حق، أو بمعنى آخر هل هو مبدأ أخلاقي أم هو حقوق قانونية؟ وقد كرست فكرة عدّ حق تقرير المصير من الحقوق القانونية واستفادت منه الكثير من الدول في تصفية الاستعمار الا أنه في الوقت الحالي برزت محاولات كثيرة في الولايات المتحدة والدول الغربية لإفراغه من مضمونه وقد أصبح مبرراً للتدخل الدولي، وذريعة للتدخل في شؤون الدول الداخلية وانتهاك سيادتها وهو ما يتنافى بشكل مطلق مع المضمون الأخلاقي لحقوق الإنسان الذي من المفترض أن فكرة تقرير المصير قد جاءت لتثبيته عبر سياسة الازدواجية التي تمارسها الولايات المتحدة والغرب كذريعة ضد دول العالم الثالث المناهضة للسياسات الأمريكية، والحرب على يوغسلافيا وإندونيسيا يمكن أن تتكرر ضد دول أخرى وحالة الشعب الفلسطيني هي مثال واضح لهذه الازدواجية[[85]](#footnote-86).

**3. حق التنمية**

في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا عام 1993 وحضره ممثلون عن (172) دولة الى جانب مراقبين عن (95) منظمة أو هيئة أو مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وعن (840) منظمة غير حكومية، وفي هذا المؤتمر برز جدل واضح حول مسائل خلافية طغت على السطح فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ومن هذه الخلافات مدى أسبقية حقوق الشعوب على حقوق الإنسان أو حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية على حقوق الإنسان المدنية والسياسية، الأمر الذي أفرز اتجاهاً شغل حيزاً واسعاً يؤكد عالمية حقوق الإنسان الأساسية، وأن هناك حد أدنى مشترك من الحقوق يتعين على كل النظم السياسية والقيمية والحضارية أن توفرها للإنسان، وهذا الجدال وما أفرزه من أفكار كان له دور في اعتراف المؤتمر بمبدأ الحق في التنمية إذ عدّه حقاً عالمياً غير قابل للتصرف، وهذا الحق كانت قد رفضته الدول الغربية إذ عدّته محاولة لنزع الطابع التحرري عن القواعد المستقرة في القانون الدولي العام وإعطائها نزعة تدخلية تأخذ في حساباتها مصلحة دول معينة دون أخرى وعدّته حيلة للحصول على مزيد من المساعدات لصالح أنظمة حاكمة تعدّها أنظمة دكتاتورية تقع في ظلها الكثير من الانتهاكات للحقوق المدنية والسياسية لشعوبها[[86]](#footnote-87).

**المحور الثالث:- تجليات المتغيرات الدولية وانعكاسها على القيم الأخلاقية وحقوق الإنسان**

تعد الأخلاق نقطة انطلاق مهمة في كل تجربة يعانيها الإنسان حين يستخدم إرادته سواء كان ذلك من أجل مقصد ذاتي، أم من أجل تغيير العالم المحيط به، والتأثير على غيره من الناس ولذلك فقد ارتبطت الحياة الأخلاقية بهدف يراد من ورائه تحقيق غاية محددة هي الوصول بالفرد الى أعلى درجات الكمال الإنساني، وحقوق الإنسان على الرغم من تعريفاتها الكثيرة والجدل الواضح بين ما تتضمنه هذه الحقوق وما تعنيه، خاصة وأن الكثيرين يضع حقوق الإنسان في سياق حقوق الملكية من جانبين[[87]](#footnote-88):-

**الأول:** أن الملكية يمكن أن ترجع الى البشر فقط، بمعنى أن حق التملك هو حق بشري.

**الثاني:** حق الإنسان في ملكية جسمه، وحريته الشخصية، هي حق من حقوق الإنسان، وبالتالي فأنها عندما تبتعد عن هذا الترابط وتصبح غامضة ومتناقضة.

إن حقوق الإنسان موجودة منذ بدء الخليقة، حددتها الشرائع والأديان السماوية والأعراف والتقاليد والمبادئ الأخلاقية لمجتمع ما وما تفرزه من نظريات فلسفية وإيديولوجيات سياسية واجتماعية، الا أن الممارسة الواقعية والقانونية لهذه الحقوق وإكسابها الشرعية الدستورية ووضع الوسائل القانونية والشرعية لضمان تطبيقها، في محاولة للتركيز على البنية المدنية الثقافية والاجتماعية والثقافية الماثلة في أي عمل أو قرار سياسي بعدّه تكوين لأخلاقية جماعية وفردية لا تقوم الدولة الا بتجسيده وتنظيم سبل ممارسته، بمعنى آخر، جعل الفرد والجماعة مركز التوظيف الأساسي في العقلنة والتنظيم والتربية المدنية[[88]](#footnote-89).

ومع ما شهده العالم من متغيرات دولية، وما رافقها من تحديات عالمية وإقليمية، وخاصة منطقتنا العربية، منذ انهيار الاتحاد السوفيتي ولغاية اليوم، وما رافقها من تطورات في ثورة المعلومات والاتصالات، وتنامي دور الشركات الدولية العملاقة المتعددة الجنسيات وما تركه ذلك من آثار على عمليات تحرير الاقتصاد والتجارة وشيوع قيم اخلاقية جديدة، واحياء قيم اخرى مثل الديمقراطية وحقوق الانسان على نطاق عالمي واسع، وما رافق ذلك من زيادة وتصاعد باسم هذه الديمقراطية وحقوق الانسان، النزعات القومية والدينية وتيارات التطرف والعنف في العديد من مناطق العالم وخاصة في المنطقة العربية ولذلك فان الكثيرين اكدوا ان النظام الدولي الجديد الذي بشرت به الولايات المتحدة الامريكية بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 كان نقطة البداية لانطلاقها نحو عالم الجنوب والمنظمات الدولية التي يعتقد انها وجدت لحمايتها وفي مقدمتها الامم المتحدة، ومع تفجيرات الحادي عشر من ايلول 2001، كان ما اسمته بالحرب ضد الارهاب الخطوات التنفيذية لبداية مسلسل الاحتلال والانتشار في دول العالم وخاصة الدول العربية الغنية بالموارد واهمها النفط، كل ذلك كان يجري باسم الاخلاق وفي ذات الوقت قاد الى ممارسات لا انسانية ولا اخلاقية وانتهاكات واسعة لحقوق الانسان.

ان جميع هذه المتغيرات افرزت واقعاً دولياً جديداً يضم قيماً اخلاقية جديدة افرزت بدورها سلوك سياسي جديد يتخذ متغيرات وآليات جديدة في التعامل في العلاقات الدولية وهذه الآليات هي في ذات الوقت مبرات قوية للتدخل في شؤون الدول الاخرى، ومن هذه الآليات هي:

**1. الهيمنة الامريكية**

اتبعت الولايات المتحدة الامريكية ومنذ نهاية الحرب الباردة سياسة مفادها التخطيط للهيمنة والاحتلال، وتنفيذ مشاريع الهيمنة والاحتلال التي اعدت منذ نهاية عقد السبعينيات من القرن الماضي، ولذلك فقد اتجهت نحو المنطقة العربية ونزاعاتها ومحاولة حلها وفقاً لمصالحها الحيوية فيها، تحت شعارات وذرائع اخلاقية هي اشاعة الاستقرار وحماية حقوق الانسان في المنطقة، وعليه عندما حدث النزاع العراقي-الكويتي عام 1990 بدأت المشاريع الامريكية في المنطقة تدخل حيز التنفيذ واولى خطواتها كانت تطبيق الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، ومن بينها قرار مجلس الامن المرقم 661/1991 المتضمن تدابير فرض الحصار الاقتصادي على العراق، كما فوضت الولايات المتحدة الامريكية حلفائها بشن الحرب على العراق بموجب قرار مجلس الامن 678 لعام 1990 في سابقة غير معهودة في القانون الدولي، وهذه القرارات وما افضت اليه من تدمير لقدرات العراق الاقتصادية والعسكرية والبشرية، كان لها اثارها على المنطقة العربية برمتها، فقد تبدد المال العربي واهدرت طاقات وامكانيات، وواجهت الدول النفطية عجزاً مالياً قادها الى المديونية ناهيك عن الفراغ القومي والثقافي الذي انتاب المنطقة العربية بعد انهيار العراق ووصول القوات الاجنبية الى الخليج العربي، وارساء الوجود العسكري المباشر الذي خططت اليه الولايات المتحدة قبل نهاية الحرب الباردة[[89]](#footnote-90).

في ظل هذه المتغيرات الدولية وما رافقها من انتهاكات واسعة لحقوق الانسان العربي سواء في فلسطين او العراق ولبنان وسوريا، منذ بداية عقد التسعينيات ولغاية 11 ايلول 2001 التي دشنت حقبة جديدة تلت حقبة الجزاءات الدولية والتهديد باستخدام القوة وفيها عنونة السياسة الخارجية الامريكية اهدافها بثلاثة شعارات هي:

1. الحرب ضد الارهاب.
2. نزع اسلحة الدمار الشامل.
3. احداث تغيرات سياسية في المنطقة.

وجميع هذه الشعارات كانت تصب في محصلتها ونتائجها في المنطقة العربية التي شهدت أول احتلال عسكري بطرق مباشرة وتحت مبررات وذرائع لا أخلاقية، وافرزت انتهاكات واسعة لحقوق الانسان العربي وهذه الانتهاكات، كانت تجري وتحدث على مرأى من دول العالم والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الانسان، وعلى الرغم من الفضائح المتكررة للانتهاكات الامريكية لحقوق الانسان في العراق مثل سجن ابو غريب في العراق، والانتهاكات في دول عربية وافريقية ودول اخرى، فان المنظمات الدولية وفي مقدمتها الامم المتحدة لم تكن بمستوى المهام التي اوكلت اليها، او بمستوى الانتهاكات الجسيمة التي حدثت منذ 11 ايلول 2001، الذي عدته الولايات المتحدة مجزرة وجريمة ضد الإنسانية، وأن على منفذيها أن يلاحقوا على وفق القانون الدولي وفي جميع أنحاء العالم، ومن واجب جميع البلدان والحكومات أن تساعد بشكل فاعل في اعتقالهم ومحاكمتهم، ومعاقبتهم، ولم تستبعد استخدام القوة ضد من يرفض أو يتهاون بالتجاوب والتعاون مع ما تسميه بالعدالة الدولية، وما رافق هذه العملية من انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، الذي يعد أهم الأسباب التي أنشئت من أجلها الأمم المتحدة لاحتواء وحل الشكاوى والمشاكل المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، الا أن الأمر الذي جعل قدرة الأمم المتحدة لتحقيق هدف ميثاقها بتشجيع "الاحترام العالمي ومراعاة حقوق الإنسان"، أن هذا الإعلان ليس ملزماً قانوناً وأن قضية حقوق الإنسان بالذات تناقش ضمن الجمعية العامة في إطار لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي يعد الجزء الأساس في الأمم المتحدة الذي يأخذ على عاتقه التشجيع لاحترام حقوق الإنسان ونشرها أو المفوض السامي لحقوق الإنسان هو المسؤول الأساس عن أنشطة حقوق الإنسان كافة[[90]](#footnote-91).

وهذه اللجنة أحد عيوبها الرئيسة هي أنها تحولت الى نادي لبعض أسوء دول العالم المنتهكة لحقوق الإنسان الأساسية الأمر الذي جعل انتهاك هذه الحقوق يأخذ مديات واسعة، وبروز أصوات داعية الى ضرورة إصلاح الأمم المتحدة وخاصة الجانب المتعلق بحقوق الإنسان وتفعيل لجنة حقوق الإنسان، من خلال إيجاد هيكل جديد يعتمد آلية جديدة للعمل ولذلك جاء قرار تشكيل مجلس حقوق الإنسان في 24 شباط من عام 2006 ومقره جنيف ويحل محل لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ووضعه كهيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، على أن تستعرض الجمعية في غضون خمس سنوات وضعه، وقد عملت اللجنة على حل نفسها في 27 آذار 2006 عندما اختتمت أعمالها وألغت ذاتها، وعلى الرغم من معارضة الولايات المتحدة الأمريكية إذكانت الدولة الوحيدة التي صوتت ضد إنشاء مجلس حقوق الإنسان كونها راغبة في شروط عضوية أقل تشدداً مما كانت تطالب به في السابق أو مما اقترحه الأمين العام السابق للامم المتحدة كوفي عنان في البداية، وكانت نتيجة التصويت (170) مؤيد و(4) معارضين و(3) ممتنعين عن التصويت وهم ممثلو روسيا البيضاء وإيران وفنزويلا، وانضمت إسرائيل وجزر المارشال وبالاو الى الولايات المتحدة في التصويت ضد مشروع القرار. وعلى الرغم من معارضة الولايات المتحدة ومسايرتها رأي الأغلبية العظمى فأنها ومباشرة بعد إجراء التصويت وعلى لسان سفيرها في الأمم المتحدة (جون بولتون) أدرجت دول مثل روسيا البيضاء وكوبا والسودان وإيران وزيمبابوي وبورما كحالات انتهاك خطير لحقوق الإنسان تستحق التدقيق من جانب المجلس[[91]](#footnote-92).

أن القاعدة الأخلاقية تقتضي تعزيز أو إنشاء كل ما من شأنه حفظ كرامة وحرية الشعوب من خلال احترام سيادتها، والولايات المتحدة الأمريكية انتهكت أهم المعايير الدولية والأخلاقية باستخدامها السياسة الميكافيلية في التعامل مع دول العالم على أساس ازدواجية المعايير والكيل بمكيالين، فغايتها الهيمنة المطلقة وتحقيق أهدافها الاقتصادية في احتلال منابع النفط، أفضت الى استخدام القوة والاحتلال العسكري المباشر كمبرر أخلاقي أمريكي مكيافيلي لرد العدوان وإنهاء الإرهاب وتدعيم أسس السلام العالمي وإرساء الديمقراطية. وهذا الواقع هو الذي ولد مشاكل جديدة مثلت بمجملها انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان تتنافى مع جميع القيم والأخلاق الإنسانية الدولية، إذ ما زالت فضائح أبي غريب في العراق تشكل دليلاً قاطعاً ضد الولايات المتحدة وانتهاكها لأبسط القواعد الأخلاقية ومبادئ القانون الدولي، فضلاً عن معتقل غوانتانامو في كوبا، وكذلك السجون السرية التي تديرها المخابرات الأمريكية في عدد من الدول الأوروبية، والتي شكلت بمجملها إدانة واضحة لسياستها فيما يتعلق بملف حقوق الإنسان.

1. **عولمة حقوق الإنسان.**

لاشك أن مفهوم العولمة بدأ اقتصادياً، الا أنه كشف فيما بعد عن حقيقته من خلال أثاره وانعكاساته السياسية والثقافية والفكرية، وأخطر انعكاس باعتقادي للعولمة هو ذلك المتعلق بسلب حق الشعوب في الاحتفاظ بهويتها وموروثها الثقافي والحضري والفكري، وهذا الواقع العولمي يتعارض بشكل رئيس مع أهم بنود ومتطلبات حقوق الإنسان.

على الرغم من أن المتغيرات الدولية الجديدة كشفت من النظرة العالمية لحقوق الإنسان أو بمعنى آخر ازدياد التركيز على عالمية حقوق الإنسان بحيث أصبحت جزء مهم من القانون الدولي بوجود أكثر من (100) معاهدة واتفاقية وعهد دولي، أصبحت مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 مرجعية دولية لفهم وتطبيق هذه الحقوق، وهذه العالمية جاءت من فكرة مؤداها أن البشر متساوون في الحقوق والواجبات، وبالتالي فأن الحقوق الأساسية التي كفلها القانون الدولي وهي الحقوق السياسية والحقوق المدنية والاقتصادية، وهي حقوق عالمية لا يمكن انتهاكها أو تجاوزها.

اذا كانت عالمية حقوق الإنسان تصب لصالح قيمة أخلاقية عليا تتمثل بحفظ حرية الإنسان وكرامته فأن عولمة حقوق الإنسان تصب في الجانب الآخر، فالعالمية تقدم لنا مفاهيم مشتركة في المجتمع الدولي تهدف الى تحقيق نوع من الاتفاق والتحاور بين الحضارات المعاصرة المختلفة حول عدد من الحقوق والحريات بشكل يكفل مزيداً من الاعتراف بتلك الحقوق والحريات[[92]](#footnote-93)، أما العولمة في مجال حقوق الإنسان فتعني تعميم مفهوم قيمي وأخلاقي واحد، وتعميمه على مفهوم حقوق الإنسان بصيغته العالمية. وهذا المفهوم هو المفهوم الغربي والثقافة الأمريكية بشكل خاص بعدّها وفق هذا المنطلق ثقافة الأمة الصاعدة والمهيمنة والمنتصرة والتي تمتلك أكثر من غيرها عناصر التأثير في العالم على حساب دور الدولة وسلطاتها وأضعاف حدودها السياسية وخصوصياتها الثقافية والاجتماعية، بمعنى آخر أن حقوق الإنسان ستقرأ قراءة غربية لتحقيق مكاسب سياسية وتستخدم لإنهاء القيم الأخلاقية والثقافية لدول العالم المختلفة وللعالم الإسلامي والعربي بشكل خاص، ولذلك فقد استخدمت الولايات المتحدة ورقة الإرهاب ضد حركات التحرر الوطنية وتعدّ كل مقاومة للاحتلال إرهاباً وتطلق العنان للكيان الصهيوني وتحميه من أية إدانة في المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، إذ استخدمت الولايات المتحدة ولغاية 2005 حق الفيتو أكثر من (150) مرة لصالح هذا الكيان[[93]](#footnote-94).

إن عولمة حقوق الإنسان تشير الى اختراق للقيم الأخلاقية التي بنيت عليها حقوق الإنسان والتي بمجملها تستند الى حقيقة مؤداها احترام حرية الفرد في العقيدة والفكر والاعتقاد، ولذلك فأن عولمة حقوق الإنسان تعني خلق نسق ثقافي وقيمي وحضاري يستند على قواعد أخلاقية جديدة في التعامل مع القضايا الاجتماعية والسياسية لكل بلد، مما يشكل اختلالاً واضحاً بين ما هو وطني خالص وبين ما هو مخترق بوسائل الاختراق المعتادة والمستحدثة، انطلاقاً من صعوبة أو استحالة تطبيق ثقافة كونية على المجتمعات كافة، وهذا الاختلال سيكون سبب في خلق مشكلات اجتماعية وثقافية واقتصادية تترك أثرها على طبيعة الفهم الحقيقي والواقعي لحقوق الإنسان، وخاصة حقوق الإنسان العربي، فأصبحت العائلة العربية تتعرض لضغوطات كبيرة ناجمة عن الفجوة بين القيم الأخلاقية والثقافية التي ينشأ عليها الأبناء وما يتلقوه من وسائل الإعلام والفضائيات فأصبح هناك خلط بين حرية المرأة لتي كفلها الإسلام وبين دعوات حرية المرأة وفقاً للمفهوم الغربي والتي هي في أغلبها هدامة، فضلاً عن تأثيرها على عملية التنشئة الاجتماعية، فأصبحت المصادر الغربية مهمة لتنشئة الطفل مما خلق تعارضاً بين ما هو متوارث من قيم وعادات عربية أصيلة وبين ما هو وافد، بشكل يخلق جيل مزيج بين المفاهيم الغربية والتنشئة الاجتماعية العربية، وهذا بطبيعة الحال ينعكس ذلك على دعوات صيانة حقوق الإنسان العربي[[94]](#footnote-95).

**3. الديمقراطية وإشكالية الإصلاح**

لقد اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ 11 أيلول 2001 صيغة جديدة لتطبيق الديمقراطية وفقاً للمفهوم الأمريكي من خلال تطبيق نظرية الدومينو في الديمقراطية، والتي تستند الى الاعتقاد بأن مثال الديمقراطية في دولة ما سوف يتبع وينتقل كالعدوى في جميع أنحاء المنطقة وهذا التغير سوف يحصل أما ببطء عن طريق تشجيع البلدان الأكثر اقتراباً من الممارسات الديمقراطية الأساسية والدفاع عنها ودعمها أو من خلال ثورة البلدان ذات النظم الديكتاتورية من خلال إيصال ودعم الديمقراطيين الذين سوف يستلمون زمام الحكم ويسعون الى تغييره بالسبل السلمية[[95]](#footnote-96)، وهذه الرؤية الأمريكية قادت الى أن تشهد مرحلة ما بعد احتلال العراق بروز دعوات خارجية للإصلاح تتعلق بالهيكل السياسي للأنظمة العربية ودعوات الإصلاح هذه جاءت ضمن مشروع أمريكي لإعادة هيكلة خارطة الوطن العربي السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية بما يتلاءم والمشروع الأمريكي الكوني واهدافه المستقبلية وهو ما يسمى بمشروع الشرق الأوسط الكبير أو الموسع.

إن أصل الديمقراطية ووجودها تعني الشرعية، والشرعية الديمقراطية هنا تشير الى الإرادة الوطنية الجماعية والتي تعني اتفاق قيم ومعايير السلطة مع قيم ومعايير المجتمع، وبذلك فأن السلطة ستكون في خدمة المجتمع الذي انبثقت منه، ثم يليها مصدر استمرارية والتداول السلمي للسلطة، ولذلك فأن الديمقراطية كمفهوم معروف على الصعيد العالمي وأن أختلف الكاتب والمفكرون بوصف النظم الديمقراطية[[96]](#footnote-97).

وبقدر تعلق الأمر بموضوعة الارتباط بين الديمقراطية وحقوق الإنسان كمتغيرات من جهة والقيم الأخلاقية من جهة أخرى، فأن للديمقراطية نسقاً إجرائياً محدداً وعناصر محددة لكي تتفق وتلتقي مع متطلبات وإجراءات حقوق الإنسان، من هذه العناصر[[97]](#footnote-98):-

**أولاً:** أن يكون حق التصويت مكفول للجميع بغض النظر عن النوع والعرق والدين لكي لا تصبح ديمقراطية انتقائية.

**ثانياً:** احترام قواعد اللعبة الديمقراطية التي تعتمد المنافسة بين القوى السياسية بشكل نزيه وشفاف، والا فأن الديمقراطية هنا ستصبح ديمقراطية غير تنافسية.

**ثالثاً:** احترام الحقوق المدنية بمعنى آخر احترام حرية الفرد الشخصية وحرية الفكر.

**رابعاً:** تعدد مراكز صنع القرار وتوزيع المسؤوليات بشكل متوازن لكي لا تصبح هذه الديمقراطية، ديمقراطية انتقائية، وهنا التأكيد على شرط المساءلة أو الشفافية.

**خامساً:** اعتماد قواعد اللعبة الديمقراطية بغض النظر عن نتائجها في إطار سياق ديمقراطي يعتمد على قواعد دائمية وسلمية للتحول والتغيير.

**سادساً:** لابد من أن تتوفر ثقافة ديمقراطية سلمية، وهذه الثقافة واجبة لإكساب أية انتخابات ديمقراطية شرعيتها.

اذن فالديمقراطية الحقيقة يجب ان تتوافر فيها الشروط آنفة الذكر وهي معايير اساسية ومعتمدة لاية ديمقراطية او اصلاحات ديمقراطية، والولايات المتحدة الامريكية اذا شئنا ان نضع ديمقراطيتها المطروحة الان في المنطقة العربية وفقاً لهذه المعايير فانها ستكون بعيدة كل البعد عنها لسببين اساسيين:

**الاول:** ان الولايات المتحدة الامريكية جاءت الى المنطقة وطرحت دعاوى الديمقراطية لاهداف محددة اقتصادية بالدرجة الاساس، وبالتالي فهي ديمقراطية الطرف المهيمن او القوي.

**الثاني:** فان المصطلحات التي جاءت بها الولايات المتحدة الى المنطقة مثل مصلحات الحداثة والمجتمع المدني والحركات الاجتماعية وما الى ذلك من مؤسسات ومصطلحات تستهدف بالدرجة الاساس المجتمع وقيمه وعاداته ومنظومة القيم الاخلاقية التي يؤمن بها، هذه المصطلحات اوجدت ديمقراطية جديدة سماها الكثيرون بأنها "التوافقية" او ما بعد الديمقراطية وهذه الديمقراطية المطروحة الان على الساحة يمكن القول انها مفصلة لتأخذ طابع العالم العربي، فالتوافقية تعني ان هذه الديمقراطية تتوافق مع قيم واخلاق المجتمع العربي ومقوماته الاجتماعية تعدّ الديمقراطية اليوم لم تعد تعني حكم الاكثرية وانما اصبحت محكومة بمبدأين هما عدم التعسف باستخدام حق الاكثرية ومراعاة حق الاقلية اولاً، ثم التقيد بضرورة اختيار الاصلح والافضل ثانياً. وهذا المفهوم الجديد للديمقراطية يعني ان السياسة الامريكية سوف تستخدم حقوق الانسان عبر حقوق الاقليات كورقة رابحة لاثارة مشاكل طائفية او عرقية او قومية، الهدف منها تفتيت الدول وتقسيم المجتمعات المتماسكة وتكرار مشاهد حرب لبنان في اكثر من قطر عربي بدءاً بالعراق ومروراً بسوريا والسودان ومصر والجزائر. وجميع هذه الانقسامات ستتم وفقاً لدعوات حقوق الانسان من وجهة النظر الامريكية ومراعاة للقيم الاخلاقية التي تنظر اليها الولايات المتحدة بصورتها الميكافيلية، وكل ذلك يتم في اطار ديمقراطية تعتمد ازدواجية المعايير فهي من جهة تتدخل في السودان لحماية الاقليات ولنا في قضية دارفور مثلاً واضحاً، وفي العراق لاشاعة الامن والاستقرار ونشر "الديمقراطية" وضمان حقوق الانسان التي كانت ابشع انتهاكاتها كانت قد سجلت في العراق، ومن جهة اخرى، فان الولايات المتحدة الامريكية تطالب الجماهيرية الليبية بتسليم الممرضات البلغاريات الذين ثبت حقنهن لعدد من الاطفال بفايروس فقدان المناعة المكتسبة (الايدز)، إذ تم تسجيل إعترافاتهن صراحة امام المحاكم الليبية بارتكاب هذه الجريمة، وبالتالي فانها تطالب مع عدد من الدول الاوروبية باطلاق سراحهن. وكان الجريمة التي ارتكبت لا تمس القيم الانسانية لهذا المجتمع، وبالتالي فاي توازن تدعي فيه الولايات المتحدة تحقيقه بين القواعد الاخلاقية في التعامل الانساني والديمقراطية والتي تسعى الى نشرها في عالم اليوم.

**الخاتمة**

مارست ومازالت القيم الأخلاقية دوراً بارزاً في تحديد السلوك الإنساني على مختلف الأصعدة والإسلام خاصة دين أخلاق أولاً والفتوحات الإسلامية تشير بشكل يعترف به الأعداء قبل الأصدقاء الى الأخلاق العربية الإسلامية في التعامل ولا نجافي الحقيقة اذا قلنا أن أول البذور التي ربطت بين الأخلاق والسياسة بشكل إيجابي هو الإسلام والأخلاق الإسلامية مع اليهود والمشركين ومعاهدات معاملة الأسرى والمقابلة بالمثل والتأكيد أن الإنسان القيمة العليا التي يجب أن تحترم تشير بشكل واضح على هذه الحقيقة ولذلك استطاع الإسلام بالأخلاق أولاً من نشر رسالته.

واذا ما حاولنا الربط بين حقوق الإنسان والأخلاق نجد أن حقوق الإنسان قيمة أخلاقية سامية سعى الإنسان منذ الأزل الى حفظها وتقنينها وقد تم ذلك مع نهاية الحرب العالمية الثانية إذ انتقلت قضية الإنسان الى إدراج المنظمات الدولية لتصبح قضية عالمية تسعى أغلب الدول والحكومات الى تطبيقها وتدوينها في دساتيرها ونظمها السياسية.

والقارئ المتتبع لمسيرة حقوق الإنسان يجد أنها بدأت بدعوات أخلاقية لحفظ كرامة الإنسان وحريته الشخصية ولكنها انتهت الى ذرائع أخلاقية تبرر العدوان والاحتلال وانتهاك حرية وكرامة الإنسان وتهديد صريح لكل مقومات السيادة.

وما يجري في العراق وليبيا وما تهدد به الولايات المتحدة لأن يتكرر في سوريا ودول أخرى دليل واضح على هذا الانتهاك الصريح للقيم الأخلاقية الإنسانية بدعوى حقوق الإنسان.

اذا كانت نهاية الحرب العالمية الثانية قد شهدت اهتمام حقيقي لحقوق الإنسان في وقت كانت أغلب الدول العربية تعاني الاستعمار أو مخلفاته من تخلف وفقر وتدهور اقتصادي وسياسي واجتماعي والسبب هم من بنوا الإطار المقنن لحقوق الإنسان. فأن عصر الهيمنة الأمريكية يشهد بشكل علمي الرؤيا الغربية والأمريكية لحقوق الإنسان والتعامل الأخلاقي وهذه الرؤيا تعتمد على حقيقة مفادها أن هناك نوعين من حقوق الإنسان حقوق الإنسان الغربي الذي يجب أن تحترم وتقدس وحقوق الإنسان العربي المسلم التي يجب أن تطوع مع الرؤيا الغربية أو تنتهك والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان اليوم دليل واضح على هذه الرؤيا الغربية والأمريكية للترابط بين حقوق الإنسان والأخلاق والتي أفرزتها السياسة الأمريكية والغربية ومن خلال سياسة الكيل بمكيالين وازدواجية المعايير بعدّها ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول تحت ذريعة حماية حقوق الانسان وتحقيق نوع من التوازن بينها وبين اخلاق المجتمع وهي ابعد ما تكون عن ذلك في الواقع الدولي الراهن.

مستقبل العلاقات الاقتصادية العراقية – الأمريكية

 (مشاهد مختلفة)

أ.د. عبد علي كاظم المعموري[[98]](#footnote-99)(\*) د محمد حسن رشم[[99]](#footnote-100)(\*\*)

**المقدمة**

لم تكن موضوعة العلاقات الاقتصادية العراقية- الأمريكية موضع اهتمام لو كانت تجري في نهر العلاقات الاقتصادية المعروفة مابين البلدان مذ التاريخ السحيق لعلاقات المجتمعات وتفاعلها فيما بينها، لكنها تكتسب أهميتها من كونها تأتي من طبيعة العلاقة القائمة مابين أمريكا(كدولة محتلة) ومابين العراق كبلد تم احتلاله في مطلع القرن الحادي والعشرين، بعدما لفظت العلاقات السياسية الدولية المنظمة على وفق مواثيق منظمة الأمم المتحدة لما بعد الحرب العالمية الثانية أسلوب الاستعمار والاحتلال. بحيث عٌد هذا نمط من أنماط العلاقات التي استهلكت مبررات فعلها في أطار التنظيم ألأممي للعلاقات بين الدول والشعوب.

 إن الخيارات المتاحة لصانع القرار السياسي- الاقتصادي تبدو جدُ ضعيفة، مما يسمح لأمريكا كقوة عالمية ((Super Power ومهيمنة على اتجاهات التطور السياسي والاقتصادي في العراق استناداً على احتلالها للعراق منذ عام 2003 والى الآن، ناهيك عما عملت على تثبيته من خلال السياسات التي اعتمدها في العراق، وتمتلك مفاتيح ومغاليق الأمور فيه سواءً على الصعيد السياسي أم على المستويات الأخرى بما فيها الاقتصادية، وهو ما يؤهلها الى رسم المسارات التي تعتقد أنها مناسبة للحفاظ على مصالحها من جهة والسيطرة على إيقاع حركة المتغيرات كافة في بلد أصبح محوريا في المدرك الأمريكي.

 ولتقديم تفسير عن المسارات المفترضة للعلاقات الاقتصادية العراقية–الأمريكية في أبعادها المختلفة، لابد من الركون الى التأريخ القريب والبعيد للامساك بتلافيف النسيج الذي تعتمده البلدان الغالبة (المحتلة/ أو الاستعمارية)، أي مجمل البناءات التي تعتمدها القوة المسيطرة في المجتمع بكل مفاصله حتى الى إعادة تركيب سيكولوجية المواطن نفسه، وهو ما يدفع الى القول أن النمط الذي تعتمده الولايات المتحدة الأمريكية في علاقتها مع العراق هي علاقة

**(التابع بالمتبوع).**

إذ أن الكثير من الرؤى التي تخص ضمان المصالح الأمريكية في العراق قد جرى ترتيبها وأخذت التعهدات بشأنها قبل احتلال العراق في موقف استغلته عشية الإقرار على احتلال العراق، بجانب الشخوص والحركات التي تعمل تحت تأثير الإستراتيجية الأمريكية، وبخاصة في مجالات النفط والتسلح.

ليس معتاداً في التجربة الأمريكية مع احتلالاتها التي تصاعدت بعد انكفاء بريطانيا العظمى على خلفية الحرب العالمية الثانية ومغادرة أمريكا لمبدئها (الانكفاء والعزلة)، إن تتحول الى أداة إنسانية مجردة، مدفوعة بالقدر الإلهي الذي يلهمها مساعيها في التصرف على الساحة العالمية كقوة مختارة من الله(سبحانه وتعالى) كيما تكون أداة أعمام الخير والبركة وتمكين شعوب الأرض من تحقيق إنسانيتها المسحوقة تحت أغلال الحكام والملوك والسلاطين، (**والمفارقة أن أمريكا هي التي توصل هؤلاء الى سدة الحكم بالانقلابات العسكرية وتساندهم في قمع شعوبهم، بدء من بينوشيه مروراً بالشاه وأنور السادات وانتهاءً بمشرف**)، فهم إما يستقلوا القطارات الأمريكية أو يركبوا ظهور دباباتها.

لقد قيل أن قيام علاقات اقتصادية مابين دولة متقدمة أو اقتصاد متقدم مع دولة متخلفة أو اقتصاد متخلف، من شأنه أن يعظم من منافع الأول على حساب الثاني، وهذه هي الرؤية الألمعية التي دفعتها المفكرة الاشتراكية الألمانية روزا لوكسمبورغ في بواكير القرن العشرين، ومنها جرى تفسير آليات النزح الاقتصادي لممكنات البلد الفقير(أو المتخلف أو النامي تأدباً) صوب المتروبول أو البلد المستعمر للبلد الفقير، من خلال التبادل اللا متكافئ أو قوانين القيمة اللا متكافئة، مما يؤدي الى ممارسة الإفقار لممكنات التطور اللاحق لهذا البلد ذاتياً، وجعله يدور في فلك اقتصاد المحتل.

إن تتبع توجهات وسياسات الاحتلال البريطاني للعراق في مفصلها الاقتصادي، من شأنه أن يقدم رؤية قريبة لما يجري أو سيجري، مع الفارق الزمني في تطور الأسلوب والآليات وطبيعة المتغيرات الحادثة في المحيط الدولي، ولكنها لا تخرج مطلقاً عن الفكرة الجوهرية المتمثلة(باستلاب الموارد والممكنات وتعويق التطور الحقيقي).

والاستثناءات لا تلغي القاعدة، فما هو حقيقية يثبت أن نقيضه أيضاً حقيقية كما يعبر عن ذلك (اوسكار وايلد)، فالتوهم بالأنموذج الياباني أو الكوري الجنوبي أو الألماني، لا يجد له مقارباته الحقيقية في تجربة احتلال العراق، ومن يسوق ذلك للدلالة يفضح رؤيته السطحية والقاصرة، ويضع نفسه في سياق التوصيف الماوي(نسبة الى ماوتسي تونغ) للمتعاونين مع المستعمر أو الذين يوهموا شعوبهم بسلامة منهج المحتل والذين دعاهم (**بالكمبرادورية**).

لهذا تظل الإدارات الغربية التي جربت الاستعمار والاحتلال ترى في أن من واجب مواطنيها الحفاظ وخدمة مصالح بلدانهم، بينما تنكر على الآخرين ذلك وهو ما عبر عنه اصدق تعبير الفيلسوف الايطالي فليفريدو باريتو عندما قال (**إذ حارب الإنجليزي أو الألماني أو الفرنسي أو البلجيكي أو الإيطالي، ومات من اجل بلده فأنه بطل، ولكن إذا تجرأ أفريقي للدفاع عن وطنه ضد أي من هذه الأمم فهو متمرد(حقير وخائن**)[[100]](#footnote-101)، هذه المقاربة تصلح لان تكون قاعدة لتفسير كل الجوانب بوجهها السياسي أو الاقتصادي أو العسكري.

لهذا ندفع برؤيتنا في اتجاهات ومستقبل العلاقات الاقتصادية العراقية – الأمريكية، على فرض مفاده(**إن آليات العلاقة المفترضة مع أمريكا اقتصادياً من شانها أن تفضي الى إلحاق جوهري وحقيقي للاقتصاد العراقي بما يضبط من اتجاهات هذا الاقتصاد للسير على وفق أطار مرسوم مع ترك مسارات محددة بعناية للشركاء الأوربيين لقاء اندراجهم في المشروع الأمريكي،وهو ما يجعل الصعوبة قائمة إزاء القوى السياسية المحلية في بناء اقتصاد عراقي يستطيع النمو ذاتياً)**.

**أولا: خلفية العلاقات الاقتصادية العراقية مع دول العالم**

لم يعرف العراق يوماً تخطيطاً لعلاقاته الاقتصادية، تستند في توجهاتها على وفق معيار حقيقي هو بناء منظومة علاقات اقتصادية ترتكز على المحافظة على المصالح العراقية، ويمكن القول بلا تردد، إن مراجعة سجل العلاقات العراقية مع دول العالم وبخاصة الكبرى منها أو مجموعة((G-8 يكشف بدون أي لبس من انه جرى التضحية بمصالح البلد لأسباب ودوافع سياسية، وهذا إذا ما تمت مراجعته وتقويمه يمكن بيان الكلف الاقتصادية، ولابد في هذا من اعتماد مبدأ اقتصادي معروف وهو كلفة الفرصة البديلة(Opportunity Cost).

وحالة العلاقات الاقتصادية العراقية – الأمريكية لم تخرج عن هذا، فعلى الرغم مما هو معلن من حالة العداء بين النظام السياسي في العراق والإدارات الأمريكية، إلا أن هناك علاقات تجارية ونشاطات للشركات الأمريكية في العراق، وعلى سبيل المثال لا الحصر فأن العراق عندما شحت عليه الموارد المالية في عام 1985، على خلفية تراجع تصدير النفط وتكاليف الحرب، حصل على قرض أمريكي بمقدار مليار واحد بيسر وسهولة، خضع لاشتراط أمريكي بأن يكون نصف قيمة القرض مستوردات غذائية ومعدنية.

إن العلاقات الاقتصادية العراقية قد شهدت تحولات حقيقية على مر تأريخ العراق الحديث والمعاصر، هذه العلاقة ظلت محكومة بقوة لصعود العلاقات مع بلدان العالم بما فيها العربية، ففي حالات الغزل السياسي والرضا، نلحظ توجه هذه العلاقات صوب البلد الذي يكسب مودة الإدارة السياسية، أو لها مصالح محددة معه، لذلك يمكن القول أن جزء من علاقاتنا الاقتصادية سواءً في عقود أقامة المشروعات أو في مجال الاستيرادات تعد معبرة بدقة عن ذلك.

فاستيراد العراق لوجبات من السيارات الصينية المنشأ على وفق مذكرة التفاهم، جرى لحسابات سياسية صرف وليس لموجبات اقتصادية، بيد أن العراق خطى من قبل أكثر مما ذكر، فقد عقدت صفقة سيارات مع شركة ليلاند(Leyland) البريطانية، في الوقت الذي كانت فيه الشركة على وشك إعلان إفلاسها.

وهذا الحال ينسحب على الكثير من الاتفاقات مع دول العالم وشركاتها، من مثل ايطاليا، تشيلي، الاتحاد السوفيتي السابق، مصر، فرنسا، ألمانيا، اسبانيا،... الخ.

بيد أن مايهمنا التركيز عليه في هذا الجانب، إن هذه العلاقات حملت العراق تكاليف كبيرة وهو ما مثل هدراً واستنزافاً للموارد، إذ كان بالإمكان ومن دون تدخل العوامل السياسية، ورؤى الحاكم وتوجهاته، إن تقام علاقات على وفق مصالح اقتصادية صرف، قوامها المبدأ الاقتصادي العتيد (الربح/التكلفة)Cost-Benefit وهو ما تعتمده اغلب البلدان عدا بعض الدول المتقدمة (أمريكا – روسيا – بريطانيا) لأسباب إستراتيجية.

هذا يعد شرطاً لازماً للاقتصادات النامية والتي تعتمد توجهات اقتصادية إستراتيجية لبناء بلدانها، من دون الدخول في لعبة السياسة الدولية وتداخلاتها في اللحظة الحرجة من تأريخ تطورها، ويمكن أن نؤكد أن هذا المسار اعتمدته كوريا الجنوبية والصين، فكلاهما نأت بنفسها عن الدخول في معارك سياسية كبرى، وانكفأت على داخلها في أشبه ما تكون عزلة لبناء اقتصاداتها، وعندما جاءت الفرصة للخروج الى العالم للمشاركة، خرجت مستندة على دعائم قوة لا يمكن تجاهلها أو غض الطرف عنها.

إن تحقيب تأريخ تطور بلدان نامية كثيرة في مسيرة تطورها يمكن أن يقدم دروساً غنية في هذا المجال، وحرياً بالدولة العراقية الجديدة أن تهتم بهذا وتضع الاستراتيجيات المناسبة له، دفعاً باتجاه اعتماد منظومة كاملة من الأهداف كيما تسعى للوصول إليها، وهذا كفيل بالتأسيس لدولة المؤسسات التي مهما اختلفت مشارب القوى القابضة على السلطة فيها ستكون ملزمة بتحقيق هذه الأهداف، لاسيما وان كشف حساب هذه القوى في كل نهاية مرحلة انتخابية، سيكون له تأثير كبير في صنع التوجهات للرأي العام من دون الاستكانة على هذا المعطى أم ذاك، ويضمن التقدم الى أمام.

**ثانيا: بناء العلاقات الاقتصادية العراقية- الأمريكية في ظل الاحتلال**

شكلت موضوعة الاحتلال مجالاً رحباً لأمريكا في بناء منظومة علاقات اقتصادية على وفق رؤاها، طالما هي المتحكم في شؤون العراق على وفق واقع الحال والتفويض ألأممي بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي، والذي عد الوجود الأمريكي–البريطاني احتلالاً للعراق.

وما يمكن الاستشهاد به هنا في الدوافع الاقتصادية لاحتلال العراق على وفق الإستراتيجية الأمريكية، يؤكد أن العامل الاقتصادي كان حاضراً بقوة فالبعض من أعضاء الكونغرس الأمريكي ومن الباحثين الأمريكان يرون أن الوجه الاقتصادي لاحتلال العراق جاء لخدمة شركتي(**بكتل وهاليبرتون**).

وهو ما أشار إليه السيناتور جون ماكين الذي صاغ الأطماع الاقتصادية لأمريكا في العراق بشكل رائع بقوله (أن العراق هو قارورة العسل الضخمة التي تجذب الكثير من الذباب) والعسل ليس هو النفط لوحده بل هو (المياه، الهواتف، الطرق، المدارس، وسائل الأعلام، القطارات، الطائرات...الخ) والشركات هي بيكتل، هاليبرتون، أم سي أي، أيكسون موبيل، واكينهت، تايم وايز، والت- مارت، بوينغ، ينوز كروب، داني كورب وغيرها . Wall-Mart(وول–مارت) وسفن ألفن (7-Eleven)[[101]](#footnote-102).

وعلى الرغم من التسطيح الذي يوصف هذا الاحتلال، إلا أننا نتلمس ضغط الشركات العملاقة الأمريكية وضغط المجمع الصناعي- العسكري(**شركات السلاح**)، فعلى الصعيد الداخلي هناك تحالف (**المؤسسة العسكرية + مع المجمع الصناعي العسكري + شركات النفط الأمريكية**)، وهذا التحالف يعد خطراً حتى على أمريكا وهو ما حذر منه مبكراً الرئيس الأمريكي (**أيزنهاور**).

وهو ما أوصل عتاة التشدد (الصقور) أبراهام، أرميتاج، بنيت، برغنر، بولتون، دوبريانسكي، فوكوياما، كاغن، زالماي خليل زاده (السفير الأمريكي السابق في العراق)، كريستول، بيرل، رودون، رامسفيلد، كارل روف، جينيور، ويبر، ولفوتيز، ولسي، زويليك)[[102]](#footnote-103)، هولاء هم لوبي الموت (The Death Lobby)، الى سدة الإدارة الأمريكية، مع رجالات شركات النفط وهم جميعاً مدعومين من الشركات النفطية والإنتاج العسكري، إذ من النادر أن تجد شخصاً من أبرز(25) شخصية أمريكية فاعلة في الإدارة الأمريكية آبان احتلال العراق، من دون أن توصله هذه الشركات، التي تعد من أقوى جماعات الضغط في المجتمع الأمريكي.

فيما تبلور التحالف الخارجي من الدول الباحثة عن بعض الفتات المتساقط من الكعكة العراقية، وهو فتات بائس لا يستحق ذلك، إذ يقول احد البريطانيين **أن أمريكا لم تترك لنا شيء في العراق إلا تنظيف المرافق العامة**، وجعل البلدان الأخرى هي من الدول الاشتراكية السابقة، والذين يبحثون عن الرضا الأمريكي ومساعداتها السخية لتثبيت أوضاعهم. وعلى خلفية تدمير ممكنات العراق المختلفة سواءً بالعمل العسكري أم الاقتصادي(في ظل الحصار) الذي فرضته، واحتلالها للعراق عام 2003، وإزاء مقايضة النهب والسلب لموارد البلد، وبغية تهدئة الأوضاع وتوفير مساحة من الرضى عمدت الإدارة الأمريكية الى تخصيص أكثر من (18) مليار كمنحة من طرف واحد، لدعم الأوضاع الاقتصادية والأمنية وتعزيز الديمقراطية (بحسب) ادعائها.

إن أدارة العراق ليست زهيدة التكاليف، فهناك من يدفع، هناك من يدفع للشركات التي دمرت العراق والشركات التي تعيد بناءه، وهي هدية من المكلفين بدفع الضرائب الأمريكيين الى الشركات الأمريكية[[103]](#footnote-104).

 لو القينا نظرة على خطة مارشال التي قدمت فيها الولايات المتحدة(13) مليار دولار لبناء أوربا على خلفية الحرب العالمية الثانية، نلحظ أن شركات النفط حصلت على (2) مليار دولار منها، وهذا مسعى أمريكي لتحويل أوربا (الغنية بالفحم) من اقتصاد يعتمد على الفحم الى اقتصاد يعتمد على النفط، وإذ ما نظرنا الى بقية المعونة نجد أن القليل من المال غادر الولايات المتحدة[[104]](#footnote-105).

 بيد أن ما يمكن قوله أن قرارات أنفاق هذا المبلغ هي تحت سلطة الأمريكان وليس للعراقيين دور في أنفاقها، والجدول(1) يوضح توزيع هذه المنحة على وفق السنوات، إذ حضي عام 2005، بأكبر نسبة من الأنفاق، فقد بلغ المبلغ الذي جرى أنفاقه ما يقارب(8.203.217.829) مليون دولار، وقد جاءت في جلها لتمويل الأمن والسيطرة، ودعم بعض المشروعات التي تتناول البنية التحتية، ويمكن القول أن ما نسبته (70%) من أجمالي المنحة قد تم إنفاقه في عامي 2005-2006، وهذا يعكس الرغبة الأمريكية في تثبيت الأوضاع في ظل التململ المجتمعي وفشل الحكومة في الدفع بالأوضاع الاقتصادية- الاجتماعية الى مرحلة أفضل.

**(جدول – 1) التوزيع السنوي لأنفاق المنحة الأمريكية للعراق مليون دولار أمريكي**

|  |  |
| --- | --- |
| السنوات | المبلغ  |
| المخطط | 18.410.000.000 |
| 2003 | 821.217.829 .0  |
| 2004 |  395.782.171 .0 |
| 2005 | 8.203.217.829 |
| 2006 | 5.546.882.171 |
| 2007 | 2.704.800.000 |
| 2008 | 738.100.000. 0 |
| 2003-2007 | 17.671.900.000 |
| **المخطط لعام 2008** | 738.100 |

**المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي**

فيما يعكس الجدول (2) توزيع هذه المنحة مابين الاستخدامات المختلفة (استثمارية – جارية- دعم الديمقراطية)، إذ حظيت البرامج الاستثمارية كما هو مخطط

**( جدول – 2 ) توزيع المنحة الأمريكية حتى26 حزيران 2007 مليون دولار أمريكي**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **النوع** | **الملتزم به** | **المصروف فعلاً حتى ك2 2007** | **المصروف فعلاً حتى 26حزيران 2007**  |
| استثمارية | 10.341.46 | 7.894.85 | 8.656.77 |
| جارية | 6.713.68 | 5.786.90 | 6.223.70 |
| جارية للديمقراطية | 997.98 | 886.16 | 934.51 |
| أجمالي  | 18.401.66 | 14.567.91 | 15.814.98 |

**Source: Iraq weekly status report, 2007.**

بالنصيب الأكبر وبواقع (**10.341.46**) مليار دولار، المنفق منها فعلاً (**8.656.77**) مليار دولار حتى 26-حزيران 2007، فيما اقتربت أنفاق كامل المبلغ المخصص لدعم الموازنة الجارية وهو (**6.713.68**) مليار دولار، والمبلغ المصروف منها فعلاً هو (**6.223.70**) مليار دولار وهو يتجاوز نسبة (95%). والحال ينطبق على الموازنة الجارية المخططة لدعم الديمقراطية، والبالغة (**997.98**) مليون دولار، والتي وصل المبلغ المنفق منها حتى حزيران 2007، حوالي (**934.51**) مليون دولار.

ومما يذكر أن هذه المنحة جرى توزيعها مابين استثمارية وجارية هذه الأخيرة تضمنت (دعم الديمقراطية)، إذ توزعت بواقع (**10.341.46**) مليون دولار وبنسبة تقترب من (56%)

فيما حضت الموازنة الجارية بحدود (36.4%) وبلغت نسبة دعم الديمقراطية (7.6%)، في حين تبلغ نسب الإنفاق لأجمالي المنحة (85.9%).

 ومن اللافت للنظر أن هذه المنحة حتى لا تساوي مبلغ(20) مليار دولار التي جرى تحويلها من مذكرة التفاهم والتي كانت محتجزة بعد سقوط النظام السابق، والتي دار جدل واسع حولها كشفته مجموعة الأزمات ومؤسسة المساعدة المسيحية، من أنها تعرضت للهدر والسرقة من سلطة الائتلاف المؤقتة(السلطة البرايمرية).

 ناهيك عن الأموال الأخرى التي تمت سرقتها أو نهبها أمام أنظار القوات الأمريكية والتي تقدر بمجملها مابين(**44 . 445 – 41 . 245**) مليون دولار، وهي ضعف المنحة الأمريكية وأكثر من مساهمة الدول المانحة في مؤتمر مدريد.

**(جدول-3) الأموال العراقية المسروقة أو المنهوبة من 9ـ 4 ـ 2003 الى 2-6ـ 2004**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **المبلغ مليار** | **الموضوع** | **الملاحظات** |
| 4 .5 | سرقتها في عهد جي غارنر | جزء منها من البنك والمصارف |
| 3-1.8 | فروق مبيعات النفط العراقي بعد الاحتلال | تقدير (Christian Aid ) |
| 20 | أضيفت من برنامج الغذاء مقابل النفط | أعلن ذلك بول ولفويتز |
| 1.8 | يدعي بول برايمر منحها الى القيادة الكردية | لم يوجد لها أي اثر بعد استلامها |
| 45 م/د | سرقة الخزين النفطي لشركة نفط الجنوب | 2 مليون برميل نفط خام |
| 100 م/د | فقدان أموال من صندوق تنمية العراق | أعلن ذلك الحكومة الأمريكية |
| 9 – 11 | تم التلاعب بها من قبل بول برايمر | تقدير( Christian Aid ) |
| 4 | عوائد نفطية لم تدخل صندوق تنمية العراق | كشفتها مؤسسة المساعدة المسيحية |
| ---- | \* المبالغ والمقتنيات في القصور الرئاسية |  غير مقدرة |
| 44 . 445 – 41 . 245 | المجموع | عدا ما لا يمكن حصره و تقديره أو لم يعلن عنه |

**المصدر : تم جمعها تبعا لما يترشح عنها من مصادر دولية ومحلية.**

ما نريد قوله ها هنا أن موارد العراق كثيرة وكافية لولا تخلي الولايات المتحدة عن دورها المحدد كدولة محتلة بالحفاظ على ممتلكات الدولة والمجتمع، وإشاعة الفوضى وتيسير الاعتداء على المال العام ونهب المصانع والآلات وموجودات دوائر الدولة وبخاصة القطاع العام وحرق الدوائر، كلها أمور لم تكن وليدة ظرفها أو جاءت مصادفة بل أنها كانت عملية مخططة، وجدت تبريراتها في تعليق رامسفيلد على حالة النهب والسلب التي أشيعت إبان دخول القوات الأمريكية الى بغداد والتي عدها تعبير عن الديمقراطية، إذ قال (**الناس الأحرار يمكن أن يرتكبوا أخطاء**)[[105]](#footnote-106). ومن خلالها أرادت أمريكا أن تخفي أو تتستر على عملية النهب التي مارستها، على قاعدة تبريرية ذرائعية.

إما الحرق المنظم لدوائر الدولة من مثل (المكتبة الوطنية- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – وزارة التربية- وزارة الصناعة والمعادن)، فالأمريكان والحكومة العراقية يعرفان الجهة التي قامت بذلك.

**ثالثا: العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية**

بحكم احتلال أمريكا للعراق ووجود سلطة مهيمنة على الأوضاع وفي المجالات كافة، إذ يوجد ما سمي بالمستشارين الأمريكان في كل وزارة عراقية، لهم سلطة كبيرة في التوجيه واتخاذ القرارات والتصرف في الموارد وإعاقة أي قرار يمكن أن يتخذه المسؤول العراقي، وبتعبير واضح (فان السلطة الحقيقية – هم المتشارون) إما تسمية الأشخاص العراقيين فهو محاولة لتخفيف حالة الاحتلال.

لهذا نلحظ أن واقع العلاقات الاقتصادية التجارية قد تأثرت بالأوضاع وطبيعة القرارات المعتمدة، فقد شكلت الصادرات العراقية الى الولايات المتحدة الحصة الأكبر سواءً على مستوى دول الأمريكيتين أم على مستوى العالم، ومن الملاحظ تزايد نسبة الصادرات العراقية التي هي في الأغلب الأعم (النفط) من (10.819) مليار دولار عام 2004 الى (13.185) والى (17.035) مليار دولار للسنتين 2005-2006 على التوالي، وفي هذا تحاول الولايات المتحدة أحداث تغيير متدرج في نسب الاعتمادية على نفوط دول الأوبك.

**(جدول –3) التوزيع الجغرافي للصادرات العراقية للسنوات 2004 - 2006**

**مليون دولار أمريكي**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **المنطقة الجغرافية** | 2004 | 2005 | 2006 |
| الدول العربية | 1.556.6 | 763 | 946 |
| دول الأمريكيتين\* | 10.819 | 13.185 | 17.035 |
| دول الاتحاد الأوربي | 3.127.4 | 6.277 | 6.808 |
| دول أوربية أخرى | 131.8 | 393 | 611 |
| دول أسيوية | 2.155 | 2.292 | 5.098 |
| بقية العالم | 0.019.6 | 787 | 30 |
| أجمالي الصادرات | 17.810 | 23.697 | 30.528 |

**المصدر:**

**- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية، 2004، جدول-26 و27 ، ص 57 وص59.**

* **جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية، 2006، جدول- 30، ص61.**

**\*= أدمجت الولايات المتحدة مع الأمريكيتين وكان الأجدر بيان ذلك تفصيلاً في الإحصاءات الصادرة عن المؤسسات العراقية**

في ما حضيت الدول الأوربية (الاتحاد الأوربي – الدول الأخرى) بالنسبة الكبرى من مستوردات العراق للسنوات 2004-2006، وهو ما موضح في جدول (4)، مما يعني أن الدول الأوربية يمكن أن تتحول الى شريك تجاري رئيس في المستقبل، ولاسيما وان الولايات المتحدة تحاول إدخال الدول الأوربية الى اللعبة الدولية التي تقودها من خلال المصالح الاقتصادية، بجانب السعي الأمريكي الى الامساك بالخيوط الرئيسة وترك الخيوط الثانوية لحلفائها، مع التوجهات الاقتصادية التي تركز على التكور على التقنيات الفائقة وترك الجوانب الأخرى للدول المنضوية تحت عباءتها.

**(جدول – 4 ) التوزيع الجغرافي الاستيرادات العراقية للسنوات 2004 - 2006**

**مليون دولار أمريكي**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **المنطقة الجغرافية** | **2004** | **2005** | **2006** |
| **الدول العربية** | 2.373.08 | 7.198 | 7.855 |
| **دول الأمريكيتين** | 1.861.83 | 3.546 | 1.650 |
| **دول الاتحاد الأوربي** | 9.064.13 | 2.685 | 2.946 |
| **دول أوربية أخرى** | 2.622.32 | 6.975 | 6.226 |
| **دول أسيوية** | 3.983.53 | 2.530 | 2.194 |
| **بقية العالم** | 1.397.43 | 598 | 21 |
| **أجمالي الاستيرادات** | 21.302.3 | 23.532 | 20.892 |

**المصدر:**

**- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة**

**السنوية، 2004، جدول-26 و27 ، ص 57 وص59.**

* **جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة**

**السنوية، 2006، جدول- 30، ص61.**

 وعلى وفق البيانات، فإن العراق بدء يسجل فائضاً في ميزانه التجاري مع أمريكا بشكل خاص منذ عام 1997 وهو ما يوضحه الجدول (5)، ومع مجموع الدول الأخرى منذ عام 2005، كما في الجدول (6)، هذا الفائض يرتكز على قطاع النفط بشكل أساس، ساند ذلك ارتفاع أسعاره، ومن دون هذا فان قيمة الصادرات العراقية غير النفطية لا تعد ذات أهمية في ميدان التبادل التجاري بعد عام 2003، نظراً للتراجع الكبير في مجمل الإنتاج الكلي للاقتصاد العراقي، مما جعله مستورداً صافياً حتى لبعض المنتجات الزراعية التي كان يحقق شبه اكتفاء ذاتي منها.

**جدول – 5**

**الصادرات والواردات الأمريكية الى العراق**

**للسنوات 1992-2008(مليون دولار)**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **السنة** | **الصادرات** | **الواردات** | **الميزان التجاري** |
| 1992 | **0.4** | **0.0** | **0.4** |
| 1993 | **4.0** | **0.0** | **4.0** |
| 1994 | **0.7** | **0.0** | **0.7** |
| 1995 | **0.2** | **0.0** | **0.2** |
| 1996 | **2.8** | **0.0** | **2.8** |
| 1997 | **82.0** | **311.7** | **(229.7)** |
| 1998 | **106.5** | **1.183.4** | **(1.076.9)** |
| 1999 | **9.5** | **4. 226.5** | **(4.217.0)** |
| 2000 | **10.4** | **6.065.7** | **(6.055.3)** |
| 2001 | **46.2** | **5.820.4** | **(5.774.2)** |
| 2002 | **31.6** | **3.548.4** | **(3.516.8)** |
| 2003 | **309.9** | **4.584.5** | **(4.274.6)** |
| 2004 | **856.5** | **8.513.5** | **(7.657.1)** |
| 2005 | **1.374.0** | **9.053.7** |  **(7.679.7)** |
| 2006 | **1.490.6** | **11.545.8** | **(10.055.2)** |
| 2007 | **1.560.2** | **11.395.6** | **(9.835.4)** |
| 2008 | **1.432.4** | **14.288.1** | **(12.855.7)** |

**المصدر: غرفة التجارة الأمريكية – العراقية، نشرات مختلفة.**

**\*= الأرقام بين قوسين سالبة.**

ومن دون الصادرات النفطية أو المعدنية لا يمكن الإشارة بقوة الى وجود صادرات عراقية، مما يتطلب سعياً عراقياً حثيثاً لدعم الصادرات العراقية ووضع إستراتيجية متوسطة وبعيدة لرفع القدرة التنافسية للسلع العراقية والاستفادة من العلاقات الاقتصادية- السياسية مع بعض الدول (من مثل أمريكا) لتيسير دخول السلع العراقية كما هو الحال للسلع الصينية- المصرية- عمان وغيرها.

**(جدول – 5 ) الميزان التجاري العراقي للسنوات 2004-2006**

**مليون دولار أمريكي**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| 2004 | 2005 | 2006 |
| (4.507.7) | 165 | 9.736 |

**المصدر: استناداً على بيانات الجداول(3-4).**

**\*= الأرقام بين قوسين سالبة.**

**رابعا : المسارات المفترضة للعلاقات الاقتصادية العراقية – الأمريكية**

لذلك تحرص الولايات المتحدة الأمريكية على تأكيد حضورها المستمر والفاعل في المنطقة وبجميع الوسائل حتى وان تطلب الأمر تجاوز المواثيق الدولية، ومن أجل خدمة مصالح شركاتها فأنها مستعدة لمعاقبة أو وضع العراقيل أو أجبار الدول على ضمان مصالح هذه الشركات، وتعتمد في ذلك من دون أدنى شك على قوتها العسكرية، فلولا (F-15) بحسب ما يعبر عنه الساسة الأمريكان لما كان (لهمبركر) ماكدونالد أن تنتشر في كل العالم.

يقال إن السياسة ما هي ألا اقتصاد مكثف، والاقتصاد والسياسة بمثابة حدي مقص لا يستطيع أحدهما أن يقطع بصورة صحيحة إذا فصل عن الآخر، ومن غير المجدي التفكير في مواصلة طريق التطور الداخلي بدون تطور يقابله في التجارة الخارجية، إن الاثنين متكاملان، وإذا أريد لأي منهما أن يتقدم فيجب أن يتقدما يداً بيد، ولهذا يبدي سيسل رودس (**نحن لا نستطيع أن نتنازل عن أنج واحد من مساحة العالم الذي يستطيع أن يقدم سوقاً حرة، مفتوحة لصناعات أبناء وطننا**)[[106]](#footnote-107).

يقول الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون (**إن الخطر الذي يهددنا يكمن في النظم السياسية غير الديمقراطية نظراً لعدم قدرة تلك النظم على تأهيل نفسها لزيادة وارداتها من السلع الأمريكية عندها ستكون حجر عثرة في طريق المصالح الأمريكية**)[[107]](#footnote-108).

يعبر فايسك عن مساحة التدخل الأمريكي بقوله(**يجب أن لا تبقى الولايات المتحدة أسيرة حدودها الضيقة فالولايات المتحدة هي تلك التي يحدها الشفق الشمالي والاعتدالين جنوباً والعماء البدائي شرقاً ويوم القيامة غربا**ً)[[108]](#footnote-109).

**1- قطاع النفط**

بالرغم من وجود آراء متباينة حول حجم الاحتياطيات النفطية المثبتة والمحتملة في العراق، إلا أنها تتفق في ما بينها على أن هناك خزيناً هائلاً ربما لا مثيل له في منطقة أخرى من العالم حيث يبلغ حجم الاحتياطيات المثبتة (Proven) وفق الأرقام الرسمية الأخيرة لوزارة النفط العراقية والمعتمدة من معظم المراجع النفطية المختصة عالمياً ما مقداره 112 مليار برميل، أما حجم الاحتياطيات المحتملة فهناك تباين في تخمينها، إلا أن الرقم يزيد في كل الأحوال عن 200 مليار برميل، باختصار ندرج بعض التفاصيل لإعطاء صورة مكملة لمخزون النفط في العراق[[109]](#footnote-110):

عدد التراكيب المكتشفة 525

عدد التراكيب التي تم الحفر فيها 115

عدد التراكيب التي تنتظر الحفر أكثر من 400 تركيب

عدد الحقول المكتشفة 80

عدد الحقول التي تحتوي على الجزء الأعظم من الاحتياطيات 43

عدد الحقول المكتشفة ولم يتم تقييمها 37

عدد الحقول المنتجة 15

**يقول لنكولن مان احد خبراء الإستراتيجية الأمريكية** (**أن إستراتيجيتنا يجب أن تنطلق من أن نسيطر سيطرة كاملة وفعلية على مورد النفط في الخليج العربي، وإذا ما سيطرنا فأننا سنجبر الدول الأوربية واليابان وأية قوة اقتصادية في العالم على أن تكون تابعة لنا)[[110]](#footnote-111)**.

وهو ما تؤكده الباحثة الأمريكية كارين ارمسترونج (**إن أولويات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ليست حقوق الإنسان والديمقراطية، وإنما النفط والتفوقية الإسرائيلية**)[[111]](#footnote-112).

######

###### جدول(6) عمر النفط واحتياطياته في مختلف الدول المنتجة عند نهاية عام 2002

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **الدول** | **الاحتياط المؤكد مليار/برميل** | الإنتاج في عام 2002 م/برميل | **%من الاحتياطي العالمي** | **عمر الاحتياطي سنة** |
| السعودية | 262.7 | 7.09 | 24.6 | 101 |
| العراق | 115 | 2.1 | 10.7 | 148 |
| إيران | 99.08 | 3.2 | 9.2 | 83 |
| الأمارات | 97.8 | 1.9 | 9.1 | 141 |
| الكويت | 96.5 | 1.7 | 9 | 151 |
| أوربا الشرقية | 79.1 | 9.03 | 7.4 | 24 |
| فنزويلا | 77.8 | 2.43 | 7.2 | 87 |
| ليبيا | 36 | 1.2 | 3.3 | 82 |
| نيجريا | 31.5 | 1.8 | 2.9 | 47 |
| الصين | 18.2 | 3.3 | 1.7 | 14 |

**Source: OPEC . Annual Statistical Bulletin , 2002 ,pp 34-54 .**

لهذا ظل الحلم الأمريكي في الوصول الى منطقة النفط قائماً، ولم تفتر عزيمة الأمريكان يوماً عن السعي للوصول إليه، وعدوه هدفاً استراتيجياً لا يدانيه هدف لان في هذا يكمن كل الخير لأمريكا في تسيطر على العالم وتخضع قواه سواء أكانت في أطار منظومتها أم خارجها.

وما يسيل له لعاب الشركات الأمريكية هي حقول الشرق الأوسط التي لازالت حقولاً بكر وهي ذات إنتاجية عالية، فهي من أغزر الآبار أنتاجاً ومن دون أية مخاطر لا بسبب الأعاصير أو بسبب المناخ .

لذلك فان إنتاجية الآبار العراقية والسعودية(جدول-7) تأتي في مقدمة آبار العالم ، ولا يمكن مقارنتها بأية آبار أخرى، مما يجعل أرباح الشركات في حالة الاستثمار فيها تأتي بأرباح فوق اعتيادية(احتكارية).

**جدول (7) إنتاجية الآبار النفطية في مختلف بلدان العالم عام 2000**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **الدول** | **كمية أنتاج ألف برميل / يوم** | **عدد الآبار المنتجة** | **معدل إنتاجية البئر الواحد برميل/ يوم** |
| أمريكيا | 5822 | 533550 | 11 |
| روسيا | 6416 | 41192 | 156 |
| الدول المستقلة | 7359 | 109939 | 68 |
| السعودية | 8272 | 1825 | 4533 |
| الأقطار العربية | 20644 | 13202 | 1564 |
| العراق | 2933 | 648 | 4526 |

**المصدر: شمخي حويط فرج، النفط والسياسة الدولية، وزارة النفط العراقية ،الدائرة الاقتصادية والمالية، (دراسة غير منشورة) تشرين الثاني، 2002، ص25.**

ويكمل ذلك هو تدني (Minimization) تكاليف استخراج النفط في هذه المنطقة، إذ أن طبيعة التربة التي توجد فيها التراكيب النفطية، تكون غير معقدة جيولوجياً وقريبة من سطح الأرض، أي على أعماق قريبة وهو ما يخفض بشكل حاد التكاليف الثابتة لحفر الآبار، كل هذه المزيات تجعل من النفط في منطقة الشرق الأوسط منخفضة التكاليف(جدول -8) مما يعظم (Maximization) الأرباح للشركات، فإذا ما قارنا تكاليف أنتاج البرميل في مناطق الإنتاج المختلفة من العالم نلحظ بوضوح أن التكاليف الثابتة والمتغيرة هي في مستوياتها الدنيا.

**ومصداقاً لما ذهبنا إليه أن الشركات النفطية الاحتكارية الكبرى، لا يمكن أن تسمح بالتفريط بالحقول العراقية، إذ** وقع العراق (شركة نفط الجنوب) مع "**رويال داتش شل"** البريطانية الهولندية، لإقامة مشروع مشترك في البصرة في جنوب العراق، ويقضي الاتفاق بان يمتلك العراق حصة (51%) في المشروع المشترك وتمتلك شل بموجب العقد(49%)، ويضمن(استثمارات) بمليارات الدولارات مقابل الحصول على نحو نصف الغاز العراقي موضع العقد، ويقدر أجمالي احتياطات العراق من الغاز بأكثر من 3 تريليون متر مكعب، تزيد قيمتها على عشرات التريليونات من الدولارات[[112]](#footnote-113).

وعلى وفق ذلك تتبدى أهمية المنطقة والعراق في الإستراتيجية الأمريكية، إذ تشير التوقعات الى إن أميركا ستكون مضطرة بعد عام 2015 لتأمين أكثر من (70 %) من استهلاكها من الخارج[[113]](#footnote-114).

**جدول (8) كلفة الإنتاج (د/ ب) بحسب المناطق في العالم 2000**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **الدول** | **الكلفة التشغيلية** | **الكلفة الرأسمالية** | **الكلفة الإجمالية** |
| العراق | 1 | 1 | 2 |
| الشرق الأوسط | 2 | 2 | 4 |
| أفريقيا | 3.6 | 4.4 | 8 |
| أسيا (الباسفيك ) | 4.6 | 4.6 | 9.2 |
| أمريكا | 4.2 | 5.1 | 9.3 |
| أمريكا اللاتينية | 2.7 | 6.9 | 9.6 |
| روسيا | 2.2 | 8.6 | 10.8 |
| أوربا | 5.2 | 6 | 11.2 |
| بحر قزوين | 9 | 6 | 15 |

**المصدر: شمخي حويط فرج، النفط والسياسة الدولية، وزارة النفط، الدائرة الاقتصادية والمالية، قسم الدراسات الاقتصادية (دراسة غير منشورة ) تشرين الثاني 2002، ص23.**

**2- التسلح**

لقد شكلت توأمة الأحداث المتواترة التي شهدتها الساحة الدولية وتصاعد التقنية في مجال الدفاع . . . منزلة الولايات المتحدة في سوق السلاح الدولي، وتلك حقيقة لا يختلف عليها فالولايات المتحدة الأمريكية تمتلك أضخم صناعة عسكرية في العالم وشركاتها العملاقة من مثل لوكهيد مارتن، بوينغ، ماكدونالد دوغلاس، ريتون هيوكر، تكساس انسترميت، . . تحتل المراكز الثلاثة الأولى على مستوى العالم من حيث الإنتاج والمبيعات على الصعيد الدولي. كما وتحتكر الولايات المتحدة سوق تجارة السلاح الدولية وبنسبة (68%) عالمياً، وتسيطر على (90%) من السوق الخليجي و(85%) من سوق أمريكا الجنوبية[[114]](#footnote-115).

حينما سأل المؤرخ الأمريكي البارز بول كيندي حول السبب الأول الذي يقود الإمبراطوريات إلي نهايتها قال لي )**الأنفاق علي التوسع العسكري وتكاليف الحروب**) وهذا ما تسير فيه الولايات المتحدة ليس اليوم، ولكن منذ أن بدأت برامجها المكلفة عسكرياً في حرب النجوم في منتصف ثمانينيات القرن الماضي، وهذا ما جعل كيندي قبل عشرين عاماً يقول قولته الشهيرة (**إن الإمبراطورية الأمريكية ستبدأ في الأفول بدءاً من العام2010 )**، لكنه لم يكن في حسبانه حينما أطلق مقولته تلك أن الولايات المتحدة سوف تتورط في حربين مكلفتين هما حربي العراق وأفغانستان.

ولهذه التكاليف في علم الاقتصاد كلفة فرصة بديلة(**Opportunity cost)،** يمكن بيان بعضاً منها[[115]](#footnote-116):

1. الميزانية الأمريكية السنوية لأبحاث مرض التوحد تبلغ (108) ملايين دولار سنوياً، وهو مبلغ يتم أنفاقه كل 4 ساعات في العراق.
2. أن مبلغ (تريليون) دولار، التكاليف الحقيقية للحرب على العراق حتى مطلع عام 2008 كان يمكن من خلالها سداد أجور (15) مليون مدرس إضافي بالمدارس العامة الأمريكية لمدة سنة.
3. يمكن أن يوفر (مبلغ تريليون دولار) منح دراسية لـ 43 مليون طالب في الجامعات العامة لمدة أربع سنوات.
4. يجادل جوزيف ستيلغيتز بقوة الى أن التكاليف الحقيقية للحروب الأمريكية في العراق- أفغانستان، تبلغ (3) تريليونات دولار على الأقل بتقدير متحفظ جداً.
5. أن يمكن أن تتجاوز التكلفة الإجمالية للحرب العالمية الثانية التي بلغت (5) تريليونات دولار بعد تعديلها على أساس التضخم.

 وبالطبع وتستثنى من التكاليف المباشرة، المجالات الأخرى من مثل:

* الفائدة على الديون التي تم جمعها لتمويل الحرب.
* تكاليف الرعاية الصحية للمحاربين العائدين للوطن.
* وللمصابين في العمليات والبالغ عددهم 40 ألفا.
* إحلال العتاد المدمر.
* وتراجع القدرة التشغيلية بسبب الحرب،
* ارتفاع أسعار النفط المتزايدة
* التكاليف الاجتماعية الأخرى.

إن الكلفة الاقتصادية التي تحملتها أمريكا في احتلال العراق لا يمكن أن تكون منحه أو مغامرة طائشة، بل لابد لها من أن تسترجع هذه التكاليف وتوزعها زمنياً، والبلدان الأخرى التي عملت أمريكا على احتواءها من مثل مصر، نلحظ أنها استبدلت تسليحها شيئاً فشيئاً من تسليح شرقي الى تسليح في اغلبه أمريكي، وهذا سوف يكون حال العراق مستقبلاً، وهو ما يضمن للشركات الأمريكية سوقاً كبيرة تبعاً لإمكانيات العراق وسعة التهديد التي يواجهها.

 والجدول اللاحق يبن حجم الأنفاق العسكري العراقي، إما إذا أخذنا بنظر الاعتبار مستوردات العراق من الأسلحة والمعدات العسكرية، فمن المؤكد أن حصة السلاح الأمريكي هي الأكبر، وان تأخر تدفق الأسلحة الأمريكية الى العراق مرده الخوف من تسربها واستخدامها ضد جنوده.

**جدول -الأنفاق العسكري العراقي للسنوات 2005-2007**

**مليون دولار**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| السنة | قيمة الأنفاق العسكري | نسبة الأنفاق العسكري/GDP |
| 2005 | 2405 | 3.8 |
| 2006 | 6064 | 7.8 |
| 2007 | 9753 |  |

**Source: Sipri, Out look Book, Military expenditure of Iraq.2008.**

لهذا تركز أمريكا في بواكير هذا القرن على احتكار التكنولوجيا الفائقة بخاصة تكنولوجيا (المعلوماتية والاتصالات)، ومرد ذلك هو هاجس الخوف من الآخرين، لذلك تحاول بكل ما أوتيت من قوة أن تدفع اللحظة التاريخية الى زمن لاحق (تأجيل وقوعها)، بحيث تستفيد من الفسحة الزمنية المتاحة لترتيب أوضاعها، وتأتي في أولوية الترتيبات ربط العديد من البلدان التي تخضعها قسراً أو بالرضا (استخدام ما حدث للعراق أنموذجا للتخويف) لإقامة صلات اقتصادية محكمة، أي بمعنى آخر فتح اقتصاداتها بالكامل أمام الشركات والمنتجات الأمريكية على طريقة اتفاقية التجارة الحرة لذلك تصبح الحرب في مرحلة الرأسمالية(**المتوحشة - الفوق- إمبريالية**) وسيلة لحل الأزمات، من أجل إعاقة اللحظة التي يطاح فيها بالرأسمالية الأمريكية، أو تتراجع أمام صعود رأسماليات شقيقة، لهذا فقط تظل الرأسمالية حاملة للحرب كما تحمل السحب المطر.

وتتوقع الأوساط الاقتصادية بما فيها الأمريكية من أن حالة العجز ستستمر بشكل متصاعد وليبلغ العجز التجاري عام 2015 (2.6) تريليون دولار، ومن المعلوم أن حجم التجارة الأمريكية الآن يصل الى (2) تريليون دولار ويشكل سدس الناتج المحلي الإجمالي، في حين تصل صادرات ألمانيا الى حوالي (%25) من ناتجها المحلي.

**خامساً: المشاهد المحتملة لنمط العلاقات الاقتصادية العراقية- الأمريكية**

من المعروف جيداً أن الإدارات الأمريكية التي تتعاقب في الوصول الى سدة الحكم لا تجافي حقيقة واحدة وهي أن مصالح أمريكا شيء مقدس، ولذلك فهي تناور في هذه السياسة أم تلك، وعملية التعاقب هذه لا تأتي من فراغ، ففي مرحلة تأريخية محددة وموصوفة يصل الجمهوريون الى الحكم بناء على حاجة أمريكا الإستراتيجية، ولذلك يفهم من هذا أن السياسة الخارجية ستحمل معها مرحلة صراع حاد وقيام حرب أو غزو، وعلى وفق هذا التوجه يطال الداخل الأمريكي اقتصادياً واجتماعياً ضرراً مؤكداً يتراجع فيه الهم المحلي باتجاه إعلاء الشأن الأمريكي خارجياً، ولذلك يصبح مجيء الديمقراطيين ضرورة لازمة تبعاً لثوابتهم المعروفة في الاهتمام بالشأن الداخلي وبخاصة الاقتصادي منه.

لن تبتعد الإستراتيجية الأمريكية بعيداً عن أهدافها، كما أن تأثير اللوبيات المتعددة في الولايات المتحدة لن يكبح جماح الزهو الأمريكي والحلم في الهيمنة، فالسيكولوجية الفردية الأمريكية تم بناؤها منذ أكثر من نصف قرن على هذا المعطى.

لذلك فإن ما يحكم العلاقات الاقتصادية مع أمريكا، ارتكازا على اشتراطات الواقع الحالي، ثلاثة مشاهد محتملة هي:

**المشهد الأول:** (مشهد التراجع)، وهذا غير ممكن في ظل ما هو مترشح من نمط للعلاقة المحكومة من أمريكا وضغطها على الحكومة العراقية، وإمكانية تحقق هذا المشهد تتطلب تحقق الآتي:

1. دخول أمريكا مرحلة الانكفاء في ظل الأزمة الاقتصادية من ناحية، وتململ الداخل الأمريكي والدولي من نتائج السياسة الأمريكية القائمة على التفرد.
2. في ظل تحقق الشرط الأول، سيشكل الضغط الدولي باتجاه توزيع المنافع، وهذا من شأنه أن يعطي الى الحكومة العراقية مرونة عالية، لتعديل أسس العلاقة مع أمريكا.
3. إذا ما احدث العراقيون إجماعاً وطنياً حول قضاياهم الرئيسة، فأن من الممكن أن تكون العلاقات الاقتصادية قائمة على المصالح المتبادلة.

**المشهد الثاني:** مشهد الاستمرار، وهذا يعني استمرار مستوى العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة، من حدوث تغيرات يعتد بها، وهذا يرتكز على جملة اشتراطات منها:

1. بقاء مستويات التناقض بين الأطراف العراقية على مستواه الحالي.
2. تراجع الاستقرار الأمني لأي سبب كان، وتراجع الرغبة العراقية لتحديد جداول زمنية لانسحاب القوات الأجنبية.
3. توافر رغبات إقليمية في تعمق الحالة الأمريكية في العراق، لأسباب إستراتيجية.

**المشهد الثالث:** مشهد التقدم (التعميق والإلحاق) هذا المشهد يستمد مؤشراته من الإستراتيجية الأمريكية ذاتها التي افترضت أصلاً قبل احتلال العراق،(أو هي وضعت هذا كشرط إزاء القوى السياسية الطامحة)، من أن تكون هناك مستويات من العلاقة الإستراتيجية بين العراق والولايات المتحدة، مرتكزاتها النفط والوجود العسكري، هذا المشهد يعتمد في تحققه على الآتي:

1. تعمق حالة التحسس بين القوى السياسية بحيث تلجأ كل منها الى الاستناد على الولايات المتحدة، لضمان وجودها في السلطة.
2. توقيع اتفاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة.
3. إيصال الولايات المتحدة لأحزاب (أو شخوص)، يضمنون مصالحها.
4. استبدال التواجد الأمريكي العسكري بانضمام العراق الى حلف الناتو، مما يتطلب أقامة قواعد عسكرية، ووجود قوات، ومن المحتم تماماً أن تكون القيادة أمريكية.

**والمشهد المرجح هو المشهد الأخير**، وهو احد البدائل التي سوف تعتمدها أمريكا في العراق، لأسباب كثيرة منها:

1. توزيع كلفة احتلال العراق، وعندما تكون حماية العراق في أطار حلف الناتو، فان أمريكا تكون قد استطاعت رفع جزء كبير من الكلفة الاقتصادية- العسكرية- السياسية عنها.
2. أشراك الدول الأوربية في غزواتها، مقابل توزيع جزء من المنافع الاقتصادية عليها.
3. إضفاء شرعية على وجودها في العراق، ونزع الرفض المحلي الأمريكي والعالمي على بقاء احتلال العراق.
4. الاتفاق الضمني بين دول الاحتلال (الأمريكي – الأوربي) على تقاسم الغنائم، ولذلك سوف تعمد أمريكا الى اختيار قطاع النفط والغاز، والقطاع العسكري، وتترك للدول الأوربية، المجالات الأخرى.

إن الدول الكبيرة (من مثل أمريكا) لا تحترم الضعفاء لا في علاقاتها السياسية ولا الاقتصادية، وهو ما أثبته التأريخ القريب، فالولايات المتحدة تستجدي عطف الصين لإعادة تعديل أسعار صرف (**اليوان)[[116]](#footnote-117)(\*)** حتى تتمكن من خفض العجز التجاري معها، ومن لم يكن قادراً على الاستفادة من تجارب الآخرين، فعليه أن يقبل تكرار أخطائه، وأمريكا مثل الماء يمكن أن يرفع السفينة ويمكن أن يغرقها، والأمريكان من أكثر شعوب الأرض فهماً للبراغماتية (فهم أول من صك فلسفتها)، **لا صداقة دائمة ولا عداوة دائمة**، فيتخلّون عن أصدقائهم غير النافعين كما يتخلّون عن **أحذيتهم المستهلكة**، ويصادقون أعداءهم إذا وجدوا في ذلك منفعة مهما كانت العداوة معهم، بل هو الشعار الذي يطبّقونه داخل دولتهم منذ تأسست، فلا شفقة ولا رحمة ولا أخلاق، والمصالح الخاصة فوق كلّ اعتبار.

**التوصيات**

1. جميع تجارب البلدان النامية التي خطت خطوات متقدمة في نهضتها تعد مدينة لشخوص عملوا على أن يكونوا مهمازاً في مسيرة تطورها، لذلك حري أن تبدأ مرحلة وضع الأسس لتطور العراق المستقبلي من الآن، وعلى وفق خطة إستراتيجية عشرية تقسم الى مرحلتين:

**المرحلة الأولى**: 2010-2015 إعادة بناء العراق في إمكاناته الى ما قبل الحرب العراقية – الإيرانية 1980.

**المرحلة الثانية**: 2015-2020 ( مرحلة الانطلاق) وفيها تعتمد رؤى عراقية وطنية لوضع العراق على طريق البناء المخطط والمحسوب كيما يتأهل للبناء الاقتصادي الحقيقي، الذي من شأنه أن يدفع باتجاه بلوغ التصنيع . والتنوع وتقليل الاعتماد على النفط ، ورفع مؤشرات التنمية البشرية ليكون العراق من الدول المتوسطة.

1. تشكيل لجنة مختصة للإقرار على أي من الصناعات أو السلع التي يمكن تحفيزها أو دعمها ، من اجل تحديدها كسلع يمكن تصديرها.
2. الاستفادة من العلاقة مع أمريكا وبريطانيا، لمنح العراق صفة( الدولة الأولى بالرعاية)، كما هو حال مصر – الصين ودول أخرى.
3. تنويع استثمارات العراق،النفطية، والاستفادة من عوائد العقود النفطية الكبرى لاستثمارها في أنشطة نفطية أخرى من خلال تأسيس شركات عراقية متخصصة.
4. توزيع استيرادات العراق العسكرية وعدم حصرها بالولايات المتحدة الأمريكية.
5. إذكاء خطاب سياسي – أعلامي رسمي مسؤول، ذي بعد عقلاني تطميني متوازن، من اجل لجم مخاوف الآخرين.
6. ارتباطاً بالفقرة 7 أعلاه، من شأن ذلك تخفيف توجه العراق العسكري وخفض نفقاته العسكرية التي تصل الى (7%) من ناتجه المحلي الإجمالي(16)، وهي نسبة تعد عالية عالمياً.
7. إن العراق بحاجة الى حزمة من الإجراءات ذات صفة شمولية، وليس الى نوع من الإجراءات، حتى تعمل جميعاً على تيسير الوصول الى الأهداف.
8. بغية وضع أسس لعمل الحكومة والوزارات والدوائر، يتطلب الأمر وضع أهداف، يتم العمل على تحقيقها بالكمية والنوعية الموصوفة، لكي ننتقل الى العمل المؤسسي المسؤول، والذي يمكن من خلاله تأشير النجاح والفشل أو التلكؤ من دون أي عناء، وبعيداً عن أية حساسية.
9. رفض الاقتراح الأمريكي الذي ستدفع به عن اقتراب جلاء قواتها من العراق، والذي يقضي بالانضمام الى حلف الناتو أو أي تحالف أخر.
10. إن تسجل حكومة المالكي في تأريخ استيزارها، محطات كبيرة، وان ترتبط هذه بمنجز وطني لا غبار عليه، ونعتقد أن فرصة المالكي في أشغال رئاسة الحكومة لمرحلة ثانية، كبيرة جداً، لمعطيات داخلية وأخرى خارجية، مما يوفر فرصة لاتخاذ قرارات جريئة تحظى بدعم كل العراقيين، مما ترفع من رصيد الحكومة، حكومة لكل العراقيين.

العلاقات العراقية –الإيرانية بيـن الثوابت الموضوعية والمُتغيرات المُستقبلية

م. الدكتورة.دنيا جواد [[117]](#footnote-118)(\*)

**المقدمة**

لاشك أن العلاقات العراقية–الإيرانية بدأت تُلقي بظلالها الواضحة على العلاقات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط عموماً والخليج العربي خصوصاً لاعتبارات القدرات الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية الإيرانية من جهة، علاوةً على الدور الإيراني الإقليمي الفاعل في المنطقة. فضلاً عن الواقع العراقي السياسي والاقتصادي والاستراتيجي الجديد بعد 2003، مما حدا بصانع القرار الإيراني إلى تبنَّي آليات وتحركات سياسية وإستراتيجية واقتصادية أيضاً أثارت العديد من التساؤلات عن حقيقة ما تهدف إليه إيران منها أهي آليات طبيعية للدفاع عن النفس؟؟ أم سبق نظر لإثبات الوجود إمام المشروع الأمريكي ومُمانعته؟؟ أم هو نوع من استثمار الفرص المُتاحة لتحقيق مكاسب معينة لم تستطع تحقيقها في العراق سابقاً، وما هي انعكاسات هذه التحركات الإيرانية على طبيعة العلاقات العراقية –الإيرانية،أذا ما استطاع العراق استثمار الوجود الأمريكي، وبما يُمكنَّه من اقتطاع دور إقليمي فاعل للعراق سيكون بالضرورة على حساب الدور الإقليمي الإيراني في الشرق الأوسط برمته .

 وتأسيساً على ما تقدم يتناول هذا البحث الأهمية المُتميزة التي تتمتع بها العلاقات العراقية –الإيرانية أذا ما قامت على أساس من التوازن والتكافؤ في المصالح والفُرص بوصف البلدين جارين وشريكين في المنطقة الأهم في العالم وتربطهما علاقات تاريخية وحضارية وسياسية واقتصادية وإستراتيجية وثيقة. إذ كان الحديث-ومازال–عن واقع العلاقات العراقية–الإيرانية قريناً لمراحل مختلفة مرت بها هذه العلاقات بين صعود وهبوط، نجاحات وانتكاسات. وفي كل هذه المراحل، كان لكل من العراق وإيران مصالحه الخاصة في كل منهما بشكل خاص وفي الشرق الأوسط والخليج العربي بشكل عام، لاسيما وان لكل منهما مزيجاً هائلاً من الإمكانات والقدرات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، فضلاً عن أن هذه العلاقات مرت بُمنعطفات خطيرة كادت تودي بها إلى نقطة اللاعودة.

وينطلق هذا البحث من افتراض مفاده **((على الرغم من أن العلاقات العراقية-الإيرانية ما تزال تُعاني ضعف الارتباط المؤسسي، وبما يجعلها تبدو أكثر عرضة للتغيير وعدم الاستقرار، فأن هذا الاتجاه لا يزال في بداياته الأولى. وعليه فإذا ما قامت العلاقات الثنائية بين البلدين على أساس من التوازن والمشاركة في المصالح الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما إزاء الآخر، يُمكن أن تتجه العلاقات بينهما نحو أطر أكثر استقراراً وآفاق أرحب من التعاون الإقليمي البنَّاء، الذي يُمكن أن يكون لبنة أساسية في التفاعلات والتوجهات الإقليمية لا في الخليج العربي فحسب بل في الشرق الأوسط والسياسة الدولية برمتها)).**

وفي ضوء هذا التوجه يطرح البحث العديد من الاسئلة التي فرضت نفسها بقوة على أجندة العلاقات العراقية –الإيرانية يتمثل أهمها بما يأتي:

* هل يستطيع صانع القرار العراقي إن يبني علاقات وثيقة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية قائمة على أساس من التكافؤ والشراكة في المصالح الإقليمية ؟؟؟.
* هل أن النفوذ الإيراني في العراق يُعدَّ نفوذاً غير مُبرر في الشأن الداخلي العراقي أم أنه ناجم عن طبيعة العلاقة بين دولتين جارتين تربطهما مصالح مُتبادلة ومُشتركة؟؟؟.
* هل يُعدَّ الوجود والنفوذ الأمريكي عاملاً مؤثراً ومهدداً للعلاقات العراقية–الإيرانية أم عامل دعم لها؟؟؟.
* هل يستطيع صانع القرار العراقي أن يستثمر الوجود والنفوذ الأمريكي لاقتطاع دور إقليمي ريادي في المنطقة وعلى أساس من الشراكة مع الدور الإيراني في المنطقة الأهم في العالم؟؟؟.
* ما هي المتغيرات المؤثرة في العلاقات العراقية –الإيرانية وكيف تؤثر؟؟؟.
* ما هو مُستقبل العلاقات العراقية –الإيرانية التي تؤثر وبشكل مُباشر في امن واستقرار الشرق الأوسط والخليج العربي برمته ؟؟؟.

وانطلاقاً من ضرورة تحرّي العلاقات العراقية –الإيرانية، لما لإيران وبوصفها دولة إقليمية فاعلة من دور استراتيجي واقتصادي وسياسي فاعل في النظام الدولي عموماً ومنطقة الشرق الأوسط خصوصاً لعلاقاتها الوثيقة مع كل الدول الخليجية عموماً والعراق خصوصاً، وللأهمية المُتميزة التي يحظى بها العراق على الصُعد الاقتصادية والجيو-إستراتجية والسياسية ،تم معالجة العلاقات العراقية–الإيرانية والمُتغيرات المُستقبلية المؤثرة عليها في هذا البحث من خلال مبحثين أساسيين. سنسلط الضوء في المبحث الأول على مراحل تطور العلاقات العراقية –الإيرانية بين عهدين. فيما تمت مُعالجة المتغيرات المؤثرة في العلاقات العراقية–الإيرانية سواء أكانت داخلية اقتصادية أم إستراتيجية أم سياسية، أو كانت خارجية إقليمية أم دولية في المبحث الثاني، لينتهي البحث بمجموعة من الاستنتاجات النهائية حول أهم المُتغيرات المؤثرة في العلاقات بين البلدين الجارين في غربي آسيا، وما هي التوصيات الأساسية لرصف علاقات عراقية–إيرانية قائمة على أساس من التكافؤ والشراكة والتوازن بين البلدين الجارين، وكيف يستطيع العراقيون الإفادة من وجود قوة إقليمية كبرى في الشرق الأوسط تبدو في أحيان كثيرة مناوئة لنظام الهيمنة الأمريكية ألآحادي.

المبحث الأول: تطور العلاقات العراقية- الإيرانية بين عهدين:

من نافلة القول الإشارة إلى أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية قد انشغلت ومع بدايات تأسيسها عام 1979 بمحاولات ملء الفراغ الاستراتيجي في الخليج العربي وآسيا الوسطى والقوقاز أولاً، مع الاستعداد لاحتمالات المجابهة مع قوى إقليمية وربما دولية مُحتملة ثانياً، فضلاً عن المحافظة على قيم الثورة الإسلامية في الداخل والسعي لنشرها في الخارج ثالثاً،والتحسب لأحداثها الداخلية المضطربة كونها خليط من قوميات متصارعة كالفرس والبلوش والأكراد والعرب وغيرهم أخيراً[[118]](#footnote-119)، وبما كان يُفيد اختلاف المخاطر وطبيعة الأهداف القومية الإيرانية عام 1979 عنها بعد التاسع من نيسان عام 2003، مما حتَّم بطبيعة الحال اختلاف مضمون وإبعاد العلاقات العراقية–الإيرانية قبل 9/4/ 2003م وبشكل كبير وجذريَّ عن تلك التي تشكلت بعد ذلك التاريخ، وفي العموم يُمكن تقسيمها إلى مرحلتين أساسيتين في تأريخ العلاقات بين البلدين الجارين**[[119]](#footnote-120)،** تمثلتا بما يأتي**:**

**المرحلة الأولى: العلاقات العراقية –الإيرانية للمدة 1979- 2003 :**-

 لقد جسدَّت الثورة الإيرانية أول ثورة إسلامية ناجحة في العصر الحديث وهي الحدث الذي كان له الأثر الأكبر على سياستها الخارجية، بسبب التغيير في النظام السياسي الإيراني وما تبعه من تغُير في اتجاهات سياستها الخارجية وفي رؤيتها للعالم الخارجي من جهة، ولتغيير خريطة الحلفاء والخصوم في البيئة الدولية والإقليمية ومن جهة أخرى**[[120]](#footnote-121)،** ومنذ تلك اللحظة التاريخية عانى صانع القرار الإيراني من الحيرة بين ما تُمليه المصلحة القومية الإيرانية ومُتطلبات الأهداف الإيديولوجية التي غيَّرت من مصادر التهديد للدولة الإيرانية وماهية الفُرص السانحة أمام صانع القرار الإيراني[[121]](#footnote-122)، لاسيما وأن السياسة الخارجية الإيرانية أصبحت تُمثل جزءاً من إيديولوجية النظام الجمهوري الإسلامي ووجهاً من وجوه السياسة العامة للدولة وان كليهما يبُنى على الموازين الإسلامية[[122]](#footnote-123).

وبناءاً على ما تقدم عملت إيران على تصدير ثورتها الإسلامية بوصفها الخطوة الأولى لضمان مصالحها الإقليمية من خلال المدَّ المعنوي لثورتها الإسلامية. وتطبيقاً لذلك كانت لإيران قواعد شعبية وأيديولوجية في لبنان وقدمت دعماً مذهبياً لأفغانستان وامتلكت نفوذاً مذهبياً ومعنوياً مماثلاً في باكستان، وكل ذلك كان بمثابة دعم لها خارج حدودها تستفيد منه وقتما تشاء، كما حصل مع حزب الله في لبنان عندما استفادت منه في توجيه ضربة ضد مصالح الدول المناوئة للمصالح الإيرانية[[123]](#footnote-124).

 وكان من الطبيعي أن يكون أول هدف لهذا التوسع المعنوي للثورة الإيرانية هو العراق،بوصفه الدولة الأولى التي تربطها مع الجمهورية الإيرانية حدود طويلة مشتركة ،وعلاقات تاريخية واجتماعية بل وحتى دينية عميقة،فضلاً عن العلاقات والمصالح المتبادلة على جميع الأصعدة الاقتصادية والإستراتيجية الأمنية والعسكرية والسياسية، علاوةً على أنه لا يُمكن للنظام الثوري الإسلامي الفتي في إيران التعايش مع النظام العلماني في العراق طالما إن كل منهما يحمل في طياته تهديداً لوجود الآخر[[124]](#footnote-125).

وفي هذا الإطار لم تشهد العلاقات الإيرانية-العراقية أي تطور أو تحسن منذ قيام الدولة العراقية الحديثة (1921) باستثناء مدة قصيرة أثناء الحكم الملكي في العراق والتي أعقبت توقيع الطرفين على اتفاقية عام 1937، التي رسمت الحدود المائية بينهما في منطقة شط العرب، وكذلك وجود نوع من التفاهم بينهما حول مسألة تشكيل مجلس التعاون الخليجي في منتصف السبعينيات بعد التوقيع على اتفاقية الجزائر عام1975، على الرغم من عضويتهما الفاعلة في حلف بغداد عام 1955 بسبب الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها منطقة الشرق الأوسط، وبوصفه الحلقة الأساسية في إيقاف زحف المد الشيوعي إلى الشرق الأوسط[[125]](#footnote-126). إلا أن قيام الثورة الإسلامية في إيران، قوَّض هذا التفاهم ودفع بعلاقاتهما الثنائية إلى حرب طاحنة بين عامي 1980-1988.

فبعد اندلاع الثورة الإسلامية في إيران وبقيادة الخميني عام 1979 وهو العام نفسه الذي تولى فيه صدام حسين زمام الحكم في العراق، وقبل أن يستقر النظام السياسي في إيران دخلت العلاقات العراقية-الإيرانية توتراً وتصعيداً أدى إلى مُنزلق خطير وحرب طويلة استمرت لثمان سنوات،كان لها انعكاسات سياسية واقتصادية وإستراتيجية خطيرة ليس على البلدين الجارين فقط، بل على المنطقة بأكملها. إذ أن الحرب العراقية–الإيرانية لم تكن مجرد حرب عسكرية عادية أو خاطفة فحسب، بل أنها كانت أيضاً حرباً نفطية واقتصادية وسياسية وحدودية وعقائدية، سرعان ما تطورت–وفي أسوأ مراحلها–لتصبح حرباً عنصرية مقيتة[[126]](#footnote-127).

إذ تراشق الطرفان الجاران الاتهامات، إذ اتهمت إيران العراق بإعدام الرموز الشيعية المعارضة[[127]](#footnote-128)(\*)، وأتهم العراق إيران باستغلال المذهب الشيعي لإحداث قلاقل في الدول المجاورة عموماً وفي العراق خصوصاً، من خلال محاولتها المُستمرة لتصدير الثورة الإيرانية، وبدأت الحكومة العراقية آنذاك بطرد الشيعة من ذوي التبعية الإيرانية، ثم ألغت معاهدة الجزائر، وبدأت بعدها بخمسة أيام فقط العمليات العسكرية العراقية على عشرة مطارات إيرانية**[[128]](#footnote-129)،** لترتفع حدَّة وتيرة الحرب الإعلامية بين العراق وإيران بشكل مُتسارع، وقد اتخذت من قضية الأحقية في مياه شط العرب عنواناً لها[[129]](#footnote-130)، لتُسارع الدوريات الإيرانية بالاعتداء على المخافر الحدودية العراقية**[[130]](#footnote-131)،** وبعد عشرة أشهر من ذلك التوتر تحوَّل التراشق بالكلام إلى تراشق بالمدفعية، ثم اندلعت الحرب العراقية –الإيرانية واستمرت للمدة 1980-1988**[[131]](#footnote-132).**

وفي السابع عشر من تموز/يوليو من عام1988 أبلغت الحكومة الإيرانية الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك (خافيير بيريز ديكويلار) موافقتها على قرار الأمم المتحدة القاضي بإيقاف الحرب العراقية- الإيرانية المرقم (598) بعد إن تجاوزت الكلفة الإجمالية للحرب الـ1000 مليار دولار لكل من العراق وإيران ،ناهيك عن الخسارة التنموية لكل منهما والتي تجاوزت الـ25 عام[[132]](#footnote-133)، حتى تميَّزت العلاقات العراقية-الإيرانية بالطابع الصراعي، الذي تتطلب آثاره بعض الوقت والكثير من العمل لمعالجة ومداواة الجروح النازفة للبلدين.

وقد جاءت وفاة الخميني لتضع حداً لمنطق الثورة الإسلامية الذي أراد إن تتطابق قمة المؤسسة الدينية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية مع قمة مؤسسات الدولة في إيران ،ليتراجع المنطق الثوري للثورة الإسلامية الإيرانية نوعا ما، فاضطرت الحكومة الإيرانية تحت وطأة الظروف إلى التخفيف من حدَّة الحماس الإيديولوجي المفرط.

وبعد تسلم علي خامنئي منصب المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران، وهاشمي رافسجاني منصب رئيس الجمهورية عام 1989 حدثت تعديلات دستورية كثيرة عكست الانتقال من مرحلة تصدير الثورة إلى مد الجسور مع الآخرين ومن رفض الصلح إلى انتهاج دبلوماسية مرنة وواقعية[[133]](#footnote-134)، الأمر الذي كانت له انعكاساته وتأثيراته المُباشرة على مضمون وطبيعة العلاقات العراقية–الإيرانية وتفاعلاتها من جهة وعلى طبيعة الأدوار الإقليمية لكل من العراق وإيران آنذاك من جهة ثانية.

وجاءت حرب الخليج الثانية عام 1991 لتُضيف تعقيداً آخراً وملفات جديدة إلى العلاقات العراقية–الإيرانية، فتداعيات هذه الحرب كان لها العديد من الانعكاسات على هذه العلاقات، من أبرزها الخلاف حول الطائرات العراقية التي تم نقلها إلى إيران لحمايتها وإنقاذها من الهجوم الأمريكي، وكذلك اتهام بغداد لطهران بتورطها في الأحداث الداخلية العراقية التي تحركت على شكل انتفاضة شعبية في مارس عام 1991.

ففي الثاني من أب من عام 1990 بُعيد انتهاء الحرب العراقية–الإيرانية أقدم العراق على غزو الكويت[[134]](#footnote-135)، ليُقدم بذلك فُرصة جديدة للقيادات الإيرانية لتقتطع لها دوراً إقليمياً فاعلاً في الخليج العربي والشرق الأوسط برمته، لاسيما وان منطقة الخليج العربي ليست مجرد ارض عامرة بأقليات تُعبَّر عن توجهات مُتعاطفة مع حركة الخميني آنذاك، بل أنها أيضاً منطقة تسودها العمالة الأجنبية غير العربية، والتي تبلغ نسبة كبيرة منها من العمالة الإيرانية العاملة في الخليج العربي وهذه النسبة ليس مما يُستهان بها بسبب الكثافة السُكانية الكمية وتنظيماتها المحلية، بل لان هذه النسبة مهما بلغ مستوى الخلافات العقائدية بينها إلا أنها لابد وان تتحالف مع بعضها البعض ومع الأقلية الإيرانية المتواجدة في الخليج العربي، بحكم كونها محرومة من الحقوق السياسية، فضلاً عن وصول عدد هائل من ذوي الأصول الإيرانية إلى مواقع السلطة في مختلف أجزاء الخليج العربي لتكون بؤراً لامتداد النفوذ الإيراني والتعاطف مع التوجه الإيراني بالرغم من إن هذه الأقلية تحمل الجنسية العربية لإحدى دول المنطقة العربية[[135]](#footnote-136).

وبقدر تعلق الأمر بموضوع البحث يُلاحظ إن المواقف الرسمية لجمهورية إيران الإسلامية تغيرت وتبعاً للمُتغيرات الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية الإقليمية والدولية التي شهدها العالم بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة 1990، إذ أصبحت إيران تؤكد أنها مُلتزمة بنهجها في مسيرة البناء وتنفيذ خططها الخماسية لإعادة البناء وكسر العزلة وتجنب إثارة المزيد من العداوات والقيام بتحرك دولي ايجابي نشط لتبث الأمن والطمأنينة لدى حكام المنطقة حول الدور الإيراني وهو ما تحقق من خلاله إقامة علاقات طيبة مع كثير من دول المنطقة سبيلاً المزيد من هذا التحسن[[136]](#footnote-137). في الوقت الذي فُرض فيه حصار جائر على للعراق وعقوبات اقتصادية صارمة أتت على البني التحتية للدولة العراقية،حيث استخدمت الولايات المتحدة في أدارتها للأزمة مع العراق أثر دخوله إلى الكويت حزمة من القرارات الدولية تجاوزت الثلاثين قراراً دولياً صادراً من الأمم المتحدة، ومزيجاً من القيود والضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية في آن واحد، وبموجب مقررات الأمم المتحدة والتي تمثل أهمها بكل من القرارات الآتية (661 في 6/8/1990-665 في 25/8/1990- 666 في 13/9/1990-670 في 25/9/1990)[[137]](#footnote-138).

إلا إن العلاقات العراقية –الإيرانية لم تتحسن بعد انتهاء الحرب بل بقيت مقطوعة ومتوترة في أحيان كثيرة، لأن البلدين لم يوقعا معاهدة للسلام تضبط مسار العلاقات وتعيدها إلى حالتها الطبيعية، ساعد على ذلك قرار مجلس الأمن السابق الذكر والذي كان غامضاَ في صياغته لاسيما المتعلق منه بالمسؤولية عن الحربالعراقية–الإيرانية[[138]](#footnote-139).

 وقد انتهت هذه الحرب بإخراج العراق من الكويت مهزوماً على يد قوات دولية كانت تقودها الولايات المتحدة الأمريكية عام 1991. وفي هذا العام تحديداً اندلعت انتفاضة شيعية حمًّل العراق جزءا من مسؤوليتها لإيران، كما اتهمها بالتخطيط والتنسيق مع المُعارضين الشيعة الموجودين على أرضها وعلى رأسهم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة الإسلامية لإسقاط نظام حكمه، وهو ما أعاق عودة العلاقات بين البلدين إلى طبيعتها ،لتستمر الخـلافات المشوبة بالتـوتر والبُعد الصـراعي تطبع علاقة البلدين أثناء الحصار الدولي على العراق والذي استمر من عام 1991 حتى عام2003. وفي الوقت الذي دخل فيه العراق في عُزلة إقليمية ودولية اثر غزوه للكويت سارعت إيران إلى إعادة وصل ما انقطع في الثمانينيات من علاقاتها مع دول الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، وذلك بحكم الثقل السياسي والتاريخي والديني والاقتصادي الذي تمثله الدولتان، لتتوَّج العلاقات السعودية –الإيرانية بتوقيع الاتفاقية الأمنية في أبريل 2001، حيث حولت التطورات الإقليمية إيران من عدو إقليمي رئيس لدول الخليج العربي إلى شريك إقليمي استراتيجي في التفاعلات الإقليمية بفاعلية ومرونة متناهية وعلى حساب الدور الإقليمي العراقي في المنطقة[[139]](#footnote-140)، وبما كان له انعكاسات مُباشرة على العلاقات العراقية–الإيرانية.

وفي عام 2003 تحديداً بدأت نُذر حرب أميركية على العراق، لتُعلن إيران في البداية مُعارضتها لهذه الحرب ثم عادت وأعلنت وقوفها على الحياد بادئ الأمر،وسرعان ما أظهرت، وبعد سقوط نظام حكم صدام حسين، ابتهاجها بزوال هذا النظام الذي دخل معها في حرب ضارية لثماني سنوات، أتت على الأخضر واليابس من تأخير للمشاريع الإستراتيجية الإيرانية ومن تدمير للبني التحتية الإيرانية واستهلاكِ لمشروع تصدير الثورة الإيرانية إلى دول الجوار الإقليمي وأولها العراق.

**المرحلة الثانية: العلاقات العراقية –الإيرانية بعد عام 2003:**

 في العموم يُمكن القول إن شكل التغيرات السياسية في سياسة إيران الخارجية حيال أيَّ منطقة في العالم، وبالذات حيال منطقة الخليج العربي عموماً والعراق خصوصاً بعد عام 2003 بقيَّ مرهوناً بمصالحها الحيوية والإستراتيجية،لاسيما بعد وفاة الإمام الخميني وتحوَّل صانع القرار الإيراني من التركيز على اعتبارات المصالح الإيديولوجية البحتة ومبدأ تصدير الثورة إلى اعتبارات المصالح القومية الإيرانية لتتكيف مع التغيرات السياسية والاقتصادية والإستراتيجية الحاصلة في المجتمع الدولي. فأينما تكون المصالح الإيرانية تُعزًّز إيران من علاقاتها مع دول تلك المنطقة، والعكس بالعكس. وهذا ما ينطبق على علاقات إيران الخارجية مع دول الخليج العربي عموماً ، وما يؤكد هذه الحقيقة أيضاً خط العلاقات الخليجية ـ الإيرانية منذ عهد شاه إيران، ولاسيما عندما يتعلق الأمر بالنفوذ والوجود الإيراني في الخليج العربي عموماً وفي العراق خصوصاً، وهو أيضا ما يُفسر سبب مسارعة إيران إلى إقامة علاقات متطورة مع العراق بعد 2003 وعلى الصعيدين الرسمي والشعبي وفي الميادين السياسية والاقتصادية وحتى التنسيق الاستراتيجي معه، مع الحرص على خلق حالة من التوازن في علاقاتها مع كل من العراق والولايات المتحدة الموجودة في العراق أساساً، وإن كانت في المدة الأخيرة أكثر ميلاً إلى تصعيد التوتر في علاقاتها مع الولايات المتحدة، في ضوء استمرار الضغوط الأمريكية على البرنامج النووي الإيراني من جهة وإبرام الاتفاقية العراقية–الأمريكية، والتي تتوقع الجمهورية الإيرانية أنها ستوجه ضدها وستُخرج العراق من دائرة التأثير الإيراني على أقل تقدير،وبما قد يجعل من القواعد الامريكية في العراق من أهم مصادر التهديد للأمن القومي العراقي.

وعلى الرغم من إن السياسة الإقليمية الإيرانية تمثل جزءاً من إيديولوجية النظام الجمهوري الإسلامي ووجها من وجوه السياسة العامة للدولة[[140]](#footnote-141)، وعلى الرغم من الاحتلال الأمريكي للعراق فإن العلاقات العراقية –الإيرانية تعززّت بشكل مضطرد على الصعيديين الاستراتيجي الاقتصادي والسياسي وحتى الاجتماعي بعد 9/4/2003، لاسيما وأن الشعب العراقي ينظر إلى الشعب الإيراني بأنه ليس مجرد شعب جار وإنما شعب أسلاميَّ تربطه مع الشعب العربي بصورة عامة والشعب العراقي بصورة خاصة الروابط الإسلامية العريقة وعلاقات التاريخ المشترك لمئات من السنين، وان هذه الرؤية يجب أن تكون عنصر تقوية للعلاقات الايجابية في العصر الحديث بين إيران والعراق وبقية الأقطار العربية. كما أن العراق ما زال يتطلع أن تقوم بين العراق وإيران الجديدة علاقات وثيقة من التعاون المُثمر على أساس من التكافؤ والتوازن في الفُرص والمصالح بما يعزز الأواإذ حيث كان العراق ملجأ لمعظم الشخصيات الدينية والسياسية الإيرانية خلال عهد الشاه،وكذلك الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي كانت الملاذ ألآمن لمُعظم الشخصيات العراقية المُعارضة لنظام صدام.

وعليه تعززت علاقة إيران بالعراق في ظل الحكومة الجديدة بعد 2003، التي اعترفت بها الجمهورية الإسلامية في إيران مبكراً. وفي سبتمبر/أيلول من العام التالي لسقوط نظام حكم صدام حسين، استأنف كل من العراق وإيران علاقاتهما الدبلوماسية بشكل كامل، لتقفز العلاقة بينهما إلى مستوى متقدم في ظل حكومة إبراهيم الجعفري، إذ أصدرت تلك الحكومة أمراً بالعفو عن المُحتجزين والمُعتقلين الإيرانيين في السجون العراقية ترحيباَ بزيارة وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي لبغداد، وتم افتتاح قنصليات إيرانية في بغداد والبصرة وكربلاء والنجف وأربيل، فضلاُ عن نشاط السفارة الإيرانية، الممثليات التجارية الإيرانية في العراق[[141]](#footnote-142).

وفي تطور مشهود للعلاقات الثنائية بين البلدين لم يحدث منذ أربعين عاماً زار وفد عسكري عراقي كبير برئاسة وزير الدفاع السابق سعدون الدليمي طهران، وقدم الوفد اعتذاره لإيران حكومة وشعباً عن ما وصفه بجرائم صدام بحق إيران، وتكللت هذه الزيارة بتوقيع اتفاق للتعاون العسكري في مجالي الدفاع ومحاربة الإرهاب[[142]](#footnote-143).

كما زار السيد إبراهيم الجعفري وبوصفه رئيساً لوزراء العراق طهران لتعميق وتوثيق العلاقات بين البلدين بعد أن شابها التدهور في ظل حكومة إياد علاوي الذي اتهم طهران بالتدخل في الشأن الداخلي العراقي،قدم الجعفري أثنائها التطمينات اللازمة لطهران، مؤكدا أن حكومته لن تسمح للمعارضة الإيرانية (منظمة مجاهدي خلق) بأن تتخذ من الأراضي العراقية مُنطلقاً لممارسة عملياتها ضد إيران، وكان من أبرز نتائج تلك الزيارة التوقيع على اتفاقية تعاون أمني مشترك بموجبه شكَّل البلدان لجاناً مُشتركة للتنسيق الأمني وضبط الحدود بين العراق وإيران، والمساعدة في إعادة تأهيل الجيش العراقي[[143]](#footnote-144).

واستمر الخط البياني للعلاقات العراقية -الإيرانية بالتصاعد حتى بعد تسلم السيد نوري المالكي رئاسة الوزراء، حيث بادر الأخير إلى زيارة إيران، واستقبله الرئيس الإيراني أحمدي نجاد الذي أعلن أثناء هذه الزيارة عن ربط أمن بلاده بأمن العراق، قائلا إن بلاده مستعدة لإحلال الأمن كاملا في العراق، لأن أمن العراق يفيد استقرار وأمن إيران حيث تم توقيع اتفاق التعاون الأمني بين العراق وإيران[[144]](#footnote-145)، وهو التعاون الذي لا يزال مطردا يوماً بعد يوم رغم الضغوط والاتهامات الأميركية باستغلال هذا التعاون لتحقيق مكاسب إقليمية لإيران على حساب المصالح الأمريكية في العراق والمنطقة .

وعليه يُمكن القول،أنه على مدار عقد ونصف العقد (1990ـ 2005) لعبت التطورات الداخلية التي شهدتها إيران في عهد الرئيسين هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي، وخاصة بالنسبة لمدة حكم الأخير (1997ـ 2005)، دوراً كبيراً في تغير طبيعة وأداء السياسة الخارجية الإيرانية، مما ساهم في تسريع وتيرة التحسن مع دول الجوار، بالاستناد إلى مفاهيم الحوار وتحسين الأجواء الإقليمية بل وتعزيز وتنسيق التعاون الإقليميين مع دول منطقة الخليج العربي وأهمها بالنسبة للمُدرك الاستراتيجي الإيراني العراق، في ضوء التأكيد الإيراني على التخلي عن مفهوم تشكيل أمة واحدة للدفاع عن المُستضعفين في الأرض، وأن تكون إيران مركزاً للأمة الإسلامية كما كانت تدعو إليه في السابق في أطار نظريتها السابقة والتي كانت توصف بنظرية ((أم القرى))، وهما المفهومان اللذان كانا مصدراً لكل الصدامات التي واجهتها إيران مع بيئتها الخارجية القريبة والبعيدة على حد سواء .

وهذا الخطاب الخارجي الإيراني أسهم في زيادة مساحة الالتقاء بين العراق وإيران، بالرغم من تصاعد الفجوة في العلاقات الإيرانية والأمريكية، وتزايد الضغوط الأمريكية على الملف النووي الإيراني، وتزايد الاتهامات الأمريكية بدعم إيران للجماعات الشيعية المعارضة للوجود الأمريكي في العراق واحتضان إيران لمجموعة من خلايا تنظيم القاعدة الإرهابي للضغط على الوجود الأمريكي في العراق[[145]](#footnote-146).

**المبحث الثاني: المُتغيرات المؤثرة في العلاقات العراقية–الإيرانية:**

لاشك أن الدول في علاقاتها الخارجية تتصرف وفقاً لمصالحها القومية والوطنية، بتعبير أدق وفقاً لطبيعة إدراك قياداتها السياسية لهذه المصلحة، وإذا كانت إيران قد اعتمدت علي وسائل مُتعددة لتقوية نفوذها داخل العراق، والاعتماد علي الأحزاب والقوى السياسية التي ترتبط بعلاقات وثيقة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية،وعقد صفقات مصالح مع الحزبين الكرديين، والاعتماد علي سياسة تمويل مشروعات البنية التحتية - فإن الأوضاع ليست علي ما يرام، أو ليست على ما تأمل طهران داخل العراق على الأقل،بعد إبرام اتفاقية الإطار الاستراتيجي العراقية –الأمريكية، الأمر الذي قد يُمَّكن صانع القرار العراقي من استثمار الوجود والنفوذ الأمريكي لبناء علاقات اقتصادية وسياسية وإستراتيجية متوازنة وعلى أساس من التكافؤ والتوازن مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية .

فضلاً عن ما تقدم فأن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تنظر إلى العراق من زاويتين: الأولى اقتصادية تقوم على ضرورة تطوير علاقاتها التجارية والاقتصادية مع العراق مع التأكيد على أعادة العلاقات العراقية –الإيرانية إلى سابق عهدها أسوة بالعلاقات الخليجية –الإيرانية . والثانية سياسية ترى في العراق بوصفه منطقة صراع مصالح بين الدول الكبرى، وسيبقى مُرشحاً دائماً لصراع هذه الدول عليه لاعتبارات تتعلق بتضارب المصالح والواقع الجيو-استراتيجي والنفطي العراقي المتميز، في الوقت الذي ترى فيه إيران أن بإمكانها رصف وتعزيز علاقات وثيقة مع العراق في ضوء الظروف الجديدة بعد 2003 لاعتبارات اقتصادية وإستراتيجية وسياسية وحضارية بين البلدين وأن كانت تتعكر بين مدة وأخرى . وبالتالي فإن حصول إيران على موطئ قدم في البلد الأهم في المنطقة يُعدَّ كسبٌ لأهم وأكبر سوق تجاري استثماري للبضائع والقوى العاملة والأسلحة الإيرانية إلى العراق وجذب لرؤوس الأموال العراقية الكبيرة إلى إيران، كما يُعد كسب لأهم منطقة في العالم تحتوي على أهم مصادر الطاقة العالمية ،الأمر الذي كان السبب الأساس وراء أقامة العلاقات العراقية –الإيرانية بوتائر مُتصاعدة من النمو وعلى جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والإستراتيجية بعد التاسع من نيسان من عام 2003 .

 وبقدر تعلق الأمر بموضوع البحث فأن استمرار التحالفات الامريكية بُعيد انتهاء الحرب العالمية الثانية لمُحاربة المدَّ الشيوعي،والتي تبدأ من أقصى الغرب وتسير في حلقة واحدة حتى أقصى الشرق**[[146]](#footnote-147).** علاوة على علاقاتها الإستراتيجية والاقتصادية الوثيقة مع حلفائها في الشرق الأوسط ممثلين في كل من تركيا وإسرائيل،وحلفائها العرب ممثلين في كل من الدول الخليجية والأردن ومصر والعراق بعد 9/4/2003 ،كل ذلك فرض المزيد من الضغوط السياسية والإستراتيجية والاقتصادية على صانع القرار الإيراني الذي بدأ يُعاني الأمريَّن من الضغوط الامريكية والدولية بسبب الحضور الجيو-استراتيجي والديموغرافي والاقتصادي والسياسي الإيراني في الخليج العربي والشرق الأوسط،وبما أعطى أفضلية نسبية في الدور الإقليمي الإيراني الواعد على حساب المشروع الأمريكي في المنطقة والنفوذ فيها ،لاسيما وأن إيران ظهرت في السنوات الأخيرة بوصفها قوة إقليمية كبرى بإمكانها التأثير في توازنات القوى الإقليمية والدولية المتواجدة في الشرق الأوسط .

وضمن هذا التصور ظهر العراق بوصفه من الدول المُهمة في المُدرك الاستراتيجي الأمريكي بعد أحداث 11 أيلول من عام 2001م،الأمر الذي تضمن آثاراً واضحة على المصالح الأمريكية في العراق والمنطقة برمتها من جهة وعلى بناء الدولة العراقية من جهة ثانية وعلى طبيعة العلاقات العراقية- الإيرانية من جهة ثالثة، ذلك إن أية ترتيبات أمنية في أية بقعة من العالم وعلى الأخص في منطقة الشرق الأوسط التي تحتفظ بأكبر مخزون نفطي معروف في العالم وإمكانيات اقتصادية هائلة أخرى،وظهرت في السنوات الأخيرة بوصفها اكبر بؤرة للصراع الدولي والإقليمي في العصر الراهن، لا يُمكن أن تتم بمعزل عن أية ترتيبات أمنية عالمية وإقليمية طالما أن الصراع الدولي على المصالح يُمثل السُنة الرئيسية المميزة للنظام الدولي[[147]](#footnote-148).

وما بين رؤية مثالية لدولة عراقية، موحدة، ومستقرة أمنياً وسياسياً، وواقع عراقي مرير يموج بالتفاعلات والتحدَّيات، تسعي إيران إلى المُساهمة وبفاعلية في بناء الدولة الجديدة في العراق، لتحقيق هدفين،تمثل الأول في الحيلولة دون تفاقم الأوضاع في العراق لاحتواء مخاطرها حتى لا تطولها، فيما يتمثل الثاني في ضرورة إقامة علاقات طيبة مع النظام الجديد في العراق، ومساعدته علي تأسيس أركان الدولة الحديثة، وبما يضمن المصالح الاقتصادية والأمنية الإيرانية في العراق،حتى لا تكون إيران الهدف التالي للإستراتيجية الامريكية وانطلاقاً من العراق هذه المرة .

وبناءاً على ما تقدم يُمكن القول أن هناك جُملة من المُتغيرات المؤثرة في العلاقات العراقية –الإيرانية يُمكن أجمال أهمها بما يأتي:

**المطلب الأول: المتغيرات الداخلية**

لاشك إن الدول وهي تحاول رسم وتحديد سياسياتها الخارجية على الصعيدين الإقليمي والدولي تنطلق من قدراتها وإمكاناتها الداخلية التي بإمكانها ترجمتها إلى أهداف عليا على الصعيد الخارجي لاعتبارات عديدة يبدو أقلها سعيها إلى الحفاظ على مصالحها العليا في الميادين الاقتصادية والإستراتيجية والسياسية وعليه يظهر دور المتغيرات الديموغرافية الاقتصادية والإستراتيجية والسياسية والاجتماعية واضحاً وجلياً في العلاقات العراقية –الإيرانية وكما يأتي:

**أولاً :- المُتغيرات الديموغرافية :-**

لقد احتلت عملية بناء الدولة العراقية أهمية متقدمة في أجندة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، لاعتبارات عديدة، تمثل أهمها وأولها بعامل القرب الجغرافي، حيث إنها تُعَّد الدولة الأقرب للعراق من أي دول عربية أخرى مجاورة،فضلاًَ عن أنها تُعَّد الدولة التي تملك الحدود البرية الأطول مع العراق، ناهيك عن اشتراك كل من العراق وإيران بمياه شط العرب[[148]](#footnote-149)، في وقتٍ لا يمتلك فيه العراق أية شواطئ حقيقية على البحار المُنفتحة ،وكل ما يملكه مدخل ضيق في بُحيرة تكاد تكون مُقفلة ،وبما يجعل الاقتصاد العراقي مُحاصراً حتى في وقت السلم[[149]](#footnote-150).

علاوةً على العلاقات التاريخية والحضارية التي تجمع بين البلدين الجارين،ومن أهمها العلاقات البعيدة والمتينة بين المراجع الدينية في البلدين الإسلاميين ،بالذات المراجع الشيعية في العراق وإيران[[150]](#footnote-151)، لاسيما وإن دور الأيديولوجية في بقاء واستمرار النظام الإسلامي في إيران وقدرته على مواجهة الكثير من التهديدات والأخطار الخارجية والداخلية مازال يؤدي دوراً حيوياً لا يمكن للقيادة الإيرانية أن تتخلى عنه، فالدولة الإيرانية الحالية هي وليدة الحماسة الدينية كما يقول المفكر الفرنسي ايمانويل تود[[151]](#footnote-152). مما حتَّم على إيران التركيز على دور العامل الأيديولوجي بوصفه أهم مخرج من كل هذه التناقضات حيث يجري التأكيد عليه في الخطابات السياسية والدينية التي يُلقيها المسئولون الإيرانيون السياسيون والدينيون ويتم التركيز عليها في الإعلام الإيراني. ومن جانب أخر تحتاج إيران بوصفها أمة متعددة الأعراق والقوميات إلى خطاب ثقافي جامع وهو ما وجدته في الدين، لتعتمد الدولة الإيرانية على الأيديولوجية في مواجهة تحديات خطيرة تعرض لها نظام الجمهورية الإسلامي[[152]](#footnote-153)، الأمر الذي فرض العديد من الاعتبارات على صنَّاع القرار في كل من العراق وإيران باتجاه توثيق علاقاتها مع بعضهما البعض،في ضوء الحضور السياسي الفاعل لإيران في أهم القضايا الإسلامية والعربية في المنطقة، والخطورة هنا تكمن في التداخل المُحتمل غالبا بين المواجهة العربية - الإيرانية من ناحية، والمواجهة السنية-الشيعية من ناحية أخرى، والتي تجعل من تصعيد أيَّ منهما حافزاً لتصعيد الأخرى[[153]](#footnote-154).

 وعلى صعيد أخر فأن استمرار الاحتلال الأمريكي للعراق يُمثل بدوره معضلة الأمن القومي الإيراني الأساسية في ضوء تصاعد الخلافات والتوترات في العلاقات الإيرانية –الأمريكية ، فعلى أقل تقدير أن الاحتلال لا يسهم بأي شكل من الأشكال في الاستقرار في المنطقة،فهو بالتالي يضاعف الشكوك حول النيات الأمريكية، ويثير التساؤلات حول ما تريده الولايات المتحدة وما تخطط له بالنسبة للعراق والنظام الإقليمي في الخليج العربي والشرق الأوسط بصفة عامة، وإيران بصفة خاصة. علاوةً على إن الأزمات الأمنية التي تشهدها المنطقة في الآونة الأخيرة لا تنفصل بأي حال من الأحوال عن حالة الانفلات الأمني في العراق ،الأمر الذي أظهر إيران بوصفها الدولة الأكثر تأثراً بما يحدث في العراق من تطورات،وبما يجعل من هذه المُتغيرات عاملاً فاعلاً في تحديد توجهات العلاقات العراقية –الإيرانية ،لاسيما أن العراق يتميز بقدرات ديموغرافية محدودة حيث يُحيط به دولتين تملكان أكثر من ثلاثة أمثال عدد نسمات الشعب العراقي حيث تركيا وإيران[[154]](#footnote-155).

 ولم يتوقف الأمر على العوامل الأيديولوجية التي حكمت الثورة الإيرانية بل تعداه إلى الواقع الاقتصاديَّ المرير والذي بدأ يفرض المزيد من الضغوط على عاتق صانع القرار الإيراني مع نهايات الألفية الثانية بسبب تداعيات الحرب العراقية –الإيرانية، والتي ما تزال تُلقي بتبعاتها على الاقتصاد الإيراني بسبب استمرار تجميد الأرصدة الإيرانية في البنوك الامريكية ومنذ أزمة الرهائن الامريكية في طهران عام 1979، فضلاً عن استمرار المساعي الامريكية الرامية إلى فرض عزلة إقليمية ودولية ضد إيران بهدف احتواء أثار الثورة الإسلامية في إيران للحيلولة دون امتداد أثارها إلى دول الجوار في الخليج العربي، التي تُعدّ من أهم مصادر الطاقة والبترول للولايات المتحدة والعالم الصناعي المتقدم، لاسيما بعد أن أسقطت هذه الثورة أهم حليف لدول الغرب الصناعي في الخليج العربي والشرق الأوسط بوجه النفوذ والهيمنة السوفيتية،والذي تمثل بنظام الشاه محمد رضا بهلوي .

**ثانياً:- المتغيرات الاقتصادية :-** مما لاشك فيه في عالم اليوم أن ميزان القوى الدولية في النظام الدولي مرهون بالميزان التجاري الاقتصادي[[155]](#footnote-156)، الأمر الذي يعني وجود العديد من المُتغيرات والدوافع الاقتصادية وراء تحرك الجمهورية الإسلامية الإيرانية نحو العراق بعد التاسع من نيسان من عام 2003 .

وفي العموم فأن التحرك الإيراني الاقتصادي لم يقتصر على العراق فحسب بل تعدَّاه إلى كل الدول العربية عموماً والخليج العربي خصوصاً، حيث أنضمت إلى مجلس التعاون الخليجي بصفة مُراقب،كما شاركت في التراتيب الاقتصادية المهمة في المنطقة، وأهمها منظمة الايكو (Eco) التي جمعتها مع كل من تركيا، وباكستان منذ عام 1964 ثم انضمت إليها أفغانستان وجمهوريات آسيا الوسطى الخمس (كازاخستان، قرغيزيا، تركمنستان، طاجاكستان، أوزبكستان) والقوقاز عام 1992، لدعم عمليات التبادل التجاري والتنمية الاقتصادية فيها وتنسيق خطط التقدم الاقتصادي والاجتماعي فيما بينها**[[156]](#footnote-157).**

الأمر الذي دفع إيران إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية والتجارية بشكل مُتسارع مع العراق بعد عام 2003 ليرتفع حجم التبادل التجاري بين إيران والعراق إلى ما يزيد على 800 مليون دولار لعام 2006، سرعان ما ارتفع إلى 1,8مليار دولار مع مطلع عام 2007، وبما يزيد على قيمته للسنوات الثلاثة التي تلت 2003 مُجتمعة، ثم ارتفع تباعاً إلى أرقام أعلى فيما بلغت قيمة الصادرات التجارية الإيرانية أكثر من 1,250 مليار دولار[[157]](#footnote-158)، ارتفعت إلى مليارين و500 مليون دولار مع منتصف عام 2008، وما تزال في تصاعد مُستمر ومن المتوقع إن تتجاوز العشرة مليارات دولار وفقاً لميثاق التعاون التجاري بين العراق وإيران للعشر سنوات القادمة، ومن المتوقع إيجاد نظام مصرفي ونظام أخر للتامين ورفد الحركة الاقتصادية العراقية بالمزيد من البضائع والسلع الإيرانية ،واهم من هذا وذاك أن إيران تُشارك بتمويل مشروعات نفطية في العراق بقيمة 32,25 مليون دولار[[158]](#footnote-159)، الأمر الذي يُفيد تأثير العوامل الاقتصادية على العلاقات العراقية –الإيرانية مما يعني أمكانية صانع القرار العراقي اقتطاع تأثير أو الضغط على صانع القرار الإيراني فيما يتعلق بالعلاقات والمصالح التجارية والاقتصادية المشتركة بين البلدين الجارين وعلى أساس من التكافؤ في ضوء العقوبات الاقتصادية المفروضة على الجمهورية الإيرانية، والأزمة الاقتصادية المزمنة التي رافقت الاقتصاد الإيراني منذ نهاية الحرب العراقية –الإيرانية بالرغم من الخُطط الخماسية التي اعتمدتها لمعالجتها، لاسيما وأن أولويات إيران تكمن في إعادة البناء ودعم القطاع الخاص والسوق الحرة ومنح الضمانات المهمة للمستثمرين وتبنَّي سياسة الانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الأجنبي ، بوصفها جزءاً أساسياً من السعي لتطوير علاقات إيران مع المؤسسات الدولية بهدف الاندماج بالسوق العالمية، ولإيجاد فُرص جديدة لاستثمار مقومات القدرة الاقتصادية الإيرانية، التي تؤهلها للمنافسة مع الدول المتقدمة خاصة وهي تملك الكثير من الموارد مثل الفولاذ والنحاس والألمنيوم والقصدير والقير والسجِّاد والغاز لتكون بعائداتها رديفا في مهمة إصلاح الاقتصاد الإيراني[[159]](#footnote-160)، ولعل في زيارة وزير الخارجية الإيراني للعراق في 12/2/2009 ولبضعة أيام لوضع خارطة طريق للتفعيل العلاقات العراقية –الإيرانية التجارية والاقتصادية والاستثمارية ،وبعد يومٍ واحد فقط من زيارة الرئيس الفرنسي للعراق وإعطائه الضوء الأخضر للشركات الفرنسية للاستثمار في العراق،ليُركزَّ وزير الخارجية الإيراني على بحث سبل تعزيز العلاقات بين البلدين الجارين في جوانب التجارة والسياحة الدينية والاستثمار والقطاع المصرفي وغيرها من الجوانب الاقتصادية المهمة،وبما يضمن زيادة التبدل التجاري بين البلدين إلى (5)مليار دولار سنوياً ،خير دليل على إدراك القيادات الإيرانية لأهمية الأبعاد الاقتصادية والتجارية في العلاقات العراقية –الإيرانية[[160]](#footnote-161)، وبما يُتيح استثمارها بوصفها احد أهم العناصر وراء ترصين العلاقات العراقية –الإيرانية على أساس من التكافؤ والشراكة بين البلدين الجارين .

**ثالثاً: المُتغيرات الإستراتيجية:**

لقد تميزت السنوات الأخيرة بتحرك إيراني واسع لتحقيق المصالح الإستراتيجية العليا لإيران بوصفها دولة مُحاطة ببيئة إقليمية مُتحركة وقلقة وبيئة عالمية غير متوازنة،لتعكس التراجع الواضح عن تطلعات النفوذ الإقليمي لإيران التي أسهمت في تكوين بعض الملامح المُهمة لسياسة إيران الخارجية منذ قيام الثورة الإسلامية الإيرانية .

فالتطورات التي شهدها النظام الدولي منذ عام 1989 تزامنت مع تغيير جوهري في النظام الإيراني ذاته وبما غيَّر من برامج وأدوات السياسة الخارجية الإيرانية لتنتقل من الحماسة الثورية إلى الواقعية والاعتدال،والأسباب التي أدت إلى ذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي تمثلت بكل من توقف الحرب العراقية- الإيرانية الذي أفضى إلى تحرر صانع القرار الإيراني من الرؤية الثنائية التي دفعته لان يصنف الدول إلى أعداء وأصدقاء تبعاً لموقف هذه الدول من الحرب ،مما زاد من العزلة الدولية التي كانت تُعاني منها إيران بعيد انتصار الثورة الإيرانية أولاً[[161]](#footnote-162)، فضلاً عن وفاة الإمام الخميني قائد الثورة الإسلامية في إيران ثانياً، ومجيء رافسنجاني وخامنئي إلى السلطة ليمثلا صعود التيار السياسي المُعتدل والبراغماتي إلى قمة النظام السياسي الإيراني ثالثاً . وأهم من هذا وذاك انهيار الاتحاد السوفيتي والذي أزاح المخاوف الإيرانية من العسكريتاريا الروسية جانباً، بالرغم من أنه من جهة أخرى حرم إيران من فُرص المقاومة و المساومة التي كانت تتيحها لها القطبية الثنائية لتُحيَّد التأثير الأمريكي عليها،لاسيما وأن الولايات المتحدة أظهرت إصراراً على مواجهة القوى الإقليمية المعادية لها وفي مقدمتها إيران ،ولهذه الأسباب وغيرها في كلا البيئتين الداخلية و الخارجية الإيرانية شهد السلوك السياسي والاستراتيجي الإيراني انفتاحاً غير مسبوق . فقد عقدت إيران مؤتمراً دولياً في طهران في تشرين الثاني 1989 استغلته للإعلان عن سياسة خارجية جديدة أشرت بعض ملامح التكييف وبداية الانتقال إلى البراغماتية في سياسة إيران الخارجية، كما عززت سياسة خاتمي الخارجية النواحي غير الأيدلوجية لسياسة رافسنجاني الخارجية وأطلق على هذه المرحلة صفة الزحف نحو الاعتدال، لاسيما وأن الهدف المُعلن لمحمد خاتمي تمثل بالدعوة إلى حوار الحضارات[[162]](#footnote-163).

ومن جانب أخر كان لتأكيد الولايات المتحدة على مكافحة الإرهاب بعد أحداث 11أيلول / سبتمبر 2001 آثار لا تُنكر على ساحة العلاقات الدولية عموماً[[163]](#footnote-164)، وعلى العلاقات العراقية –الإيرانية خصوصاً، في ضوء الدور الإقليمي المُحتمل للعراق في الشرق الأوسط وبدعمٍ أمريكي في أطار ما أصُطلح على تسميته بالشرق الأوسط الأكبر والمهمات الأمريكية المُتجددة باستمرار بعد 2004،لاسيما وأن الاعتبارات الأيديولوجية فيما يتعلق بالموقف الإيراني من المشروع والدور الأمريكي في الشرق الأوسط عموماً والعراق خصوصاً،ما تزال تؤدي دوراً مُهماً في تحديد توجهات السياسة الخارجية الإيرانية بدرجة لا يمكن التقليل منها، خاصة عند التيار المُحافظ والمُتشدد، وإن كانت تطورات الأوضاع الداخلية في إيران تتطلب الأخذ بمنهج المصلحة الوطنية، والانتقال من منطق الثورة إلى منطق الدولة، لتصبح إيران بمقتضاه أميَّل للتصرف بوصفها دولة طبيعية وليس بوصفها دولة صاحبة رسالة ثورية[[164]](#footnote-165)، في منطقة عُرفت بعدم الاستقرار والفراغ الاستراتيجي الذي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية ملؤه من خلال إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط وفق مصالحها معتمدة على وجودها المكثف وحلفائها الإقليمين بعد التاسع من نيسان من عام 2003 والمتمثلين بالحكومة العراقية والأكراد في العراق وإسرائيل[[165]](#footnote-166).

علاوةً على أن هناك العديد من القضايا الخلافية بين الجمهورية الإسلامية والولايات المتحدة منذ ثلاثة عقود تقريباً،يبدو أقلها الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 والنتائج والتداعيات التي ترتبت عليها،خاصة وأنها نحت جانباً أقوى حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة والمُتمثل بنظام (( رضا شاه باهلفي ))، وطرد الأجانب من الأراضي الإيرانية بوصف هذا العمل أول رد فعل لتداعيات الثورة الإيرانية، واحتلال السفارة الامريكية في طهران مع احتجاز الأمريكان فيها بوصفهم رهائن،وما تبعها من تصعيد عسكري في لبنان بسبب تدخل الإيرانيين بالوكالة في الحرب التي كانت دائرة في لبنان وما نجم عنها من قذف السفارة الامريكية في بيروت بالقنابل،واستمرار الدعم الأمريكي لنظام صدام حسين في صراعه مع إيران والذي استمر لثمان سنوات مُتتالية والقائمة تطول باستمرار[[166]](#footnote-167)، حتى وصفت إيران بأنها دولة راعية للإرهاب وتملك حكومة متطرفة ولا تتوافق مع الأمن والسلام الإقليمي والعالمي[[167]](#footnote-168)، وبما ألقى بثقله على العلاقات الإيرانية –الامريكية بشكل ملحوظ .

وبناءاً على ما تقدم يُمكن القول أن هناك العديد من المُتغيرات الإستراتيجية المؤثرة في العلاقات العراقية- الإيرانية يتمثل أهمها بإبرام العراق اتفاقية الإطار الاستراتيجي مع الولايات المُتحدة، والتي ستُخرج العراق من دائرة التأثير الإيراني على أقل تقدير،لاسيما أن الرؤية الإيرانية الإستراتيجية طويلة المدى تقوم على أساس بناء قوة يُعتد بها في الشرق الأوسط ،في ضوء تعريف القوة بمعناه الشامل الذي تتعدد أبعاده وتتكامل أدواته[[168]](#footnote-169)، وطبقاً لما أكدته الوثيقة العشرينية الصادرة عن النظام السياسي الإيراني في 4/4/2007،والتي حددت أولويات الجمهورية الإسلامية في إيران في الشرق الأوسط[[169]](#footnote-170).

بالإضافة إلى ما تقدم فإن مُستقبل المشروع الإيراني في المنطقة سيتوقف على مسارات المشروع الأمريكي،وعلى ردود الفعل الإقليمية إزاءه . وفي الوقت الذي يرتكز فيه المشروع الإيراني في المنطقة على أبعاد اقتصادية وسياسية وعسكرية وامتدادات ثقافية أيضاً،فأن المشروع الأمريكي يعتمد على الهيمنة على مقدرات المنطقة ،وضمان تدفق البترول بأسعار معقولة ،وضمان أمن إسرائيل، وعليه فأن البُعد الثالث للمشروع الإيراني يصطدم بنظيره الثالث في المشروع الأمريكي**[[170]](#footnote-171)،** لاسيما وأن المشروع الأمريكي بالرغم من القدرات التي يمتلكها على الصُعد السياسية والاقتصادية والمعرفية والإستراتيجية فأنه لا يعدو كونه مشروعاً وافداً إلى المنطقة ويستخدم القوة العسكرية المُباشرة لفرض إرادته السياسية والعسكرية وحتى الاقتصادية وهناك العديد من التحفظات الإقليمية والدولية عليه[[171]](#footnote-172)، فيما يظهر المشروع الإيراني مُرتكزاً على انتمائه الجغرافي والجيو-استراتيجي إلى المنطقة، فضلاً عن امتداداته الثقافية والتاريخية بالإضافة إلى إمكاناته الاقتصادية والإستراتيجية والسياسية الواعدة،الأمر الذي يُلقي بظلاله على العلاقات الإيرانية –الامريكية، مما يُرتب ضغوطاً وتداعيات مباشرة وغير مُباشرة على العلاقات العراقية – الإيرانية بالضرورة ،حيث ستدفع الضغوط الأمريكية على المشروع الإيراني في الشرق الأوسط بشكل عام والبرنامج النووي الإيراني بشكل خاص،إيران لاستخدام ما لديها من أوراق حيوية في العراق للضغط على التواجد الأمريكي في العراق بما لديها من حلفاء داخل وخارج العملية السياسية الجارية فيه،مما يُرتب ضغوطاً على صانع القرار العراقي فيما يتعلق بعلاقاته مع الجمهورية الإسلامية،ويُضفي المزيد من وتائر الدعم على المصالح الإيرانية في العراق ويُعزز من العلاقات العراقية –الإيرانية بشكل أوثق وبما قد يُحيد التأثير الأمريكي بما يجري في العراق،ويُلقي بثقله الواضح على التحركات الامريكية في العراق والمنطقة على الصعيد الاستراتيجي خصوصاً .

بالإضافة إلى ما تقدم تمثل التواجد الأمريكي المباشر في العراق والقواعد الأمريكية فيه وفي منطقة الخليج العربي،علاوة على العلاقات الامريكية –الإسرائيلية المتطورة والوثيقة،واستمرار الدعم الأمريكي للدور الإقليمي الإسرائيلي والتركي في الشرق الأوسط أحد أهم التهديدات على الأمن القومي الإيراني،وبما يكَّون أحد أهم المُحددات على تطوير العلاقات العراقية –الإيرانية بشكل وثيق ولا محدود،وبما قد يُهدد العلاقات العراقية –الامريكية ويُفضي بها إلى نقطة اللا عودة .

وما لم تتوقعه الولايات المتحدة أيضاً و أن إيران ستكون في موقع الفائز الدبلوماسي الكبير من التغييرات السياسية والإستراتيجية والاقتصادية في العراق بعد عام 2003[[172]](#footnote-173)، لاسيما وأن الحرب الأخيرة في العراق أظهرت أن الولايات المتحدة تواجه ضغوطاً خطيرة في القتال في العراق، حتى عندما تكون الحرب طويلة وغير مكثفة، وليس السبب في ذلك أن الولايات المتحدة لا تستطيع استعمال الميزات الهائلة التي تتمتع بها قواتها التقليدية المتطورة جداً لشن حروب إضافية أو أوسع نطاقاً، بل لأنها لا تستطيع القيام بذلك مع الهيكلية الحالية لقواتها المُنتشرة في العراق، والإبقاء في الوقت عينه على دورة الانتشار والتناوب الضرورية للحفاظ على قواتها المحترفة والماهرة في الشرق الأوسط، لذا كان لابد من تغيير الوضع العسكري في العراق عبر إنشاء قيادة للأطلسي ترأسها الولايات المتحدة، بهدف تأمين النصح العسكري والمساعدة الأمنية بعد نقل السلطة إلى العراقيين، مع احتمال إطلاق جهد سياسي واقتصادي بقيادة الأمم المتحدة[[173]](#footnote-174)، وبـدون شك إن فترة بقائها طالت أم قصرت ستكون محكومة بجملة عوامل تؤثر على سياستها وهذه العوامل هي التي تُحدد طبيعة دورها في العراق والتي منها[[174]](#footnote-175).

وتأسيساً على ما تقدم حرصت إيران في مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر على تجنب الدخول في مواجهة صريحة مع الولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من توافر الإدراك الإيراني لطبيعة المخاطر والتحديات التي تستتبع الاحتلال الأمريكي للعراق، لاسيما وأن وقوع الاحتلال بالفعل بلوَّر مزيداً من الاقتناع لدى الساسة الإيرانيين بأهمية تلافي التحرشات والاندفاعات الأمريكية في المدى المتوسط، وعليه تعاملت إيران معها بدرجة عالية من العقلانية والبراجماتية، وفي هذا الصدد يقول الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني حسن روحاني وفي معرض تحليله للإستراتيجية الإيرانية إزاء التهديدات الأمريكية ((إننا لا نملك إزاء تلك التهديدات إلا إستراتيجيتين أولاهما: أن نُظهر اللّين والمرونة وأن نبدأ بالتقهقر خطوة -خطوة حتى تغيير أساس النظام واستقلاله، وثانيهما:إستراتيجية المقاومة والصمود في وجه الولايات المتحدة وأفضل آليّة في إستراتيجية المقاومة هي الردع،أي يجب أن نعمل بشكل يجعل كل عملنا وتحركنا رادعاً للولايات المتحدة...))[[175]](#footnote-176)، وهذا أيضاً ما أكده المحافظون الإيرانيون مراراً وتكراراً خلال حملتهم في الانتخابات التشريعية الأخيرة (السابعة) لمجلس الشورى (البرلمان) لعام 2004 على أنّ ((العزّة والحكمة والمصلحة)) ستكون هي شعارهم في المقام الأول في التعامل مع كافة الأزمات وذلك على خلاف مبدأ تصدير الثورة الذي طالما تبنوه وتسبب لهم في الكثير من العداءات مع دول العالم المختلفة[[176]](#footnote-177)، وهذا يعني حدوث تغيير واضح في تفكير التيار المحافظ وأداءه السياسي في تعاطيه مع القضايا الخارجية والداخلية. كما أنّ الوقت والأوضاع التي انطلقت فيها هذه الدعوات المطالبة بتحكيم المصلحة الوطنية في علاقات إيران الخارجية دليل على أن إيران كانت بصدد دفع المخاطر ورفع الذرائع التي يمكن أن تتذرع بها الولايات المتحدة لضرب إيران.

وقد انعكس هذا الوضع العام في إدراك وسلوك إيران للضغوط الخارجية التي تعرضت لها في المدة الأخيرة، خاصة فيما يتعلق بأزمة الملف النووي التي حرصت الإدارة الأمريكية على تصعيدها وتركيز الجهود الدولية عليها في المدة الأخيرة. ورغم أنها لم تكن المظهر الوحيد للضغوط الخارجية التي واجهتها طهران مؤخراً، إلا أنها كانت الأزمة الأصعب والأكثر تعقيداً وخطورة، مما استتبع بالتالي تداخل أطرافها وتشابك حساباتها، حتى يمكن اعتبارها نموذجاً صالحاً لاستقراء بعضاً من ملامح منظومة السياسة الخارجية الإيرانية في الآونة الأخيرة خاصة الأبعاد المتعلقة منها بالولايات المتحدة الأمريكية وتقاطعاتها مع أطراف وقضايا أخرى[[177]](#footnote-178).

ولاشك في أن هذه الضغوط هي سبب أساسي في سعي الولايات المتحدة إلى توسيع دور الحلف الأطلسي والقوات العسكرية الأوروبية في الشرق الأوسط الأكبر ،والبدء بالتفاوض حول الاتفاقية العراقية – الأمريكية والإصرار على توقيعها قبل البدء بالتحضير لانتخابات عام 2008 المحلية في العراق، لاسيما وأن العلاقات العراقية –الإيرانية أصبحت طبيعية الآن، وفي طريقها لتصبح ودية ووثيقة الصلة وعلى كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية ،بدليل اتفاق البلدين الجارين مؤخراً على اتفاقية للبحث عن الأسرى المفقودين في كلاهما، فضلاً عن الاتفاقية المذكورة آنفاً لمحاربة الإرهاب، علاوةً على استجابة بعض القيادات العراقية للتحفظات الإيرانية على بعض بنود الاتفاقية العراقية –الأمريكية وبما سبب تأخر إبرامها بعض الوقت، وبعد ذلك بثلاثة أيام فقط، وقع العراق وإيران اتفاقا لإنهاء العداوة بينهما،وافقت فيه الحكومة العراقية الجديدة مع إيران على أن صدام حسين هو من أثار الحرب العراقية –الإيرانية[[178]](#footnote-179)، كما جدد البلدان الانتقادات لإسرائيل[[179]](#footnote-180).

وإذا ما أدرك صانع القرار العراقي أن الجمهورية الإسلامية قد تكوَّن شريكاً استراتيجياً مفيداً للولايات المتحدة في هذه المنطقة من العالم، بعد تأكيد الرئيس الأمريكي الحالي (باراك أوباما )على الحوار في التعامل مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، في ضوء الحاجة الامريكية لدور إيراني ساند للعمليات العسكرية التي تقودها الولايات المتحدة في أفغانستان والى ضمان الاستقرار في العراق،لاسيما وأن الدور العربي السياسي والاقتصادي والاستراتيجي في القضايا العربية المهمة في الشرق الأوسط يتسم بالهشاشة والتراجع والافتقار للوحدة في الأهداف والأدوات والتكامل في المشاريع العربية المطروحة مُقارنة بالدور الإيراني، في الوقت الذي تملك فيه إيران حضوراً جغرافياً وسياسياً في التعاطي مع القضايا والأحداث المهمة في المنطقة، علاوةً على أن إيران لا تعتبر بالضرورة أن تحالفها في مجال السياسة الخارجية مع روسيا الاتحادية مقدس، بسبب تضارب مصالح روسيا الاتحادية والجمهورية الإسلامية الإيرانية في موضوع تقاسم نفط بحر قزوين بين الدول المُطلة عليه ومسألة صراع النفوذ على دول آسيا الوسطى السوفيتية السابقة،كل تلك الأمور تكوَّن أهم الدوافع وراء تعزيز العلاقات العراقية –الإيرانية بوتائر متصاعدة من النمو والاستقرار وعلى أساس من الشراكة والتكافؤ في الفرص واتخاذ القرار فيما يتعلق بالعلاقات بين البلدين الجارين .

ولا تفوت ملاحظة على قدر كبير من الأهمية الإستراتيجية لصانع القرار الإيراني الراغب في فرض دوره الإقليمي، وهو ضرورة الانضواء تحت المظلة الدولية التي تسقف عمليات الحراك الإقليمي لجعل الدور الإيراني الإقليمي ممكناً، إذ أن إيران ومنذ سقوط الاتحاد السوفيتي، بدت بوصفها القوة الإقليمية الوحيدة في المنطقة التي لا تتحالف مع الولايات المُتحدة، مُقارنة بالقوى الإقليمية المُنافسة في الهند وباكستان وتركيا ومصر والسعودية مع اختلاف الأوزان ، وبما قد يجعل من إيران شريكاً مُحتملاً للولايات المتحدة الأمريكية في أعادة ترتيب خارطة الطريق في الشرق الأوسط ، مما قد يفرض على صانع القرار العراقي مجموعة مُسلمات لا يفترض به التنازل عنها، الأمر الذي يُلقي بثقله الواضح على العلاقات العراقية –الإيرانية وبشكل لا يُنكر،فإذا ما استطاع صانع القرار العراقي استثمار الوجود والنفوذ الأمريكي والتعاطي مع المشاريع الإيرانية من مُنطلق المصلحة العراقية الصرفة واستناداً إلى إرادة سياسية حُرة بعيدة عن الإرادتين الإيرانية والأمريكية ودون إثارة إيران أو الولايات المتحدة وعلى أساس من التكافؤ والندية مع أهم دول المنطقة مُمثلةً بالجمهورية الإسلامية الإيرانية، فأنه يستطيع ترصين المصلحة الإستراتيجية العراقية بالاستناد على منطق المصالح المشتركة والمتبادلة بين إيران والولايات المُتحدة والعراق أيضا،وبما يضمن أمن واستقرار العراق وسيادته ليكون اللبنة الأولى لاستقرار الشرق الأوسط برمته بدلاً من إن يكون مصدر تهديد له.

**رابعاً :-المُتغيرات السياسية:-**

ليست الأزمة العراقية أزمة إقليمية بل هي في جوهرها أزمة دولية كبرى، ليس لانخراط القطب الأمريكي بوصفه طرفاً رئيساً فيها، بل لكونها اختبارًا للنظام الدولي الذي تحاول إدارة بوش فرضه على العالم[[180]](#footnote-181).

ولا غنى عن القول ابتداءً إن العلاقات العراقية -الإيرانية حالياً تُظهر أنماطاً جديدة من التفاعل والتطور السياسي تبدو إلى حد ما استمراراً للمراحل السابقة ،لاسيما في المراحل الأخيرة منها،إذ ما يزال العراق مُستمر في تحسين علاقاته الاقتصادية والإستراتيجية بالجمهورية الإسلامية على الصعيد السياسي للحصول على منافع اقتصادية وإستراتيجية قد تُفيدها في أزمتها الاقتصادية الحالية في وقتٍ بـدت فيه إيران بأمس الحاجة للتعاطي مع العراق على الصُعد السياسية الاقتصادية والإستراتيجية بسبب الضغوط الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية التي بدأت الولايات المتحدة ومن في معيتها من الدول الحليفة بفرضها على إيران بسبب برنامجها النووي وتصعيدها المُستمر ضد إسرائيل والدور الأمريكي في المنطقة ومُبادرة الشرق الأوسط الكبير التي طرحتها الولايات المتحدة، لاسيما وأن إيران ظهرت بوصفها من أهم قوى المُمانعة في الشرق الأوسط ضد الوجود والنفوذ الأمريكي .

وعليه سارع العراق إلى ترصين علاقاته مع إيران في شتى الميادين سواء في ميدان القروض والاستثمار أو في ميدان التنسيق الاستراتيجي بينهما على الحدود وبما يضمن أمن واستقرار البلدين، وبشكل لا يدفع إيران إلى انتهاج سياسات مُضرة بالمصالح العراقية والأمريكية وبما يُهدد العملية السياسية في العراق بالضرورة، في الوقت الذي حرصت فيه إيران على تعزيز علاقاتها مع العراق أملاً في احتواء العلاقات العراقية –الامريكية المتطورة بشكل مُتسارع أو تهميش فاعليتها على المصالح الإيرانية على أقل تقدير .

وحقيقةً،فأن إيران وجدت في عراق ما بعد 9/4/2003 أنه يُمثل أحد أهم القوى الإقليمية العربية الفاعلة في الشرق الأوسط، والتي لابد لإيران أن توثق علاقاتها معها بوصفها رأس جسر للعالم العربي من جهة والولايات المُتحدة من جهة ثانية،إذ أنه يُعدَّ أحد أهم الشركاء الإقليمين للولايات المتحدة في المنطقة بالإضافة إلى تركيا وإسرائيل،كما أن إيران لا تستطيع أن تصبح قوة إقليمية مُسيطرة بسبب البُغض الذي تثيره إقليمياً لدول المنطقة العربية تحديداً، وبسبب طموحها في أن تصبح القوة الدولية المُهيمنة في الشرق الأوسط من جهة ثانية،وللرفض الذي تُبديه الولايات المتحدة لأيَّ دور إقليمي فاعل مُحتمل لإيران في منطقة النفوذ والاهتمام الأمريكي الأولى اليوم من جهة ثالثة، وعدم امتلاكها لقوة نووية ضاربة من جهة رابعة، رغم أن الدلائل والمؤشرات الحالية تشير إلى إن القدرات المتوافرة لصنع القنبلة النووية لدى إيران تزداد يوماً بعد يوم ، فضلاً عن إنها تُعد اليوم من أهم القوى الاقتصادية والإستراتيجية والسياسية في الخليج العربي والشرق الأوسط ، مما حتم عليها النهوض بمسؤولية دولية اكبر من البحث عن أسواق لتصريف مُنتجاتها المُصنعة،لذا بدأت تتصرف بوصفها قوة دولية إقليمية فاعلة تحرص قدر المُستطاع على ترجمة قدراتها الاقتصادية والتكنولوجية والإستراتيجية وحضورها الجيو- استراتيجي في المنطقة الأهم في العالم إلى دور سياسي فاعل على المستوى الإقليمي والدولي من خلال إبراز موقفها تجاه العديد من القضايا الإقليمية والدولية.

ويبدو أن تطلع العراق إلى القيام بدور فاعل في المجال الإقليمي لاسيما في منطقة الشرق الأوسط،من خلال سعيه إلى القيام بدور رئيس في حفظ الاستقرار الإقليمي للمنطقة، فضلا عن دوره الفاعل في استمرار تدفق البترول من منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط بدون عوائق أو أزمات وبأسعار معقولة، مُستثمراً ما تعلنه الدوائر الإستراتيجية الامريكية من رصف دور إقليمي فاعل للعراق في الشرق الأوسط والخليج العربي بعد 2003 في أطار المبادرة الامريكية حول الشرق الأوسط الكبير،وفي ضوء الوجود والنفوذ الأمريكي المباشر فيه،وبما يُساهم في تحديد خيارات العراق الإقليمية والعالمية، خاصة تجاه منطقة الشرق الأوسط، واهم دولها المُتجسدة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي تبدو في أحيان كثيرة مناوئة لنظام الهيمنة الامريكية ، نقول أن هذا التطلع للعراق يظهر بوصفه أهم متغير سياسي يعمل على تعزيز العلاقات العراقية-الإيرانية بعد 9/4/2003 .

ولعل الدور الإقليمي الأهم للعراق بوصفه عُمقاً جيو-استراتيجياً للدول العربية عموماً ودول الشرق الأوسط خصوصاً، كما أن منظومة دول مجلس التعاون الخليجي لم تنفك من التلميح إلى أمكانية ضم العراق إلى هذه المنظومة التي يرتبط أغلب أعضائها بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة كل تلك الأمور،أسهمت في تطوير العلاقات العراقية –الإيرانية بوتائر مُتصاعدة من النمو،وبما يدفع صانع القرار الإيراني إلى التقارب مع دولة أرُيد لها أن تكون العتبة الأولى لإقرار مبادرة الشرق الأوسط الكبير الامريكية بأبعادها الاقتصادية والإستراتيجية والسياسية وبدعم أمريكي أساساً، لاسيما وأن الإيرانيين ـ إصلاحيين ومحافظين ـ قد أجمعوا على عدد من المبادئ الأساسية في السياسة الخارجية بما فيها أهمية الاحتفاظ بسياسة خارجية مُستقلة والعمل بوصف إيران القائد الأهم في العالم الإسلامي من خلال العمل لإبراز صورة التضامن مع البلدان النامية والقضايا الأهم في الشرق الأوسط والخليج العربي،مع الاحتفاظ بآلة عسكرية قوية[[181]](#footnote-182).

وعليه يُمكن القول أن هناك العديد من المُتغيرات الداخلية التي تؤثر في أدراك صٌنًّاع القرار في البلدين العراق وإيران وتدفعهما إلى تعزيز علاقاتهما بشكل اكبر في ضوء السيولة الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية التي يمر بها عالم اليوم من جهة، وانطلاقاً من العراق بوصفه الحلقة الأولى في المنظومة الأمنية والاقتصادية والجيو-إستراتيجية التي تحرص الولايات المتحدة على بنائها في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، الأمر الذي لابد وان يُلقي بتداعياته الايجابية والسلبية على العلاقات بين أهم بلدين في جنوب غربي آسيا.

**المطلب الثاني: المتُغيرات الخارجية**

لاشك إن المتغيرات الإقليمية والدولية تُعد من أهم المُتغيرات الخارجية المؤثرة في تطور العلاقات العراقية –الإيرانية، لاسيما إن كلاّ منهما يُعدَّ من القوى الفاعلة في الشرق الأوسط، وكل منهما يعمل على ترتيب علاقته مع دول منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي أولاً والقوى الفاعلة في النظام الدولي فيما بعد 9/4/2003، لخلق أرضية فاعلة ومؤثرة تهيئ له الانطلاق نحو الشؤون الإقليمية لتحقيق مصالحه الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، فضلاً عن أن كلا منهما يُدرك أن الولايات المتحدة ستحرص على ضمان الهيمنة على مقدرات الشرق الأوسط وعبر مبادرتها للشرق الأوسط وبما يضمن مصالحها العالمية في كل مكان في العالم وباستخدام شتى وسائل الضغط المناسبة على القوى الأخرى فيه، سواء كانت سياسية أم اقتصادية أم عسكرية[[182]](#footnote-183)، الأمر الذي يدفع بكل منهما أو إحداهما على العمل لتحييد الضغوط المُترتبة على الدور والتواجد الأمريكي في العراق والشرق الأوسط، أو على الأقل تهميش آثارها السلبية على مصالحهما الإقليمية والدولية حتى يتسنى لهما الظهور بوصفهما قوى إقليمية فاعلة في النظام الإقليمي للشرق الأوسط والخليج العربي.

 وفي العموم أثارت مبُادرة الشرق الأوسط الكبير الامريكية إيران التي ترى أنها تستهدفها وتستهدف الدور الإقليمي الإيراني بالدرجة الأولى . فحدودها الشرقية تجذبها إلى أكبر تكتل بشري قوامه نحو 3 مليار نسمة متواجد في كل من (الصين والهند)، فضلاً عن عدد سكان دول جنوب شرقي أسيا المقدر ب800 مليون نسمة ،إلى جانب اليابان والتي يُتوقع أن يصل عدد سكانها إلى حوالي (127) مليون نسمة بحلول عام 2025[[183]](#footnote-184)، ليشكلوا حوالي 3 % فقط من سكان العالم[[184]](#footnote-185)، وإلى أربع قوى نووية مُمثلةً في كل من (الصين، روسيا، الهند، باكستان)، وإلى أكثر من عائلة لغوية (الأردية، الأرمينية، التركمانية)، وإلى أكثر من دين سماوي ومذهب وضعي لبعضهما امتدادات أصيلة داخلها (أي داخل إيران)، فضلاً عن قربها من أهم المراكز الدينية في العالم ولكل الأديان (مكة المكرمة والمسجد النبوي، المسجد الأقصى، أهم المراقد الدينية للشيعة في العالم ،بيت لحم في القدس وهيكل سليمان)،وإلى خلايا متطرفة منها النشط ومنها الساكن في انتظار لحظة ينشط فيها، وإلى فرص للاستثمار وأسواق هي الأكبر من حيث قدرتها الاستيعابية، وإلى قطب دولي (روسيا) هو حليفها اليوم، بعد إن كان مصدر تهديد لها حتى الأمس القريب . فإيران التي تجذبها حدودها الشرقية إلى هذا المزيج من الفرص والقيود،تحتاج إلى تأمين ظهيرها الغربي حيث الوجود العسكري الأميركي المُكثف، والمصادر العالمية للطاقة، والمصالح التجارية، ومشكلات الحدود،قبل أن تولي وجهها شطر الشرق الآسيوي الصاعد في السياسة الدولية،وهي قد تحتاج إلى ما هو أكثر من تأمين جناحها الغربي من أجل تطويعه للمناورة به في علاقاتها مع الشرق**[[185]](#footnote-186).** وبناءاً على ما تقدم سنتناول المتغيرات الإقليمية المؤثرة في العلاقات العراقية–الإيرانية بالبحث والتحليل من خلال التركيز على المُتغير التركي في وقتٍ بدا فيه البرنامج التركي للمنطقة مُتكامل في الأهداف والأدوات والمُعالجات الاقتصادية والإستراتيجية والسياسية الإقليمية والدولية، مُبتعدين عن التأثير العربي على العلاقات العراقية -الإيرانية لما يتسم به المشروع العربي من تشرذم في الأهداف والمواقف وانعدام للتكامل في الأدوات وتعدد البرامج العربية المطروحة في الشرق الأوسط . ثم تناولنا دور المتغير الأمريكي بوصفه من أهم المتغيرات الدولية المؤثرة على العلاقات العراقية –الإيرانية،طالما أن الدور الأوربي في الشرق الأوسط يبدو دوراً غير مُباشراً بالرغم من حضوره السياسي والاقتصادي الدولي .

**أولاً:-المتغيرات الإقليمية**

ويتمثل أهم هذه المتُغيرات بالمُتغير التركي بسبب غياب المشروع العربي الواضح من جـهة ،وضعف النفوذ الإسرائيلي في المنـطقة بالرغم من العلاقات التجـارية الإسرائيلية مع بعض الدول العربية،والتي هي أساساً على نطاقٍ محدود:

**المُتغير التركي**

لقد استقى النموذج التركي مكانته الدولية من كونه الدولة الإسلامية الوحيدة ذات نظام علماني معتدل، وتقدم نموذجاً إسلامياً مُعتدلاً يسعى حثيثًا الى الاندماج مع الغرب . وقد حافظت السياسة الخارجية التركية على توجهها الغربي بالرغم من تغير البيئة الدولية (الحرب الباردة وما بعدها) والداخلية (تحول في هياكل صنع القرار وفي توالي أحزاب تركية مختلفة في التوجه). والأمر الذي صعَّد من أهمية الموقف التركي إزاء المنطقة وأهم قضاياها الإسلامية والعربية.

وبالرغم من التدهور النسبي للقيمة الإستراتيجية لتركيا بعد 9/4/2003،إلا أنها ما تزال تتمتع بأهمية إستراتيجية في البلقان والبحر الأسود والقوقاز والمضايق البحرية في البسفور والدردنيل[[186]](#footnote-187). إذ ما تزال تتمتع بموقع استراتيجي مُتميز فهي تقع عند ملتقى القارات الثلاث أسيا وأوربا وإفريقيا لا يفصلها عنها إلا البحر الأبيض المتوسط، لتطل على البحر الأبيض المتوسط و البحر الأسود وبحر قزوين والبلقان والقوقاز لتكوَّن الجبهة الجنوبية الفاعلة لحلف شمال الأطلسي الناتو (NATO)[[187]](#footnote-188). فضلاً عن أنها تمتلك روابط جغرافية وتاريخية مع الدول العربية في الشرق الأوسط لتؤثر بالضرورة في خياراتها الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية وبما يزيد من الأهمية الإستراتيجية لتركيا، لاسيما وأنها تملك علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة وإسرائيل، علاوة على علاقاتها مع الدول العربية والجمهورية الإسلامية الإيرانية.

 وجوهر المشروع التركي يتجسد في تقديم تركيا النموذج السياسي والاستراتيجي والاقتصادي لقيادة دول المنطقة في ظل مشروع شرق –أوسط أمريكي كبير بوصفها أهم الوكلاء له ،من خلال تقديم نموذج مُجتمعي حديث يوَّفق بين الحداثة المُستقرة في خانة المصالح الامريكية العليا في المنطقة والموروثات الثقافية والدينية لشعوب الشرق الأوسط،لتظهر بوصفها جسر الحضارات بين الشرق بموارده الطبيعية، الغرب بهيمنته السياسية والاقتصادية. والأدوات التي تستخدمها تركيا تتمثل بعناصر القوة الصلبة المتجسدة بكل من مستوى القدرات العسكرية العالية،الاقتصاد النامي والذي تجاوزت نسبة النمو فيه الـ10% لتأخذ تركيا التسلسل الـ 17 بين أهم الاقتصاديات في العالم من حيث كُبر حجم الاقتصاد، فضلاً عن التداخل الكبير في النظام الاقتصادي العالمي، والعضوية الفاعلة في حلف الناتو، فضلاً عن عنصر أساسي من عناصر القوة الناعمة والمُتمثل بجاذبية المشروع التركي لدول المنطقة[[188]](#footnote-189)، الأمر الذي لابد أن ينطوي على تداعيات مُباشره على العلاقات العراقية – الإيرانية،لاسيما وأن إيران تملك مشروعاً إقليميا يبدو مُعاكساً في الاتجاه مع المشروع التركي، معتمدةً على قدراتها الاقتصادية والإستراتيجية وحضورها الجيو-استراتيجي والسياسي والديموغرافي المُتميز مع دول المنطقة الأهم بالنسبة لكل من إيران وتركيا ،لاسيما أن إيران،وبسبب غياب المشروع العربي الواضح،والتطور الكبير في العلاقات التركية –الإسرائيلية والعلاقات التركية -الامريكية، كسبت كل التكوينات الشعبية المُعادية للولايات المتحدة وإسرائيل في المنطقة،بل أن قدراتها الديموغرافية والإستراتيجية والسياسية، وامتداداتها الطائفية والعرقية في الخليج العربي، فضلاً عن أن علاقاتها مع أغلب القوى السياسية في الشرق الأوسط تُتيح لها أمكانية تقاسم النفوذ مع الولايات المتحدة عليها ،وبوصفها شريكاً جيو-استراتيجياً مُتميزاً.

ويبدو أن هذه المتغيرات وضعت إيران في موقع قوة التغيير بوجه الأدوار الامريكية والإسرائيلية في الشرق الأوسط مقابل السلطات العربية والتي وضعت نفسها في موضع قوى الدفاع عن الأمر الواقع، الأمر الذي يعمق الفجوة بينها وبين الشعوب العربية، وهو ما يُعطي أفضلية نسبية للدور الإيراني على الدور التركي، ويزيد من القبول الشعبي بدور إقليمي مُتميز لإيران في مواجهة الولايات المتحدة وإسرائيل،وهو ما تحرص إيران وعبر تأكيدها على دعم حزب الله وحركة حماس والقضايا العربية الفاعلة في المنطقة على استثماره الاستثمار الأفضل، الأمر الذي يُلقي بتبعاته على العلاقات العراقية –الإيرانية،لاسيما وان العراق يشكل نقطة التقاطع الأهم بين المشروعين التركي-الأمريكي والإيراني في المنطقة،وان تركيا تُعَّد أحد أهم حلفاء إسرائيل في المنطقة.

على أنه من جهة أخرى لمَّا كان التيار السياسي الحاكم في تركيا تياراً إسلامياً (معتزلياً ) فأنه يمتلك أهم مقومات التقارب مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية،طالما أنهما متوافقان إزاء أهم القضايا الإسلامية في المنطقة،ولعل الموقفين التركي والإيراني الرافض للهجوم الإسرائيلي الأخير مع مطلع عام 2009 على غزة خير دليل على ذلك . فضلاً عن التوافق الإيراني- التركي حول القضية الكردية ورفضهما لإقامة إقليم كردي مُستقل في شمال العراق، الأمر الذي يُفيد توافق مواقف وإرادات البلدين من القضية الكردية شمال العراق، وعليه يُمكن القول أن إضعاف النشاط الكردي، هو القاسم المشترك بين تركيا وإيران،ذلك القاسم المتمثل بنشاط حزب العمال الكردستاني على الشريط الحدودي بين تركيا وإيران والعراق، وهذا ما يشير إليه القصف المتكرر من الجيشين التركي والإيراني من حين لآخر، لمناطق تواجد القوى الكردية المسلحة على الحدود العراقية مع بلديهما.

 ولعل الأزمة الاقتصادية التي بدأت نذرها في تركيا ومنذ وقت مُبكر تُسهم بشكل كبير في دفع صانع القرار التركي إلى توثيق علاقاته الاقتصادية مع كل من العراق وإيران في الوقت نفسه ، لاسيما وأن إيران بدأت تُعاني من الصعوبات الاقتصادية بسبب الضغوط الاقتصادية التي فرضتها عليها المجموعة الدولية بسبب برنامجها النووي،لتبدو الأخيرة في حاجة ماسة إلى تعزيز علاقاتها مع الشريك الإقليمي التركي والذي بلغت نسبة النمو الاقتصادي فيه أكثر من (10% )[[189]](#footnote-190)، ومن المتوقع أن تصل احتياجات تركيا للغاز إلى (1.4) مليار متر مكعب خلال السنوات الأربع القادمة، وبالتالي ترى أنقرة أن أرخص هذه المصادر هي الطاقة الموجودة إيران ودول الخليج العربي، فضلاً عن المتوافرة في كل من آسيا الوسطى وبحر قزوين ومن ثم لتنصب الجهود التركية في تذليل كل المعوقات في هذا الطريق. وحقيقةً تصبو تركيا إلى التحرك نحو جعل تركيا ممراً لأنابيب النفط والغاز من آسيا الوسطى والشرق الأوسط إلى أوروبا، وربما يشكل مشروع( نابكو) لمد خط أنابيب بطول (3300) كم  وبقيمة (5.6) مليارات دولار[[190]](#footnote-191)، فقد تعمل تركيا على أقامة هذا المشروع لنقل البترول من الخليج العربي وعبر ميناء جيهان التركي على الحدود العراقية -التركية إلى دول أوربا الغربية، وعن طريق إيران لنقل البترول القادم من إيران أيضاً إلى دول الاتحاد الأوربي.

واهم من هذا وذاك فأن الاستقرار في العراق يُفيد استقرار الشرق الأوسط وبما يضمن المصالح التركية والإيرانية والعراقية معاً،لاسيما أن إيران تُدرك أنّ مشروع تقسيم الدول العربية وبدءاً من العراق يواجه رفضاً من الدول العربية وتركيا أيضا. فهذه الدول ترى أن أي تقسيم للعراق يخدم المُخطط الإسرائيلي في الشرق الأوسط والرامي إلى تفتيت المنطقة، وبما يجعل المنطقة عُرضة لتحولات خطيرة على مستوى بناءها الداخلي عرقياً ودينياً، وهذا ما سيجعل الأمر بين تركيا الرافضة للتقسيم وإسرائيل المُطالبة به مصدر خلاف استراتيجي بينهما وكذلك مع الولايات المتحدة الأمريكية .

وهنا يبدو أن مصالح تركيا وإيران وسوريا قد توافقت إلى حد إحراج الولايات المتحدة إذا ما أرادت اختيار الرؤية الأمنية الإسرائيلية في الشرق الأوسط، الأمر الذي يعني تأييد الحكومة التركية لتوثيق العلاقات العراقية –الإيرانية طالما أنها لن تمس المصالح الاقتصادية والإستراتيجية والسياسية التركية على الصعيدين الإقليمي والدولي، بوصفه نوعاً من استخدام إستراتيجية تأمين المصالح التركية الإقليمية بالتوافق مع المصالح العراقية والإيرانية، فيما لو أرادت الولايات المتحدة التخلي عن تركيا لصالح إسرائيل يوماً.

ويُضاف إلى هذا المُدرك الاستراتيجي التركي حقيقة أن لعبة التفتيت لدول الشرق الأوسط لن تنجو منها تركيا فعندما تتمكن الولايات المتحدة من إقامة قواعدها العسكرية الست في العراق، سوف تكون غير مُستعدة للبقاء في قاعدة انجر ليك التركية ضمن حلف شمال الأطلسي وقد لا تحتاجها مطلقاً أذا ما رتبت وضعها الاستراتيجي والاقتصادي والسياسي في الشرق الأوسط، وطبَّعت من علاقاتها مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، خصوصاً، وبالتالي سينتهي تواجد القوّات الأمريكية في تركيا، التي لن تصبح حليفاً استراتيجياً للقوى الدولية الكبرى والولايات المتحدة، فتدخل ضمن لعبة التقسيم تحت ذريعة الرضوخ لمطالبة الأقليات[[191]](#footnote-192)، ولهذا ليس من البعيد أن تُضحي الولايات المتحدة بتركيا وخصوصاً في مسألة الأكراد من أجل تطويق إيران أو على الأقل تغيير السياسات الإيرانية الأكثر ضرراً على المصالح الامريكية في المنطقة . كما أنّ التحالف التركي ـ الإسرائيلي قد يدفع بالرياح الأمريكية العاتية باتجاه التركيز على إيران وهو يعني الاحتياج الأمريكي إلى تركيا في الوقت الحاضر فقط،الأمر الذي يُفيد تأييد تركيا للعلاقات العراقية –الإيرانية بدلاً من استعداء الطرفين أو احدهما على الأقل .

على أن هناك العديد من المفترقات بين تركيا وإيران وبما قد يُهدد العلاقات العراقية – الإيرانية،يبدو أهمها اختلاف النظم السياسية بين إيران وتركيا (إسلامي في إيران وعلماني في تركيا)، فضلاً عن اختلاف ثقافات شعبي البدين الجارين،إلى جانب اختلاف الأدوار والمشاريع الإقليمية بين الأتراك والإيرانيين. فضلاً عن العلاقات التركية –الإسرائيلية الخاصة. علاوةً على الدور الاستراتيجي الفاعل لتركيا بوصفها عضواً فاعلاً في حلف الناتو،وعلاقاتها الوثيقة والتزاماتها العسكرية والسياسية مع الولايات المتحدة، وبما يجعل من تركيا الظهير الساند المُحتمل لأي هجوم أمريكي مُتوقع على إيران ،كل تلك الأمور تُرتب ضغوطاً متزايدة على العلاقات العراقية –الإيرانية. وعليه أصبح العراق هو المحور الإقليمي الذي تراهن عليه دول المنطقة، حيث أن تقاسم النفوذ يميل إلى تحسين العلاقات السياسية وليس تعميق العنف في العراق لدى كل من إيران وتركيا وما لنا إلا أن نقرأ تصريحات أحمدي نجاد في تركيا حين دعا إلى وضع أسس لشراكة إيرانية ـ تركية من أجل دعم الاستقرار في المنطقة لنؤكد صحة افتراضنا هذا[[192]](#footnote-193).

**المُتغيرات الدولية :-**

لعل أهم المُتغيرات الدولية المؤثرة على العلاقات العراقية -الإيرانية يتمثل بالمتغير الأمريكي بسبب الوجود والنفوذ الأمريكي المُباشر في العراق ودول المنطقة من جهة والعلاقات المتوترة بين إيران والولايات المتحدة من جهة ثانية ، وبسبب الدور غير المُباشر للإتحاد الأوربي في الشرق الأوسط على الرغم من حضوره السياسي والاقتصادي الفاعل في المنطقة والنظام الدولي من جهة ثالثة .

**المُتغير الأمريكي :-**

إنّ ما يُلاحظ على السياستين الأمريكية والإيرانية هو أن كلاهما يهدف إلى تحقيق هيمنة إقليمية في الشرق الأوسط،إلا أنّ الوسائل التي يستخدمها كل طرف تخضع إلى قدرة كل طرف على تسخير واستخدام تلك الوسائل،فالإيرانيون يستندون إلى امتداد ثقافي وحضور جيو-استراتيجي وجيو-سياسي وديموغرافي فاعل ومؤثر في المنطقة،علاوةً على أنهم يستخدمون الوسائل الثقافية والدينية والاقتصادية والتجارية أكثر من الوسائل الأخرى في تأجيج النفور الشعبي ضد الوجود والنفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط، مُستغلةً طبيعة ومضمون الأداء الأمريكي في تعاطيه مع القضايا العربية والإسلامية وأهمها قضية الصراع العربي-الإسرائيلي،واستمرار الدعم الأمريكي لإسرائيل حتى في الهجوم الأخير على غزَّة عام 2009 . فضلاً عن طريقة تغيير الولايات المتحدة للنظام السياسي في العراق،والتي اتسمت باستخدام القوة العسكرية المُفرطة وخارج إطار الأمم المتحدة والسياقات الدولية المعروفة، فضلاً عن استمرار التأييد والدعم الأمريكي لبعض الأنظمة السلطوية في الشرق الأوسط في نفس الوقت الذي تدعو فيه إلى الإصلاح الديمقراطي للنظم السياسية،وبما يُثير النفور والاستياء الشعبي العام ضد التواجد والمشاريع الامريكية في المنطقة .

ومن جانب أخر تعتمد الولايات المتحدة على استخدام الوسيلتين العسكرية والاقتصادية أكثر من سواهما لأنها تُدرك أنّ حظها في استعمال الوسائل الثقافية للتأثير ليس ضئيلاً بسبب السيادة شبه الكاملة للفكر الإسلامي في الشرق الأوسط فحسب، بل لأنّ الخطاب الثقافي الأمريكي يتناقض في الكثير من الأحيان مع سياستها ومشاريعها في المنطقة،فضلاً عن أنها جاءت بمشروع وافد إلى المنطقة لا يستند على امتداد ثقافي واستراتيجي وسياسي في منطقة تبدو زاخرة بالمشاريع الإيرانية والتركية والعربية . وعليه يُمكن القول أنّ كلا الطرفين يمتلكان من وسائل وقدرات التأثير ما يجعلهما قادرين على التنافس فيما بينهما رغم غلبة النفوذ الأمريكي وعدم قدرة أحد الطرفين على حسم الأمر لصالحه ومصالحه بإلغاء الآخر. ويرى البعض[[193]](#footnote-194)، أنّ إيران استطاعت أن تستغل أخطاء السياسة الأمريكية والعربية لتدخل بوصفها طرفاً أساسياً في القضايا العربية الأساسية (العراق، فلسطين، لبنان) وهي تمتلك قدرات إستراتيجية هامة كالمساحة الكبيرة ذات الموارد المتعددة ولديها تعبئة دينية لشعبها وموقع استراتيجي وتتحكم بأهم منافذ البترول في العالم. كما أنها استطاعت أن ترصف لها نفوذاً في لبنان، ولها علاقات وطيدة مع سورية ولها نفوذ في العراق وفلسطين، بسبب السياستين الامريكية والإسرائيلية وبما أثار عليها الولايات المتحدة التي تحالفت مع إسرائيل ومصر والأردن والسعودية.

إنّ الهدف الاستراتيجي للولايات المتحدة من حربها على الإرهاب ومبادرتها للشرق الأوسط الكبير هو تدعيم رسم شكل جديد لعلاقات القوة في العالم أو ما يُعرف بتدعيم أسُس جديدة للنظام العالمي الجديد الذي تنفرد الولايات المتحدة بقيادته، ليبدأ الحديث عن شرق أوسط جديد تتغير فيه القواعد من حيث الجغرافيا السياسية بل وأحيانا حتى من حيث الاجتماع والاقتصاد[[194]](#footnote-195).

انتهزت الإدارة الأمريكية الفرصة، واتهمت إيران بإيواء مجموعة من أعضاء القاعدة الفارين من أفغانستان، كما أعربت عن قلقها من محاولات إيران الانتهاء من تطوير صاروخ (( شهاب 3 )) الذي يصل مداه إلى 1300 كلم، ومع تزايد الحضور الجيو-استراتيجي الايراني في المنطقة كما اخذت تراقب بحذر البرنامج النووي الايراني لاسيما بعد أطلاق القمر الصناعي الإيراني ((أمل ))،وتغلق على إيران شتى طرق التعاون مع أي قوى نووية خاصة روسيا والصين وكوريا الشمالية حتى لا يكتمل البرنامج النووي الإيراني، فسارعت الولايات المُتحدة إلى العمل من أجل فرض عقوبات اقتصادية وسياسية على إيران حتى تقلل من القدرات الاقتصادية الإيرانية، وكما وصفه البعض العودة إلى سياسة الاحتواء ضد إيران .

ولعل أهم العقبات أمام تطبيع العلاقات الامريكية –الإيرانية يتمثل بالتعاطي الأمريكي والإيراني مع القضية العراقية ليظهر المتغير الأمريكي بوصفه من أهم المُتغيرات المؤثرة على العلاقات العراقية –الإيرانية، لاسيما وان الولايات المتحدة ترتبط سياسياً واستراتجياً بل وحتى اقتصادياً بالعراق،في الوقت الذي يُهدد فيه التواجد والقواعد الامريكية في العراق الامن القومي الايراني[[195]](#footnote-196).

كما ان ما تقوم به الولايات المتحدة من أبداء مواقف مُتشددة إزاء البرنامج النووي الإيراني[[196]](#footnote-197)، لاسيما بعد إطلاق القمر الصناعي الإيراني (أمل) عام 2009،فضلاً عما يُشاع داخل أروقة الكونغرس ووسائل الإعلام الدولية عن احتمالية تقديم الولايات المتحدة الدعم والتأييد للشباب الإيرانيين لتغيير حكومتهم[[197]](#footnote-198)، كل تلك الأمور تُمثل أهم الضغوط السياسية والإستراتيجية على صانع القرار الإيراني تجاه العلاقات العراقية –الإيرانية وسبل تفعليها بما يضمن المصالح الإيرانية وبعيداً عن النفوذ والمشروع الأمريكي في العراق . كما أنها تُمثل أحد أهم الضغوط على صانع القرار العراقي في أطار تطوير علاقاته مع إيران ودون أثارة الولايات المُتحدة الامريكية التي تربطها مع العراق اتفاقية الإطار الاستراتيجي،والعديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية والعلمية .

وتأسيساً على ما سبق فأن الولايات المتحدة تسعى إلى تشكيل حالة أو نوع من التحالف العسكري والاقتصادي والأمني مع الحكومة العراقية ووفقاً لاتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المُتحدة أو إعلان المبادئ المُشترك بينهما ،وبما يُثير إيران، برغم أنها تُقيم علاقات تنسيقية مُتعددة مع الولايات المُتحدة والعراق في الوقت نفسه، لكن الطابع الإستراتيجي لهذه الاتفاقية المُرتبط بالقواعد العسكرية والمجال الأمني يجعل من مثل هذا التحول في العلاقة بين الحكومة العراقية والولايات المتحدة مجالاً لإعادة نظر إيران بعلاقاتها مع الولايات المتحدة اذ انها تعمل من خلال حلفائها على تطويق أي تداعيات سلبية على مصالحها من جهة، وستسعى إلى الضغط على الولايات المتحدة والغرب عموماً، بسبب وطبيعة الأداء الأمريكي في التعاطي مع القضية العراقية،وهذا ما لن تسمح به الولايات المتحدة ،إذ لن تقبل الولايات المتحدة بدور إيراني أكبر في العراق أو بتعاون عراقي – إيراني أعمق قد يُفضي بالعلاقات العراقية –الإيرانية إلى أقامة تحالف استراتيجي –اقتصادي –سياسي على غرار نظيره العراقي –الأمريكي،وبما قد يُفضي إلى أن تتحول العلاقات العراقية –الإيرانية إلى عقبة كأداء أمام المشروع الأمريكي في المنطقة ومبادرة الشرق الأوسط الكبير، وقد يعني هذا السماح لإيران عمليًّا بالتمدد في منطقة النفوذ الأمريكية في الخليج العربي، حيث ثلثا احتياطات النفط في العالم بشكل أو بأخر .

عوامل جديدة دعت الإدارة الأمريكية إلى إعادة التفكير في سياسة التقارب مع إيران، مع إدراكها أن بعض هذه العوامل، تقف وراءها إيران، فما يجري في العراق، من اضطراب مثير للقلق حول الأمريكيين، وما يجري في أفغانستان من عودة النشاط الحربي لحركة طالبان، وحتى تنظيم القاعدة، لا يجري بعيداً عن توجيه إيراني، إلى جانب النشاط الإيراني في دول آسيا الوسطي وبحر قزوين حول حقول النفط والغاز هناك، وامتلاكها لبعض الجوانب المؤثرة والأوراق الحيوية،وحضورها الجيو-اقتصادي في الخليج العربي وعلاقاتها المتطورة مع تركيا،وطبيعة تعاطيها مع القضايا الإسلامية والعربية وبما أكسبها حضوراً شعبياً عربياً إلى جانب حضورها الجيو-استراتيجي والديموغرافي،كلها أمور دفعت الولايات المتحدة إلى القبول بتعزيز العلاقات العراقية –الإيرانية،ودون الإضرار بالمصالح والنفوذ الأمريكي في العراق والشرق الأوسط ،وخير دليل على ذلك عمل اللجان التنسيقية الثلاثية التي جمعت كل من العراق وإيران والولايات المتحدة على طاولة واحدة .

**الخاتمة والاستنتاجات**

لاشك أن الدارس لتاريخ العلاقات العراقية ـ الإيرانية يلاحظ أنها لم تكن وليدة طفرة عابرة، بل هي علاقات ضاربة بجذورها في أعماق التاريخ، وهي مُرشحة إلى مزيد من التعاون البنّاء والمثمر الذي يؤدي إلى تفعيلها، وجعلها أكثر قدرة على مواجهة تحديات العصر، وبخاصة في المجالين: السياسي والاقتصادي، لأهميتها في بلورة الرؤى المستقبلية التي تُحصِّن تلك العلاقات وتُجذِّرُها، ومجمل ما سبق، يكشف أن السياسة الخارجية الإيرانية تعمل بمنطق الملفات في إدارتها للعلاقات مع العراق، حتى القضايا الخلافية فإنها تنتهج منهجاً مختلفاً بين قضية وأخرى، ويمكن أن نلحظ هذا المسلك في إدارة إيران لقضية توثيق العلاقات التجارية والاقتصادية بين العراق وإيران، والتحفظ على مضمون الاتفاقية العراقية –الامريكية، والقواعد الامريكية في العراق .

وعلى الرغم من الوجود الأمريكي المُباشر على الأراضي العراقية،فضلاً عن الاتهامات الامريكية بدعم إيران للجماعات الأصولية المتشددة، والتنديد الأمريكي بالملف النووي الإيراني، فهناك دائماً فرصة لمتغير جديد أو عامل طارئ في التأثير في عملية التطوير بالسلب أو الإيجاب،وسواء أكان الرئيس الإيراني ينتمي إلى التيار المحافظ أو الإصلاحي،فأن ذلك لا يعني حدوث انقلاب في السياسية الخارجية الإيرانية، لأنه ليس صاحب سلطة مطلقة ليقرر وحده تفاعلات إيران الخارجية، إلا أن الوضع الإقليمي يحتاج من إيران، في ضوء المُتغيرات الدولية الجديدة في المنطقة تدشين توجه جديد للمصارحة والمصالحة الإيرانيةـ العراقية،لتتغلب على الرواسب المتراكمة وتتطرق إلى معالجة مُجمل القضايا الخلافية العالقة في العلاقات بين الطرفين الجارين، حتى لا تتحول إلى خلافات مُزمنة . لاسيما ان القيادات العراقية قادرة على استثمار علاقاتها المتطورة مع الولايات المتحدة ،باتجاه تطمين الجانب الإيراني حول مضمون الاتفاقية العراقية –الأمريكية، وحقيقة النوايا الأمريكية إزاء الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وعموما، فأنه رغم المكاسب والفرص التي يتيحها التقارب العراقي–الإيراني، إلا إن مستقبل العلاقات العراقية-الإيرانية سيظل مرهوناً بقدرة الطرفين على احتواء وتحجيم الآثار السلبية للمتغيرات الإقليمية والدولية المُحيطة بهما على امن واستقرار المنطقة بشكل عام، والعلاقات بشكل خاص، واحتواء القضايا العالقة بينهما وبما من شأنه تعزيز علاقاتهما بشكل مٍُتسارع، لذا سيعمد كل منهما إلى تصعيد علاقاته وتعزيز فرص التعاون في الميادين التجارية والاقتصادية مع الآخر، التي تظهر بوصفها أول متغير ايجابي مؤثر في العلاقات العراقية-الإيرانية، ليتزايد دور هذا المتغير خلال السنوات القادمة في إطار دبلوماسية التجارة والتي أصبحت تفرض نفسها بقوة على أجندة السياسة الخارجية الإيرانية، لاسيما مع دول مثل العراق بإمكاناته الاقتصادية والبشرية الواعدة، الأمر الذي قد يُخرج إيران مما أصابها في السنوات الأخيرة من ركود وبطالة وتضخم بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضتها عليها الولايات المتحدة والدول الأوربية عليها،لتظهر المتغيرات الاقتصادية والإستراتيجية بوصفها من أهم المتغيرات وأكثرها تأثيراً في العلاقات العراقية -الإيرانية للمرحلة القادمة.

 وتأسيساً على ما سبق فأن العلاقات العراقية-الإيرانية في ظل الواقع الدولي الجديد يجب أن تحتكم إلى منطق السلام والأمن في إطار التعامل السياسي بينهما، على أساس من التكافؤ والمُشاركة في المصالح المتبادلة والمشتركة بينهما على الصعد الاقتصادية والإستراتيجية. لذلك فان هنالك العديد من الوسائل والحلول المطروحة أمام الدولتين لتعزيز إجراءات الثقة بينهما ويمكن إجمالها بالنقاط الآتية:

**أولا:** إقامة علاقاتهما على أساس من التكافؤ في الفرص والمشاركة في اتخاذ القرار فيما يتعلق بعلاقاتهما وعلى المستويات الاقتصادية والإستراتيجية والسياسية،لضمان مصالحهما المتبادلة والمشتركة.

**ثانياً:** وضع خارطة طريق لتفعيل التبادل التجاري وتوثيق العلاقات الاقتصادية بين البلدين الجارين وتعزيز حجم وقيمة التبادل التجاري .

**ثالثاً:** تجديد معاهدة السلام التي أنهت الحرب العراقية –الإيرانية، والمعاهدات الاقتصادية الثنائية.

**رابعاً:** اللجوء إلى الحوار الدبلوماسي البنَّاء والركون إلى أسلوب التفاوض طويل المدى بدلاً من التصعيد العسكري حول العديد من القضايا الخلافية، يبدو أهمها في الوقت الحاضر القضايا الحدودية.

**خامساً:** إن الحل الأمثل والأكثر واقعية لحل قضية مشاركتهما في مياه شط العرب على العمل لتنحية هذه القضية جانباً ولو بشكل مؤقت للحيلولة دون تهديد هذه القضية للعلاقات العراقية –الإيرانية.

**سادساً:** تفعيل التنسيق الأمني-الاستراتيجي بينهما على الحدود للحيلولة دون تدفق المسلحين وبما قد يُهدد العملية الديمقراطية الفتية في العراق، مع التأكيد على اشتراكهما في المحافل الأمنية متعددة الأطراف لتقريب وجهات نظرهما حول أهم القضايا الأمنية والاقتصادية للشرق الأوسط عموماً.

التأثير الامريكي على الدور الاممي في العراق بعد عام 2003

 (رؤية لواقع الهيمنة الأمريكية والشرعية الأممية)

د. دينا محمد جبر[[198]](#footnote-199)(\*)

**أهمية الدراسة**

تأسست عصبة الأمم كمنظمة دولية بعد الحرب العالمية الأولى، كتكريس لواقع القوى المنتصرة في هذه الحرب رغم إعلان ميثاقها عن تأييد السلام العالمي، لكن الإعلان أصر على تأكيد تجسيده للواقع القائم للقوى بعد هذه الحرب، وذلك بأن جاء في ميثاقها بأن من اختصاص هذه العصبة الإشراف على الشعوب المتأخرة والمستعمرة سياسياً واقتصادياً وإدارياً وأن تتولى بنفسها تقرير مصير هذه الشعوب، وهذا ما أدى الى شرعنة الانتدابات. وعجزت هذه العصبة عن اتخاذ مواقف حازمة إزاء الحوادث الدولية الخطيرة كاعتداء الصين على اليابان وإيطاليا على الحبشة، وألبانيا وألمانيا على النمسا وتشيكوسلوفاكيا. كما أن الولايات المتحدة التي كانت العصبة فكرة رئيسها (ودرو ولسن) لم تشترك بها، وحدث أن انفصلت ألمانيا عن العصبة عام 1933 دون أي رادع. ففشلت العصبة في تحقيق أهدافها في السلم والأمن لنجد دعوات دولية لهيئة دولية أخرى هي الأمم المتحدة، فألزمت الدول غير الأعضاء بضرورة حفظ الأمن الدولي أي أنها جاءت انعكاساً لواقع الحرب والحلفاء المنتصرين، وألزمت العالم بما أرادته بل أنها جاءت أيضاً بعد التشكيل الجيو سياسي القسري في أوروبا وآسيا وأفريقيا باتفاقات عالمية. وكان أن ظهرت الدول السياسية الحديثة التي انضمت تلقائياً الى هذا التشكيل الذي كان نظرياً عالمياً، الا أنه كان بالفعل تعبيراً عن قيادة من الدول العظمى لعالمية إرادتها وتشكيلاً عاماً دون إرادة شعوب الدول الأخرى. وقد تأكد الواقع الجيو سياسي عندما تشكل مجلس الأمن من الخمسة الكبار المنتصرين ومن أعضاء يراعى في انتخابهم التوزيع الجغرافي للأعضاء غير الدائمين. فحرمت أفريقيا وآسيا من التمثيل بقدر كاف، بينما ظفرت أوروبا وأمريكا بالنصيب الأكبر. وقد تأكد هزال هذه العالمية أثناء الحرب الباردة وانقسام الدول الى كتلتين متصارعتين فيما كان الأعضاء غير الدائمين أو الصغار محكومين داخلياً وإقليمياً بنتائج هذه الصراعات. وكان ذلك واضحاً أيضاً في تصرفات هيئة الأمم المتحدة إزاء طلبات الانضمام الى عضوية الجمعية العامة وقضايا مثل فلسطين، وكوريا، وتأميم بترول إيران، ومشكلة قناة السويس، والاحتلالات الإسرائيلية عام 1967، واحتلال لبنان 1982. واذا كانت هيئة الأمم المتحدة قد قامت اسمياً على أسس حفظ السلام والأمن وتنمية العلاقات الدولية وتحقيق التعاون الدولي واحترام حقوق الإنسان، الا أننا نجد نظام (الفيتو) قد حرم الأمم والدول الأخرى من أن تكون طرفاً فاعلاً وعلى قدم المساواة مع الآخرين.

**فرضية الدراسة:**

تنطلق الدراسة من فرضية تشير الى الدور الأمريكي المؤثر على قرارات منظمة الأمم المتحدة وسياساتها في العراق، اذ نشأت العالمية أو الدولية على أساس من ميزان القوى العالمية وليس على أساس من تحقيق العدالة بالمعنى القيمي والفلسفي. أي أن نظام المصلحة الذي أقام السياسة أولاً والدول ثانياً هو الذي أدى الانقسام الى كتلتين كبيرتين في معركة الحرب الباردة. لقد انبثقت عن الأحلاف الدولية محاولات كتل إقليمية وقارية. وقد أقامت الممارسة السياسية منذ تشكيل النظام العالمي السابق، هوة واسعة بين الأفكار النظرية حول القانون الدولي وحل المنازعات بالطرق السلمية، وبين واقع السياسة البراغماتية. وهذا الأمر تأكد من ممارسات النظام السياسي الدولي السابق، إذأقام مجلساً للأمن يستند في مطلقه على قدرة الفرض في قراراته الى الدول الحليفة المنتصرة في الحرب العالمية الثانية. أي أن هذا المجلس لم يكن أكثر من تجسيد لواقع قائم. وهذا الواقع ناجم بالتالي عن إرادة القوى المنتصرة لا إرادة القوى النازعة الى السلام.

وعلى هذا الأساس توزعت هيكلية الدراسة على أربعة مباحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة. فتناول المبحث الأول نشأة الأمم المتحدة فضلاً عن توضيح سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي والمنظمة الدولية وصولاً الى دور الأمم المتحدة في العراق بعد الحرب وثم رؤية تحليلية لسياسات التفاعل الأمريكي- الأممي.

* المبحث الأول: نظرة عامة للأمم المتحدة.
* المبحث الثاني: الرؤية الأمريكية للنظام الدولي ومنظمة الأمم المتحدة.

**أولاً: الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي.**

**ثانياً: التأثير الأمريكي على منظمة الأمم المتحدة.**

* المبحث الثالث: آليات التفاعل الأمريكي- الأممي في العراق

**أولاً: التوظيف الأمريكي للغطاء القانوني للأمم المتحدة.**

**ثانياً: توظيف الغطاء الاقتصادي- الإداري.**

**ثالثاً: تفعيل الغطاء السياسي- العسكري.**

**رابعاً: استثمار المساعدات الإنسانية.**

* المبحث الرابع: نظرة تحليلية للسياسات الأممية في العراق.

**المبحث الأول**

**نظرة عامة للأمم المتحدة**

أنشئت منظمة الأمم المتحدة يوم 24 أكتوبر/ تشرين الأول 1945، وقد أنشاها 51 بلداً ملتزماً بحفظ السلام عن طريق التعاون الدولي والأمن الجماعي. وتنتمي الى الأمم المتحدة اليوم كل دول العالم تقريباً، اذ يبلغ عدد أعضاء المنظمة الدولية 191 بلد، وعندما تصبح الدول أعضاء في الأمم المتحدة فأنها توافق على القبول بالالتزامات المنصوص عليها في ميثاق المنظمة، وهو معاهدة دولية تحدد المبادئ الأساسية للعلاقات الدولية[[199]](#footnote-200). ولقد جاءت هيئة الأمم المتحدة انعكاساً لميثاق الأطلنطي بين بريطانيا وأمريكا في 4/آب أغسطس/ 1941 الذي نادى بالاتجاه نحو إنشاء هيئة عالمية، وقرر في المؤتمر الثلاثي الذي عقد في موسكو (أواخر تشرين 1943) إنشاء هيئة دولية، وقدم بالفعل مشروع إنشاء الهيئة العالمية[[200]](#footnote-201)، وتم بحثه بمؤتمر (دمبرتون أوكس) الذي عقد في واشنطن. وتأكدت مبادئ ميثاق الأطلنطي في مؤتمر يالطا، الذي عقد بشبه جزيرة القرم (4-12 شباط –فبراير 1945) وعزز بمؤتمر "سان فرانسيسكو" في المدة ما بين 25 نيسان (أبريل) و26 حزيران يونيو 1949 وتمت الموافقة عليه بالإجماع في 26 حزيران (يونيو) 1945. وللأمم المتحدة- وفقاً للميثاق- أربعة مقاصد هي[[201]](#footnote-202):-

* صون السلم والأمن الدوليين.
* تنمية العلاقات الودية بين الأمم.
* تحقيق التعاون على حل المشاكل الدولية وتعزيز احترام حقوق الإنسان.
* جعل هذه الهيئة مركزاً لتنسيق أعمال الأمم.

أن الأمم المتحدة ليست حكومة عالمية وهي لا تضع قوانين، ولكنها توفر سبل المساعدة على حل النزاعات الدولة وصياغة السياسات المتعلقة بالمسائل التي تمس العالم. وكل الدول الأعضاء، بما لها من آراء سياسية ونظم اجتماعية متباينة، لها في الأمم المتحدة أن تعرب عن آرائها وتدلي بأصواتها في هذه العملية[[202]](#footnote-203).

للأمم المتحدة ستة أجهزة رئيسية تقع مقار خمسة منها في المقر الرئيسي للأمم المتحدة بنيويورك، وهي الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية والأمانة العامة. أما مقر الجهاز السادس وهو محكمة العدل الدولية، فيقع في لاهاي بهولندا[[203]](#footnote-204).

ويلاحظ، أن مفهوم مسؤولية الحماية ليس ببعيد كثيراً عن المفهوم القديم، والمقصود به هنا التدخل الإنساني أو التدخل لأغراض إنسانية[[204]](#footnote-205). وقد كان التدخل الإنساني مثار جدل، سوء في حدوثه، كما هو الحال في البوسنة وكوسوفو والصومال، أو عدم حدوثه كما في حالة رواندا. ففي المدة ما بين عام 1992-1993، فشلت عمليات حفظ السلم في الصومال في إعادة الأمن والنظام الى نصابهما نتيجة لسوء التخطيط والتنفيذ والاستخدام المفرط للقوة العسكرية، الأمر الذي أدى في النهاية الى انسحاب الأمم المتحدة. وكان لإخفاق الأمم المتحدة في الحيلولة دون قتل المدنيين في البوسنة عام 1995 أثر كبير في مناقشة السياسة العامة المحددة للتدخل لأغراض الحماية. وقد ثار جدل عنيف حول شرعية التدخل العسكري لحلف شمال الأطلنطي في إقليم كوسوفو، لاسيما وأنه حدث في دولة ذات سيادة ودون موافقة مجلس الأمن. في هذه الحالة، يتحمل المجتمع الدولي تلك المسؤولية، مستخدماً في ذلك نطاقاً متصلاً من الوسائل يشمل: المنع، ومواجهة العنف عند اللزوم، وإعادة بناء المجتمعات الممزقة[[205]](#footnote-206). فحذر الأمين العام للأمم المتحدة السابق، كوني عنان، في خطاب له أمام الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 1999، من أنه اذا لم يستطع الضمير الإنساني المشترك أن يجد في الأمم المتحدة أكبر منبر له، فسيكون ثمة خطر كبير من أن يتم البحث عن الأمن والسلام في أماكن أخرى.

استجابة لهذا النداء، أعلن رئيس الوزراء الكندي في ذلك الحين، جون كريتيان، في مؤتمر الألفية- الذي عقد في سبتمبر من عام 2000- عن إنشاء لجنة دولية معنية بالتدخل والسيادة، تكون مهمتها دعم نقاش عالمي شامل حول العلاقة بين التدخل وسيادة الدول، يقوم على أساس التوفيق بين واجب المجتمع الدولي الذي يحتم عليه أن يتدخل أمام الانتهاكات الواسعة للقواعد الإنسانية وضرورة احترام سيادة الدول. في ديسمبر 2001، انتهت اللجنة بعمل تقرير يدور حول "مسؤولية الحماية". من هنا، كان أول ظهور لفكرة مسؤولية الحماية التي تعد تطوراً لمبدأ التدخل الإنساني[[206]](#footnote-207). فتشتمل مسؤولية الحماية على معالجة الأسباب الجذرية والمباشرة للصراع الداخلي. وقد أورد تقرير اللجنة الدولية المعنية بالسيادة والتدخل أربعة تدابير لمنع الأسباب الجذرية والمباشرة للصراع. هذه التدابير منها ما هو داخلي أي ما تتخذه الدول لحماية شعوبها، ومنها ما هو ذو طابع دولي[[207]](#footnote-208).

* التدابير السياسية: وتنطوي على التدابير التي يمكن أن تتخذها الدول كإقامة الديمقراطية، وتقاسم السلطات الدستورية، وتناوب السلطة، وتأييد الحريات، وسيادة القانون، كما تشمل أيضاً التدابير السياسية والدبلوماسية التي يمكن أن يتخذها الأمين العام للأمم المتحدة كالوساطة والمساعي الحميدة، وبعثات تقصي الحقائق.
* المعالجة الاقتصادية: كتقديم مساعدة إنمائية لتوزيع الموارد وتشجيع النمو الاقتصادي والفرص الاقتصادية. كما تشمل- على المستوى الدولي- وعودا بتمويل أو استثمار جديد أو وعدا بمعاملة الدولة وفقاً لشروط تبادل تجاري أكثر يسرا. وقد تشمل هذه التدابير اتخاذ إجراءات ذات طبيعة قسرية كالتهديد بجزاءات تجارية ومالية، وسحب الاستثمارات أو الدعم المقدم من صندوق النقد الدولي.
* الحماية القانونية: وتشمل الجهود الرامية الى تعزيز سيادة القانون، وحماية وسلامة الجهاز القضائي واستقلاله وتشجيع تنفيذ القوانين. أما فيما يتعلق بالبعد الدولي للحماية القانونية، فتشمل اللجوء للتحكيم أو القضاء الدولي في حالة الصراعات الداخلية، وأن كانت هذه التدابير قد تكون غير مقبولة أو متوافرة لدى كل الأطراف.
* التدابير العسكرية: وتشمل إصلاح المؤسسات العسكرية والأمنية للدول وضمان مساءلة الأجهزة الأمنية للدول وضمان عملها في إطار القانون. وعلى المستوى الدولي، يمكن اتخاذ تدابير عسكرية، منها الانتشار الوقائي للقوات، ومع ذلك، توجد ظروف استثنائية تصبح فيها مصلحة جميع الدول في الحفاظ على النظام الدولي تتطلب نفسها القيام برد فعل، وذلك عندما ينهار النظام كله في دولة ما أو يبلغ الصراع الأهلي حداً من العنف يهدد المدنيين بإبادة جماعية أو تطهير عرقي واسع النطاق[[208]](#footnote-209). وقد استقر الرأي على أن هذه الظروف الاستثنائية يجب أن تكون حالات عنف تهز ضمير البشرية، أو تشكل خطراً قائماً وواضحاً على الأمن والسلم الدوليين وتستدعي تدخلاً عسكرياً[[209]](#footnote-210).

تنطوي مسؤولية الحماية أيضاًَ على المتابعة وإعادة البناء. ويعني ذلك تقديم مساعدة متكاملة- خاصة بعد تدخل عسكري- وذلك فيما يتعلق بالتعمير والمصالحة (كما حدث في العراق) ومعالجة أسباب الضرر الذي قصد التدخل أن يوقفه أو أن يتجنبه. وينبغي أن يكون هناك التزام حقيقي بالمساعدة على إعادة بناء سلام دائم، والعمل على حسن الإدارة ودوام التنمية. كما ينبغي أيضاً تهيئة الظروف الملائمة لإعادة بناء السلامة العامة والنظام العام من قبل موظفين دوليين يعملون في شراكة مع السلطات المحلية بهدف تحويل سلطة إعادة البناء الى هذه السلطات. وبناء على ذلك، فأن التفكير في التدخل العسكري يبرز أهمية وضع إستراتيجية لما بعد التدخل. هذا الأخير يهدف أساساً الى منع وقوع صراعات وحالات طوارئ إنسانية أو زيادة حدتها أو انتشارها أو بقائها أو تكرارها. لذا، يجب أن يكون هدف هذه الإستراتيجية المساعدة على عدم ضمان تكرار الأحوال التي أدت الى التدخل العسكري أو مجرد إعادة ظهورها[[210]](#footnote-211).

**المبحث الثاني**

**الرؤية الأمريكية للنظام الدولي ومنظمة الأمم المتحدة**

**أولاً: الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي**

رغم اتفاق علماء السياسة على أن الدولة مجتمع منظم، الا أن بعضهم يقول أن العلاقات بين هذه الدول لا يحكمها نظام، لأن مجتمع الدول بطبيعته يخلو من ترتيب هرمي للسلطة، ويقوم على مصفوفة أفقية مشكلة من وحدات مستقلة وذات سيادة لا تخضع لأي سلطة أعلى منها، وحتى في حالة وجود تلك القواعد الملزمة فلا توجد سلطة عليا فوق سلطة الدول تضمن تطبيق هذه القواعد في حال الخروج عليها. وبعبارة أخرى فأن قانون الغاب هو الذي تخضع له الدول وفق هذه النظرية[[211]](#footnote-212).

بينما يرى آخرون أن هناك نظاماً يحكم بين الدول، وهو نظام يضم مجموعة من الوحدات المتفاعلة التي تسمى أمماً أو دولاً، يضاف اليها أحياناً بعض المنظمات فوق القومية مثل الأمم المتحدة. ففي أعقاب الحرب العالمية الأولى تداعى المنتصرون ليضعوا أسساً لنظام عالمي جديد، ففي قمة يالطا عام 1945م تم إعادة رسم الخريطة العالمية وتوزيع مناط النفوذ بين المنتصرين في الحرب، ثم تحول شكل النظام الدولي الى القطبية الثنائية بعد تكوين حلف الأطلسي عام 1949م وامتلاك الاتحاد السوفيتي القنبلة الذرية وتكوين حلف وارسو بدايات عام 1954م، وحاول القطبان الظهور بأن النظام العالمي بعد الحرب العامية هو برعاية هيئة الأمم المتحدة وتحديداً مجلس الأمن الذي أنيط به حماية السلم والأمن الدوليين، بصرف النظر عن بعض الاستثناءات القليلة والمعزولة عملياً[[212]](#footnote-213)، وظهر أن التوسع القاعدي لعدد الدول في تركيبة النظام العالمي اتجهاهها للأحلاف- وخصوصاً بين المحورين الأساسيين- أدى الى انقسام واضح على المستوى العقائدي والسياسي والاقتصادي بين الدول، وهو ما انعكس سلباً على النظام العالمي في ظل الأمم المتحدة، وجعل هذا النظام أداة بيد الدول المؤثرة فيه من الناحيتين العسكرية والاقتصادية، فحصر التنافس عملياً بين واشنطن وموسكو آنذاك على قيادة النظام العالمي أدى عملياً الى تهميش كل القوى الواعدة للمنافسة معهما، وبذلك ظلت جميع الأطراف الأخرى دولاً تابعة بصرف النظر عن قوتها وقدرتها التي تبدو بأنها لا يستهان بها كنموذج (اليابان، وألمانيا، وإيطاليا)، ومجموعة الدول الأوروبية (كفرنسا وبريطانيا شركاء الحلفاء في الحرب)[[213]](#footnote-214).

واتجه النظام الدولي خلال هذه المرحلة نحو أحادية القطبية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور الولايات المتحدة بوصفها قائدة للمعسكر الغربي منفردة بقيادة العالم، وتوسعت هيمنتها على الأمم المتحدة. وقد شهدت هذه المرحلة زيادة عدد الدول نتيجة الانقسامات والانشقاقات التي حدثت في كثير من الدول[[214]](#footnote-215). وفي الوقت نفسه يشير النظام خلال هذه المرحلة الى أنواع تفاعلات جديدة تركز على الجوانب الثقافية وتوزيع مصادر القوة والنفوذ بصورة تعطي دوراً أكبر للمنظمات غير الحكومية، مما جعل بعض المحللين يطلق عليه اسم النظام العالمي الجديد بدلاً من النظام الجديد[[215]](#footnote-216).

وكما هو الحال في أعقاب انهيار نظام دولي ونشوء نظام آخر؛ قامت حرب جديدة، بأسباب مباشرة كتهديد عراقي للنظام الدولي، ولكن في واقع الحال كما هو في المرات السابقة؛ فأن الأسباب الحقيقية كانت تكمن في رغبة القوة الدولية المهيمنة في فرض نظام جديد يقضي على عيوب النظام السابق من وجهة نظرها، ويغير من المعادلات التي تحد من نفوذها وهيمنتها بما يناسب حجم قوتها بوصفها قوة أولى ومهيمنة على العالم[[216]](#footnote-217).

وقد حدد الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب في خطابه الشهير أمام الكونجرس في 14/4/1991م المبادئ العامة التي ستحكم النظام العالمي، فكان مما قاله: "لقد أنقذنا أوروبا، وتغلبنا على الشلل، ووصلنا الى القمر، وأضأنا العالم بثقافتنا، والآن ونحن على مشارف قرن جديد نسأل: لمن ينسب هذا العصر؟! أنني أؤكد أنه سيكون عصراً أمريكياً آخر". وكانت من أبرز ملامح هذا العصر الأمريكي مشاركة واشنطن في خلق البؤر المناسبة للصراعات الإقليمية، ومن ثم التدخل في إدارتها وصولاً الى فرض الحلول المناسبة لها من الوجهة الأمريكية البحتة؛ كما طبقت وفرضت أساليب جديدة لفرض مشيئة منطق القوة في السياسة الدولية[[217]](#footnote-218)، كما جرى تهميش جميع القوى الأخرى في العالم وعزلها عملياً وربطها بأزمات داخلية اقتصادية مالية ذات صفة وخلفيات سياسية، وهو الأمر الذي أدى الى غياب تام لتوازن القوى العالمي، وابتدعت مفهومات ومصطلحات ظاهرها مختلف عن خلفياتها ومضمونها، وسوغت أعمالاً بحجج واهية ليس لها أي علاقة بالقضايا التي تطرح من أجلها كنموذج (العقوبات الذكية). وفي الجانب الاقتصادي كان الإعلان رسمياً عن حرية التجارة العالمية، وإلغاء الحواجز الجمركية وفتح الأسواق المالية دون قيد داخلي؛ مروراً بالتدخل في السياسات العامة للدول عبر ظاهرة المديونية، وسياسات التخصيصية، وصندوق النقد الدولي، وغيرها من المؤسسات المالية ذات الهوية والمنشأ الرأسماليين، وصولاً الى تطويع دول العالم وفقاً لمنظور معين من التدخل من الصعب تخطيه أو تجاهله؛ بدءاً من عالم الاتصالات والثقافة، ووصولاً الى سلوك البشر وأمزجتهم وتفكيرهم[[218]](#footnote-219).

وتم اتخاذ حادث ضرب برجي نيويورك وتفجير وزارة الدفاع الأمريكية البنتاجون ذريعة لشن حرب تفرض فيها الولايات المتحدة مفردات جديدة لنظام عالمي جديد يلبي المطالب الأمريكية في الهيمنة والنفوذ، فانهالت العروض الأوروبية بشأن الانضمام للحملة الدبلوماسية والعسكرية الأمريكية ضد الإرهاب فأدى العدوان على الولايات المتحدة الأمريكية الى إقناع الدول الكبرى بأهمية الدور الأمريكي، ونتيجة لذلك فأن الولايات المتحدة لم تعد تواجه خصماً إستراتيجياً أو بلد وحيداً أو متحالفاً يستطيع أن يصبح كذلك على الأقل خلال العقد المقبل، كما لم تعد الدول الكبرى الأخرى تنظر الى الولايات المتحدة الأمريكية على أنها تشكل تهديداً إستراتيجياً، والخطر الذي يتعرض له جميعهم لا يأتي عبر الحدود، وإنما من خلايا إرهابية مزروعة داخل بلدانهم أو من النزاعات بين قوى عسكرية ثانوية[[219]](#footnote-220). فضلاً عن إقناع أوروبا بأنها لا تمتلك وسائل الانتقام من هجمات مشابهة، وبأن الحاجة لعلاقات أمنية عبر المحيط الأطلسي تظل قائمة؛ كما أن التحسن في العلاقات الروسية- الأمريكية يستبعد الحاجة الى دور الوساطة المبكر بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، والذي حاول بعض قادة أوروبا القيام به، ولهذه الأسباب تبنى مجلس حلف الناتو ولأول مرة في تاريخ الخلف خلال ثمان وأربعين ساعة من الهجمات الإرهابية طبقاً للمادة الخامسة من معاهدة الحلف التي تسمح بالقيام بإجراءات دفاعية مشتركة، وعكست الدبلوماسية المشتركة التي برزت تأكيداً أكبر على التعاون الثنائي مع واشنطن انطلاقاً من أسس وطنية وضمن إطار شمال الأطلسي بدلاً من هيئات الاتحاد الأوروبي[[220]](#footnote-221).

لقد تميز هيكل النظم الدولية المعبر عن مجموعة من الدول الكبرى؛ بأنه يمكن أن تكون أحدها أقوى من الجميع، وهذا الدور مارسته بريطانيا في كثير من مراحل النظام الدولي، ولكن كان بجانبها قوى أخرى كان لها رأيها النافذ والمتحكم أيضاً كفرنسا، والنمسا، وألمانيا، وروسيا، وأمريكا، في مراحل مختلفة، وتميزت هذه النظم بأنه عندما تحاول دولة الانفراد بالهيمنة فسرعان ما تندلع الحرب لتعيد التوازن مرة أخرى، ولكن في النظام الدولي الجديد بدأت الولايات المتحدة الامريكية في الشروع بالانفراد الذي يعني اخضاع الاخرين وعدم السماح بنفوذ لهم في هيكل النظام الدولي، وكان من ابرز مظاهره[[221]](#footnote-222):

* جعل الولايات المتحدة الامريكية محور العلاقات الدولية.
* التدخل في العلاقات الاقليمية والثنائية.
* إخضاع حكام العالم والترويج بانهم ليسوا اكثر من مجرد حكام محليات.

وتنامي القلق داخل اوروبا-بشكل عام-وفرنسا والمانيا على وجه الخصوص، عندما اعنلت ادارة بوش الابن عن إستراتيجية الامن القومي الامريكي الجديدة، وتبني مفهوم الضربات الاستباقية، وفطنت اوروبا الى ان العقيدة الامنية الامريكية تهدف الى الحفاظ على الهيمنة الاحادية خلال القرن الحادي والعشرين سيكون قرناً امريكياً، حتى لو ادى ذلك الى تعطيل نمو القوة الاوروبية المستقلة على الصعيد الدفاعي، ويعني ذلك اول ما يعني تهميش كل من فرنسا والمانيا وقطع الطريق على تطوير الدفاع الاوروبي المستقل، أي ان مصلحة الولايات المتحدة تتمثل في نكوص الاوروبيين بقيادة فرنسية-المانية عن الاضطلاع ببناء قوة عسكرية اوروبية قادرة على توفير غطاء مستقل لامن القارة بعيداً عن الغطاء الاطلسي[[222]](#footnote-223).

وبذلك بدا النظام الدولي السائد منذ الحرب العالمية الثانية لا يعبر حقيقة عن هيكل النظام الدولي، وظهر ما يشبه الصراع بين قوة تحاول تحطيمه وصياغة نظام جديد يتفق مع امكانيتها وطموحها، وبين قوى تحاول الاحتفاظ به والتشبث بقواعد قديمة تحفظ لها مكانتها في النظام الدولي[[223]](#footnote-224).

**ثانياً: التاثير الامريكي على منظمة الامم المتحدة**

قبل بدء الحرب الامريكية البريطانية على العراق[[224]](#footnote-225) ودون قرار من مجلس الامن الدولي كتب "ريتشارد بيرل"[[225]](#footnote-226)(\*) مقالاً نشرته صحيفة غارديان البريطانية بعنوان "موت الامم المتحدة" نعى فيه المنظمة الدولية، معتبراً اياها فاقدة المصداقية وغير قادرة على حماية الجمهوري لاسيما الجناح الاكثر محافظة ويمنية، وهي تمثل في واقع الامر صراعاً فكرياً سياسياً بين رؤيتين امريكتين للعالم لموقع الولايات المتحدة الامريكية فيه وهي[[226]](#footnote-227):

1. **الاولى:** المدرسة الواقعية، وتؤمن بان القوة وحدها هي العنصر الحاسم في حماية الامن القومي وفي منع ما تراه من فوضى دولية. وبالنسبة للامم المتحدة يرى هؤلاء انها ليست سوى منظمة بالية عكست توازنات مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وصار مطلوباً ان يعاد تكوينها جذرياً لتعكس مصالح الولايات المتحدة الامريكية بالدرجة الاولى، باعتبارها القطب الاوحد في العالم المعاصر.
2. **الثانية:** مدرسة التعاون الدولي او الليبرالية في العلاقات الدولية، وتنطلق من فكرة رئيسية حول تجانس المصالح الدولية، وان الدول يمكن ان تتصرف بأعتبارها تشكل مجتمعاً متجانساً، اكثر من مجرد اطراف منفصلة لكل منها مصالحها الضيقة والخاصة بها، وبهذه الوسيلة يتشكل نظام للتفاعلات ينهي اسباب الفوضى الناتجة عن التعارض بين المصالح الدولية ويوفر الحلول للنزاعات الدولية، ومن ثم يمنع تحولها الى ازمات وحروب طاحنة.

فيرد ذوو النزعة الليبرالية على اتهامات الجمهوريين بوجود انفاق كبير للمنظمة الدولية دون جدوى، فميزانيتها لا تزيد على 1.25 بليون دولار وهو ما ينفقه البنتاغون الامريكي في اقل من 32 ساعة فقط، وان كل ما تنفقه البرامج والوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة اقل من ربع ميزانية مدينة نيويورك وحدها. فعدد موظفي المنظمة الدولية حوالي 50 الف موظفاً وهو يماثل تقريباً عدد موظفي مدينة ستوكهولم يقومون بمهام تمتد من حفظ السلام الى الاغاثة. وبالنسبة لهؤلاء، فان الامم المتحدة تعبر عن مصالح الجماعة الدولية ككل وتمثل الحد الادنى من تعددية وديمقراطية صنع القرار الدولي المتعلق بمصير الشبرية ككل، وان المصالح الامريكية الضيقة لا تتعارض بالضرورة مع المصالح الاكبر للجماعة بل هي جزء منها[[227]](#footnote-228). وفي ضوء هاتين الرؤيتين تتراوح سياسة البيت الابيض تجاه الامم المتحدة بين جهد يسعى الى تحويلها لاداة من ادوات صنع السياسة الامريكية، واخر يهدف الى توظيفها بإذتشكل منظومة تفاعلات دولية تحقق ريادة امريكية، ولكن بالتعاون مع الآخرين. ويأتي الميل الى هذا الجانب او ذاك استناداً الى طبيعة المسيطرين على صنع القرار الامريكي فالادارات الديمقراطية هي اكثر ميلاً الى توظيف الامم المتحدة وفقاً لمفاهيم التعاون الدولي[[228]](#footnote-229).

وفي المراحل التي تنقسم فيها عملية صنع القرار بين انصار التيارين تختلط المواقف وتصبح السياسة الامريكية تجاه الامم المتحدة مترددة بين هذا او ذاك. ويوضح ذلك الاختلاط في السياسات ابان فترة الرئيس الامريكي الاسبق بيل كلنتون الثانية، حين قرر الكونغرس الامريكي وبتأثير من رئيسه نيوت غنغريتش الامتناع عن دفع المخصصات الامريكية ومتأخراتها لمنظمة الامم المتحدة[[229]](#footnote-230)، في حين كانت ادارة كلنتون راغبة بتسوية هذه القضية باعتبار ان ذلك سوف يعطيها نفوذاً اكبر في عملية اصلاح المنظمة الدولية التي كانت مثار بحث جدي آنذاك داخل مجلس الامن والجمعية العالمة. وبالتطبيق على حالة ادارة الرئيس الامريكي جورج بوش الثانية رغم سيادة التيار اليمني المحافظ فيها وتجانسها شبه الكامل مع التيار المسيطر على الكونغرس، فأنها من الناحية السلوكية تمثل خليطاً من المواقف المتأرجحة ما بين اللجوء الى منظمة الامم المتحدة لتمرير ما يعد ضرورياً للمصالح الاستراتيجية الكبرى لاكسابها الشرعية الدولية، وما بين تجاوزها. فيمثل لجوء الولايات المتحدة الامريكية الى المنظمة الدولية بعد هجمات 11 ايلول/سبتمبر عام 2001 لاستصدار قرارات تدين الارهاب الدولي، حالة بارزة في توظيف منظمة الامم المتحدة لخدمة المصالح الامريكية الحيوية وفرض انواع من الممارسات على العالم بأسره بعد اكسابها طابعاً عالمياً وليس طابعاً امريكياً فحسب[[230]](#footnote-231).

في ظل الحضور الامريكي الكبير على الساحة الدولية، نجد ان المساعي التي يبذلها مجلس الامن للتحكم في موقف الولايات المتحدة، اخذت تشبه المساعي التي بذلها مجلس الشيوخ عند الرومان قديماً للسيطرة على الامبرطور. فالدبلوماسيون في مقار الامم المتحدة على اخلافها قد اجمعوا على وصف الجدل المثار قبل ضرب العراق، انام هو بمثابة استفتاء حول الاستخدام الامريكي للقوة العسكرية وليس بخصوص نزع الاسلحة من العراق. لكن على الرغم من ذلك نجد ان الحرب الامريكية على العراق جاءت متعارضة مع العديد من قواعد الشرعية الدولية والتي اكدت كلها على مبدأ تحريم التدخل في الشؤون الداخلية او الخارجية للدول الاخرى وعلى قمتها قرارات الجمعية العامة وخاصة القرار رقم 2131 المؤرخ في 21 كانون الاول/ديسمبر عام 1965 الذي تضمن الاحكام التي عرفت مفهوم التدخل ومظاهره وصوره، وفي هذا الاطار نص هذا القرار على ما يأتي[[231]](#footnote-232):

* تحريم التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدول سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة ولاي سبب كان، وكذلك كل تهديد موجه الى شخصية الدولة او ضد عناصرها السياسية والاقتصادية والثقافية. (مادة 1).
* تحريم ممارسة او تشجيع استعمال التدابير الاقتصادية والسياسية لاجبار دول اخرى على تعليق ممارستها لحقوقها السيادية لو للحصول منها على امتيازات منها والامتناع عن تنظيم او تمويل او تشجيع الانشطة التخريبية او الارهابية الموجهة ضدها. (مادة 2).
* الاعتراف بان لكل دولة الحق باختيار نظامها السياسي او الاقتصادي او الاجتماعي والثقافي دون أي تدخل خارجي. (مادة 5).
* اعتبار التدخل انتهاكاً للسلم والامن الدوليين ويشكل خرقاً للميثاق. (مادة 4).

فتحريم التدخل التدخل في الشؤون الداخلية مرتبط بشكل وثيق بنصر القرار رقم 2625 المتعلق "بمبادئ القانون الدولي التي تمس العلاقات الودية والتعاون بين الدول طبقاً للميثاق"[[232]](#footnote-233)، واسترجع عبارات تحريم التدخل نفسها الورادة في القرار رقم 2131 والقرار رقم 1514 الخاص "بحق الشعوب في تقرير مصيرها"[[233]](#footnote-234) والقرار رقم 2734 المتعلق "بتعزيز الامن الدولي"[[234]](#footnote-235) والقرار رقم 31/91 المتعلق "بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول"[[235]](#footnote-236) والقرار رقم 34/103 الخاص "بتحريم سياسة الهيمنة في العلاقات الدولية"[[236]](#footnote-237).

ان التنافس على الاصلاح وثيقة الامم المتحدة اصبح عبئاً بسبب الهيمنة الامريكية اليوم، إذان ممارسة القوة العسكرية يجب ان تستند الى سلطة الامم المتحدة وليس مدى قدرتها ولكن من الناحية العلمية فهذان الشرطان متلازمان لا فصل بينهما. لذلك. في حالة فرض مجلس الامن لقراراته الجماعية فان مشاركة الولايات المتحدة شرط لابد منه سواء في الوقت الحاضر او المستقبل القريب، وان القوة العظمى هي التي ستواصل المشاركة سياسياً ومالياً. كذلك اذا استمر مجلس الامن في معارضة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الخاصة ببعض القضايا الحاسمة، فان الامم المتحدة ستتحول تدريجياً لتصبح صورة من عصبة الامم في اخفاقها. وبخصوص ذلك، وجدنا الرئيس جورج بوش الابن في خطابه امام الجمعية اغلعامة للمنظمة في سبتمبر 2002 قد اكد ان مجلس الامن التابع للامم المتحدة قد تم تأسيسه لتكون مفاوضاته اكثر من كونها جدلاً، وقراراته اكثر من كونها امنيات، وذلك على عكس عصبة الامم. ان تحديات المستقبل التي ستواجه انصار الامم المتحدة مضاعفة لانهم سيحملون على عاتقهم مهمتين، الاولى: هي تحديد الوقت الذي سيصبح فيه مجلس الامن مضاعفاً للقوة الامريكية والثانية: في اقناع الولايات المتحدة بان من مصلحتها العمل بصورة متعددة الاقطاب[[237]](#footnote-238).

**المبحث الثالث**

**آليات التفاعل الامريكي-الاممي في العراق**

**اولاً: التوظيف الامريكي للغطاء القانوني للامم المتحدة**

شنت الولايات المتحدة الحرب على العراق بدون غطاء من الشرعية الدولية وبدون تفويض من الامم المتحدة، الامر الذي طبع علاقة واشنطن بالمنظمة الدولية بدرجة عالية من التوتر والشك المتبادل[[238]](#footnote-239). وقد استمر هذا الشك مخيماً على العلاقات بين الطرفين طوال المدة التالية، وان كانت تطورات الاحداث قد ارغمت الولايات المتحدة على اللجوء المتكرر للمنظمة الدولية من اجل اضفاء الشرعية على الاوضاع في العراق، وللاستعانة بها في معالجة الصعوبات التي واجهتها هناك. وتعكس ذلك سلسلة القرارات الصادرة عن الامم المتحدة بشأن العراق مسار العلاقة بين الولايات المتحدة والقوى الدولية الرئيسية وهي العلاقة التي سارت في اتجاه التحسن بشكل متصاعد، رغبة من اطرافها في تجاوز الازمة التي نشبت بسبب القرار الامريكي المنفرد بغزو العراق، وفي الاول من مايو 2003 اعلن الرئيس الامريكي جورج بوش انتهاء العمليات العسكرية الرئيسية في العراق. وعلى اثر ذلك مباشرة تحركت الولايات المتحدة في مجلس الامن من اجل اصدار قرار يضفي الشرعية القانونية على وجودها هناك، ويحدد الاطار القانوني الذي سيحكم علاقة العراق تحت سيطرتها بدول العالم الاخرى وبالمنظمة الدولية. في هذه المرحلة كانت الولايات المتحدة ما زالت تمر بمرحلة الشعور بالانتصار، وكان الوضع في العراق يبدو تحت السيطرة، وكان الشاغل الاهم للولايات المتحدة هو تكييف الوضع القانوني للعراق ولوجودها فيه من اجل توفير الشرعية القانونية للمعاملات المالية والاتفاقات التجارية والاقتصادية المرتبطة بعملية اعادة الاعمار وبالاتجاه نحو تطبيع العلاقات الاقتصادية بين العراق والعالم الخارجي. وقد صدر قرار مجلس الامن رقم 1483 في 22 مايو، لتحقيق ذلك. وقد نص القرار على الاعتراف بالولايات المتحدة وبريطانيا كدولتي احتلال في العراق، وهي الوضعية التي لم تجد الولايات المتحدة بدا من القبول بها رسميا، باعتبارها توفر التكييف الوحيد الممكن، وفقاً لقواعد القانون الدولي، الذي يتيح لها ادارة الموارد المالية للعراق وتوجيهها بالطريقة التي تراها مناسبة في سبيل اعادة الاعمار[[239]](#footnote-240).

وبمقتضى هذا القرار تم انهاء اشكال الحظر التجاري كافة المفروضة على العراق، باستثناء المعدات العسكرية، كما تم تمديد العمل ببرنامج النفط مقابل الغذاء لمدة ستة شهور على ان يجري خلالها تصفية البرنامج، ويتم تحويل كافة الموارد المالية المستحقة للعراق في صندوق خاص لتنمية العراق بالبنك المركزي العراقي، على ان يتولى الاشراف عليه هيئة دولية يمثل فيها مجلس الامن، كما تم تحصين صادرات العراق النفطية ضد دعاوى التعويض المتعلقة باحداث وقعت قبل سقوط النظام السياسي السابق في العراق[[240]](#footnote-241).

**ثانياً: توظيف الغطاء الاقتصادي-الاداري:**

فقد رحب القرار بمساهمة دول اخرى في اعادة بناء العراق، بما وفر غطاء دولياً لمساهمة دول اخرى ضمن قوات التحالف. وكحل وسط بين الحرص الامريكي على السيطرة المنفردة على سير الاوضاع في العراق، ومطالبة المجتمع الدولي باعطاء دور اكبر للامم المتحدة، دعا القرار الامين العام للامم المتحدة بتعيين ممثل خاص له في العراق، وقد عين القرار مسؤوليات ممثل الامين العام بطريقة لا تخلو من غموض، ولا تتعارض مع الرغبة الامريكية في الانفراد بادارة الامور في العراق، ولكنها في الوقت نفسه لا تمنع قيام الامم المتحدة بدور سياسي عندما احتاجت الولايات المتحدة لمساندة المنظمة الدولية. ومن ابرز نقاط قرار مجلس الامن رقم 1483-22 ايار 2003[[241]](#footnote-242):

1. يطلب الى الامين العام تعيين ممثل خاص للعراق تشمل مسؤولياته المستقلة تقديم تقارير منتظمة الى المجلس عن انشطته بموجب هذا القرار وتنسيق أنشطة الامم المتحدة في عمليات ما بعد انتهاء الصراع في العراق، والتنسيق فيما بين وكالات الامم المتحدة والوكالات الدولية المشاركة في انشطة المساعدة الانسانية وانشطة اعادة البناء في العراق وتقديم المساعدة لشعب العراق، بالتنسيق مع السلطة.
2. يؤيد قيام شعب العراق، بمساعدة السلطة وبالعمل مع الممثل الخاص، بتكوين ادارة مؤقتة عراقية بوصفها ادارة انتقالية يسيرها العراقيون، الى ان ينشئ شعب العراق حكومة تمثيلية معترف بها دولياً وتتولى مسؤوليات السلطة.
3. يقرر الا تسري بعد الان جميع تدابير الحظر المتصلة بالتجارة مع العراق وبتقديم الموارد المالية والاقتصادية للعراق، والمفروضة بموجب القرار 661 (1990) والقرارات اللاحقة ذات الصلة.
4. يحيط علماً بإنشاء صندوق تنمية العراق، ويوضع في المصرف المركزي للعراق، ويقوم بمراجعة حساباته محاسبون عموميون مستقلون.
5. يطلب الى المؤسسات المالية الدولية مساعدة شعب العراق في اعادة بناء اقتصاده وتنمية وتيسير تقديم المساعدة من جانب مجتمع المانحين بنطاقه الاوسع.
6. يقرر ان ينهي اعتباراً من اتخاذ هذا القرار المهام المرتبطة بانشطة المراقبة والرصد التي يضطلع بها الامين العام في اطار البرنامج، بما في ذلك رصد تصدير النفط والمنتجات النفطية من العراق.

**ثالثاً: تفعيل الغطاء السياسي-العسكري**

وفي الرابع عشر من اغسطس 2003 اصدر مجلس الامن القرار رقم 1500، الذي رحب فيه بانشاء مجلس الحكم في العراق، واعبتره مجلساً يمثل القطاع العريض من سكان البلاد، وخطوة مهمة نحو تشكيل حكومة تمثل الشعب العراقي ومعترف بها دولياً لتتولى مستقبل ممارسة السيادة في العراق. كما نص القرار على انشاء بعثة تمثل الامين العام للامم المتحدة في العراق، للقيام بالمهام التي نص عليها القرار 1483. ومن ابرز محتويات قرار مجلس الامن رقم 1511 الآتي[[242]](#footnote-243):

1. يقرر ان مجلس الحكم ووزراءه هم الاجهزة الرئيسية للادارة المؤقتة العراقية الى تجسد سيادة دولة العراق خلال المدة الانتقالية الى ان يتم انشاء حكومة ممثلة للشعب ومعترف بها دولياً وتتحمل مسؤوليات السلطة.
2. يؤكد ان ادارة شؤون العراق ستتم تدريجياً على يد الهياكل التي تشكلها الادارة العراقية المؤقتة.
3. يدعو مجلس الحكم الى ان يقدم مجلس الامن وبالتعاون مع السلطة، ومع الممثل الخاص للامين العام، وحسبما تسمح به الظروف، جدولاً زمنياً وبرنامجاً لصياغة دستور جديد للعراق واجراء انتخابات ديمقراطية في ظل ذلك الدستور.
4. يؤكد على اهمية انشاء قوة شرطة وقوات امن عراقية فعالة للحفاظ على القانون والنظام والامن ومحاربة الارهاب وفقاً للفقرة 4 من القرار 1483 (2003)، ويهيب بالدول الاعضاء المساهمة في تدريب قوات الامن العراقية وتزويدها بالمعدات.
5. يدعو الدول الاعضاء الى منع عبور الارهابيين الى العراق، او تمويلهم بالسلاح، ويؤكد اهمية تعزيز تعاون بلدان المنطقة ولاسيما جيران العراق، في هذا الصدد.

وتمثلت الخطوة الثالثة من جانب الامم المتحدة في صدور قرار مجلس الامن رقم 1511، بتاريخ 16 اكتوبر استجابة لطلب امريكي بسبب الصعوبات الامنية التي واجهتها العراق وزيادة حاجتها للفوز بدعم دول اضافية تقبل بارسال وحدات عسكرية للعراق، وهو الامر الذي لم يرحب به سوى عدد محدود من الدول في اطار صيغة الاحتلال التي نصت عليها قرارات مجلس الامن السابقة، وفق اطار السلطات المحدودة المتاحة لمجلس الحكم العراقي. وكان ضرورياً توسيع سلطات مجلس الحكم واعادة تكييف وضعه القانوني، وكذلك الوضع القانوني للقوات الاجنبية العاملة في العراق لتسهيل قيام عدد اضافي من الدول بارسال قواته الى هناك. فقد نص القرار على اعتبار مجلس الحكم والوزراء الذين قام بتعيينهم الاجهزة الرئيسية للادارة المؤقتة العراقية، والتي تجسد سيادة دولة العراق خلال المدة الانتقالية، بشرط التزامها بجدول زمني لاقرار الدستور واجراء انتخابات يتولد عنها تكوين حكومة شرعية منتخبة. ومن الناحية القانونية اتاح هذا التعديل في صفة مجلس الحكم له الحق واستقبال قوات اجنبية، فوافق مجلس الامن على تأسيس قوة متعددة الجنسيات ذات صلاحية مؤقتة تحت قيادة موحدة لمساندة مجلس الحكم في تنفيذ عملية انتقال السلطة وتثبيت الشرعية، على ان تقوم الولايات المتحدة بتقديم تقرير للمجلس عن اداء هذه القوة لمهامها مرة كل ستة اشهر[[243]](#footnote-244).

**رابعاً: استثمار المساعدات الانسانية**

ظلت الامم المتحدة تقوم بدور المساعدة الانسانية لسنوات عديدة قبل الحرب الاخيرة في العراق، ولكن تقسيم العمل بين الولايات المتحدة الامريكية والامم المتحدة بعد الحرب غير واضح المعالم الى ان وافقت الامم المتحدة عملياتها في العراق بسبب تدهور الاوضاع الامنية. وقد منح القرار 1483 الصادر من مجلس الامن في 22 مايو 2003 الامم المتحدة دوراً محدوداً في العراق بالتوازي مع دور القوى المحتلة. وينص القرار على تعيين ممثل خاص مستقل للامين العام، وللممثل الخاص ان يقوم بدور المساعدة في اقامة حكومة انتقالية بالاضافة الى الاشراف على عدد من انشطة الامم المتحدة في العراق. كما يسمح القرار ايضاً بتمثيل الامم المتحدة في اللجنة الاستشارية والرقابية الدولية لصندوق التنمية في العراق الذي يحتوي كل عائدات النفط الضرورية جداً لتمويل عمليات اعادة البناء. وقد امكن لعدد من وكالات الامم المتحدة المساعدة في جهود ما بعد الحرب في العراق. مثل برنامج الغذاء العالمي، ومكاتب الامم المتحدة لخدمات المشروعات، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وصندوق الطفل[[244]](#footnote-245). ولا تعتبر الجهود التي تعرضها هذه المنظمات ضمن انشطة اعادة البناء، وبالتالي فهي لا تحتاج الى تفويض اضافي، لانها تعمل بناء على تفويض سابق من مجلس الامن بتقديم المساعدة للعراق. على ان هناك منظمات اخرى، مثل برنامج الامم المتحدة الانمائي وادارة عمليات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة، لا يمكنها الاضطلاع بمهام دون تفويض من مجلس الامن يخول لها القيام بعملياتها. وهناك منظمتان اضافيتان تابعتان للامم المتحدة يمكن ان يعلبا دوراً في بناء العراق اذا ما اتيح لهما ذلك، وهما لجنة الامم المتحدة للتعويضات (UNCC)، والتي أنشئت في عام 1991 وفقاً لقرار مجلس الامن رقم 692 لمتابعة الادعاءات ودفع التعويضات عن الخسائر والاضرار الناجمة عن احتلال العراق للكويت ولجنة التنسيق رفيع المستوى، ومهمتها اعادة الاملاك المفقودة والاشخاص المفقودين من العراق الى الكويت. وكانت الامم المتحدة تمارس انشطتها في تقديم الخدمات الاساسية الى العراقيين منذ حرب الخليج 1991 ولدى منظماتها خبرات متراكمة من عملها على امتداد البلاد. وكان برنامج الامم المتحدة الانمائي هو اهم الوكالات العالمة على ارض الواقع، إذاوكلت اليه مهمة ادارة برنامج النفط مقابل الغذاء، وتركزت جهوده الاساسية في اعادة نباء شبكات الكهرباء في بغداد وتطوير البنية التحتية في شمال العراق. ومن جانبها تعاملت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين مع نحو مليون نازح منذ عام 1991. وعمل صندوق الطفل التابع للامم المتحدة في مسائل معينة تخص الرعاية الصحية للاطفال، وقدم مساعدات الى الامهات والاطفال طول فترة العقوبات. وتركزت جهود برنامج الغذاء العالمي في توفير الاغذية والامدادات الاخرى لنحو 60% من السكان الذين كانوا يعتمدون على المساعدات الغذائية الانسانية[[245]](#footnote-246).

**المبحث الرابع**

**نظرة تحليلية للسياسات الاممية في العراق**

تجسد الحالة العراقية عملياً سياسة تحويل المنظمة الدولية الى اداة مكملة للسياسة الامريكية مع مراعاة حد ادنى من مواقف القوى الدولية الاخرى، لاسيما دائمة العضوية في مجلس الامن. ولذلك كانت القرارات الصادرة وتقارير عمل لجنتي التفتيش الاونكسوم والانموفيك حتى نهاية ديسمبر/كانون الاول 2002، ثم القرار 1441 الذي وافقت عليه كل الدول الاعضاء[[246]](#footnote-247)، واثار الجدل في حينه حول مدى ما يمثله من اجازة شن الحرب على العراق دون استصدار قرار، كطلها يمكن النظر اليها كنماذج للقرارات التي تم التوصل اليها بعد حوارات ومناقشات مستفيضة بين القوى الكبرى في مجلس الامن. ومن ثم تدخل تحت بند القرارات المعبرة عن ارادة جماعية. الامر نفسه يمكن ان ينطبق على القرارات الثلاثة الصادرة بالاجماع عن مجلس الامن 1483 و1500 و1511 والتي عالجت قضية احتلال الولايات المتحدة الامريكية للعراق، وحددت دوراً هامشياً للامم المتحدة في عملية اعادة اعمار العراق، ووفرت اساساً قانونياً للتعامل مع مجلس الحكم الانتقالي، واخيراً قدمت غطاء شرعياً قانونياً لتشكيل قوة متعددة الجنسيات تحت قيادة امريكية. والقرار الاخير الصادر في 16 اكتور/تشرين الاول 2003، جاء بعد مباحثات ومحاولات لتغيير مسودته الامريكية الاصلية استمرت اكثر من شهر، والتي تعرضت بالفعل الى تغييرات بعضها رمزي والاخر مهم، ارضاء لمطالب دول كبرى كروسيا وفرنسا والمانيا[[247]](#footnote-248).

ويظل لجوء الولايات المتحدة وبريطانيا لشن الحرب على العراق دون مسوغ قانوني واضح من مجلس الامن ضربة كبرى لنظام الامن الجماعي وسابقة خطيرة في تجاوز ميثاق الامم المتحدة وتعبيراً عن تجاهل عناصر النظام الدولي من الناحيتين القانونية والاخلاقية. وشكل قرار مجلس الامن رقم 1546، الذي تم تبنيه في شهر حزيران/يونيو 2004 مرحلة جديدة في انتقال العراق ومكن بعثة الامم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق من تقديم المساعدة في عدة مهام اثناء العملية السياسية. بالاضافة الى المصادقة على تشكيل حكومة عراقية مؤقتة في 30 حزيران/يونيو 2004، حددت الفقرة (أ) من البند السابع الولاية السياسية للبعثة والذي تطلب بموجبه من الممثل الخاص للامين العام في العراق، بناء على طلب الحكومة العراقية، المساعدة في عقد مؤتمر وطني لاختيار مجلس استشاري يقدم الدعم والمشورة للمفوضية المستقلة للانتخابات في العراق والحكومة العراقية المؤقتة والجمعية الوطنية الانتقالية والانتخابات الرامية الى تعيين حكومة دستورية مختارة بحلول 31 كانون الاول/ديسمبر 2005. وتركز الفقرة (ب) من البند 7 على حقوق الانسان والشؤون الانسانية ومظاهر اعادة الاعمار بحسب ولاية بعثة الامم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق. وتتألف البعثة من ركنين-الساسي واعادة الاعمار والتنمية- ومكتب حقوق الانسان الذي يعمل بالارتابط مع مفوضية الامم المتحدة لحقوق الانسان[[248]](#footnote-249).

ورغم حيوية كل الاجتهادات الاصلاحية وجدارتها السياسية والاخلاقية، تظل هناك حقيقة ان الامم المتحدة كمنظمة دولية تضم بين جنباتها كل دول العالم، فلن تخرج عن كونها تعبيراً عن توازن القوى بين كل هذه الاطراف في مرحلة تاريخية تتمثل بوجود قوة وحيدة تتربع على القمة دون منازع، وراءها اقتصاد ديناميكي ينتج نحو 23% من الناتج المحلي الاجمالي للعالم كله، ويشارك بـ20% من التجارة العالمية، ويضع ميزانية عكسرية تقترب من 400 مليار دولار، تمثل مجموع ميزانيات اكبر 15 دولة كبرى تالية للولايات المتحدة، وتوازي 50% من اجمالي الانفاق العالمي العسكري كله. وحين تتغير بعض او كل هذه لصالح طرف او اطراف دولية اخرى، يمكن وقتها الحديث عندئذ عن دور جديد للمنظمة الدولية بعيداً عن هيمنة امريكية مباشرة او قدر من الازدراء والتجاهل، او سياسات مصممة لتوظيف المنظمة لخدمة اغراض امريكية بالدرجة الاولى[[249]](#footnote-250).

ان الحرب في العراق مفصل مهم لا يختلف عن مفاصل تاريخ النظام الدولي فما زالت الازمة العراقية والحرب بعدها تثير تساؤلات حول مكانة وحتى مصير الامم المتحدة، خاصة ان الولايات المتحدة وحلفاءها غزوا العراق دون الضوء الاخضر من مجلس الامن الذي هو السلطة العليا في مجال الترخيص وشرعنة اللجوء الى القوة في العلاقات الدولية[[250]](#footnote-251). خاصة بعد القرار 1441 الذي كان سبباً في معركة عنيفة لم يشهد لها مجلس الامن مثيل منذ نهاية الحرب الباردة، لان المواجهة كانت بين اعضائه. وقرار بوش غزو العراق في مارس/اذار 2003 بعد تهديد فرنسا وربما الصين باستخدام الفيتو، بمثابة مخطط يتعارض والمثل العليا لميثاق الامم المتحدة. فكان هذا تاريخ بين منطقين: منطق الولايات المتحدة ضد منطق الامم المتحدة، احادية ضد العمل المتعدد الاطراف. خاصة مع تحذير الرئيس الامريكي جورج بوش بان الامم المتحدة ستكون "غير فعالة وغير مجدية" ان هي لم تتحرك. وبالتالي فالمنظمة غير فعالة وغير مجدية ان هي لا تخدم الاهداف الامريكية[[251]](#footnote-252).

ان الامم المتحدة هي في النهاية عبارة عن مؤسسة دولية خاضعة في حركتها لعاملين متداخلين بطريقة يصعب الفصل بينهما، العامل الاول توازنات القوى في المجتمع الدولي وفعالية العناصر المكونة لهذه التوازنات داخل هذه المؤسسة، وخصوصاً توازنات قوى (الفيتو) الخمسة. العامل الثاني لكونها مؤسسة بالمعنى القانوني للكلمة، والتأثير في عملها يتم من خلال هذه القواعد القانونية لنشوئها ولطريقة عملها بات لها بحكم هذا الامر مساحتها المستقلة الخاصة وهاذ ما لا نعيره اهتماماً رغم اهميته الكبيرة، ونلاحظ حتى دولة مثل فرنسا المانيا او حتى الولايات المتحدة يكون الامين العام طرفاً في أي قرار دولي تريد تقديمه لمجلس الامن او الجمعية العمومية. لو كان الامر كما يقول بعضهم ويدعي بتبعية هذه المنظمة المطلقة لامريكا. ان استقلالية هذه المنظمة تنبع من المساحة التي يخلفها التنافس او الصراع الدولي لانه امام انه لا يريد ان يتعامل مع هذه المعرفة او انه يرفضها اصلاً وان في تاريخ هذه المنظمة الدولية لم يصدر قراراً واحداً من مجلس الامن او الجمعية العمومية بارادة دولة واحدة من الدول المنضوية في مؤسسات هذه المنظمة، ولا حتى ما يخص شؤون الشرق الاوسط او غريها من مناطق العالم. فبالنسبة للعراق لمن تستطع امريكا وبريطانيا واسبانيا وايطاليا واليابان وغير هذا من الدول التي شاركت باحتلال العراق في استصدار قرار من مجلس الامن يجيز هذه الخطوة ويعطيها مشروعية دولية قبل البدء بتنفيذها[[252]](#footnote-253). رغم القرار اللاحق 1524 الذي صدر واعاد القضية الى دهاليز الامم المتحدة ولم يشر عن للاحتلال ما يهمنا فالولايات المتحدة قد وعضت العالم امام الامر الواقع لانها لم تستطع استصدار قرار من الامم المتحدة بخطواته، وهذا بات جزء من مشكلتها في العراق فجرت المساومات وصدر القرار وبموجبه سمحت الولايات المتحدة لشركات هذه الدول بالعمل على ارض العراق كالشركات الروسية والفرنسية فالولايات المتحدة الامريكية اكبر قوة عسكرية في العالم[[253]](#footnote-254) وتمتلك ثلث الاقتصاد العالمي ولها اكبر شبكة من التحالفات الدولية، لهذا ووفقاً للمنطق الديمقراطي والقانوني يجب ان يكون لها الوزن الاكبر داخل هذه المنظمة واكبر مساهم في تمويل عمل هذه المنظمة ومن هذا الحضور يمكن الحديث عن استقلالية نسبية في عمل هذه المنظمة الدولية. لكن في العراق من يمنع ظهور مثل هذا الدور هو الارهاب والوضع الامني وتعقد المصالح الامريكية ولعبة التجاذبات الدولية والاقليمية يجعل من الصعب على هذه المنظمة ان تقوم بدورها، ان الحديث عن دور الامم المتحدة في العراق يشكل مدخلاً في فهم الآلية الدولية التي تعمل من خلالها هذه المنظمة. وقد حدد الامين العام السابق السيد كوفي عنان هذا الدور بقوله هنالك طرقاً كثيرة يمكن للامم المتحدة من خلالها تقديم المساعدة للشعب العراقي بما في ذلك صياغة الدستور وتسهيل الحوار بين القطاعات المختلفة من الشعب العراقي، وتقديم المساعدات الفنية والمعلومات العامة وتنسيق المساعدة الدولية لكنه يضيف تكمن المشكلة المعيقة في التحديات الامنية والعنف، كما يساهم موظفي الامم المتحدة المحليين في العراق في بناء المدارس ومعالجة المياه ومحطات الطاقة، وبناء المشاريع السكنية وشراء وتوزيع الغذاء. ان حضور الدور الاممي هذا يشكل رغم ضعفه السياسي حداً لا تستطيع القوى المتصارعة تجاهله فاضافة للدور التقني والفني والذي نوه عنه الامين العام يشكل هذا الحضور حداً من حدود الشرعية الدولية، هذه الشرعية التي لا تبحث عن سيطرة او هيمنة لهذه المنظمة فهي ليست دولة، وهنالك حضور اعتباري للمجتمع الدولي في هذه المنظمة حتى وان بدا ضعيفاً في لحظات كثيرة[[254]](#footnote-255).

**الخاتمة**

شكل انهيار التوازن الدولي وتفكك الكتلة الشيوعية مناسبة لبروز الولايات المتحدة كقوة مهيمنة على العالم وكانت احداث 11 ايلول مناسبة اخرى لبروز رؤية امريكية اشد وضوحاً للعالم وفق مبدأ من ليس معنا فهو ضدنا وكان لابد للامم المتحدة وليس الدول وحدها ان تتأثر بهذه الفلسفة الجديدة فمع وجود ظاهرة الارهاب الدولي الذي مثل مظلة امريكية جديدة لاخضاع الدول والمنظمات لمنطق الحرب على الارهاب لادركنا حقيقة ان الامم المتحدة قد اسناقت كثيراً للمنطق الامريكي ويلاحظ ذلك بوضوح شديد في العراق بدءاً بالقرار 1483 الذي شرعن الاحتلال الامريكي لدولة ذات سيادة منظوية تحت لواء الامم المتحدة منذ بواكير نشوئها عام 1945.

ان محدودية دور الامم المتحدة لا يتعلق بالعراق لوحده بل للكثير من الساحات السياسية التي يجب ان تكون فيها المنظمة الدولية فاعلاً شديد التأثير خاصة وانها معنية لحفظ الامن والسلم الدوليين. لذلك ينبغي الحرص عراقياً على:

1. عدم الاعتماد الكلي على الامم المتحدة كمنظمة يمكن ان تعين في تغيير مسار العملية السياسية في العراق.
2. الاخذ بنظر الاعتبار النفوذ الامريكي العالمي وتوظيفه لخدمة قضايا العراق الوطنية.
3. تحويل العلاقة التراتيبية بين منظومة دولة الاحتلال والدولة المحتلة الى منظومة قائمة على التعاون والاستفادة من القدرات الامريكية المتاحة التي يمكن توظيفها في بناء العراق الجديد.

الرؤية الامريكية لإعادة صياغة التفاعلات الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط :

 دراسة في الدور العراقي

د.باقر جواد كاظم [[255]](#footnote-256)(\*)

**المقدمة**

 منذ سقوط النظام السابق في العراق نيسان 2003 لم يعد خافياً على أحد رغبة الولايات المتحدة في إعادة ترتيب أجندتها الإقليمية في منطقة **الشرق** الأوسط، بهدف الحفاظ علي حيوية مصالحها هناك، والحد من أي مخاطر يمكن أن تهدد هذه المصالح ، لذا عمدت الولايات المتحدة إلى العمل على اسناد دور فاعل وحيوي للعراق في المنطقة ، سبيلا لأن يكون المدخل لاعادة صياغة التفاعلات الاقليمية للمرحلة المقبلة. وبموجب هذه الرغبة ستسنح للدور العراقي الفرصة لأن يؤدي دورا مهما لا يقل شأنا عن باقي أدوار القوى الأقليمية الأخرى في المنطقة، وهذا الامر نابع من حقيقة الادراك الامريكي للعراق بعدّه منطقة وصل بين اوربا وآسيا والخليج العربي ، وهو ما تعدّه الولايات المتحدة بوابة الدخول الى صميم مصالحها الاستراتيجية.

و بموجب مسارات الحركة المستقبلية للدور الامريكي الرامية **الى إعادة رسم خريطة توازن القوى الإقليمية وأنماط التحالفات والعلاقات‏ ف**ي المنطقة بما يؤمن الدور العراقي من تادية ذلك الدور الفعال المنشود له ، فإنه سيعمل على توظيف العراق في الدور الامريكي كأحد أبرز الركائز التي يستند عليها من اجل مساعدتها في تأمين مصالحها ومشاريعها في المنطقة.أي أن الدور الامريكي سيعمد الى توظيف الدور العراقي سبيلا لخدمة أستراتيجيته في المنطقة أولا ، ومن ثم أنعكاسها في بناء الدور النموذجي الجديد للعراق ثانيا.

**اولاً : إعادة صياغة التفاعلات الأقليمية:**

يعدّ التوجه الامريكي لأعادة صياغة وتشكيل التفاعلات الاقليمية الجديدة واحدا من أهم مميزات الاستراتيجية الامريكية في المنطقة منذ مدة ليست بالقصيرة، خاصة وأن المزايا الاستراتيجية للمنطقة تعمل على دفع الولايات المتحدة لأيلاء مثل هذا الاهتمام من جهة، كما أنه لا يمكن فهم الاستراتيجية الأمريكية في إعادة بناء شرق أوسط جديد، والذي يدخل ضمن استراتيجية الهيمنة، إلا من خلال معرفة الإدراك الجيوبولتيكي الأمريكي للشرق الأوسط عبر المدة الماضية، في محاولة للربط بين الحاضر والماضي حول استراتيجية القوى العظمى في المنطقة العربية، إذ أن موقفها الثابت في عدم إقامة أو وجود قوة إقليمية أو عالمية تهدد الولايات المتحدة ، إذ لا زالت الولايات المتحدة ترى أن احتواء قوة الصين وروسيا الاتحادية وحتى الاتحاد الأوروبي مستقبلا يأتي بالسيطرة على منطقة **الشرق** الأوسط من جهة أخرى.

منذ انتهاء الحرب الباردة التي أدت الى تغيير شامل في شكل النظام العالمي وموازين القِوى الدولية ، شهدت سنوات مابعد أنتهاء الحرب الباردة أنهيار التحالفات التقليدية وقيام تحالفات جديدة محورها الولايات المتحدة التي برز دورها المتميز بالفعل في أعقاب أنتهاء أزمة الخليج الثانية 1991 والتي شهدت بدء تفكير إستراتيجي أمريكي جديد لإعادة تشكيل بنية **الشرق** الأوسط إلى بداية عقد التسعينيات وبالتحديد منذ نهاية عهد الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب، وبداية عهد الرئيس السابق بيل كلينتون، إذ قامت وزارة الدفاع الأمريكية مطلع عام 1992 بتجميع عناصر وثيقة أطلقوا عليها اسم "إرشاد التخطيط الدفاعي"([[256]](#footnote-257))، وبموجب هذه الوثيقة على الولايات المتحدة التحرك لقطع الطريق على أي قوة منافسة في أوروبا أو آسيا أو **الشرق** الأوسط، بمعنى كما حددت الوثيقة أن تكون الولايات المتحدة هي القوة العظمى الأولى المهيمنة على العالم. ولقد كان وراء تلك الوثيقة آنذاك بول وولفوفيتز الذي أصبح نائب وزير الدفاع الأمريكي في عهد جورج بوش الابن، والذي تبنى تنفيذ ما جاء في الوثيقة، كما أسهم فيها زلماي خليل زاد السفير الأمريكي السابق في العراق، ولويس سكوتر ليبي مدير مكتب نائب الرئيس الأمريكي السابق ديك تشيني . ولعل ما طرحه صموئيل هنتنجتون في مقالته التي نشرها صيف 1993 في مجلة ( شؤون خارجية ) ([[257]](#footnote-258)) لا تخرج في مضمونها عن تصورات خطة إرشاد التخطيط الدفاع والدعوة لاستراتيجية جديدة تنبه لخطورة منطقة **الشرق** الأوسط ذات الأهمية الإستراتيجية في القرن المقبل ولقد استنفرت نظرية صدام الحضارات المحافظين الجدد وتضخيم خطر صِدّام الحضارات وبالذات مع الحضارة الإسلامية وضرورة إعادة تشكيل **الشرق** الأوسط، ثم طرح شمعون بيريز كتابه **الشرق** الأوسط الجديد فيما بعد([[258]](#footnote-259)) ، ولعل أخطر وثيقة تدعو لبلورة شرق أوسط جديد والذي تبنتها إدارة جورج بوش الابن وتولي واضعي الوثيقة مناصب حساسة في إدارة بوش وخاصة في وزارة الدفاع الأمريكية هي التي وضعها ريتشارد بيرل ودوجلاس فيث عام 1996 مع مجموعة من المحافظين الجدد والتي قدمت لحكومة بنيامين نتنياهو آنذاك والتي كانت تدعو إلى التخلي عن اتفاقية أوسلو وإسقاط النظام العراقي والسوري وإعادة تشكيل العراق على أساس طائفي، وإعادة تقسيم المنطقة وطمس شخصية الإقليم العربية، إلا إن كل هذه الافكار لم تتبلور بشكلها الكامل إلا بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، والتي شكلت علامة فارقة في حقل العلاقات الدولية، والتي بموجبها دفعت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الإعلان عن استراتيجية جديدة قوامها "الحرب على الإرهاب" وإعادة صياغة مجمل التفاعلات الدولية بشكل عام، ومنطقة الشرق الاوسط بشكل خاص.

فقد عدلت الولايات المتحدة من أستراتيجيتها العسكرية لتتواءم والدور العالمي الجديد لها في مناطق العالم المختلفة. والهدف من كل ذلك واضح، إذ استمرار الولايات المتحدة الأمريكية منفردة على قمة التنظيم العالمي، والغاء أو تأخير ظهور قوة مناوئة لها تحتل المكانة السابقة للأتحاد السوفيتي قبل أنهياره.

وضمن هذا الإطار سعت الولايات المتحدة الى الحرص على إيجاد توازن قوى إقليمي جديد في المنطقة ، أي إقامة حالة من التوازن تكفي لمنع هيمنة نظام حكم معين أو توجهات دول خارجية على الإقليم، وعلى سياسات دوله الخارجية وأن لا يتهدد التوازن من دولة قومية ثورية أو أيديولوجية وتجنب هيمنة مثل هذه الدول على النظام الإقليمي والاستمرار في تبني سياسة الردع للمحافظة على الوضع الراهن، ومنع إجراء تعديلات عليه.

صاحب ذلك كله تغيير الأهمية الجيوبوليتيكية والجيو أستراتيجية للعديد من مناطق العالم الأقليمية، ولإن المنطقة ستبقى ولعقود قادمة مركز شدٍّ وجذبَّ دوليين للعديد من الاعتبارات والأسباب المتنوعة، منها الاقتصادي ومنها الجيو سياسي، ومنها الحضاري والثقافي كانت نتيجته تداخل وتشابك المصالح الإقليمية والدولية في منطقة تعدّ من اشدِّ المناطق حساسية في العالم. وضمن إطار هذه البيئة سيكون للدور العراقي اهمية كبيرة للولايات المتحدة ودورها في المنطقة، ولكثير من الدول لتحديد توجه السياسة الامريكية في المنطقة ، إذ أن العراق يشكل منطقة إستراتيجية مفصلية مهمة تربط ما بين دول الخليج وتركيا، وهو الأقرب إلى دول آسيا الوسطى، ويمثل الحدود البرية مع كل من إيران وسوريا". وهي من الدول المناوئة التي يجب احتواؤها"، وهذا يعني احتلال العراق يكمل حلقة السيطرة على الشرق الأقصى والأوسط، ويحد من امتداد نفوذ كل من روسيا الاتحادية والصين، كما يحد من انتشار المصالح الأوروبية في منطقة الشرق الأوسط. كما ان للولايات المتحدة مجموعة اهداف غير الاهداف المعلنة (لتحرير العراق) تتعلق بمصالحها ومشاريعها المستقبلية في الشرق الاوسط وهي تحاول رسم مستقبل الدور العراقي حسب مصالحها والتي تشتمل من ضمنها على اقامة مشروع الشرق الاوسط الكبير ودعم العراق من اجل تقديمه كأنموذج والعمل على استبدال حلفائها السابقين واحتواء الاعداء المحتملين وضمان وصول النفط لها واخيراً دعم فعلها العسكري. هذه المصالح تدفع الولايات المتحدة لاعطاء العراق دوراً فاعلاً بدعم منها سبيلا لكي يصبح العراق" مثالا للشرق الاوسط بأكمله" ([[259]](#footnote-260))، أي سيصبح العراق الركيزة الاساسية في الوجود العسكري الامريكي في الخليج العربي بصورة دائمة وبالتالي تسعى الادارة الامريكية الى استغلال احتلالها للعراق في تحقيق اهداف تتجاوز السياق العراقي الضيق و تقديم العراق كنموذج استرشادي في التحول الديمقراطي للدول العربية([[260]](#footnote-261)) ، الامر الذي سيسمح وفق وجهة النظر الامريكية الى اعادة رسم التفاعلات الاقليمية بما يخدم ويحقق مصالحهم.

ولدعم الدور الفاعل للعراق ، ستعمل الولايات المتحدة لتوظيف كل مقومات القوة من اجل مشاريعها المستقبلية، والتي تحتاج لان يكون العراق ذو ثقل سياسي واقتصادي وعسكري سبيلا من اجل ضمان تحقيق ما تصبو وترنو أليه من أهداف ومصالح تمتد على مدى المستقبل المتوسط.

ومنذ الايام الاولى لأسقاط النظام السابق في العراق في نيسان 2003 ، عمد الرئيس الامريكي وأفراد ادارته ومراكز البحوث والدراسات الاكاديمية الى التاكيد أن التغيير في العراق هو البداية لسلسلة من التفاعلات والعلاقات الاقليمية الجديدة ([[261]](#footnote-262)) ،وجعله نقطة الانطلاق المركزية في التحرك الاستراتيجي الامريكي في الشرق الاوسط والذي يراد له أن يكون المنطلق لأعادة تعريف هذه التفاعلات وفق الرؤية الامريكية الرامية الى ظمان مصالحها وتحقيق أهدافها على المدى البعيد لها ولحلفائها. صحيح ان هناك العديد من الآراء التي ترى في إن الهدف الجوهري للاحتلال الأمريكي للعراق يبقى مرتبطاً بديمومة المصالح الإستراتيجية والاقتصادية الأمريكية في الخليج العربي، ولإن تأمين مثل هذه المصالح من أي خطر محتمل يتطلب على وفق الادراك الاستراتيجي الأمريكي، العمل معه على إعادة رسم تفاعلات جديدة للدور اللعراقي يتفق في توجهاته بما لا يشكل أي تهديد لأمن إسرائيل في المستقبل ([[262]](#footnote-263))، وهو ما إستدعى وفق وجهة النظر هذه الى إحتلال العراق، لكننا وبالوقت نفسه نؤكد على أن الرؤية الامريكية تعمد الى إيجاد سلسلة من التفاعلات التي يراد لها أن تكون المنطلق لكي تصبح مجمل البيئة الإقليمية تدور ضمن فلك التأثير الأمريكي ، لذا تعمد الولايات المتحدة الأمريكية الى بناء منظومة إقليمية جديدة تكون فيها الولايات المتحدة هي المركز ويحيطها حلفاءها عن طريق سلسلة من العلاقات الاستراتيجية الثنائية والشراكات الاستراتيجية والامنية، ومن ثم يأتي دور أصدقائها كحلقة تحيط بالدور الامريكي ، وهدف هذه المنظومة هو لضمان المصالح الامريكية التي لا تنحصر بضمان :

* نفط المنطقة ، والتي تتضمن حقائق عدة لا يمكن غض النظر عنها ويمكن إيجازها بالآتي :
	+ رغم أن أوبك لم تعد بالقوة السابقة إلا أنها ما زالت قادرة على التأثير في صناعة القرار النفطي على المستوى الدولي
* مشروع جورج بوش للتنقيب في آلاسكا لا يواجه معارضة أنصار البيئة فحسب، لكنه يلقى معارضة من حزب الرئيس
* فشل الرهان على بدائل النفط من مصادر الطاقة الأخرى في المدى المنظور. وحقائق ومعطيات أخرى تقود إلى استخلاص مهم لا يمكن الالتفاف حوله أو تجاوزه: وهو إن الاستغناء عن النفط العربي بشكل عام، والخليجي بشكل خاص، والعراقي بدرجة أخص، أمر مستحيل.
* ثمَّة حقيقة أخرى، أنَّ معظم الإمدادات الإضافية ولمدى زمني غير قليل سوف تكون من منطقة الخليج ولأكثر من سبب، فاكتشاف النفط وإنتاجه هناك أقل تكلفة من أي منطقة أخرى في العالم، ثمَّ أنَّ جودته عالية، ولا بديل مناسب، وقد جربت واشنطن الاستغناء تدريجيا عن وارداتها النفطية من الخليج، لكنها فشلت، وأدرك أركان الإدارات المتعاقبة قبل وصول جورج بوش الابن، أنَّ الاعتماد على النفط الخليجي حقيقة لا يمكن تجاوزها أو القفز فوقها. أمَّا البديل فيتمثل في السيطرة ، والهيمنة على مصادر الطاقة يبدأ من الخليج، والحلقة الأخطر في ذلك المخطط تبدأ من العراق.

والمحصلة النهائية تؤكد أن السيطرة على العراق تعني التحكم فيما يقارب نحو (11%)([[263]](#footnote-264)) من إجمالي احتياطي النفط العالمي، ثمَّ أنَّ العراق بموقعه الاستراتيجي يجعل من يسيطر عليه ،يسيطر على ثلثي الاحتياطي العالمي للنفط الذي يتركز في الخليج العربي.

ولعلَّ ذلك يضمن للولايات المتحدة تحقيق أكثر من هدف جزئي في سياق هدفها الأساسي **(( السيطرة على نفط العراق تقلل من اعتماد واشنطن على النفط السعودي ، والسيطرة على ثروة نفطية بهذا الكم تساعد على التحكّم في أسعار النفط، ومن ثمَّ الحد من تأثير"أوبك"، وفي تهميشها كمرحلة أولى، ومن ثم التأثير بقوة في المصالح الاقتصادية للقوى الطامحة في لعب دور في النظام الدولي، عبر التحكّم في إمداداتها من النفط الخليجي. فالسيطرة على العراق حرباً كانت أو سلماً تمثل الحلقة الأخطر في مخطط الهيمنة على مصادر الطاقة، عبر التأثير في الاقتصاد العالمي لعقود عديدة قادمة ))**.

* أمن أسرائيل
* أبعاد القوى الكبرى المنافسة للدور الامريكي مستقبلا عن المنطقة
* الحد من أنتشار تكنولوجيا الاسلحة الغير تقليدية

وتأتي أهمية الدور العراقي من خلال إنطلاق الولايات المتحدة في رؤاها لإعادة صياغة التفلاعلات الاقليمية من خلال السعي الى دحض مجموعة من المدركات**[[264]](#footnote-265)\*** التي بدات بالأنتشار داخل المجتمعات الغربية عامة والامريكي خاصة ، والرامية الى التأكيد على أن:

* **الصراع العربي ـ الإسرائيلي فقد أهميته الاستراتيجية وصار نزاع داخلي.**
* **التهديدات العسكرية الإقليمية ليست جوهرية.**
* **المجتمعات الشرق أوسطية ليس عرضة للتغير السياسي ومن ثم فمن الأفضل تركها وحدها من قبل القوى الخارجية**
* **أخيراً فإن هذه المنطقة تعد راكدة اقتصادياً وثقافياً بل ومتخلفة وفقاً لمؤشرات التنمية العالمية**([[265]](#footnote-266))**.**

 **ولإن المنطقة تعتبر ذات اهمية إستراتيجية خاصة ، ولوجود عدد من المخاطر المتزايدة والمتمثلة بـ:**

* 1. توقف إمدادات الطاقة أو ارتفاع أسعار النفط ، خاصة وإن الإحصائيات الصادرة عن وكالة الطاقة الدولية قد تنبأت بزيادة الطلب العالمي إلى 116 مليون برميل يومياً بحلول عام 2030.
	2. الإرهاب الدولي، فقد أصبح العراق مصدر جذب الارهابيين من كل دول المنطقة بل ومن كافة أنحاء العالم، الأمر الذي ألقى بتداعياته السلبية على دول الشرق الأوسط التي تعانى بدورها من عدم الاستقرار([[266]](#footnote-267)).
	3. إنتشار أسلحة الدمار الشامل.

لذا ولضمان التكيف مع رؤيتها الخاصة للتعامل مع هذه المعطيات ستعمد الولايات المتحدة الى أيجاد الشروط الموضوعية في تفعيل الدور العراقي ليكون أحد أهم الركائز الاستراتيجية لهذا النظام المحتمل ، وهو ما سيعني:

* قيام العراق بلعب دورا فاعلا في المحافل والتفاعلات الاقليمية بوصفه عضوا أساسيا في النظام الاقليمي الجديد المحتمل والمدعوم أمريكيا، خاصة وأن الولايات المتحدة الامريكية تعمد الى جعل الدور العراقي فاعلا رئيسيا سبيلا للدخول في عملية التسوية المقترحة مع ((أسرائيل)) وتنفيذ المبادرة العربية للسلام، وهو ما قد يسبقه نجاح الضغوط الأمريكية على إسرائيل بشأن تسوية القضايا العالقة بينها وبين الدول العربية (وخاصة القضية الفلسطينية، والمسألة السورية)، وذلك في سياق تعظيم المكاسب الاستراتيجية لتل أبيب، إذ إن تطبيع العلاقات العربية - الإسرائيلية من شأنه أن يدعم العلاقات البينية، وخاصة في جانبها الاقتصادي، وهو ما قد يدفع نحو إعادة بلورة النظام الإقليمي من خلال بناء "شرق أوسط جديد" ([[267]](#footnote-268)) . وتتركز الرؤية الامريكية في هذا الصدد الى :
* دعوة الدول العربية الى تفعيل علاقاتها مع العراق.
* إعادة التمثيل الدبلوماسي الكامل للعراق مع دول العالم كافة عامة ، والاقليمية خاصة.
* السعي الى عقد شراكة إستراتيجية مع العراق في كل الميادين.
* الدخول في علاقات ثنائية متكافئة مع دول الجوار والمنطقة ، سبيلا لضمان ديمومة العلاقات الداخلية لهذا النظام ، الامر الذي سيستلزم أقامة تحالفات ثنائية وشراكات استراتيجية ( سياسية واقتصادية وأمنية ) مع باقي الدول ،وهو ما سينعكس في زيادة التمثيل والحضور الدبلوماسي لكل من العراق ودول المنطقة فيما بينهم ، والذي سيلقي بنتائجه الايجابية على مجمل العملية السياسية والاقتصادية للعراق وبنائه من جديد.
* الحد من القيود والعوائق كافة التي تمنع العراق من القيام بتأدية الدور الفاعل وحرية مسارات حركته ، وخاصة من إذ الخروج من وصايا البند السابع لمقررات الامم المتحدة.
* السعي لبناء مؤوسسة إقليمية جديدة تعمل على مواجهة قضايا ومشاكل المنطقة على وفق مبدأ الأمن الجماعي**[[268]](#footnote-269)\*** ، وسيكون للعراق دورا مهما فيها ، خاصة من إذ علاقته المتطورة مع إيران أو مع باقي القوى الاقليمية وشراكته الاستراتيجية مع الولايات المتحدة. وضمن هذا الاطار اطلقت العديد من المقترحات لإنشاء مثل هذه المؤوسسات ومنها MATO اختصارا لعبارة Middle east Antiterrorism Organization، وهو تصوّر لحلف دفاعي أمني – إستخباراتي، يضم أطرافا مختلفة. ويتفق مع هذا المسعى الدعوات التي اعلنت لانشاء مؤوسسة أمنية تضم العراق ودول المنطقة فضلاً عن إيران ، والتي تتفق كذلك مع الجهود([[269]](#footnote-270)) الرامية الى تنشيط عمل حلف الناتو في المنطقة والتي تزامنت مع التوقيع على العديد من الاتفاقيات للحلف مع دول المنطقة والتي تجد صداها بعدم وجود أي نظام إقليمي نابع من المنطقة يمكنه أن يمثل عائقا فعليا يعرقل توسع الناتو أو في الأقل يحد من أية آثار سلبية لتوسعه في المنطقة بـ(التعاون) معه كمنظومة إقليمية تنظم علاقاته مع دولها على أساس غير أحادي كما هو الحال الآن ، والمتزامنة مع عمل حلف الناتو في العراق في مجال التدريب ([[270]](#footnote-271))، ومجمل هذه التطورات وصفها البعض بإنها محاولة لتوجيه إستراتيجية الحلف من اوربا الى منطقة الشرق الاوسط ضمن إطار أعادة صياغة مهام الحلف لمرحلة ما بعد الحرب الباردة والتوافق مع مقتضيات الحرب على الارهاب.
* بناء سلسلة من التحالفات الجديدة من خلال أعادة اولويات تحالفات الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة لتعكس طبيعة التغير في عموم البيئة الاستراتيجية الراهنة في المنطقة ([[271]](#footnote-272))، والتي تدفع بالولايات المتحدة الى أتخاذ حلفاء جدد لهم من القدرة والامكانيات ما يؤهلهم لتأدية أدوارا فعالة في طبيعة العلاقات المختلفة لهذا النظام المحتمل. ويتفاعل مع هذه الحقيقة أن هناك العديد من التوترات الداخلية السياسية والعرقية في العديد من الوحدات السياسية من دول المنطقة، والتي تدفع نحو الاعتقاد بأهمية سرعة تغيير بنيتها وهياكلها السياسية في المستقبل المنظور، وتبدو هذة الصورة جلية في العديد من الشواهد التي تشير إلى صعود وتيرة المعارضة السياسية، وخاصة الدينية (مصر، والأردن، و سوريا) في بعض منها، هذا فضلاً عنولي هذا التيار الديني الحكم في بعض الآخر (إيران)، الأمر الذي بلور معضلة رئيسية حكمت اتجاه العلاقة بين هذه الوحدات والقوى الغربية (وخاصة الولايات المتحدة)، وذلك من منظور التوجة الغربي العام نحو تحقيق شروط الديمقراطية، والحكم الجيد في هذة الدول عبر زيادة هامش الحرية والحركة للمعارضة، والخوف في ذات الوقت من صعود التيار الديني كنتاج لهذة الديمقراطية، بالقدر الذي يهدد مصالحها الحيوية في المستقبل. وهنا يبرز لنا الدور العراقي المهم لما يمتلكه من مؤهلات مختلفة ليكون أحد أبرز ركائز الدور الامريكي ([[272]](#footnote-273)) في هذا الصدد ، وخاصة من ناحية جعل العراق محورا لسياستها الاقليمية القائمة على ( سياسة المحاور الثلاثية ) ( العراق – مصر الاردن، العراق–إيران–سوريا، العراق– السعودية– مصر...الخ).

وفي كل الاحوال، ستعتمد الولايات المتحدة على العراق في إقامة وتعزيز مثل هذه الجهود والخطط المستقبلية ([[273]](#footnote-274)) من خلال دعم العلاقة الثنائية بين الطرفين وجعلها اساس العمل الإقليمي المستقبلي للطرفين وبناء الشراكات الاقتصادية والامنية والمتوازبة مع دول المنطقة.

**ثانياً : تغيير مهام الوجود العسكري:**

إن قيام الولايات الولايات المتحدة بالسعي للى اعادة صياغة التفاعلات الاقليمية له دور كبير ومهم في رغبتها بتحقيق عدد من الاهداف المهمة والتي ترتبط بإدراك الولايات المتحدة بأن وجودها فى المنطقة اصبح يمثل عامل قلق للعديد من دول المنطقة نظرا لتصاعد درجة العداء الشعبى للوجود الأمريكى خاصة بعد احتلالها العراق بما يزيد من احتمالية استهداف قواتها فى المنطقة ، خاصة وان كثير من التيارات الدينية والقومية واليسارية تنظر إليه على انه وجود أجنبى بما يفرز تداعيات خطيرة على أمن المنطقة. وهذا الامر دفعها الى اعادة تبني استراتيجية جديدة قوامها إعادة رسم خطط إنتشار قواتها العسكرية([[274]](#footnote-275)) على وفق:

* مستوى المشاعر المعادية للولايات المتحدة فى الدول المستضيفة.
* مدى سماح الدول المستضيفة بحرية حركة القوات البرية والجوية فى استخدامها لأراضيها.
* حجم الاستثمارات المالية والعسكرية التى تم إنفاقها من قبل فى كل موقع.
* الأهمية الجيوسياسية للدولة المضيفة.

وبالفعل فقد أوضحت التفاعلات التى أحاطت بعملية نقل مركز العمليات الجوية التابع للقيادة المركزية من السعودية إلى قطر أهمية تلك المعايير فى تحديد اتجاهات نشر القوات ، وهو ما يتماشى مع الرؤية الامريكية ضمن هذا الاطار والرامية إعادة نشر قواتها فى المنطقة بسبب من :

- العبء المالى لإبقاء هذا العدد الكبير من الوحدات فى الخارج ، إذ تشير التقارير إلى أن البنتاجون انفق اكثر من مليار دولار فى السنة على هذه الوحدات ، فى حين تبرز الحاجة لتوظيف هذه الأموال فى تطوير التكنولوجيا العسكرية وفى عمليات تحديث القوات العسكرية.

- تتماشى هذه الخطط مع هدف وزير الدفاع الأمريكى فى تحويل القوات العسكرية كى تكون اكثر مرونة واسهل على الانتشار ، وفى هذا الإطار طرحت ورقة أطلق عليها الجيش الأمريكى " نظام القتال المستقبلى " وهى تركز على القوات السريعة الخفيفة.

وبالتالي تتفق هذه المخططات مع سعى الولايات المتحدة لإقامة قواعد عسكرية لاستخدامها فى المستقبل فى إطار استراتيجيتها المعروفة باستراتيجية " الضربات الوقائية " ([[275]](#footnote-276)) والتى تعنى استخدامها ضد أى دولة أو جماعة ترى أنها تمثل تهديدا لمصالحها وأمنها القومى ، ولذلك فمن المتوقع انه فى حالة سحب الإدارة الأمريكية لقواتها من العراق ، سوف تسعى الى الحصول على الموافقة على استخدام هذه القواعد تحسبا لايه أزمة طارئة فى المستقبل ، ومن ثم تتماشى رغبة واشنطن فى إقامة قواعد عسكرية لها فى العراق مع رغبتها في إعادة رسم وتشكيل مهام قواتها العسكرية في المنطقة.

وهنا يمكننا القول من أن عملية إعادة نشر القوات فى المنطقة ترتبط فى جانب منها بالخطط الأمريكية لإعادة بناء نظام أمنى إقليمى جديد فى منطقة الشرق الأوسط وعلى وفق رؤيتها الخاصة ([[276]](#footnote-277)) ، ذلك النظام الذى تسعى الولايات المتحدة الى تدشينه اعتمادا على استراتيجية " الهجمات الوقائية " ([[277]](#footnote-278)) كاستراتيجية رسمية إزاء المنطقة والتى تنطلق من حق واشنطن فى توجيه ضربات عسكرية وقائية ضد ايه دولة ترى أنها تمثل تهديدا للأمن الأمريكى بمفهومه الواسع ، مع الأخذ فى الاعتبار أن هذا النظام الأمنى الجديد إنما هو تكريساً لواقع توازن القوى الجديد الذى خلفته الحرب على العراق ، والمطلوب في جانب منه أن يعمل على تحقيق الاهداف الآتية ([[278]](#footnote-279)):

- أستمرار الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة إلى أجل غير محدود، بسبب أهمية المنطقة من الناحية الاستراتيجية كونها تمثل أكبر مخزون للنفط العالمي.

- حماية المصالح الأمريكية في المنطقة من خلال المحافظة على الأنظمة التي تدعوها الولايات المتحدة بالمعتدلة، والمحافظة على أمن إسرائيل بشكل أساسي.

- عدم السماح بتنامي أي قوة إقليمية في المنطقة وبخاصة التي تتعارض أهدافها وغاياتها مع المصالح الأمريكية - الإسرائيلية.

- تجديد الجهود الخاصة بحلحلة الصراع العربي - الإسرائيلي وما يمكن أن يؤدي إليه ذلك من فك ارتباط سوريا بإيران.

- احتواء تداعيات وإحتمالات الحرب الأهلية في العراق.

- المفاوضات مع إيران يجب أن تستهدف الحد من طموحها النووي، وعقد مفاوضات ثنائية من أجل تقليل مخاوف جيرانها.

- وضع ترتيبات أمنية إقليمية من أجل احتواء مخاطر البرنامج النووي الإيراني (على وفق وجهة النظر الأمريكية ) ومنع حدوث سباق تسلح نووي في المنطقة، وذلك من أجل حماية الحلفاء من الوقوع تحت مظلة نووية.

- وضع أجندة للإصلاح السياسي والاقتصادي قد تساهم في صياغة عقد اجتماعي جديد بين الحكومات العربية وشعوبها.

- في الدول الأقل استقراراً يجب التركيز علي بناء المؤسسات الديمقراطية، بدلاً من الاهتمام فقط بإجراء انتخابات نزيهة .

**الخاتمة** :

منذ مدة ليست بالقصيرة تشهد طبيعة التفاعلات والعلاقات الاقليمية في منطقة الشرق الاوسط تحولا كبيرا يراد له ان يكون في جانب منه في مصلحة القوى الكبرى وبمقدمتها الولايات المتحدة. وبسبب من مخرجات البيئة الدولية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة ، وتداعيات أحداث الحادي عشر من أيلول في الولايات المتحدة ، وإعلان ( الحرب على الارهاب ) ، والاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 ، فلقد عمدت الولايات المتحدة الامريكية الى طرح رؤاها المختلفة لما يجب ان تكون عليه البيئة الاقليمية لمنطقة الشرق الاوسط سبيلا لتحقيق جملة من الاهداف والمصالح ، وهو الامر الذي ابرز الدور العراقي ضمن وجهة النظر الامريكية كعامل مهم ورئيس في تحقيق تلك الرؤية على وفق منطلقات اهمية ومركزية هذا الدور في التفاعلات الاقليمية. وبالتالي ، على الرغم ان معظم هذه الافكار والرؤى تبقى ضمن إطار ( الدور الامريكي ) ومدركاته لما ينبغي ان تكون عليه التفاعلات الاقليمية بصورة عامة ، والدور العراقي بصورة خاصة.

 لكن تبقى حقيقة القول بإن الدور العراقي لمرحلة ما بعد عام 2003 هو من الاهمية بمكان بإذ سيتمكن من تأدية دور وتاثير مهم لا يمكن نكرانه بسبب من عوامل عدة ينبغي الاخذ بها في مجريات التفاعلات الاقليمية سبيلا لتعزيز دوره في كل من البيئتين الاقليمية والدولية و مكانته في المدركات الاستراتيجية للقوى الكبرى.

مسارات الإستراتيجية المستقبلية المحتملة للعلاقات السورية – الأمريكية

 (دراسة في متغيرات الواقع الشرق أوسطي)

م.د. علي حسين العيساوي [[279]](#footnote-280)(\*)

**المقدمة**

 لقد أسفرت التغيرات والتطورات المهمة في العلاقات الدولية وفي طبيعتها وأغراضها ووسائلها عن أختلاف في المعايير والمفاهيم والقيم التي سادت ردحاً طويلاً من الزمن، الأمر الذي ادى في المحصلة النهائية إلى سيادة الأنقسام العقائدي كميزة ترسم معالم العالم الراهن وتُشكل روابطه ومقترباته.

 وفي ظل هذا العالم، غيرت الولايات المتحدة الأمريكية من أستراتيجية تعاملها مع العالم، وعلى وجه الخصوص بعد أنتهاء الحرب الباردة، فقد أصبحت أكثر تحرراً في سلوكها الخارجي، لكن، وفي الوقت ذاته، حركت دوافع عديدة ذلك السلوك وبالطريقة التي تُعزز من تلك الأستراتيجية وتخدم المصلحة العُـليا الأمريكية، وبشتى الأدوات المتاحة لها، فالسياسة الدولية أو العلاقات الدولية لم تعُدّ مسألة سياسية بحتة، بل أتسعت وأمتدت لتحوي أبعاداً ذات صلة، سواءاً كانت أقتصادية أو ثقافية أو أجتماعية وحتى نفسية.

 ولم تكن حقائق العداء التاريخي بين الولايات المتحدة الأمريكية وسوريا ما يمكن عدّه يمثل صراعاً عابراً ناتجاً، ككل الصراعات العابرة، عن أصطدام في المواقف وتعارض في المصالح، أدت إليها المنظومة المفاهيمية والعقائدية لكِلا الطرفين. ولعل مثل هذه القراءات تبدو أكثر وضوحاً إذا عرفنا إن مصدر ذلك الصراع ذو منشأ فكري وعقائدي تبناه النظام السياسي في سوريا طيلة المدة الممتدة منذ ستينات القرن المنصرم وحتى يومنا هذا. وهكذا نجد إن موازين الصراع بين الجانبين أستمرت بالأخذ بالطابع التقليدي على مدى السنوات المنصرمة. إلا إن صعود بشار الأسد إلى سدة الحكم في يونيو 2000 أحيا العديد من الآمال بأحتمال أتباعه منهجاً سورياً جديداً في السياسة الخارجية.

كانت سورية منذ العام 1979 موضوعة على اللائحة السنوية التي تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية المتعلقة بالدول الداعمة للإرهاب. وهي صارعت الإرادة الأمريكية على الأرض اللبنانية طوال فترة الثمانينيات من القرن الماضي. وتمكنت بفعل سياسة "حافة الهاوية" التي لعبتها في كثير من الأحيان من تحقيق أهدافها الإستراتيجية. فجددت "وكالتها" في لبنان في العام 1989 مع إقرار اتفاق الطائف، وكان انضمامها إلى التحالف الأمريكي الدولي لتحرير الكويت قد مكنها، بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، من الاحتفاظ بدور إقليمي مهم رغم انتزاع الورقة الفلسطينية منها بإقرار اتفاقات أوسلو وإقامة السلطة الفلسطينية على أرض فلسطين. ولقد كان لدى الإدارات الأمريكية قناعة ثابتة بأن سورية طرف يلتزم كلمته رغم الخلافات وقادر على الحفاظ على الاستقرار إذا تم الاعتراف بمصالحه الحيوية. وفي ظل هذا الخيط الرفيع بين التفاهم والصدام لعبت سورية دوراً أساسياً في دعم مقاومة "حزب الله"، واستطاعت إقامة سلطة لبنانية موالية لها بالكامل لم تنزعج واشنطن في حينه من سلوكها على الإطلاق، وكل ذلك على أمل أن تقبل سورية بشروط للتفاوض لا تنسجم مع قرارات الشرعية الدولية ومرجعية مدريد. أما ذروة السعي الأمريكي لاجتذاب دمشق إلى التسوية فكانت قمة جنيف بين كلينتون وحافظ الأسد والتي انتهت إلى فشل ذريع.

ويخطئ من كان يظن "قانون محاسبة سورية واستعادة سيادة لبنان" صدر من فراغ. وسحب السفيرة الأمريكية مارغريت سكوبي بعيد مقتل الحريري من لا شيء.

وأخذت العلاقات الأمريكية-السورية منحاها الانحداري بعد 11 سبتمبر/أيلول 2001، حين اعتبر المحافظون الجدد، الذين هيمنوا على الإدارة الأمريكية، أن الأولوية باتت لمحاربة الإرهاب، وأن العالم يجب أن يتغير نحو الديمقراطية التي لا ترى واشنطن بديلاً منها في العالم. صحيح أن الولايات المتحدة تستطيع التعامل مع "ديكتاتوريات" تراعي مصالحها الإستراتيجية، لكنها لن تسكت عن أنظمة أخرى تعتبر أنها تنتمي إلى عقائد بائدة من زمن السوفييت، لا بل مصنفة في خانة الإرهاب وتناقض إستراتيجيتها في إطار ترتيب الشرق الأوسط الكبير.

 ومن خلال المراجعة النقدية للعلاقات الأمريكية ـ السورية، يمكننا القول، وعلى الرغم من تلك الآمال، إن هنالك ما يشبه الإجماع بين دارسي السياسة السورية حول عدم تمكن الرئيس بشار الأسد من إعادة تكييف السياسة الخارجية السورية بطريقة ملائمة للتغيرات التي لحقت بالبيئة الخارجية المحيطة بسوريا، إذ مازالت هذه السياسة تمارس الستراتيجية الموروثة عن الرئيس السابق ذاتها، على الرغم من تغير الظروف الأقليمية والدولية، بالأضافة إلى تغيير البيئة الداخلية بما لايجعل النظام محصناً ضد المخاطر التي قد تترتب على سياسته الخارجية التي أطلق عليها " أستراتيجية الممانعة " القائمة في أهم بنودها على تجنب إعادة تكييف ورسم السياسات لتتواءم مع المتغيرات الجارية في الساحة الدولية، والقبول بمخاطرة التورط في مناوشات مع القوة العظمى المهيمنة والعمل على الحيلولة دون تحولها إلى مواجهات مكشوفة ومباشرة.[[280]](#footnote-281)

 فعلى الرغم من إن الرئيس بشار، مثل والده، كان على علم بالقيود التي تواجه سوريا وعكست سياسته، على الأقل في المراحل الأولى من حكمه، أستمراراً لسياسات والده، إلا إنه أستمر في التناور الحذر بين الشرق والغرب فيما حاول المحافظة على حياده بين الطرفين، لكنه كان أقل حرصاً من والده، وبذلك تخطى الخطوط الحمراء بتبنيه سياسات ومواقف راديكالية أدت في النهاية إلى المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية.[[281]](#footnote-282) وقد أثرت جملة من الحقائق الجديدة في المنطقة وسرعت من وتيرة تلك المواجهة.

وعليه سوف نسعى إلى تلمس مسار العلاقات السورية الأمريكية واحتمالاتها المستقبلية من خلال عدة محاور وكما يلي:

**المحور الأول: المتغير الفلسطيني.**

 إن أندلاع الأنتفاضة في سبتمبر 2000، وما أتبعها من تجدد نشاطات حزب الله على الحدود الشمالية لأسرائيل، أمران هددا بتأجج المواجهة بين دمشق وواشنطن.

 ففيما يخص القضية الفلسطينية، فإن لكل من الولايات المتحدة والعالم العربي عموماً، وسوريا على وجه التحديد، أدراكين مختلفين لما يعنيه الحل العادل للصراع الفلسطيني ـ الأسرائيلي. إذ إنه، وفي ظل المنظومة الأيديولوجية، يكون من الصعب أدراك أي تغيير إيجابي محمود في السياسة الأمريكية حيال هذا الصراع ممكن أن يُرضي العرب، وسوريا على وجه الخصوص. وهنا تقدم الولايات المتحدة دوافع مباشرة للحيرة من دورها كضامن للنظام الشرق أوسطي المعاصر، فحلاً عملياً للقضية الفلسطينية سيقود إلى ترسيخ الأمر الواقع، وسيعزز من شرعية وجود الولايات المتحدة في المنطقة ويكسبها شعبية في العالم العربي.[[282]](#footnote-283)

 أن أستخدام فلسطين ظل هو الورقة الرابحة في أستراتيجية اللعبة العربية ـ الأمريكية، وأكثر مَـنْ رعاها الدول العربية المعادية للأمر الواقع ومنها سوريا، لأجل حرمان القِوى الغربية من الحلفاء المخلصين في المنطقة، ولأجل رفع مكانتها وتعزز من موقفها كقوة أقليمية تتزعم معسكر عربي معارض. لذك فإن أول خيارات الولايات المتحدة يرتكز على أظهار العزم على دحر أي تحدٍ لسلطتها وقوتها في منطقة الشرق الوسط التي تخدم عدداً من المصالح المهمة للولايات المتحدة.[[283]](#footnote-284)

 والأمر الذي زاد من صعوبة المواجهة على سوريا هو وصول بوش الأبن لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، والذي تختلف إدارته عن الإدارتين السابقـتين (إدارتي بوش الأب وكلنتون)، الأمر الذي حتم على سوريا التعامل مع إدارة أمريكية لها وجهة نظر مختلفة عن سابقتيها حول صراع الشـرق الأوسط.\*

**المحور الثاني: الحرب الأمريكية على الإرهاب.**

يرى كثير من المحللين أن الإستراتيجية الأميركية أوجدتها ظروف وأحداث كبرى لم يعد الكثير منها مؤثراً. وقد نشرت دراسات كثيرة تناقش السياسات والاستراتيجيات الأميركية القادمة، منها أعمال ندوة عقدها سلاح الجو الأميركي، وشارك فيها عدد من الخبراء والباحثين منهم الخبير السابق في المخابرات الأميركية في شؤون الشرق الأوسط غراهام فولر. وقد ترجمت الدراسة ونشرها مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية عام 1997 بعنوان "التقييم الاستراتيجي".

والواقع أن التوجهات الأميركية بدأت تتنازعها منذ نهاية الحرب الباردة اتجاهات ثلاثة، الأول: أن تكون الولايات المتحدة القوة الأولى المهيمنة، وأن تسعى إلى منع قوة أخرى من منافستها حتى لو كانت من الدول الصديقة والمتحالفة معها. والثاني: إقامة توازن للقوى يحول دون ظهور قوة مهيمنة جديدة في نظام تشارك فيه روسيا والصين واليابان وألمانيا، وقد تنضم دول أخرى مثل الهند، وقد تخرج دول أخرى متجهة إلى الضعف وربما إلى التفكك مثل روسيا. والاتجاه الثالث هو الانعزال والانكفاء على الذات.([[284]](#footnote-285))

وقد فرض هذا الجدال نفسه بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وتفرد أميركا بقيادة العالم وانهيار القطبية الثنائية التي سادت العالم منذ الحرب العالمية الثانية. والواقع أنه لم يحدث من قبل أن كان النظام العالمي أحادياً، إذ غلبت عليه التعددية. وبرغم الحروب والصراعات التي رافقت التعددية فإن الأحادية أثبتت أنها عاجزة عن تحقيق الاستقرار العالمي.

وبالنسبة للولايات المتحدة فقد أخذت على عاتقها بعد فترة من التردد مهمة احتواء المد السوفييتي، واندلع الصراع الذي عرف باسم الحرب الباردة. ورافق ذلك تطوير أسلحة الدمار الشامل، وهيمنت أجواء الحرب الباردة على السياسة الخارجية الأميركية وإستراتيجية الأمن القومي، وألقت بظلالها على القرارات الدفاعية وحجم القوات العسكرية والوجود العسكري والتحالفات في الخارج. ولكن الحرب الباردة انتهت عندما انهار الاتحاد السوفييتي وتحول التوازن النسبي للقوى السياسية والعسكرية ليصبح في صالح الولايات المتحدة.

ويمكن القول إن الولايات المتحدة وحلفاءها قد أقاموا منطقة سلام يعتبر فيها نشوب الحرب فيما بينهم أمراً غير وارد. ولم تختر الولايات المتحدة إستراتيجية جديدة تتفق مع الواقع الجديد الذي يختلف كثيراً عن السابق، ولجأت بدلاً من ذلك إلى التعامل مع كل قضية أو حدث على حدة وفق المعطيات والأوضاع المحلية والدولية السائدة التي تحيط بالقضية، دون أن يكون ذلك بالضرورة منسجماً مع إستراتيجية شاملة.

تلخص الرؤى الأميركية المناخ الدولي الراهن بعد انتهاء الحرب الباردة بما يلي:([[285]](#footnote-286))

* حققت بعض الدول الآسيوية نمواً اقتصادياً كبيراً مثل الصين والهندوماليزيا وتايلاند، وقد يحدث ذلك تحولاً في القوة الاقتصادية والجغرافيا السياسيةوالعسكرية.
* تشهد كثير من الدول في مختلف أنحاء العالم تحولات سياسية نحو الديمقراطيةواقتصاديات السوق، كما يحدث في دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي السابقوأميركا الوسطى وإلى حد ما الدول العربية.
* ثمة دول وأقاليم كثيرة تشهد صراعات سياسية وتجتاحها الحروب الأهلية والمجاعةوالاستبداد، ويعقب ذلك حروب وهجرات وآثار اقتصادية وسياسية كبيرة.
* تمثل بعض الدول مثل إيران والعراق وسوريا وكوريا الشمالية،إمكاناتها العسكرية والاقتصادية واختلافها السياسي والحضاري مع الولايات المتحدة،هاجسا دائماً تسعى لاحتوائه.
* التغيرات التقنية وبخاصة في الاتصال والمعلوماتية تؤدي إلى تحولات كبيرة فيالاقتصاد والتأثير السياسي والثقافي، وتغير في موازين القوى والموارد والتنافس،وتؤثر في حراك المجتمعات والسلطة، وكل ذلك يؤدي بالتأكيد إلى ضرورة صياغة إستراتيجية جديدة ويجعل التوجهات السابقة موضع إعادة نظر.
* تزداد حدة التنافس الاقتصادي والاحتكاكات التجارية الدولية بين الولاياتالمتحدة وحلفائها منذ أيام الحرب الباردة، وقد يؤدي ذلك إلى تعقيد العلاقاتالمستقبلية.
* ثمة دول غير راضية عن النظام العالمي الجديد مثل إيران والعراق وكورياالشمالية وسوريا وكوبا، وقد تسعى روسيا والصين إلى تحقيق توازن مع الولاياتالمتحدة.

ووجهة نظر العسكريين الأميركيين أن أميركا يجب أن تبقى مهيمنة، وأن تبني الخطط الموازنات على أساس المحافظة على الهيمنة. فهل تستطيع الولايات المتحدة الإبقاء على هذه الإستراتيجية؟ العسكريون يعتقدون أن ذلك ممكن وواجب أيضاً، ويعترفون أن الأمر يحتاج إلى تأييد شعبي قد لا يتوفر مع تنامي النزعة إلى الانعزال والانكفاء على الذات.

ولقد افتتحت هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 عهداً جديداً في العلاقات الأمريكية الشرق أوسطية بصورة عامة والعلاقات الامريكية – السورية على وجه التحديد، حيث خلقت هذه الهجمات تغييراً حاداً في الواقع العالمي والشرق أوسطي، وأسست أجندة عالمية جديدة. ولا عجب والحال هذه، أن كان رد الولايات المتحدة سريعاً بالطلب من سوريا تغيير أتجاهاتها وأن تنضم للمجتمع الولي في محاربة الإرهاب.[[286]](#footnote-287)

 وكانت أولى خطوات افدارة الأمريكية في أتجاه مطالبة سوريا وقف مساندة المنظمات والجماعات التي ترى فيها واشنطن إنها إرهابية وطردها من دمشق التي لها فيها مكاتب، حيث يركز الأمريكيون على المساعدة المستمرة التي تقدمها سوريا لهذه الجماعات. فقد طلب وزير الخارجية الأسبق (كولن باول) من دمشق اثناء زيارته لها في مايو 2003 اغلاق مكاتب كل من حماس وحركة الجهاد الأسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والقيادة العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحزب الله، التي سمح لها بفتحها في دمشق، وأمدتها الأخيرة بالدعم والأرض لأقامة معسكراتها التدريبية، وتهريب الأسلحة والتمويل لها.[[287]](#footnote-288)

 ويرى دبلوماسيو وزارة الخارجية الأمريكية إن أغلاق مكاتب هذه المنظمات بالقوة سيصعب من مهمة مراقبتهم بدقة ولن يقدم حلاً فعلياً للمسألة. فإذا كانت حكومة دمشق تمارس مراقبة شديدة على هذه المنظمات في دمشق، فإن أغلاق مكاتبها هناك سيكون تحركاً ظاهرياً، حيث يمكن لتلك الجماعات الأنتقال إلى أماكن أخرى قد يكون من الصعب تعقب نشاطها ومراقبتها فيها. كما إن هؤلاء الدبلوماسيون، ولأدراكهم أستخدام سوريا لموضوعة هذه الجماعات كورقة ضغط في أي مفاوضات مستقبلية مع أسرائيل، فإنهم يحثون الإدارة الأمريكية على مناقشة القضية الجوهرية المتمثلة بالصراع العربي – الأسرائيلي، الأمر الذي سيساعدها في حربها على الإرهاب.[[288]](#footnote-289)

 وعلى الرغم من أستجابة الرئيس بشار الأسد لمطالبة واشنطن واعداً أياها بتقليص نشاطات هذه الجماعات، وأبداءه لهجة مرنة في قمة شرم الشيخ بتوضيحه إن سوريا تقبل ما يقبله الفلسطينيون لأنفسهم، وأعلن عن نية سوريا تأسيس علاقات طيبة مع واشنطن،[[289]](#footnote-290) إلا إن هذه الأخيرة صعدت من ضغوطها على سوريا والتي وصلت أقصى حد بتوقيع الرئيس بوش قانون محاسبة سوريا في ديسمبر 2003.

 وقد رأى الكثير من المعلقين إن أدخال هذا القانون حيز التنفيذ، وبما يضيق الخناق على سوريا، لا يشجع هذه الأخيرة كثيراً على التعاون. فالحفاظ على علاقات جيدة مع حكومة دمشق أمر مهم في الحرب الأمريكية على الإرهاب. إذ إن سوريا لم ترتبط بشكل مباشر بأي عمل إرهابي منذ عام 1986، كما إن الحكومة السورية منعت رسمياً الجماعات المذكورة آنفاً من أتخاذ سوريا مركزاً لشن هجماتها.و الأكثر أهمية من ذلك لم تثبت اية علاقة أو روابط للحكومة السورية مع القاعدة، بل إنها، على العكس، قمعت جماعات أسلامية أصولية أخرى بقسوة، كالأخوان المسلمين الذين ترى فيهم تهديداً كبيراً عليها.[[290]](#footnote-291)

 هذا بالأضافة إلى إن النظام السوري أدرك الحاجة إلى تقليل الأضرار الناجمة عن هجمات نيويورك وواشنطن على سوريا، ولتعبيره عن هذا الأدراك أعلن عن أستنكاره لتلك الحادثة وعرض مساعدة الولايات المتحدة في جهودها للقبض على منفذي الهجمات. وقد وصل عملاء المخابرات الأمريكية إلى سوريا بداية عام 2002 للتحري عن بعض نشطاء القاعدة المقيمين في سوريا أو لهم روابط مع مواطنين سوريين. كما قامت المخابرات السورية بالمساعدة في منع وقوع هجوم على القاعدة العسكرية الأمريكية في البحرين عام 2002، كذلك تمكنت حكومة دمشق من ألقاء القبض على واحد من المتورطين في هجمات 11 سبتمبر من تنظيم القاعدة.[[291]](#footnote-292)

 لذلك يحذر هؤلاء المعلقون الإدارة الأمريكية من الوقوع في خطأ تجاهل أمكانية ان تكون دمشق شريكاً مهماً وأساسياً لها. فيمكن لسوريا أن تكون عوناً وأسناداً لواشنطن في حربها على الإرهاب من خلال مساعدة المخابرات الامريكية بتبادل المعلومات، لذلك سيؤدي أبعاد سوريا في خسارة فرصة الحصول على معلومات مخابراتية مهمة، حيث تشكل سوريا هنا نفعاً أكثر للولايات المتحدة بعدّها صديقاً بدلاً من أتخاذها عدواً. وبناءاً عليه، يتوجب على واشنطن إلا تسرع في تضييق الخناق على سوريا وغلق أبواب التقارب معها. كما على دمشق التعاون مع واشنطن لإنه طريقها للنجاة من القائمة التي أعدتها الأخيرة لأسماء الدول الراعية للإرهاب.[[292]](#footnote-293)

**المحور الثالث : أحتلال العراق**

لقد اعد مجلس العلاقات الخارجية ومعهد جيمس بيكر الثالث للسياسة العامة في جامعة رايس مذكره تحدد سلسلة مبادئ وأولويات لمساعدة ادارة بوش الابن على تبني اعادة البناء وإعادة التصالح في العراق وبناء شرق أوسط اكثر امناً بعد الصراع العسكري.

وقد أوصت هذه المذكرة بتبني الإدارة الأمريكية مقاربة من ثلاث مراحل تميز بين ضرورات الأمد القصير وأهداف الأمد الطويل وغاياته. وفي الأمد المتوسط فإن التحدي الرئيس سيكون وضع إستراتيجية مرحلية تأخذ العراق من الوضع الراهن الى مستقبل أكثر امناً ورخاء. وينبغي ان لا يكون هناك اية أوهام بان إعادة أعمار العراق ستكون مهمة صعبة ومربكة وخطرة بالنسبة الى كل من سيشارك فيها. مع ذلك فإن تقسيم هذه الإستراتيجية الى ثلاث مراحل متميزة وتأمين ان يلعب العراقيون دوراً رئيساً في تحديد مصير بلدهم، سيقللان فرصة إحلال رجل قوي دكتاتور محل آخر،مما يعيد إنتاج أنماط تاريخية ويوجب تدخلات في المستقبل- وسيساعد ايضاً في زيادة احتمال النظر الى الولايات المتحدة دولياً في المنطقة وفي العراق على انها تدعم المصالح العراقية وليس مصالح أمريكية مزعومة. وسوف يكون إيجاد الحلفاء العراقيين الصائبين هو مفتاح استعادة السيادة العراقية وجعل الخروج الأمريكي مبكراً امراً ممكناً.([[293]](#footnote-294))

 وكانت الحرب على العراق عام 2003 من الأختبارات التي واجهت الرئيس الأسد الأبن في فترة حكمه القصيرة، حيث خلقت توتراً جديداً في العلاقات السورية – الأمريكية، وتبنت سوريا على أثرها لهجة شديدة في أحتجاجها على سياسة الولايات المتحدة، حتى لو من خلال تعبئة كلامية ضد واشنطن. وحذر الرئيس السوري من أمكانية أن تصبح سوريا هدف واشنطن التالي، مضيفاً إنه، وبالنظر للتحركات الأمريكية، فإن ليس في نية سوريا البقاء ساكنة.[[294]](#footnote-295)

 فمنذ بداية الأعمال الحربية القتالية في العراق، لم تختف حكومة دمشق بشكل كامل من الرادار السياسي الأمريكي، ومن ثم أعطت نتائج الحرب لسوريا سمة أستراتيجية، وأنحرافاً حاداً في أستراتيجيتها في الوقت ذاته.[[295]](#footnote-296)

 مما لاشك فيه إن العلاقات المتوترة بين دمشق وواشنطن والروابط الضعيفة فيما بينهما، قد حررت الأولى من ضرورة مراعاة المصالح الأمريكية في المنطقة، كونها لم تتعرض لمثل تلك الضغوط التي تعرضت لها دول تربطها علاقات صداقة مع الولايات المتحدة.[[296]](#footnote-297)

 لكن هذا لايعني إن سوريا قد اتخذت موقع الرافض على الدوام، فقد حصلت سوريا على مكافئات أقتصادية جوهرية مقابل دورها في تغطية أجنحة دول الخليج في حرب الخليج الثانية 1991 وحرمان النظام العراقي من فرصة تصوير الصراع على إنه موقف بين طرفين في العالم العربي، أحدهما يمتلك الحق والآخر لايمتلكه. كما إن سوريا قد وقعت على قرار مجلس الأمن 1441 الذي صدر بالأجماع ويمنح الصلاحية لنزع أسلحة العراق. وحاول السوريون تقديم هذا التصويت على إنه أنتصار للدبلوماسية السورية، أو كأستجابة للأجماع العربي الذي كان على سوريا تمثيله في مجلس الأمن.[[297]](#footnote-298)

 إلا إن تعبير محور الشر الذي ورد في حديث الرئيس بوش في شباط 2002 وما حدث في العراق، ولإدراك سوريا النصر الحاسم والسريع الذي حققته الولايات المتحدة هناك، وإن العراق ما هو إلا البداية فقط، كل هذه الأمور حفزت سوريا على أتخاذ موقف أكثر حدة تجاه واشنطن، إذ لايوجد مجال للشك إن دمشق كانت تعمل بتأثير خوف حقيقي من أن تكون هي الهدف التالي لأمريكا. حيث أصبح موقفها بعد أحتلال العراق وتواجد القوات الأمريكية فيه أكثر حرجاً وصعوبة.

 ومن جانبهم يفضل بعض المتشددين أسلوب المواجهة، حيث أتفق المحافظون الجُـدد مع أعتقاد الرئيس السابق بوش بإنه يتوجب على الولايات المتحدة أن تستغل وجودها في العراق، والذي يُـعدّ صورة للردع العسكري لجميع الدول خاصة في هذه المنطقة، لأزاحة حكم البعثيين في دمشق. مع ذلك لم تـُبد واشنطن تحمساً للمواجهة مع سوريا، فإعادة سيناريو غزو العراق وقلب نظام حكم آخر في المنطقة قريباً، قد يخلق مشاكلاً لواشنطن هي في غنى عنها. وبناءاً عليه فضلت الإدارة الأمريكية أسلوب التهديد والضغط الذي أتى ثماره من خلال تأكيد الرئيس بشار الأسد للنيويورك تايمز تخلي بلاده عن سياسة العناد والتصلب.[[298]](#footnote-299)

 إلا إن استمرار موقف سوريا من الوضع العراقي ومساعدة العناصر المسلحة فيه عقد الأمر كثيراً على دمشق التي كان من المتيسر لها الكف عن أتباع هذه السياسة عند المرحلة التي أنكسرت فيها أندفاعة المحافظين الجُـدد، لتتجنب تصعيد المواجهة مع واشنطن في ضل رئاسة بارك اوباما.[[299]](#footnote-300)

 وفي هذا النطاق يتضح دور الدبلوماسية الأمريكية، خاصة لو أظهرت دمشق ولو شيئاً قليلاً من المرونة، ففي حينها ستكون هناك أمكانية لوجود علاقة أرتباط مباشر بين دمشق وواشنطن.

المحور الرابع: تشجيع الديمقراطية والأصلاحات السياسية في المنطقة العربية.

الديمقراطية كنظام تعني القيم الأساسية في الحرية والعدالة، المشاركة والمساواة التسامح السياسي، القبول بالتعددية، التداول السلمي للسلطة بالاحتكام لإرادة الشعب واحترام حقوقه ولسيادة القانون أيضا، أما الديمقراطية كأسلوب ممارسة السلطة وتنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع من خلال الأطر القانونية والهياكل السياسية والمؤسسية والقواعد الإجرائية التي تنظم ممارسة الديمقراطية أي من خلال عناصر بنية النظام طبيعة النظام الحزبي والانتخابي بنية البرلمان والعلاقة بين السلطات.[[300]](#footnote-301)

وفي ضوء ذلك يمكن إدراك ان المبدأ التطبيقي للديمقراطية قائم على أساس ان الأمور يمكن حلها وفق إرادة الأغلبية حينما يتعذر الاتفاق عليها من قبل الأطراف المعنية، والمقصود بهذه الأطراف الأقليات في المجتمعات التي يتجاوز طموحاتها ورغباتها وحتى وجودها، وتجاهلها في عملية صنع القرارات فلا تكون راضية على الديمقراطية ومن ثم لا تساند ديمقراطية النظام السياسي القائم في بلادها.[[301]](#footnote-302)

والنظام الديمقراطي هو البديل لما يعرف بالنظام الشمولي[[302]](#footnote-303) فالمصطلح المذكور يتضمن العديد من البنى والممارسات وأشكال القسر والتنظيم الموجودة في أنماط أخرى للدولة "أو النظم السياسية" القديمة أو المعاصرة والأهم من ذلك أن بعض المفكرين السياسيين والباحثين الاجتماعيين يفضل استخدام مصطلحات أخرى عندما يتعلق الأمر ببلداننا العربية من مثل استبدادي أو تسلطي أو أمني. في حين يذهب قسم آخر من المثقفين عندنا إلى القول بغياب الدولة بالمعنى الحديث للكلمة على الأقل؟..وربما كان هناك الكثير من الحق في هذه الخيارات أي كانت درجة دقتها، وفي المساحة المتاحة لي هنا، وحتى لا أخرج خارج الموضوع أترك النقاش الضروري حول وجود أو عدم وجود الدولة لدينا مؤكداً على أنه في كل الأحوال سواء كانت الدولة موجودة أم لا فإن هنالك سلطة كلية الحضور تفقأ العين بما هي الدولة على الرغم من الفارق الأصيل وغير القابل للخلط بينهما، أو بما هي متماهية معها في حال كانت الدولة موجودة، وتحويلها إلى حيز خاص للطبقة السياسية الحاكمة فرداً أم حزباً أم فئة أم…. الخ.

من الممكن القول إن كل شمـولية هي تسـلطية أو استبدادية أو أمنية بل (هي ريعية بمعنى ما على صعيد الاقتصاد الذي يلعب فيه القسر السياسي دوراً كبيراً في التوزيع على الأقل إن لم يكن في الإنتاج) على الرغم من أن مصطلح الريعية ليس له مكان عضوي في مصطلحات الحقل السياسي.

 وما يؤكد سالف القول ،في خطاب له في السادس من نوفمبر، قال الرئيس الأمريكي السابق بوش إن ستين عاماً من تسامح الأمم الغربية تجاه نقص الحرية في الشرق الأوسط، لم تقدم للغرب شيئاً يحقق لها الأمان، وأكد على إن فقدان الديمقراطية في المنطقة يرجع إلى المبادء السياسية والأقتصادية الفاشلة التي تمارسها حكومات أستبدادية شرق أوسطية. لذلك فإن إدارته تبحث عن سياسة جديدة لنشر الديمقراطية في العالم العربي، حيث كانت العمليات في العراق بداية الطريق والخطوة الأولى في أستراتيجية تقدمية للحرية في الشرق الأوسط، وإنها بذلك سترسل رسائل من بغداد إلى دمشق وإلى طهران بإن الحرية يمكن أن تكون مستقبل كل أمة، وإنها جادة بشأن الأطاحة بالأنظمة الديكتاتورية في الشرق الأوسط وأستئصال جذور الإرهاب ونشر الديمقراطية فيه، فلماذا التوقف عند العراق ؟.[[303]](#footnote-304)

 ففي أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ربطت الإدارة الأمريكية بين الأستبداد والطغيان من جهة، وتنامي الحركات الإرهابية من جهة اخرى، وعدّت الإدارة الأمريكية منطقة الشرق الأوسط البيئة الحاضنة لهذه الحركات التي تتولد عن التطرف في مواجهة الواقع والمطالبة بالحقوق نتيجة الخلل الذي يكتنف العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

 لعلنا لانجافي الحقيقة في القول إن الوعي السياسي لدى ما يسمى بالمواطن العادي في الشارع العربي والأسلامي أصبح أعلى مستوى من الوعي السياسي على مستوى معظم الحكومات، علاوة على محاولات القمع الرسمي الشديد لصوت الشارع بأستخدام الوسائل الأمنية. ويمكن رصد مثل هذه المظاهر في إيران وسوريا بالتحديد، من خلال أستمرار التمسك بأساليب عفى عليها الزمن لأصطناع مظاهر ألتحام مزعوم بين الحزب الحاكم والجماهير.[[304]](#footnote-305)

 وفي ظل عالم يعاني الأحباط والأعاقة يعمل هؤلاء الحكام على الرغم من أمتعاض جماهيرهم، دون أهتمام فيما إذا كان الذين يذعنون لسلطتهم يتعاطفون معهم أم لا. ومما لاشك فيه إن أستمرار السياسات الرسمية، بالأضافة إلى أستمرار مواقف التيارات المهيمنة على صناعة القرار أو توجيهه في البلدان العربية سيوسع الدائرة التي تشمل أنظمة داخلة في أستراتيجية التغيير. فتلك الأنظمة المترنحة لا يمكن القضاء عليها من الداخل، إلا إن سلطتها في مواجهة إيمان شعوبها المغلوبة على امرها، تبدو هشة، ويمكن أن تتصدع.[[305]](#footnote-306)

**المحور الخامس :سوريا (المحطة القادمة بعد العراق)**

 بدءاً نقول إن قائمة التغيير الأمريكية شملت وتشمل دولاً عربية عدة لعل أبرزها العراق وسوريا وليبيا. وقد حصلت الحرب في العراق وفق الذرائع والأسباب المعلنة وغير المعلنة، وحدث ما حدث من أسقاطٍ للنظام وأحتلالٍ للأراضي وغيرها من النتائج المتوقعة وغير المتوقعة. وها هي سوريا تقف اليوم في الصف بأنتظار ما سيجري، إذ يشترك نظاما العراق وسوريا في قراءتهما الخاطئة لمغزى تحولات النظام الدولي. وفي حالة سوريا فقد كان أدراك النظام فيها لهذه التحولات إدراكاً سلبياً إلى حدٍ جعله يتصرف أحياناً بطريقة مسترخية ومهملة، الأمر الذي كانت محصلته النهائية التعرض لضغوطات عدة كان بالأمكان تجنبها.

 وهنا قد يكون المحفز الأساسي لمساعي الولايات المتحدة لشن حرب على العراق هو عصرنة العالم العربي بدءاً من العراق والدول العربية المجاورة.[[306]](#footnote-307) والبدء بحملة ضد الإرهاب، لذلك أعلن الرئيس بوش حرباً غير محدودة على الإرهابيين في كل مكان، معطياً الولايات المتحدة الحق في شن هجوم على أية دولة تأوي إرهابيين أو ترعى الإرهاب أو تسعى لأمتلاك أسلحة دمار شامل.[[307]](#footnote-308)

 وكان من المؤكد، والحال هذه، أن يتصاعد الرفض من قبل بعض القِوى الأقليمية، خصوصاً سوريا التي أصبح موقفها الجيو ـ أستراتيجي مكشوفاً إلى حدٍ كبير كونها أحد أركان ما أسمته الإدارة الأمريكية " محور الشر ". وعليه، فإن الوضع الأقليمي الجديد أضحى يُـصعد من الضغوط على النظام السوري.[[308]](#footnote-309)

 فبناءاً على معطيات حرب الخليج الثالثة 2003 وأحتلال العراق طغت على الساحة السورية عدة مسلمات لابد من ذكرها:

1. فيما يخص التركيبة السكانية، قد يتحرك أكراد سوريا للمطالبة بامتيازات ومكتسبات كتلك التي حصل عليها أكراد العراق، الفيدرالية على وجه الخصوص.
2. فيما يخص قضايا حقوق الإنسان، فقد تتأجج مواقف عديدة مطالبة بمزيد من الحقوق السياسية كالتعدد الحزبي وأجراء أنتخابات برلمانية وحتى رئاسية.
3. وبناءاً على 1 و 2، من المحتمل ان تبقى الولايات المتحدة تلعب بأكثر من ورقة تجاه سوريا لأرغامها على التخلي عن عدد من مواقفها السياسية المتشددة، على سبيل المثال ضد الناشطين في مجال حقوق الإنسان.

 وربما تقدر سوريا موقفها السياسي والأستراتيجي الصعب والمعقد كونها قابعة تحت الضغوطات الأمريكية، سواءاً في المحافل الدولية فيما يخص محاربة الإرهاب وأجراء أصلاحات داخلية، أو فيما يخص التواجد العسكري الأمريكي الهائل على حدودها مع العراق، مع توافر أحتمال أن يصبح العراق قاعدة أمريكية في قلب الشرق الأوسط.

 إلا إن الكثير من المعلقين السياسيين والمحللين الأستراتيجيين يحذرون من مغبة أستراتيجية تصدير الديمقراطية التي تجمع بين القوة والمخاطر والتي يمكن إيجازهـا بالتالي:

1. ذرائعية السياسات المساندة للديمقراطية والتي تخفي وراءها أهدافاً أمنية بلغة تعزيز الديمقراطية، ومن ثـَـمْ الخلط بين الدعم والسعي وراء نتائج سياسية معينة تعزز تلك الأهداف الأمنية.
2. المغالاة في تقدير قابلية أمريكا على تصدير الديمقراطية. إذ عادة ما يبالغ المحافظون الجُـدد في تأثير الدور الأمريكي في موجة الأنفتاحات الديمقراطية التي ظهرت في ثمانينات القرن المنصرم وأوائل تسعيناته.[[309]](#footnote-310)
3. قد تحول سياسة فرض الديمقراطية بالقوة الأنتباه عن الإرهاب وتتجنب مناقشة الأمور التي تشجع على كراهية الديمقراطيات الغربية.
4. وفيما يخص سوريا، فإن التغيير المفاجئ للنظام في سوريا قد لا يأتي على وفق ما تحب واشنطن. فطبقاً للواقع الحقيقي للمجتمع السوري، فإن البديل المحتمل للنظام الحالي هم الأخوان المسلمين، الذين قد يقيمون جمهورية أسلامية مماثلة للنظام الإيراني، ولن يكون ذلك في مصلحة الولايات المتحدة.[[310]](#footnote-311)

**المحور السادس: الانسحاب من لبنان وأغتيال الحريري.**

 وقع الرئيس السابق بوش على قانون محاسبة سوريا الذي يقضي بالأنسحاب السوري من لبنان وأستعادة السيادة اللبنانية. إن ذروة المأزق السوري الناتج عن المتغيرات التي شهدتها المنطقة منذ عام 2000 تمثل في أجبارها على سحب قواتها من لبنان، إذ لم يعدّ مقبولاً لدى الإدارة الأمريكية تغطية الوجود الأمني السوري في لبنان. وهو ما عبر عنه وزير الخارجية الأسبق كولن باول أثناء زيارته لدمشق من إن التسوية في الشرق الأوسط يجب أن تشمل سوريا ولبنان. ولم يأتي هذا التوجه الأمريكي مباشرة بعد سقوط نظام بغداد، إذ لم تكن واشنطن متعجلة في هذا الشأن، لما تتمتع به سوريا من وضع قوي في لبنان أتاح لها القيام بمهمة ضبط أداء حزب الله والسيطرة على السلاح الفلسطيني في مخيمات لبنان.[[311]](#footnote-312)

 إلا إن القيادة السورية فوتت عليها الفرصة بسبب أختياراتها السياسية في العراق من جهة، وأخفاقها في تمتين جبهة حلفائها في لبنان من جهة أخرى. فقد أخفقت هذه القيادة في إدراك نتائج الأنسحاب الأسرائيلي من الجنوب اللبناني الذي وفر مناخاً ملائماً لأعلان الأنشقاق على الوجود السوري، كونه يمثل أنتقاص لسيادة لبنان، من قبل قِوى المعارضة، التي دعم موقفها الضغوط الخارجية التي أنضمت فيها فرنسا إلى الجهود الأمريكية التي وفر لها هذا الرفض شرعية سياسية للتصعيد تمثلت في أصدار مجلس الأمن للقرار 1559 الذي طالب سوريا بإنهاء وجودها في لبنان، ليرفع أغتيال الحريري، من ثم، من ضغوط المعارضة ووفر قوة دفع أضافية لخصوم سوريا في المجتمع الدولي، أنتهت بأجبار سوريا على الأنسحاب الفعلي والكامل من لبنان.[[312]](#footnote-313)

المحور السابع: الرؤى المستقبلية لمسارات العلاقات السورية – الأمريكية.

تمثل الرؤى المستقبلية أهمية كبيرة لدى الباحثين في المجالات كافة، وإذا كان المستقبل ليس بالقدر المفروض، فيمكن القول بوجود مشاهد مختلفة بعضها أفضل من البعض الآخر. وعليه تؤكد هذه الدراسات على إن المستقبل عبارة عن خيارات مختلفة، و إن لكل خيار من هذه الخيارات متطلباته وفروضه وأطرافه. وهنا تقف سوريا أمام خيارات محدودة في تسيير علاقتها مع الولايات المتحدة، ولكل واحد من هذه الخيارات متطلباته وفروضه،والتي يمكن حصـرها بخيارين( مشهدين):

**المشهد الأول: مشهد الاستمرارية في شكل العلاقة الحالية.**

 ويُـبنى هذا السيناريو على أساس أستمرار العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وسوريا على النحو التصارعي دون أن يطرأ عليها أي تبدل أو مستجد كفيل بأضفاء تحول جدي عليها، لأفتراض بقاء حالة عدم الأنقلاب في المفاهيم التاريخية للعلاقة بين الطرفين، الأمر الذي يؤدي إلى أستمرار حالة الرفض للعلاقة بين الطرفين على حدٍ سواء.

ولا يجافي الحقيقة من يقول إن العلاقات السورية الأمريكية علاقات صعبة وتعكس اختلافات واقعية. والمشاكل بينهما ببساطة لم تأت نتيجة عدم التواصل، ولن تقوم أياً منهما بتغيير مفاجئ لسياستها الحالية ورأيها بمصالحها الوطنية. والأكثر من ذلك أن كلاً منهما صنعت ما يكفي من الأخطاء مع الأخرى وفي المنطقة، لذا فإن أي تركيز على الأخطاء سينتهي ببساطة إلى عملية من الرد والصد بالاتهامات تجاه بعضهما البعض.

ولم يكن القرار 1559 الذي يطالب سورية بسحب جيشها واستخباراتها من لبنان إلا رأس جبل الجليد في السياق المتدهور للعلاقات السورية-الأمريكية، والذي بدأ فعلياً مع الحرب على العراق التي عارضتها دمشق بقوة وراهنت على فشل التورط الأمريكي فيها. قبل ذلك، مرت هذه العلاقات بمحطات تاريخية مختلفة، وإذ لم تكن ممتازة في يوم من الأيام منذ استقلال سورية باستثناء الفترة التي أعقبت "العدوان الثلاثي" على مصر، فإنها شهدت قطيعة كاملة إثر حرب يونيو/حزيران في 1967، ليعاود هنري كيسنجر وصل ما انقطع بعد حرب أكتوبر/تشرين الأول 1973، حين تفاوض مع الرئيس الراحل حافظ الأسد على خطة فك الارتباط، ودشن عهد الإقرار بالدور الإقليمي لسورية، ووجوب التعامل معه بوصفه ضامناً للاستقرار.

إذا أردنا ببساطة شديدة تلخيص المعنى الاستراتيجي للضغط الأمريكي الحالي على سورية انطلاقاً من "خاصرتها الرخوة" في لبنان، لوجدنا أنه يهدف إلى نزع آخر الأوراق السورية التي جمعتها دمشق في عهد الرئيس حافظ الأسد، والتي تسلحت بها في انتظار تسوية تعيد إليها مرتفعات الجولان. وهذه الأوراق التي تم تجميعها في زمن الحرب الباردة حين كانت دمشق حليفة للاتحاد السوفييتي، من غير أن تدور في فلكه، لم تكن لتجمع لولا "التفاهمات" التي عقدتها مع الإدارات الأمريكية المتتالية في حقبة الثمانينيات من القرن الماضي والمباركة الأمريكية-العربية لدخولها العسكري إلى لبنان في العام 1976، لتنهي "الحرب الأهلية" اللبنانية من جهة، ولتمسك بورقتي لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تتخذ منه مقراً ومنطلقاً ضد إسرائيل من جهة أخرى.

كما أن أياً منهما لن تقوم بأي تنازل جديّ للأخرى، أو التضحية بأولوياتها وأرائها المتعلقة بمصالحها الوطنية. والضغوط الممارسة حالياً على كل من سوريا والولايات المتحدة لن تجدي نفعاً في تقصير المسافة بينهما والتوصل إلى أي مقارب دراماتيكي جديد لبناء العلاقات بينهما أو لتقديم إحداهما للتنازلات للأخرى. والأكثر من ذلك أن بناء ثقة مشتركة بينهما من أجل إمكانية تحسين العلاقات وخلق وسائل حيوية لمتابعة المصالح المشتركة سيستغرق وقتاً طويلاً.

**المشهد الثاني: مشهد التغيير في العلاقة.**

 الأمر الأساس الذي يتوجب أخذه بالحسبان، هو إن أستمرار القطيعة أمر ربما يكون غير وارد على المدى البعيد، فقد تخطو دمشق خطوات إيجابية وواقعية نزولاً عند المنطق والواقع المفروض على المنطقة، بغية تهدئة التشنج حيال واشنطن.

 إن معطيات الوضع الدولي الراهن، أضافة إلى الوضع الداخلي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وسوريا، تقضي منهما المرونة في علاقتهما مع بعضهما. كما إن ذهاب التفكير السياسي السوري يتوجب أن يسير بأتجاه رؤية مفادها الأعتماد على مكاسب الأنفتاح في العلاقات مع القِوى العظمى، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة، والإيمان بعدم جدوى الخيارات الأخرى، ولها في العراق خير مثل.

 ويقوم هذا السيناريو على عدة معطيات يتوجب الأخذ بها لبناء أساس علاقات سوية ومتينة بين الطرفين :

1. الأعتراف بأرتباط الخيارات المحتملة التي تعج بها بيئة العلاقات الأمريكية\_ السورية، حيث يتوجب على الجميع العمل وفق المعطيات العقلانية والواقعية لتحييد القصور في الأداء الذي شاب ميكانيزمات تلك العلاقة.
2. إن أفضل وسيلة للتغلب على أشكالية الأختلال والعداء المزمنين التي تعاني منها العلاقات محل الدراسة تقوم على أساس خلق أجواء مشتركة لمعالجة الأوضاع القلقة والمتوترة بين الطرفين وفق أدراك واضح لظروف البيئة الأقليمية والدولية وضغوطها، حيث يُـسهم هذا الأمر في ضبط حالة التفاعل المؤسسة لجوهر العلاقات الأمريكية\_ السورية.
3. ولا يخطئ من يظن بان مؤشرات هذا السيناريو باتت أكثر من أي وقت مضى قريبة من التحقق بناءاً على متغيرات البيئة الداخلية الأمريكية القائمة على وصول الإدارة الديمقراطية إلى سدة السلطة في الولايات المتحدة الأمريكي برئاسة بارك اوباما وما تحمله من شعار يقوم على التغيير وتجاوز سياسات الماضي الأمريكي بكل مدياته، وكذلك البيئة الداخلية السورية التي باتت منفتحة أكثر من أي وقت مضى ومستوعبة كذلك لدروس الواقع الإقليمي في التعاطي والانفتاح المرن مع الإدارة الأمريكية الجديدة تجنباً لحصار ممتد قد لا تحمد عقباه.

**الخاتمة**

تدرك الولايات المتحدة الأمريكية ان التعامل مع سوريا يختلف عن التعامل مع حالة العراق وكذلك مع إيران إلا أن أسباب احتواء سوريا تتقارب من أسباب احتواء إيران المتعلقة بدعم الجماعات الإرهابية والمواقف السورية المتصلبة حيال الصراع العربي الإسرائيلي. وبذلك فان الولايات المتحدة تريد احتواء سوريا من خلال التصعيد الدولي ضدها.

فنجد ان الولايات المتحدة الأمريكية تتعامل مع سوريا انطلاقاً من الساحة العراقية وساحة الصراع العربي الإسرائيلي فضلاً عن المتغير اللبناني وما آلت إليه إحداث الحرب الإسرائيلية من تداعيات عليه، فمجمل هذه المتغيرات الإقليمية لها تأثير حاد وقوي في الساحة السورية.

ويعد العراق بعده العمق الاستراتيجي الأكثر حيوية لسوريا في إطار علاقاتها الإقليمية في المنطقة وخصوصاً مع إسرائيل وتركيا وهذا يعطي العراق ميزة وإمكانية للتحرك على الجانب السوري،حيث ان عراقاً قوياً موحداً ضروري لاستعادة الحقوق السورية وتعزيز الدور السوري في المنطقة.كما في العراق العمل لإيجاد تنسيق مشترك مع سوريا في القضايا الإستراتيجية ذات الاهتمام المشترك خصوصاً مسألة المياه ومسألة الأقليات القومية والتحالف التركي الإسرائيلي ودعم المعارضة العراقية واستضافتها على الأراضي لسورية وأثره على الأمن الوطني السوري والعراقي على حد سواء.

ومع التقدم إلى الأمام سوف يكون من المهم أن تعترف كل من سوريا والولايات المتحدة الأمريكية بالتطورات الإيجابية عندما تحصل، بدلاً من إعادة نمط وصنع مطالب لا يمكن التفاوض عليها.

وسوف تمر الخطوات الإيجابية بمراحل تقدم وتأخر، وتحتاج إلى تعزيزات، إلا أن المشاركة المتبادلة البناءة هي السبيل الوحيد إلى الأمام. وفي هذا المجال لا يمكن لسوريا تجاهل المطالب الأمريكية باستحداث تغييرات إيجابية في المنطقة.... وهذه هي الواقعية في السياسة.

 التدخل الدولي في الشرق الاوسط

دراسة في السياسات الامريكية ـ الاوربية

 د. شيماء معروف فرحان [[313]](#footnote-314)(\*)

**المقدمة**

شكلت الاحداث الدولية والانسانية الكبرى على امتداد التاريخ البشري المعاصر محطات حاسمة في تطور العلاقات الدولية ،كما هو الشأن بالنسبة الى الحربيين العالميتين الاولى والثانية وأنهيار الاتحاد السوفيتي ،وذلك بالنظر الى أثارها الكبرى في أعادة ترتيب الأوضاع على الساحة الدولية .

وكانت منطقة الشرق الاوسط احد اهم المناطق التي تأثرت بهذه المتغيرات، إذ أفرزت التحولات التي لحقت بالمعسكر الشرقي وبروز الولايات المتحدة كقطب مهيمن بعد أن أستثمرت الفراغ الأستراتيجي الذي خلفه رحيل الأتحاد السوفيتي فضلاً عن طبيعة ماتملكه من إمكانات مما أتاح لها التدخل في المناطق النائية وضبط بؤر التوتر وأحتواء الأنظمة والجماعات المعادية لمصالحها وهو ما تبين في مناطق متعددة منها الشرق الأوسط سواء من خلال الأساليب الترهيبية إم الترغيبية الأنفرادية أو الجماعية عبر أستثمار أمكانياتها داخل المؤسسات الدولية كمجلس الأمن ،والأقتصادية كصندوق النقد الدولي

ووفقا لطبيعة موضوع الدراسة فسيتم تناول ذلك الموضوع في إطار النقاط الاتية :ـ

**1ـ اهمية البحث :ـ**

تتجسد أهمية البحث في تطرقه الى ما يمكن أن يرصد من حالات التناقض بين ما تعارفت عليه الدول في علاقاتها السياسية الدولية من ضوابط للسلوك في أطار القانون الدولي والمواثيق الدولية الأخرى وبين ما يشهده العالم من متغيرات أصبحت تضغط بل وتنال من روح تلك المواثيق ونصوصها عبر الممارسات التدخلية المختلفة التي تمارس من بعض الدول ولاسيما العظمى حيال الدول الصغرى أو ما تعرف بالدول النامية .

**2ـ منهجية البحث :ـ**

سيتم التركيز هنا في بداية البحث على المنهج التاريخي الذي يمكن ان يساعدنا في تقديم صورة مبسطة ومختصرة عن التطورات التاريخية المهمة التي حدثت في منطقة الشرق الأوسط ودور تلك التطورات في لفت الأنظار الى تلك المنطقة واثرها في تشجيع عمليات التدخل التي لايمكننا أن نتنبأ بنهاية متوقعة لها ،ومن ثم سنعمد الى توظيف منهج التحليل النظمي لتحليل مضمون تلك التدخلات ودوافعها واهدافها ،وأهم أطرافها ،والنتائج المتمخضة عنها .

**3ـ فرضية البحث :ـ**

من طبيعة الأشياء ان يقوم المنتصر في حرب عالمية بأعادة ترتيب جغرافية العالم بما يظن انها تخدم مصالحه .وهكذا حصل في الحربيين العالميتين الأولى والثانية وما حصل بعد نهاية الحرب الباردة ،مما يعكس التغيير العميق ليس في دلالات المصطلحات وحسب بل في دلالات الممارسات ايضا ،وفي مقدمتها ممارسات التدخل الدولي .

**4ـ هيكلية البحث :ـ**

سيتم تناول موضوع البحث وفقآ للمحاور الاتية :

اولأ:التدخل بين نصوص القانون الدولي والممارسات الدولية

ثانيأ: لمحة تاريخية عن التدخل الدولي في منطقة الشرق الاوسط .

ثالثا:أدوات التدخل الدولي في منطقة الشرق الأوسط وأساليب التعامل مع أطرافه .

رابعا: السياسات الامريكيةـ الاوربية في الشرق الأوسط (دراسة في الأبعاد السياسية والأمنية والأقتصادية .

خامسا : الاستراتيجيات الاوربية والامريكية تجاه الشرق الاوسط .

**اولا:ـ التدخل بين نصوص القانون الدولي والممارسات الدولية .**

 من المبادى الأساسية المستقرة في القانون الدولي والمبادى المتعلقة بحظر التدخل في الشؤون الداخلية للدول بأعتبار ان ذلك يعد أنتهاكا لسيادتها الوطنية وأعتداء على حق أساسي من الحقوق المرتبطة باستقلالها [[314]](#footnote-315).

 ومع وجود مثل هذا المبدأ فقد تنبه العديد من الفقهاء والباحثين الى حالة الغموض والتناقض التي اعترت العديد من مبادى القانون الدولي ،والنصوص التي تضمنها ميثاق الامم المتحدة ،الأمر الذي جعل الممارسات الدولية تحفل بالمزيد من الخروقات لهذه المبادئ والنصوص منذ نهاية الحرب الباردة وحتى وقتنا الحالي ،وذلك من خلال أقدام بعض الدول على أجراء تكيفات وتفسيرات منحرفة لهذا الميثاق ،أذ ان ظروف الحرب الباردة أسهمت الى حد كبير في تعطيل العديد من النصوص القانونية تجاه العديد من المنازعات الدولية وبالشكل الذي ظلت معه الامم المتحدة وميثاقها عاجزة عن التعامل مع مختلف المشاكل الخطيرة التي كان من المفترض أن تعالج وفقا لمقتضيات ميثاقها[[315]](#footnote-316).

 فقد جاء في المادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة التأكيد صراحة على عدم مشروعية التدخل في الشؤون الداخلية للدول وذلك من خلال ما تم التأكيد عليه في الفقرة (1ـ7) من هذه المادة والتي تنص في مجملها على :ـ[[316]](#footnote-317).

1ـ تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها .

2ـ لكي يكفل أعضاء الهيئة لأنفسهم جميعا الحقوق والمزايا المترتبة على صفة العضوية يقومون في حسن نية بالألتزامات التي أخذوها على أنفسهم بهذا الميثاق .

3ـ يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لايجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر .

4ـ يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتها الدولية عن التهديد بأستعمال القوة أو أستخدامها ضد سلامة الأراضي أو الأستقلال السياسي لأي دولة أو على اي وجه آخر لايتفق ومقاصد الامم المتحدة.

5ـ يقدم جميع الأعضاء كل ما في وسعهم من عون الى الأمم المتحدة في أي عمل تتخذه على وفق هذا الميثاق ،كما يمتنعون عن مساعدة أية دولة تتخذ الامم المتحدة أزاءها عملا من أعمال المنع أو القمع.

6ـ تعمل الهيئة على أن تسير الدول غير الأعضاء فيها على هذه المبادئ بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ السلم والأمن الدوليين.

7ـ ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما ،وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق ،على أن هذا المبدا لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع .

 ومن الملاحظ على هذه النصوص والفقرات انها تؤكد أحترام سيادة الدول، واحترام الحقوق المترتبة كافة على التمتع بهذه السيادة وعدم جواز قيام هؤلاء الأعضاء بتهديد بعضهم للبعض الآخر من خلال أستخدام القوة ،الا ان الفقرة السابعة من هذه المادة تعد الأكثر وضوحا في تأكيدها عدم جواز التدخل في الشؤون التي تعد من صميم السلطان الداخلي للدول .

 ونظرا للأهمية البالغة لهذه الفقرة (الفقرة السابعة من المادة الثانية من الميثاق)، فقد تم تضمينها في مختلف مواثيق المنظمات الدولية والاقليمية ،والتي تتمحور حول حظر كل الاعمال والسلوكيات والتصريحات التي تصدرها او تقوم بها دول او جهات أجنبية بشأن قضايا ومشاكل تندرج ضمن السلطان الداخلي لدولة اخرى ذات سيادة ،وتتزايد خطورة ذلك التدخل عندما يتعلق الامر باستخدام القوة العسكرية .

 ومن الجدير بالذكر ان مبدأ عدم التدخل لايستبعد فقط أستخدام القوة ،وانما يمتد ليحظر أشكال الضغط والتدخل كافة او اي توجه او فعل يمكن أن يمس شخصية الدولة او اي من مقومات تلك الشخصية السياسية والاقتصادية والعسكرية [[317]](#footnote-318).

 فعلى الصعيد السياسي ـ وكما سبق وان أسلفنا ـ بنيت العلاقات الدولية على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول الاعضاء كما ورد في الفقرة الاولى من المادة الثانية من الميثاق ويرتبط هذا المبدأ الأساسي بأحترام المبدأ الذي يقضي بالتساوي في الحقوق بين الشعوب وأن يكون لكل منها حق تقرير المصير وكما ورد في الفقرة الثانية من المادة الأولى من الميثاق وينصرف هذا الحق الى حق الشعوب في السيادة على أجوائها وأرضها ومياهها .

 وأستقر الفقه والاجتهاد الدولي على أضفاء صفة القاعدة الآمرة او القطعية على مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وسيادة والدول والمساواة فيما بينها ويترتب على الصفة الآمرة للسيادة ان اية معاهدة تتعارض وسيادة الدول تكون باطلة بموجب المادة (53)من أتفاقية فينا لقانون المعاهدات المعتمدة في (23/آيار/1969) والنافذة المفعول في (27/كانون الثاني / 1980).

 وعلى الصعيد الأقتصادي ،شهد عقد السبعينيات توجها دوليا متصاعدا في الدعوة الى نظام أقتصادي دولي جديد ،وأهتمت كافة أجهزة الامم المتحدة ،ووكالاتها المتخصصة بدراسة مختلف أوجه النظام الأقتصادي الراهن بغية تحديد طبيعة العلاقة بين النظام الأقتصادي والنظام القانوني الدولي .

 وتطبيقا لذلك ،حرصت الجمعية العامة للامم المتحدة في قرارها رقم (3082) بتاريخ 6/12/ 1973 قناعتها بالحاجة العاجلة لوضع أو تحسين قواعد عالمية التطبيق لأنماء العلاقات الأقتصادية الدولية على أساس من العدل والأنصاف .

 وعقدت الجمعية العامة دورة أستثنائية في آيار 1974 أعتمدت فيها أعلان أقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد بالقرار رقم (3201)،وبرنامج العمل المتعلق بهذا النظام بالقرار رقم (3202) بتاريخ 1/آيار/1974 ثم شكلت الجمعية العامة فريق عمل لصياغة مشروع حقوق وواجبات الدول الأقتصادية في ضوء أعلان النظام الأقتصادي الدولي الجديد.

 وأعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم (3281)بتاريخ 12/كانون الأول /1974 وتضمن الفصل الأول منه أسس العلاقات الأقتصادية الدولية ،وجاء فيه أن تخضع العلاقات الأقتصادية الدولية وكذلك العلاقات السياسية وغيرها للمبادى الاتية :ـ

1. سيادة الدول وسلامتها الأقليمية ،وأستقلالها السياسي .
2. تساوي جميع الدول في السيادة .
3. عدم الأعتداء .
4. عدم التدخل .
5. تساوي الشعوب في الحقوق وحقها في تقرير مصيرها .
6. أحترام حقوق الأنسان والحريات الأساسية .
7. عدم محاولة طلب الهيمنة ومناطق النفوذ .
8. تعزيز العدالة الاجتماعية الدولية .

 ويبدو ان مسار الممارسة في حقل العلاقات الدولية منذ تأسيس الامم المتحدة ولغاية وقتنا الحاضر أعتراه مد وجزر تراوح مابين التمسك بهذه المبادى والأنضباط بها من جهة ،والتجاوز عليها وانتهاكها من جهة اخرى [[318]](#footnote-319)

 وعلى الرغم من تلك المبادئ والنصوص القانونية ،الأ أن مايحدث في الواقع يختلف بشكل جذري عما تحظره المواثيق الدولية ، بل أن هذا التدخل أصبح سمة مميزة من سمات العلاقات الدولية المعاصرة ،،وقد أتخذ التدخل الدولي في الشؤون الداخلية لبعض الدول والاقاليم صور متعددة ومظاهر شتى ،وأن كان معظمها أصبح يندرج في الأطار غير المباشر ،كما أصبح يبرر بمختلف الحجج والذرائع التي تحاول أن تخفف من حساسيته التقليدية القديمة [[319]](#footnote-320) .

 وأهم ما يلاحظ في هذا المجال أن الخروقات والتدخلات التي كانت تحدث أبان الحرب الباردة كانت تصطدم برفض وتنديد شديدين من قبل معظم دول العالم ،تحولت اليوم الى تدخلات سافرة دون أن تصطدم بمعارضة دولية فاعلة كما كان يحدث في السابق الأمر الذي أخذ يوحي بزوال تدخلات تقليدية لصالح بروز أخرى جديدة ومعاصرة ، وهذا ما سوف نلاحظه في أطار سعينا للبحث في ظاهرة التدخل الدولي في منطقة الشرق الأوسط عبر البحث أولا في أهم التطورات التاريخية لحلات ذلك التدخل ،وأهم أطرافه التقليدين وأنعكاسات الأنماط التقليدية من التدخلات على مايسود المنطقة في الوقت الحاضر.

**ثانيأ: لمحة تأريخية عن التدخل الدولي في منطقة الشرق الاوسط .**

 لاشك في أن أتفاق سايكس ـ بيكو كان نتيجة صراع بريطاني ـ فرنسي أعاد تشكيل الشرق الاوسط كعمل من أعمال سياسة القوى الأوربية الكبرى في زمن توسع الأستعمار الأوربي عقب الحرب العالمية الأولى ،وصحيح أن هذا الأتفاق كان محصورا في المشرق العربي "أي سوريا ، لبنان، فلسطين،الأردن ،العراق" الأ أن دوره كان يشمل الشرق الأوسط بمفهومه الأوسع، أي فضلاً عن دول المشرق ،كان هناك مصر وايران وتركيا والجزيرة العربية ،الى جانب أفغانستان ودول أسيا الوسطى الروسية آنذاك السوفيتية فيما بعد ،وكانت ساحة الصراع تمتد حول طريق الهند الذي حتى ذلك الوقت كانت بريطانيا تحاول الدفاع عنه في وجه هجمات فرنسا وروسيا .وقد كان من أهم أسباب "أتفاق سايكس ـ بيكو "التي أتضحت فيما بعد أبعاد روسيا عن الشرق الأوسط ،خاصة بعد قيام الثورة البلشفية في عام 1917 ،ووضع حد نهائي للصراع الروسي ـ البريطاني الذي بلغ ذروته في القرن التاسع عشر ،وعرف بأسم "اللعبة الكبرى [[320]](#footnote-321)

 ومع بدايات القرن العشرين ،وسقوط روسيا القيصرية ،وقيام ثورة شيوعية غير معروفة الأهداف لأغلب الأوربيين وغامضة لمعظم العالم ،أردت بريطانيا وفرنسا أحتكار هذه المنطقة بأستبعاد روسيا كليا عنها ،لذا قررت بريطانيا وفرنسا أحتلال الجزء العربي من الشرق الأوسط لصد الثورة البلشفية هو ما كشف عن أتفاق سايكس ـ بيكو الذي كان سريا وشكل هذا الكشف الروسي أول صدمة لحلفاء بريطانيا وفرنسا من العرب في التاريخ المعاصر ،أصطنعت فيه أوربا كيانات المنطقة ،كان لدى اوربا الاستعمارية بما في ذلك روسيا وهم في أنها تستطيع أن تغير العالم العربي "كذلك أسيا الأسلامية " عن طريق أصطناع كيانات من الممكن أن تتحول مع الزمن الى بلدان .ولكن تلك الكيانات كانت تفتقر لشرعية سياسية أو وطنية في الداخل ،فلما طرحت روسيا البلشفية الشيوعية كنظام سياسي لهذه الكيانات ،سارع البريطانيون الى طرح القومية العربية كبديل أيديولوجي لها ولو عن طريق الولاء للأسر الحاكمة على الأقل فبين عامي 1914-1922 لم يكن النفط عنصرا هاما ولا أساسا في حياة دول الشرق الأوسط ،ولا فاعلا في السياسة الأوربية ،ولم تكن أمريكا أصلا موجودة سياسيا في المنطقة لذلك لم تدخل الثروة النفطية كثيرا في حسابا ت خرائط الدول[[321]](#footnote-322).

 وجاء فرنسا لتعلق أنتدابها على سوريا ولبنان ،فنال الفرنسيون حصة أقل قليلا مما أتفق عليه ،وسمح للروس بالأحتفاظ فقط بما كان لديهم في العهد القيصري ،وأن يشاركوا في أقتسام حكم أسيا الأسلامية مع بريطانيا "أيران وأفغانستان "مثلا أما بريطانيا فقد فازت في التسوية حسب مخططات سايكس بيكو بنصيب الأسد ،وحكمت البلدان العربية المستقلة أسميا لكن ذات الأنظة الملكية حكما غير مباشر ،بصفتها الدولة الحامية المنتدبة ،وطرحت نفسها داعية للقومية العربية وراعية للصهيونية في آن معا ،وكانت بريطانيا تعد روسيا وفرنسا خطرا في المنطقة وبذلك وصلنا الى عام 1922 الذي كان عام التحولات التأريخية والتسوية الشاملة في الشرق الأوسط ،والذي أقرت ولادة كياناته في القرن العشرين ،وكانت هذه الولادات في بعض منها عسيرة ،الأ أنها في نهاية المطاف حددت ملامح ومعالم المولود الجديد الذي ظل ضمن نطاق الأسرة التي فرضت عليه ولم يغادرها [[322]](#footnote-323)

 وبأنهيار النظام القديم في المنطقة ،ومعه بالدرجة الأولى الوجود البريطاني ـ الفرنسي ، على أمتداد حدود العالم العربي الجديد تسرب أحساس بأن هذه التسوية غير مقنعة وغير دائمة ،ولا أحد يدافع عنها أو يريدها ،لكنها عاشت الى اليوم ثلاثة أرباع القرن وجاءت فيما بعد الولايات المتحدة الأمريكية لتتدخل في شؤون هذه المنطقة عبر المنظمات الدينية والخيرية والأكايمية التي جاءت الى لبنان في عشرينيات القرن التاسع عشر عندما أسسوا الجامعة الأمريكية في بيروت ،وفي آواخر القرن التاسع عشر أنشأت البعثات التبشيرية التابعة للكنيسة الأصلاحية في الخليج العربي سلسلة من الأرساليات التي أمتدت من العراق الى عمان [[323]](#footnote-324)

 وقبل نشوب الحرب العالمية الثانية أنحصر الأهتمام الرسمي بمنطقة الشرق الأوسط بشكل أساس في الدفاع عن المصالح التجارية وخاصة النفط وشهدت منطقة الشرق الأوسط أهتماما استراتيجيا خلال الحرب العالمية الاولى عندما أنقطعت الأمدادات النفطية القادمة من الشرق الأوسط عن الحلفاء ،وكانت الولايات المتحدة هي المنتج الرئيس للنفط في تلك الحقبة، وبرزت هذه المصالح مرة أخرى خلال الحرب العالمية الثانية ،وأضيفت اليها أهمية أخرى تجسدت في الاهمية الجيوستراتيجية للمنطقة وحظيت المنطقة بأهمية أكبر فقد كان لقيام "أسرائيل" وتأييد الولايات المتحدة لها وأعتراف الامم المتحدة بها عام 1948 العامل المضاف الذي لفت أنظار الولايات المتحدة الى ضرورة أيجاد السبل الكفيلة للتوغل وحماية مصالحها وحلفائها في المنطقة [[324]](#footnote-325)

 ومع نهاية الخمسينات كان للولايات المتحدة حضور عسكري واسع في المنطقة وكان للمرتكزين السياسي والعسكري لأستراتيجيتها محورين ،محور شمالي ويضم كل من اليونان وتركيا وايران ،وكانت أيران بمثابة مركزه الأساس أما المحور الجنوبي فقد ضم كل من المملكة العربية السعودية وأثيوبيا .

 وبرزت الولايات المتحدة بوصفها زعيمة للعالم الحر في الصراع الذي بدأ يتبلور مع الأتحاد السوفيتي ،وقد بدأ هذا الصراع ينعكس ويتسرب الى مناطق العالم الأخرى وكانت منطقة الشرق الأوسط في مقدمة هذه المناطق بعد أوربا وأسيا ،وبدأ الشرق الاوسط يصبح وبشكل متزايد موضع أهتمام الولايات المتحدة بعد أن ظل حتى قبيل الحرب العالمية الثانية لايمثل بالنسبة لها قيمة سياسية أو أستراتيجية [[325]](#footnote-326)

 وفي أطار صراعها مع الأتحاد السوفيتي بدأت قيمة الشرق الأوسط تتأكد مع ظهور طموحات الأتحاد السوفيتي في تركيا وايران واليونان وهو التطور الذي بدأت معه الولايات المتحدة في بلورة سلسلة من المبادى والنظريات التي تستهدف أحتواء الاتحاد السوفيتي ومنها[[326]](#footnote-327) :ـ

1ـ صدور مبدأ ترومان عام 1947 .

2ـ تشكيل سلسلة من الترتيبات الأمنية للدفاع عن الشرق الأوسط مثل حلف بغداد وغيرها .

3ـ صدور مبدأ ايزنهاور عام 1957.

 وقد أعادت أحداث العراق منذ نهاية الحرب العراقية ـ الأيرانية في عام 1988، ومن بعدها أنهيار الاتحاد السوفيتي وقيام حرب الخليج الثانية في عام 1991 ،والحرب الأمريكية على الأرهاب منذ 11/ ايلول /2001 الى الأذهان هاجس أعادة رسم الخريطة العربية الجديدة مشرقا ومغربا وخليجيا ،وهذا الهاجس الذي لم يكن بعيدا عن تفكير صانعي القرار الدولي ،بعيد أعلان الرئيس الامريكي السابق جورج بوش تأسيس النظام العالمي الجديد بقطبه الأمريكي الأوحد [[327]](#footnote-328).

**ثالثا:أدوات التدخل الدولي في منطقة الشرق الأوسط وأساليب العامل مع أطرافه .**

 أذا ما تتبعنا التطورات الحاصلة في نوعية الأدوات التي وظفت في ممارسة التدخل الدولي في منطقة الشرق الأوسط ، لوجدنا أن هذه الأدوات تتراوح ما بين أكثرها عنفا وسلبية كالأدوات العسكرية ، الى الأدوات الناعمة كالأدوات الأقتصادية والسياسية والثقافية ...الخ أو الأثنين معا .

 ومن الضروري وقبل التوغل في البحث في هذه الأدوات القول أن ظاهرة التدخل في العلاقات الدولية هي ليست غير مشروعة بصفة دائمة ، فميثاق الأمم المتحدة وغيرها من المواثيق الدولية بما تضمنته من مبادىء ونصوص أشار الى حالات أخرى يتحتم فيه على الدول التعاون فيما بينها وتنسيق جهودها للتدخل في الحالات التي يتم فيها أنتهاك سيادة الدول وأحتلال أراضيها ، أو الحالات المتعلقة بأنتهاك حقوق الأنسان من قبل الأنظمة الداخلية الحاكمة على سبيل المثال [[328]](#footnote-329) .

وبذلك يمكن تمييز نوعين أساسيين من التدخل وفقا لمدى ومشروعيته وكالآتي :ـ

**ـ التدخل لأسباب مشروعة :ـ**

 وهذا التدخل يتم وفقا لنصوص ميثاق الأمم المتحدة والذي غالبا ما يحظى بتأييد الغالبية العظمى من الدول ،كما هو في التدخل الدولي الذي يحدث في حالات العدوان المسلح الذي تقوم به دولة معينة حيال دولة أخرى.

**ـ التدخل غير المشروع :ـ**

 ويتجسد في أغلب التدخلات الحاصلة في عالم اليوم وخاصة تلك التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية دون الحصول فيها على موافقة مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة ،أو التدخلات التي يتم فيها تسخير نصوص الميثاق لأضفاء صفة القانونية والشرعية على التدخلات غير القانونية وغير الشرعية .

 وفي ضوء ما تقدم ، يمكن أيجاز تلك الادوات بالآتي :ـ

1ـ التدخل بأستخدام القوة العسكرية .

2ـ التدخل بأستخدام الوسائل الأقتصادية .

3ـ التدخل لنزع أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط .

4ـ التدخل تحت ذريعة نشر الديمقراطية وحماية حقوق الأنسان .

**رابعا: السياسات الامريكية ـ الاوربية في الشرق الأوسط (دراسة في الأبعاد السياسية والأمنية والأقتصادية للتدخل .**

 أن العلاقات الأوربية ـ الأمريكية ليست علاقات نمطية ولاأحادية ،فهذه العلاقات تختلف من قضية لأخرى ،ومن مستوى تحليل لآخر .فعلى مستوى القضايا ،فأن العلاقات الأوربية ـ الأمريكية تتكامل فيما يتعلق بقضايا معينة وتتصادم في قضايا أخرى كما تختلف هذه العلاقات أعتمادا على المستوى السياسي ـ الأستراتيجي والأقتصادي والثقافي الذي نتعامل معه ،فبينا تتوافق المفاهيم الأمريكية ـالأوربية فيما يتعلق بالمسائل السياسية والأمنية والثقافية فأن هناك قدرا كبيرا من الشقاق بين الطرفين حول المسائل الأقتصادية .

 فعلى المستوى السياسي والأمني ،هناك توافقا أمريكيا ـ أوربيا حول منع ظهور اي قوة غير غربية يمكن ان تتحدى الهيمنة الغربية في النظام العالمي ،أو ظهور أي منافس محتمل من عالم الجنوب .وعلى الرغم من ذلك تختلف أوربا مع الولايات المتحدة حول الأستراتيجيات الواجب أتباعها لتحقيق ذلك الهدف. فبينما يرى الأوربيون ضرورة أتباع استراتيجية الأحتواء غير المباشر للقوة المنافسة المحتملة وهي أستراتيجية يطلق عليها "استراتيجية القوة اللينة "،يؤمن الأمريكيون بأستراتيجية المواجهة العسكرية أو مايسمى بأستراتيجية القوة الصلبة ،وتتجسد تلك الأهداف والأستراتيجيات في المناهج الأوربية والامريكية تجاه الصين وروسيا والقوة المتمردة في يوغسلافيا ،وأيران وكوريا الشمالية وأخيرا العراق قبل الغزو الأنجلو ـ أمريكي [[329]](#footnote-330).

 كما تنعكس أيضا في المساعي الأمريكية ـالأوربية المحمومة لمنع اي قوة غير غربية من أمتلاك أسلحة الدمار الشامل دون أن تشمل تلك المساعي أسرائيل الحليف الموثوق به من الغرب وغم ذلك فأن هنالك مجالات عدة للشقاق بين أوربا والولايات المتحدة الأمريكية ، فبصفة عامة تفضل أوربا أن توجد كقوة مستقلة في النظام العالمي مدفوعة بغياب التهديد السوفيتي ،كذلك فأن أوربا تفضل أتباع أستراتيجية متعددة الأطراف لتحقيق الأمن العالمي بالمقارنة بالأستراتيجية الأحادية التي تتبعها الولايات المتحدة ،كذلك يختلف الاوربيون عن الأمريكيين حول عدد من القضايا مثل نظام الدفاع الصاروخي ،والقوة الأوربية للتدخل السريع ،والأرهاب فالولايات المتحدة ترى أن الأرهاب بمثابة التهديد الأمني الرئيس ،وأن هذا التهديد لايمكن التعامل معه الأمن خلال الأدوات العسكرية فيما يرى الأوربيون أن الأرهاب هو واحد من تهديدات عدة أخرى كالفقر ،والصراعات الأقليمية ،وانتشار الأوبئة وتغير المناخ العالمي [[330]](#footnote-331) .

 وعلى المستوى الأقتصادي تتفق أوربا والولايات المتحدة على قضيتين أساسيتين هما ترسيخ النموذج الرأسمالي للتنمية وتحرير التجارة الدولية ويتمثل في مفاوضات منظمة التجارة العالمية . ويركز الطرفان على تحرير التجارة العالمية في مجال واحد ،هو السلع الصناعية بحيث يصبح لتلك الاخيرة حق دخول كل الأسواق العالمية دون قيود ،بينما تدخل السلع الزراعية (التي تتمتع فيها الدول المنافسة بميزة نسبية ) الى أسواق أوربا والولايات المتحدة في أطار كم هائل من القيود ،وفي هذا الأطار تتنافس أوربا والولايات المتحدة حول من يحصل على نصيب الأسد من الأسواق الخارجية ،ويتجسد ذلك في منطقة الشرق الأوسط والبحر المتوسط [[331]](#footnote-332) .

**خامسا : الاستراتيجيات الاوربية والامريكية تجاه الشرق الاوسط .**

 يلاحظ أن الأتحاد الأوربي والولايات المتحدةهما من قوى الشرق الأوسط بحكم الجوار الجغرافي ،والوجود العسكري .فالدول الأوربية الجنوبية تجاور بشكل مباشر معظم الدول الشرق أوسطية المطلة على البحر المتوسط ،وبالذات بعد ضم قبرص ومالطة الى الأتحاد الأوربي ،كذلك فأن الولايات المتحدة وبحكم أحتلالها للعراق قد أصبحت قوة شرق أوسطية وجارا لمعظم دول الأقليم ولم يحدث فيما سبق أن كانت الولايات المتحدة عسكريا في المنطقة كما هي اليوم . لقد أنشأ هذا الوجود خطوط تماس جديدة بين الولايات المتحدة والأتحاد الاوربي في الشرق الأوسط ففي تلك المنطقة يمكن أن نتبين أن هناك تنافسا أقتصاديا اوربيا ـامريكيا حول السيطرة على أسواق المنطقة ،بالأضافة الى توافق الطرفين حول الهيكلية الأمنية للمنطقة [[332]](#footnote-333) .

 وعلى المستوى الأقتصادي ، يبذل الأوربيون والأمريكيون جهودا مشتركة لدفع دول المنطقة في أتجاه تحرير التجارة والتحول الرأسمالي .ولكن بمجرد تحرير التجارة ،فأن الصراع الأوربي ـ الأمريكي يبدأ .ففي عام 1993 قدم الأمريكيون مشروعا لأنشاء نظام للتعاون الأقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ،ودعوا دول المنطقة الى حضور المؤتمر الوزاري الذي عقد في الدار البيضاء عام 1994 لصياغة مشروعات للتعاون الأقتصادي الأقليمي وقد دعي الأتحاد الأوربي كمراقب ولهذا أعترض الأتحاد الأوربي على المقترح الامريكي لأنشاء بنك للتنمية في الشرق الاوسط يقوم الأتحاد الأوربي بتمويله جزئيا ،بعد أن أدرك الدور الهامشي المرسوم له في المشروع الشرق اوسطي.

 وبعد الغزو الانكلو ـ أمريكي للعراق جددت الولايات المتحدة مشروعها الأقتصادي في الشرق الأوسط .ففي يونيو سنة 2003 ،أقترح الرئيس الأمريكي بوش منطقة تجارة حرة بين الولايات المتحدة ودول الشرق الأوسط ،فيما لو طبقت الأخيرة عدد من الشروط أهمها تطبيق معايير منظمة التجارة العالمية وغيرها من معايير تحرير التجارة .كذلك حثت الولايات المتحدة "منتدى دافوس" على عقد دورة أستثنائية في الأردن لصياغة مشروعات محددة للتعاون الاقتصادي الشرق أوسطي تشمل أندماج أسرائيل أقتصاديا في المنطقة ،وهو أحد الأهداف المحورية للمشروع الأمريكي في الشرق الأوسط ،كما قدمت الولايات المتحدة مبادرة الشرق الأوسط الكببر ،ولما تبين للأوربيين أن مصالحهم الأقتصادية في الشرق الأوسط ستهمش نتيجة المشروع الأمريكي تقدموا بمشروعهم الخاص المسمى بالمشاركة الأوربية ـ المتوسطية وطبقا لهذا المشروع أختار الأتحاد الأوربي اثني عشر دولة في البحر المتوسط ،شملت ثمان دول عربية هي (المغرب ،الجزائر ، تونس ،مصر ،سوريا، لبنان ، الأردن ، وفلسطين )واربع دول غير عربية (أسرائيل ،تركيا ،مالطة وقبرص ) وأقترح عليها أن تدخل معه في عملية تعاون في ثلاث مجالات هي :[[333]](#footnote-334)

1ـ المجال الأقتصادي يهدف خلق منطقة تجارة حرة بحلول سنة 2010 يتم فيها تبادل السلع الصناعية دون قيود كمركية .

2ـ المجال السياسي ،ويهدف الى أقامة حوار سياسي يسفر عن أتفاق حول أسس الأمن في البحر المتوسط .

3ـ المجال الأجتماعي ـ الثقافي ، وفيها تم الأتفاق على تطبيق قيم الديمقراطية والحكم الرشيد ، والتعاون الثقافي .

 وفي نوفمبر عام 1995 التقى في برشلونه وزراء خارجية 27 دولة أوربية ومتوسطية (دول الأتحاد الأوربي الخمس عشرآنذاك و12 دولة متوسطية ).وقد أسفر المؤتمر عن أصدار أعلان برشلونة الذي حدد الملامح العامة لمشروع المشاركة الأوربية ـ المتوسطية حيث دخلت الدول العربية الثماني و؟أسرائيل في مفاوضات مع الأتحاد الإوربي أسفرت عن توقيع أتفاقات مشاركة معها (عدا سوريا) .

 ومن الجدير بالذكر أن الدول الثلاث الأخرى لم تدخل في أي مفاوضات مشاركة مع الأتحاد الأوربي رغم وجودها في المشروع ولم توقع أي أتفاقات مشاركة مع الأتحاد الأوربي كباقي الدول لان وجودها في مشروع المشاركة الأوربية المتوسطية كان القصد منه التغطية على أن المشروع هو مشروع أوربي يهدف ضمن ما يهدف الى جمع بعض العرب واسرائيل في أطار أقليمي أقتصادي ترعاه أوربا ، وهو ما يعني أن الأتحاد الأوربي المتوسطي هو في حقيقته مشروع شرق أوسطي،ومن الجدير بالذكر أن قبرص ومالطة قد دخلتا الأتحاد الأوربي بالفعل كما أن الأتحاد قد حدد تأريخيا لبدء مفاوضات أنضمام تركيا اليه [[334]](#footnote-335)

 وقد تجددت المنافسة الأوربية ـ الأمريكية في المنطقة عام 2003 على مستويين الأول شرق أوسطي والثاني شمال أفريقي ،فعلى المستوى الأول سبق أن أشرنا الى أن المشروع الأمريكي لأنشاء منطقة تجارة حرة مع الدول الشرق أوسطية ومن المؤكد أن هذا المشروع يتعارض مع المشروع الأورـ متوسطي والذي يهدف ايضا الى أنشاء منطقة تجارة حرة في المنطقة ذاتها .

 وفي فبراير 2004 ،سربت الولايات المتحدة مشروعا بأسم "الشرق الأوسط الأكبر " ويدعو الى أدخال تغيرات أقتصادية وسياسية في الدول الشرق أوسطية وقد عرف المشروع تلك الدول تعريفا واسعا بحيث تشمل المنطقة مابين المغرب وباكستان .

 وبعد أعلان المشروع بأيام قليلة بادر فيشر وزير خارجية المانيا بأعلان مشروع الماني تحول بعدها الى مشروع الماني ـ فرنسي ،ويتفق المشروعان الامريكي والالماني ـ الفرنسي حول قضية جوهرية وهي أعطاء الأولوية للتغيرات الداخلية في دول الشرق الأوسط فبينما ركز المشروع الأمريكي على تلك التغيرات دون التشاور مع الأنظمة المحلية ،كما يهمل الأشارة الى قضية تسوية الصراع العربي ـالأسرائيلي ،أشار المشروع الألماني ـ الفرنسي الى هذا الصراع رغم أنه أعطاه مرتبة ثانوية ،كما أشار الى أهمية التنسيق مع النظم الشرق أوسطية في أدخال تلك التغيرات ،كذلك ركز المشروعان على تحقيق هدف ثنائي مشترك وهو مكافحة الأرهاب الذي يتصور انه ناتج عن التسلطية المحلية ولكنهما يختلفان في المشروع الأمريكي يركز على التحول الديمقراطي لتحقيق هذا الهدف بينما يركز المشروع الأوربي على "التحديث " كمدخل للتحول الديمقراطي ومن ثم مكافحة الأرهاب .

 وفي شمال أفريقيا يمكن تلمس تنافسا أوربيا ـ أمريكيا حيث تتنافس الولايات المتحدة مع بعض دول أوربا الجنوبية حول من يكون له اليد العليا في المجال الاقتصادي لشمال أفريقيا وقد تمثل ذلك في أحياء صيغة (5+5) التي تشجعها أوربا ،وكذلك تجديد المشروع الاقتصادي الامريكي في شمال افريقيا ،ففي سنة 1990 أتفقت خمس دول أوربية هي (البرتغال أسبانيا فرنسا ايطاليا ومالطا على الدخول في حوار مع خمس دول من شمال افريقيا هي موريتانيا المغرب الجزائر تونس ليبيا وقد سميت صيغة الحوار تلك بحوار (5+5)،أما الولايات المتحدة فقد قدمت مشروع المشاركة مع دول شمال أفريقيا والمسمى " المشاركة الأمريكية ـ المغاربية "

 وفي المجال السياسي ـ الأمني ،هنالك توافقا كبيرا بين الأوربيين والأمريكيين فهم يضطلعون بأدوار تكامل في سياق سعيهم لأعادة تشكيل البنية السياسية للشرق الأوسط . فمن ناحية اولى تركز الأستراتيجية الأوربية ـالأمريكية على أقرار وتعزيز الخلل الأستراتيجي القائم في الشرق الأوسط لصالح أسرائيل ورفض أي مشروع من شأنه تعديل هذا الخلل مدعية انها تسعى لبناء الأستقرار في المنطقة وأحداث تعديلات تدريجية على هذا الوضع في المدى الطويل ونجد ذلك واضحا في المشروعات الأوربية والامريكية لضبط التسلح في الشرق الأوسط ،فالتوجه الرئيس لتلك المشروعات هو السماح ببقاء أسلحة الدمار الشامل وتكنلوجيا الصواريخ التي تملكها أسرائيل وفي الوقت ذاته منع أنتشارها لدى أي دولة أخرى في المنطقة سواء كانت الدول العربية أو أيران ،كما ركز المشروعان على حظر تصدير الاسلحة الى المنطقة دون الأشارة الى الاسلحة المنتجة محليا والتي تحتكرها أسرائيل [[335]](#footnote-336)

 ويتفق الجانبين أيضا على أهمية بناء ترتيب سياسي أمني جديد في الشرق الأوسط يحل محل الجامعة العربية ويشمل أسرائيل وتركيا ويرتبط بحلف الأطلنطي ،كما يتفقان أيضا على منع ايران من تطوير التكنولوجية النووية وتقود الولايات المتحدة هذه المعارضة [[336]](#footnote-337).

 وفي أطار هذا التقسيم يختص الأتحاد الأوربي بقضايا "الأمن اللينة" والتي تعتمد اسلوب الحوار والتفاهم سيما في المجالات الأقتصادية والثقافية، بينما تتعامل الولايات المتحدة مع قضايا "الأمن الصلبة" من خلال محاولة أعادة الهيكلية السياسية وخرائط الطريق والغزو المسلح ويكمل الدوران بعضهما البعض الآخر[[337]](#footnote-338).

 ويمكن القول هنالك ثلاثة أبعاد للدور الأوربي في علاقته بالدور الأمريكي وهذه الأدوار هي :تسهيل الدور الأمريكي وأمتصاص الصدمات الناشئة عن الدور الأمريكي ،وأخيرا الدعم الكامل للموقف الأمريكي في اللحظات الحاسمة [[338]](#footnote-339).

 أما أشكال التعارض بين هذه القوى فتتجلى في أتجاهت التحول في النظام السياسي الدولي وموقع القوة العسكرية المؤثرة في أحداث ذلك التحول ،فالولايات المتحدة تحاول البقاء متمتعة بعوائد مركزها الدولي أحادي القطبية ،وتعطيل بروز أقطاب أخرى كدول أوربا واليابان والصين وروسيا التي يمكن أن تؤثر في مجرى السياسة الدولية .

 ويظهر الأختلاف كذلك بين القوى الكبرى في المجال الأقتصادي فقد رضيت معظم القوى الكبرى بأظهار التوافقات في ميدان السياسة الكلية والعسكرية منها تحديدا وكان حظ الميدان الأقتصادي من هذه التوافقات في حده الأدنى فلكل قوة مصالحها التي تسعى الى أعادة ترتيبها وضمانها بشكل يتواءم وواقعها ،ولهذا لم تخف كل من أوربا واليابان وروسيا صراحة الأتجاه نحو تطوير العلاقات مع ايران وليبيا رغم التحذير الامريكي بفرض عقوبات على كل من يتجاوز في تعاملاته مع الدولتين حدأ مقداره (أستثمار 40 مليون دولار) بل ولم تعمد أوربا الى رسم سياساتها الأقتصادية عبر مراعاة المصالح الأمريكية كما كان الحال فترة الحرب الباردة ،بل أخذت تراعي عند وضع تلك السياسات مصالحها الخاصة حتى وان انتهت الى التعارض مع المصالح الأمريكية .[[339]](#footnote-340)

**الخاتمة**

شهدت السياسية الخارجية الأوربية مع بدايات العام الجديد محاولات للخروج على الطورق الامريكي وعلى الاخص فيما يتعلق بمنطقة الشرق الاوسط فقد نجح الاتحاد السوفيتي بأدخال منظومة واسعة من الدول العربية تحت سقف اعلان برشلونة لعام 1995 فيما عرف بالحوار اليوروـمتوسطي ، هذا فضلاً عن جهود دول الاتحاد الأوربي الفردية في ابرام اتفاقيات عسكريه متعددة المستوى والنوع مع عدد من الدول العربية ايضآ.

ويذكر انه منذ تشكل الاتحاد الاوربي عام 1992 شرعت المفوضية الأوربية بتشكيل بنيه اولية لمؤسسة اوربية تقوم على شؤون الأمن والسياسة الخارجية، غير ان هذه المؤسسة لم تتمكن من التوصل الى سياسة اوربية خارجية موحده ومفصله، بل سعت الى التوفيق النسبي بين مواقف دول الأتحاد المتناقضة والمتباينة حسب الموضوع ،بما في ذلك السياسات الاووربية تجاه الشرق الاوسط .

ومارست العلاقات الاوربيةـ الأمريكية دورا مهما في تحديد السقف الذي يذهب اليه الاتحاد في رسم سياساته المستقلة عن الولايات المتحدة الامريكية تجاه المنطقة ويبرز ضعف الدور الاوربي عندما يتعلق الامر باسرائيل إّ اضطر الاتحاد الاوربي الوقوف خلف السياسات الامريكية بشكل عام مع بعض التمييز في بعض المواقف ،ومن جهة اخرى يعلن الاوربيون انهم يقومون بدور مكمل للدور الامريكي في عملية السلام وعلى الأخص فيما يتعلق بالدعم الاقتصادي لكن الدور السياسي والامني مايزال محظورا من الناحية العملية بسبب التحفظ الامريكي .

الخليج العربي وصراع القوى الكبرى، نحو ادوار عربية-خليجية فاعلة

د.خضر عباس عطوان[[340]](#footnote-341)(\*)

**المقدمة**

يحتل الخليج كمنظومة، أي مجموع دوله والأحداث التي يعيشها، موقعا مميزا في نظر القوى الكبرى وتفاعلاتها. اذ كان وما يزال مجالا تفاعليا فاعلا في اعتبارات تلك القوى؛ سعيا لاحتكار مزاياه وموارده المتدفقة. وتعطي القراءة التاريخية لعلاقة دول المنطقة بالتفاعلات العالمية انطباع سلبية مفادها انها لم تحاول الانطلاق من حقيقة تملكها لإمكانات ذاتية، ووقوعها في مجال استراتيجي مهم في اعتبارات القوى الدولية، نقول انها لم تحاول الانطلاق نحو صياغة وضع ملائم في الخارطة السياسية العالمية.

واليوم،أصبحت الدول الخليجية في مواجهة بيئة جديدة، حجم فرصها يكاد لا يذكر، سواء إقليميا، او عالميا، وتعاد فيها صياغة أولويات اغلب القوى الفاعلة، بقصد ضمان موقع قيادي في النظام العالمي. واستمرار التحولات في كلا البيئتين قد يجعل فرص الدول الخليجية لتعديل سلبيات البيئة الدولية ضدهم / عليهم محدودة مستقبلا، طالما بقي حالهم على ما هو عليه الآن. لذلك يفترض تأهيل أنفسهم إلى مستوى التحدي الذي تفرضه البيئة الدولية، والأمر كله متوقف على إرادة التعامل مع بيئة المتوقع ان يجدوا أنفسهم فيها ابرز الخاسرين اذا ما بقي التعاون الإقليمي على ضعفه الحالي، عبر وضع منطلقات إستراتيجية وسياسات تكتيكية مرحلية بقصد تقليل حجم كلف التحولات الدولية، وتعظيم المزايا القابلة للتحقيق فيها.

وفي ضوء ما تقدم تساءلنا، ما هي المتغيرات التي تربط الدول الخليجية بالبيئة الدولية؟ وهل استطاعت دول المنطقة الارتقاء بأدائها الدولي إلى مستوى يتناغم وإمكاناتها الذاتية، والى الأهمية التي تعطيها لها القوى الأخرى، ام انها بقت مجالاً تفاعلياً غير قادر على استثمار إمكاناته وتأهيلها إلى مستويات طموحة تتناسب وواقعها، والأهداف بعيدة المدى التي ترغب في تحقيقها؟ وهل يمكنها إيجاد حيزا للفاعلية فيها؟ واين موقع العراق في ذلك؟ وهل هو قادر على الحصول على فاعلية؟

المحور الأول: متغيرات العلاقة المتبادلة بين الخليج والقوى الكبرى

يستلزم دراسة علاقة دول الخليج بالصراعات الدولية أولا بيان العلاقة بينها وبين أطراف هذا الصراع الأساسية، وهم القوى الكبرى. ومن ثم بيان موقعها في التفاعلات السياسية الدولية. وأخيرا يقتضي الحال كذلك دراسة مكونات الصراع وعناصر التعاون في علاقات القوى الكبرى ؛ التي قد تؤثر على موقع هذه الدول الدولي.

أولا، الخليج في نظرة القوى الكبرى، مجالا تابعا ام طرفا فاعلا؟

في سبيل ضمان تحقيق غاية تعزيز مواقعها الدولية في القيادة والريادة العالمية، تسعى القوى الكبرى نحو توليد او بناء مجالات إقليمية تابعة. واذا ما أخذنا منطقة الخليج العربي، سنجد ان تلك القوى تنظر إليها باهتمام بالغ([[341]](#footnote-342)). فالمنطقة تلبي جانب من تطلعاتها نحو الارتقاء في سلم القطبية الدولية، لما توفره لها من موارد ومجال جغرافي سياسي لممارسة أدوارها الدولية. ونتساءل، هل استطاعت دول المنطقة الارتقاء بأدائها الدولي إلى مستوى يتناغم وإمكاناتها الذاتية، والى الأهمية التي تعطيها لها القوى الأخرى، ام انها بقت الطرف التابع غير القادر على استثمار إمكاناته وتأهيلها إلى مستويات طموحة تتناسب وواقعها، والأهداف بعيدة المدى التي ترغب في تحقيقها؟

1-المنطقة في نظر القوى الكبرى

سياسات تلك القوى عبرت وتعبر عن فحوى اتجاه مفاده ان ضمان موقع أفضل في منطقة الخليج يفيد بضمان خطوة تجاه الاستحواذ على موقع متقدم نسبيا في القطبية الدولية([[342]](#footnote-343)). فالمنطقة تؤمن مصدراً متدفقاً من الموارد السياسية: 40% من الاستهلاك العالمي للبترول، الذي مثل 39% من إجمالي مكونات الطاقة المستهلكة عام 2006. والحقائق تؤشر ان النفط، بات يمثل سلعة تتعرض لمزيد من الندرة، اذ يتزايد الطلب عليه بمعدلات تفوق الزيادات المتوقعة للإنتاج، وان دول/ منطقة الخليج لا زالت الأهم القادرة على زيادة إنتاجها حتى خلال العقد المقبل، والواضح انه لا خيارات واسعة أمام القوى المختلفة في الاعتماد على نفط منطقة الخليج([[343]](#footnote-344)):

أ-نجد ان الفارق بين ما تنتجه وبين ما تستهلكه الولايات المتحدة (استهلكت25 % من إجمالي معروض النفط العالمي عام2006)، وصل إلى (10 مليون برميل يوميا)، وانها لجأت إلى استيراد نحو 7% من احتياجها من هذه المنطقة، ورغم النسبة المنخفضة من استهلاكها للنفط من المنطقة، وإمكانية الاقتصاد الأمريكي خفض اعتماده، إلى انها لا زالت تنشر وجودا عسكريا مهما فيها، وذلك لا يفسر الارتباط بين الوجود الأمريكي ونسبة الاستهلاك منه، والسبب يعزو إلى حجم الاحتياط من مصادر الطاقة الذي توفره/ من الممكن ان توفره المنطقة، والاقتصادات الصناعية للقوى الأخرى لا زالت مرتهنة بفاعليتها ونشاطها على النفط المستورد من هذه المنطقة. واستمرار نمو اقتصاد الولايات المتحدة يرتبط بتمكين تلك الاقتصادات، بوصفها السوق الأرحب للسلع والمنتجات الأمريكية.

ب-والاتحاد الأوروبي (في عام2006 استورد 6.5 مليون برميل نفط، منها 3 برميل يوميا من نفط الخليج) ليس أمامه الا خياران لتقليل الاعتماد على نفط المنطقة من إجمالي الوزن النسبي لمصادر الطاقة المستهلكة، وإزاء صعوبة تنظيم ترشيد الاستهلاك لمصادر الطاقة: الأول، توسيع مخزونه النفطي او تنويع المصادر الجغرافية للمجهزين مع استمرار نضوب نفط بحر الشمال، والثاني، إنشاء محطات لتوليد الطاقة النووية، طالما لا توجد خيارات تجارية لمصادر الطاقة البديلة او المتجددة الأخرى.

ج-الصين،وهي واحدة من اكبر القوى زيادة في استهلاك النفط، وشكل عام2006 نحو 35% من إجمالي الطاقة المستهلكة (9 مليون برميل)، استوردت منه 36% (3 مليون برميل)، ويتوقع ان يصل الاستيراد لهذا المصدر 50% من إجمالي تكوينه للطاقة المستهلكة. الأمر الذي بات فيه امن الطاقة محور مهم في سياسة الصين الخارجية. وإزاء تصاعد طلبها ورغبتها بتجنب خيارات تضيق عليها استراتيجيا، فانها لجأت إلى استراتيجيات عدة: توسيع استثماراتها في دول مجهزة مختلفة مثل فنزويلا، ونيجيريا والسودان وإيران، توسيع بناء مفاعلات الطاقة النووية، وتوسيع الاستثمار في مصادر الطاقة البديلة خاصة الكهرومائية، وتوسيع علاقاتها مع دول الخليج،

د-الهند،وتعد الهند ثاني اكبر بلد نامي في تسارع استهلاك النفط (استوردت 70% من احتياجها). ويتسارع طلبها على المصادر الهيدروكاربونية (خامات النفط والغاز ومشتقاتهما المكررة) من منطقة الخليج. وتواجه الهند وضعا استراتيجيا مقلقا متعلق بأمن الطاقة، فهناك منافسة مع الصين على امتداد جنوب شرق آسيا، اما مصادر تزويد الهيدروكاربونات في منطقة الخليج فمثقلة أساسا بالوجود الأمريكي. كما ان توجهها نحو إيران فيه صعوبات تتعلق باتجاهات الأخيرة السياسية،

ن-اليابان،ورغم ان استهلاكها للنفط من إجمالي مكون الطاقة المستهلكة شبه مستقر، الا انها اختارت مساندة السياسة الأمريكية في منطقة الخليج، مع إقامة روابط تجارية مع دول المنطقة من اجل تأمين حاجاتها من الموارد الهيدروكاربونية.

علاوة على ذلك، تقع المنطقة عند مفترق أكثر من دائرة إستراتيجية عالمية: الآسيوية، الأوروبية، والإفريقية، ومن ثم فالسيطرة عليها يؤمن الاستحواذ على موقع عالمي أفضل مقارنة بالخصوم المحتملين، او في الأقل عدم تمكينهم من محاصرته استراتيجيا... وهذا ما يفسر تكالب القوى الكبرى على المنطقة، والسعي المتواصل للسيطرة عليها، وإخضاعها لنفوذها، ومتطلبات سياساتها الدولية. لكن، اين الدول الخليجية من هذا؟

 2-**الدول الخليجية، إمكانات القوة وعناصر الضعف في علاقاتها بالقوى الكبرى**

يلاحظ انه في تعاملاتها مع المنطقة تقيم القوى الكبرى علاقات واسعة مع دولها. وتجلب قواتها العسكرية إلى او بالقرب منها. كما أرسلت المندوبين والمبعوثين لمناقشة مشاكل المنطقة ضمن إطار تحركات إجرائية هادفة إلى إعادة تشكيل دائمة للخارطة السياسية، بما يتواءم مع مصالح تلك القوى. مثلا، تعاملت الولايات المتحدة مع المنطقة (قضايا / دول) بسياسات ذات اتجاهين: الاتجاه الأول:امتلاك مفاتيح المنطقة بمعنى وضع المتغيرات المؤثرة كافة في حالات استقرار المنطقة او عدمه تحت سيطرتها بحيث يتيح لها ذلك مجالا واسعا للحركة في الأوقات المناسبة سواء نحو زيادة التعاملات الايجابية فيها او نحو إثارة المنطقة سلبا خدمة لمصالحها. اما الاتجاه الثاني، فهو إيصال رسالة إلى القوى المختلفة مفادها ان القطبية لا تزال أحادية. وانها، أي تلك القوى لا تمتلك أوراقا كافية للتعامل مع قضايا ومناطق العالم الحساسة، أي المنطقة العربية ومنطقة الخليج بالذات وقضاياها. وليس لديها الإرادة على فعل ذلك...

لقد أسهمت سياسات وإجراءات القوى الكبرى في تقييد حرية دول المنطقة في الحركة السياسية الدولية. وحتى البينية كذلك. والذي ساعد على ظهور هذا المتغير عدم تأهيل دولها للموارد الإقليمية. وتاريخيا، لم تستطع هذه الدول أداء أدوار دولية فاعلة انما كانت طرفا يؤدي أدوارا ذيلية في الاستراتيجيات الدولية([[344]](#footnote-345)). وامتلكت القوى الكبرى قدرة تقرير أمر القضايا/ العلاقات الإقليمية المصيرية. ولم يكن للدول الخليجية رأي في صياغة تلك العلاقات او في تحديد مسارات قضاياها. ويرجع جانب مهم من أسباب عجز هذه الدول عن بلورة موقف مهم إزاء قضاياها او علاقاتها الدولية او البينية إلى تركيزها على واقع المشهد الأمني او كما اريد له ان يكون المؤثر بشكل حاسم في سياساتها وخياراتها. والجانب الآخر يمكن إرجاعه إلى بروز إشكالية عدم الاستقرار السياسي (الشرعية/الخلافة) إلى السطح([[345]](#footnote-346))، بفعل متغيرات مضمرة غير محسومة، وأهمها قضية غياب الأسس الدستورية الواضحة التي تستطيع مواجهة ظروف غياب او تغيب رئيس البلاد عن دوره السياسي. وكلا السببين صارا مرتبطين بالتوافقات الإستراتيجية بين الدول الخليجية والقوى الكبرى التي تريد حفظ مصالحها([[346]](#footnote-347)). وتفاعلهما، جعل تلك الدول مشدودة نحو متغيرات مثل([[347]](#footnote-348)):

أ-تداخل القضايا في المنطقة، وتداخل أبعادها، فقضايا امن الطاقة والوضع في العراق منذ العام 1990، وطموحات إيران، وانتشار التشدد الديني وبروز جماعات تعتنق فلسفة العنف كوسيلة لحل التناقضات مع القوى الغربية إلى سطح المشهد الخليجي… تترابط بفعل إرادي او دونه نتيجة وجود تداخل قومي ومذهبي ومصلحي بين دول المنطقة،

ب-سيادة عدم الثقة بين دول الإقليم، وهذا ما جعل اللااستقرار معضلة تاريخية، بل صارت مستعصية في ظرف وجود أجندات خارجية طامحة لتوظيف الإقليم (موارده وقضاياه ودوله) لصالحها،

ج-زيادة تدويل قضاياها، ومنها الأمنية، ومرد ذلك، في قسمه الأعظم، اهتمام القوى الكبرى بأمن الطاقة،

د-ارتفاع سقف التهديدات المحتملة وتلك المتصورة مقارنة بالتهديدات الواقعية او التقليدية الناجمة عن تهديد عسكري خارجي. فالمؤشرات الحديثة صارت تسلط ضوءاً على مصادر التهديد الداخلية. وما يميز او يوسم تلك المصادر هو الكمون والمفاجئة، لجماعات ساخطة ضد سياسات موجودة في المنطقة، او استهداف منشآت ومصالح للقوى الغربية.

عموما،ان سلوك ومؤشرات الاحتقان الداخلي قد تظهر من خلال اتجاهين:

الأول يتخذ توجهات معارضة للوجود الأمريكي، سواء عبر انتهاج العنف وسيلة للتعبير والتغيير، او الدعوة إلى اعتماد الطرق السلمية في التغيير والدعوة اليه. والملاحظ ان اغلب العناصر التي تشكل خلايا او مصادر تهدد الأمن من الداخل، تطبع بسمة الأفكار الدينية، فمن خلال الملاحظة وجد ان تلك العناصر تنتمي إلى فئات اجتماعية مختلفة، وبضمنها عناصر من اسر ثرية معاشا، وهذا ما يجعل العوز الاقتصادي ليس العامل الوحيد في تفسير سلوك العنف الذي تتبناه تلك الجماعات او العناصر، وهذا ما يتيح إمكانية إلحاق سلوكها بواحد من متغيرين، اما انها ذات خلفية إجرامية او انها ذات خلفية وحاملة لفكر ديني، ويعطي انتشار تفكير وعمل تلك العناصر، وكون تنظيماتها نادرا ما تنتهي بمقتل قائد التنظيم الأمر الذي يفسر كونها تنظيمات وليس خلايا وأفراد حاملين لفكر ما، علاوة على طغيان عضوية الشباب المتعلم، حيث يطغى فكر المثالية السياسية، ورفض الواقع المعاش، والدعوة للتغيير الجذري، لمتغير الفكر الديني علوية في التفسير. بمعنى، تصاعد ظاهرة التشدد الإسلامي، وظهور الحركات السياسية المؤمنة به إلى السطح. فالمسألة المسلم بها في إجمالي دول الخليج ان التدخل الأمريكي في العراق، لم يؤد إلى انتشار ظاهر لنشاط تنظيم القاعدة في العراق، فحسب، بل أدى إلى زيادة بأعداد من يؤمنون بتوجهات وفكر هذا التنظيم في هذه إجمالي المنطقة. وهذا ما يلاحظ من خلال عمليات مثل: تهريب الأسلحة عبر الحدود، تنظيم تسهيل عمليات التمويل، تنظيم تسهيل عمليات التجنيد، التداخل بالقيادات والنشاط لتنظيمات متقاربة في دول المنطقة...

والاتجاه الثاني، فهو ينادي إلى تعزيز المشاركة في الحكم وإرساء الشفافية، وإشاعة قدر من الانفتاح السياسي والليبرالية... اذ تتعرض دول الخليج إلى ضغوط من اجل توسيع دائرة الإصلاح في مناهج التعليم، وتوسيع مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وتوسيع المشاركة في نظم الحكم، وتوسيع الحريات العامة... والملاحظ ان الضغوط الأمريكية تتجنب مسألة وجود خصوصية ثقافية ودينية لدول المنطقة (مثلا، الانتقادات الموجهة لقضايا العقوبات المرتبطة بتنفيذ أحكام الشريعة...)، الأمر الذي قد يحدث او يفرز تغيرات اجتماعية غير محسوبة، يترتب عليها اتساع في دائرة عنف لقوى اجتماعية ودينية ترفض لنمط الغربي في المعيشة وتصريف الشؤون السياسية.

والملاحظ على اهتمامات دول مجلس التعاون الخليجي من خلال النظر إلى مقررات اجتماعات القمة فيه، انها علاوة على التركيز التقليدي على كيفية تطوير جوانب التعاون الثنائية والمشتركة، فانها تعطي تركيزاً على قضايا الوضع الإقليمي. وأبرزها، هي([[348]](#footnote-349)):

**القضية الأولى،الملف الأمني في العراق**:فالعراق وصل إلى مرحلة لا يمكن التنبؤ بمساره، في ظل الاحتقان الذي عاشه البلد للفترة 2005-2007، اذ تصاعدت أعمال الحرب الأهلية، وتزايدت الجماعات المتشددة،([[349]](#footnote-350))... الأمر الذي بات يهدد بانتقال العدوى إلى دول خليجية([[350]](#footnote-351))،

**القضية الثانية،التغير في التوازن الإقليمي لصالح إيران**:ورغم ان الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون بلغ عام 2005 نحو (36 مليار دولار)، مقارنة بإنفاق إيران البالغ (7 مليار دولار) الا انه يبقى في معظمه إنفاق غير مخطط يغطي نفقات تكميلية وبنى تحتية وأحيانا إسراف على شراء منظومات أسلحة غير مقدر، كما ان اختلال موازنة القوى البشرية مقارنة بإيران لا زالت حرجة([[351]](#footnote-352)). وعلى اثر التدخل الأمريكي في العراق عام2003، لم يحدث إنهاء قوة العراق لصالح الميزان العربي في علاقات القوى الإقليمية، بل انتهى العراق ليكون ورقة مضافة في الأجندات الإيرانية، والى الضد من الدول العربية؛ بحكم أجندات القوى السياسية التي مكنتها الولايات المتحدة من السيطرة على حكم وموارد العراق. هذا الوضع فرض خريطة جديدة، مفادها عدم إمكانية الوثوق بالعراق في الحسابات الخليجية كقوة صديقة او محايدة، وهو في أفضل الأحوال ورقة بيد إيران والولايات المتحدة، وبالتالي يمكن استخدامه ضدها في حال الرغبة بالحصول على التزامات او فرض شرعية محددة. وقد يستخدم من قبل إيران في فرض وصاية أوسع على عموم الشيعة العرب؛ اذا ما انتهت الإدارة الأمريكية إلى ضرورة منح إيران تفويض رسمي او فعلي بإدارة العراق كإستراتيجية تقلل بها حجم خسائرها، او كإستراتيجية تزيد بها ضغطها على الدول الخليجية العربية؛ بمعنى آخر انه سيولد أزمة ازدواج الولاء طائفي- سياسي لمواطني المنطقة،

**القضية الثالثة،الانتشار النووي**:وتكاد تطورات هذا الملف تنذر بتداعيات سلبية على امن المنطقة، جراء تداخله مع مصالح الولايات المتحدة الرافضة لحصول إيران على السلاح النووي. والذي يزيد من التعقيد في القضايا الإقليمية هو عدم وجود اتفاق إقليمي على آلية فاعلة لأمن الإقليم، وغياب لغة الحوار السياسي، وسيادة عدم الثقة، وتأكيد إيران المستمر بان امتلاكها برنامجا نوويا هو أمر ناجم عن الحاجة الداخلية، وعدم التفريط به هو جزءا من الكرامة القومية،

**القضية الرابعة،الترابط بين امن الخليج والأمن الإقليمي الأوسع (الصراع العربي- الإسرائيلي)**: فاي ارتفاع في سقف التوتر الإقليمي المرتبط بالصراع بين العرب وإسرائيل بقي له تأثيره على منطقة الخليج. ويلاحظ ان الولايات المتحدة أرادت إشراك هذه الدول في لقاء انابوليس في ولاية مريلاند في نهاية تشرين الثاني 2007، وقبلها في محادثات ولقاءات التسوية في مدريد واوسلو، وغيرها لاعتقادها بوجود ارتباط دائم بين مكونات الأمن الإقليمي في المنطقة العربية بشكل عام.

وإجمالا،ومنذ فترة ليست بالقصيرة يوجد تقبل واسع واعتراف دولي ضمانا او صراحة بقبول دور الولايات المتحدة إزاء قضايا المنطقة المصيرية. وأصبح من الصعوبة على دولها تجاوزه او عدم تصور وجوده. ورغم ذلك فان استمرار تمتع الولايات المتحدة بالمزايا التي تدرها المنطقة اقترن بقدرتها على تحمل كلف تنفيذ دورها الريادي. واقتضى منها ذلك إعطاء الاهتمام لاعتبارين هما([[352]](#footnote-353)):

أ-**بقاءها راعية للعمليات السياسية**.وضمانها عدم خروج التفاعلات السياسية عن نطاق سيطرتها([[353]](#footnote-354))، والا فان الاتجاهات والقوى الدافعة سواء نحو ضرورة تحقيق تعاون إقليمي او حتى نحو تقليص ان لم يكن نبذ الاعتماد على القوى الأجنبية، نقول انها قد تستقر وتحتل مواقع متقدمة في وضع وتنفيذ السياسات الإقليمية، على نحو يؤثر سلبا على مصالح الولايات المتحدة فيها،

ب-**عدم السماح باتساع ادوار القوى الدولية الأخرى تجاه قضايا المنطقة**.واعتمدت الولايات المتحدة أساليب تقوم على تعزيز مركزيتها في التفاعلات الدولية للمنطقة... وبذلك ضمنت وجود سياسات دولية في إطار ما تسمح به في الأقل. واستطاعت بفعل ذلك جعل علاقة المنطقة مع القوى الأخرى تترشح من خلال ما تقبل وما تعترف هي به؛ طالما ان علاقات القوى في النظام العالمي الراهن لا تغري القوى الدولية الأخرى على ممارسة ادوار مستقلة عن الأدوار الأمريكية. كما نجد ان القوى الأخرى لم تشكل لها بعد مصالح واضحة تدافع عنها في منطقة الخليج.

ويلاحظ،ان دول الخليج حققت للفترة 2002-2006 إيرادات نفطية بلغت 1542 مليار دولار، توزع إنفاقه كالآتي: 1000 مليار دولار للواردات والإنفاق الداخلي، 300 مليار دولار للاستثمار في الولايات المتحدة، 100 مليار دولار للاستثمار في أوروبا، 60 مليار دولار للاستثمار في آسيا... ([[354]](#footnote-355)). وانه رغم اقتراب أسعار النفط في السوق العالمية من مستوى (140 دولار للبرميل)، منتصف تموز 2008، وبالتالي تحقيق الدول المنتجة عوائد تتناسب وما تصدره من هذه المادة، الا انه تبقى هناك مسائل خاضعة لنقاش هذا الرقم: فالارتفاع مرهون كما ذكرنا بالسوق الاستهلاكية وليس بالعرض والإنتاج، وهو بجانب منه يعود إلى انخفاض قيمة الدولار في السوق العالمية، وبالتالي فان قيمة العائدات بقيت منخفضة عما كانت عليه عام 1981، ولا تشكل الا نحو (40-43 دولار بقيمة الدولار في تلك السنة). كما ان نسبة مهمة تصل إلى 40% من عائد الإنتاج تذهب كأرباح للشركات المنتجة، ونحو 20% كأجور للاستخراج وللنقل والصيانة... وزاد من انخفاض قيمة عوائد النفط ارتفاع أسعار المنتجات في الدول الصناعية، جراء عوامل عدة أبرزها التضخم.

وفي إطار هذا التفاعل (ادوار القوى الكبرى، الضعف السياسي الداخلي، الضعف الاقتصادي) لم يكن مستغربا عدم قدرة دول الخليج على النهوض بأدائها ودورها الدولي إلى مستوى يتناغم والأهمية التي تعطيها لها القوى الأخرى. او حتى نحو تلك الأحداث الدولية التي لها فيها مصالح حيوية، والتي تفرض عليها مشاركة أكثر سعة فيها من تلك المشاركة المتحققة، مثل السياسات البترولية.. طالما ان إمكانات إعادة تأهيل واستثمار الموارد ذاتيا بطريقة سياسية غير متوافرة في المرحلة الراهنة. وان الإرادة الخليجية لا تزال غير مستقرة على خيار استثمار التنافس والصراع الدوليين فيما بين القوى المختلفة، او في الأقل عند مستوى خيار تحييد آثارها على منطقتهم.

**ثانيا، القوى الكبرى بين علاقات الصراع والتعاون**

تتمتع القوى الكبرى بفاعلية سياسية دولية واضحة. فمصالحها عالمية، واذا ما استثنينا الصين واليابان، فإنها تتمتع أيضا بمجالات نفوذ ممتدة([[355]](#footnote-356)). هذا علاوة على تأثيرها الثقافي في دول العالم المختلفة غير القابل للدحض او النقاش: أنماط المعيشة، السلوكيات، نماذج التعليم... لذلك تحظى علاقات تلك القوى بدرجة حساسية عالية في الأوضاع العالمية سواء ما كان منه في إطار علاقاتها البينية "قوة كبرى– قوة كبرى"، او مع دول العالم الأخرى. وسواء كان تفاعلها يحوي مكونات الصراع ام يسوده عناصر التعاون.

طوال العقد الماضي، صار العالم في مواجهة أوضاع التفرد الأمريكية غير المسبوقة([[356]](#footnote-357)). ولم توجد قوة قادرة او راغبة على أداء ادوار مكافئة لادوار الاتحاد السوفيتي السابق في مقاومة الولايات المتحدة. و يعبر عن ذلك جي.جون. اكينبري، بالقول ان الولايات المتحدة قد برزت قوة عالمية اولى ووحيدة. وتركز النظام العالمي حولها "وانعكست عليه المبادئ التنظيمية والآليات السياسية ذات الطابع الأمريكي... و... كان الأوروبيون واليابانيون قادرين على إعادة تركيب مجتمعاتهم واقتصادياتهم وتوليفها بطرق متلائمة مع الهيمنة الأمريكي. (هذا مما ساعد على ظهور نظام عالمي، تتكيف معه علاقات القوى الكبرى). لقد كانت هناك نزاعات حادة ما بين تلك القوى من حين وآخر، لكن النقطة المهمة هي ان تلك النزاعات قد تم احتوائها ضمن نظام سياسي راسخ ومستقر يزداد ترتيبا.. لقد رفع التهديد بالحرب من على الطاولة"، أي طاولة العلاقة بين الولايات المتحدة والقوى الأخرى، وفيما بين القوى الأخيرة([[357]](#footnote-358)). لهذا كان من الصعب الحديث عن صراع بين الولايات المتحدة والقوى الكبرى الأخرى. فتلك القوى قد انتهت لا إلى ضرورة تحجيم خلافاتها مع الولايات المتحدة فحسب بل والى وضع سياساتها عند مستوى لا يخرج على دائرة ما تقبله الأخيرة، وعدم الولوج إلى دائرة إزعاجها([[358]](#footnote-359)). وفي أحيان أخرى، فرضت الولايات المتحدة أنموذج لعلاقات القوى الكبرى المقبولة لديها.

والملاحظ، ان حالة الخشية من نزعة التفرد الأمريكية والرهبة منها قد بدأت تقل نسبيا منذ بدايات القرن الحالي. وصارت بعض القوى تظهر خطابا سياسيا معارضا للولايات المتحدة. وأحيانا أخرى ترافق ذلك سياسات عملية لا تتفق مع نظيراتها الأمريكية: الصين مثلا، وأحيانا روسيا. والأسباب الكامنة وراء هكذا سلوكيات تعود إلى إدراك هذه القوى للتراجع التدريجي في مكانة الولايات المتحدة في سلم القطبية الدولية مقابل تعاظم مكونات قوة تلك القوى الذاتية. وان النظام الدولي الراهن بات يتيح دعم تلك المكونات عبر بناء علاقات ايجابية مع القوى الأخرى (شراكة، تعاون...) وهو ما يمكنه التقليل من الضغط الأمريكي عليها.

والحال أعلاه اخذ يؤشر كذلك وجود خطوات متزايدة من قبل القوى الكبرى للاستحواذ على مرتبة أفضل في سلم القطبية الدولية. وإزاحة الغير عن المواقع المتقدمة فيها. ولما كانت الموارد اللازمة للتحول نحو مرتبة ما محدودة او نادرة: البترول، المعادن غير الوقودية، رأس المال... يصير من الصعوبة تصور عدم حدوث صراع بين تلك القوى للحصول على تلك الموارد بغية تامين المرتبة المقصودة، وإقصاء المنافسين عنها. لهذا نرى فرض الولايات المتحدة لهيمنتها على المنطقة العربية، وبضمنها منطقة الخليج، وظهور ملامح صراع فرنسي- أمريكي في إفريقيا... كلها أشكالا صريحة معبرة عن هذا النزوع.

ورغم ما تقدم،نخطئ اذا تصورنا أن محور علاقات القوى الكبرى كافة،وتفاعلاتها هو الصراع فحسب. فالتعاون في هذه العلاقات قائم، وهو الذي أبقى العالم بعيدا عن شبح الصراعات الكبرى. فتبادل معلومات عسكرية، التبادلات التجارية، التدفقات الثقافية والمشاريع المشتركة... كلها تعابير واضحة عن وجود التعاون، لكن هذا لا ينف كون معظم التعاون الحاصل بينها لم يعبر عن رغبات ودوافع حقيقية لديها بقدر ما هو معبرا عن توافقاتها المرحلية. وما يدعو ( برأينا ) إلى اعتماد هذا المنطق هو الآتي ([[359]](#footnote-360)):

أ-من الصعوبة تقدير كلف أي صراع بين القوى الكبرى. اذ قد تصل كلفه إلى الاستئصال الجذري ونفي الأطراف المتصارعة لبعضها الآخر. وهذا ما يجعلها ترفض الخوض في مسلك الصراع المسلح فيما بينها؛ رغم قيامها بزيادة الإنفاق العسكري.

ب-ورغم ما يجمعها من مصالح مشتركة وتحالفات (حلف شمال الأطلسي، الابيك، الشراكة الروسية الأطلسية، الشراكة الأمريكية- الصينية..) لكن هذا لم ينف ظهور اختلافات فيما بين تلك القوى إلى السطح: السياسات الأوروبية الاقتصادية والزراعية تجاه الولايات المتحدة، التوتر الدائم في علاقات روسيا والمنظومة الغربية بسبب قضايا توسيع حلف شمال الأطلسي إلى دول المنظومة السوفيتية السابقة، وبسبب قضية إقليم كوسوفو...

ج-كما ان توازن المصالح متغير فاعل في اعتبارات تلك القوى. فهي، أي تلك القوى، تقدر المزايا التي تستطيع الحصول عليها سواء أدخلت في علاقات تعاون أم انها قد تجنبت الدخول في علاقات الصراع. كما انها لا تزال غير متملكة لأوراق كافية تمكنها من خوض منافسة جدية مع الولايات المتحدة.

ويكشف الواقع الراهن ان علاقات القوة بين القوى الكبرى والولايات المتحدة لا تسمح بوضع جدي، واعتماد فاعل لفروض المواجهة الحادة فيما بينها نظرا لكلفها العالية. لهذا تتجه تلك القوى نحو تجنب العداوة الصريحة قدر الإمكان. وجراء عدم وجود غايات مشتركة عليا (عدو استراتيجي واضح) تلتقي عندها تلك القوى لذلك صارت معظم علاقات القوى الكبرى- الولايات المتحدة تعبر عن توافقات مرحلية مشتركة تتوخى خلالها؛ تلك القوى؛ تجنب تحمل كلف غير مرغوبة من علاقات صراع محتملة. والمعطيات الأساسية الحاكمة لسياستها هي ضمان تحقيق المصالح الأمريكية، او في حده الأدنى عدم اعتماد او تنفيذ سياسات معادية لها([[360]](#footnote-361)).

وفي هذا السياق نتساءل هل أدت إحداث أيلول 2001 إلى توليد أساس قوي نحو إقامة علاقات تحالف بين القوى الكبرى-الولايات المتحدة؟ اذا ما أعدنا قراءة أسباب تلك إحداث، نجد ان القائمين بالتخطيط لها ومنفذيها قد أرادوا إشعار القوة العظمى بضرورة النظر إلى مصالح بلدانهم أكثر منه الأخذ بالنظرة التبسيطية المطاطة القائلة ان تلك الأعمال تعبر عن (عقلية إرهابية) بحكم الغايات المتوخاة منها ودرجة المخاطرة العالية فيها، انها قد وجهت إلى رموز أمريكية في داخل الولايات المتحدة نفسها، وأنهم قد يعملوا على التوسع في ضرب منشآت ومصالح كافة الأطراف المتجاهلة لمصالحهم، او المؤثرة سلبا عليها. وهذا الأمر يثير كافة القوى التي قد تستهدف في أعمال لاحقة مشابهة لما تعرضت له الولايات المتحدة.

ونجد في المقابل ان سياسات الولايات المتحدة تعمل على تشكيل نظام دولي يدعم مصالحها. وفي أعقاب تلك الأحداث تصدرت الدعوات والجهود لتشكيل تحالف او ائتلاف ضد الإرهاب بزعامتها. والذي يدفعنا إلى هذا القول ان الموقف الأمريكي قد انتهى إلى ضرورة تحجيم خيارات القوى الأخرى في اثنين: أما مع الولايات المتحدة، او ضدها. الأمر الذي دفع القوى المختلفة إلى تلمس تهدئة ثورة الغضب الأمريكية. والتوسل في سبيل عدم تحمل كلف هذه الثورة بشكل او آخر. فهذه القوى لا تستطيع أن تدفع بالنظام الدولي صوب أشكال جديدة (تعبر عن وجود مناظرة وتلاقي مقبولين بين علاقات القوة الدولية، وبين أطروحات العدالة والمساواة والمشاركة..) التي يتضمنها خطابها السياسي. كما انها لا تتصور أن دعوات إقامة تحالف دولي سوف تتخطى احتمالات او تعدم فرض الصراع في علاقاتها([[361]](#footnote-362)).

وأخيرا، فان صورة العدو التي طرحت بعد أحداث أيلول ضد الولايات المتحدة (حركة طالبان وتنظيم القاعدة) التقت عنده رؤى وأطروحات وسياسات القوى الكبرى باعتباره العدو.. ومن ثم فتشكيل الإجماع ضدها ليس بالأمر الصعب طالما أن هذا الإجماع عقد في سبيل درأ تهديدات محتملة من تلك التنظيمات قد تتعرض هي نفسها لتلك التهديدات، او بدرجة أعلى لترضية دوافع السياسة الأمريكية طمعا في المساومة على مكاسب محتملة من العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة. او دفعا لمخاطر وكلف تلك السياسة عنها([[362]](#footnote-363)).

**المحور الثاني، دول الخليج والصراع الدولي:إمكانات الفاعلية**

تعيش البيئة الدولية الراهنة احتمالات عالية نحو بزوغ تعددية قطبية. فالصين والاتحاد الأوروبي يحتمل ان يكونا قوتين تتنافسان بندية إلى جانب الولايات المتحدة. ودون تجاهل اليابان، التي تحتاج إرادة الارتقاء بدورها السياسي العسكري إلى مستوى نفوذها الاقتصادي لتصبح عند ذلك قوة عالمية يشهد لها. وكل ذلك لا يفيد بتراجع الولايات المتحدة بقدر ما يؤشر ان مكونات وعناصر القدرة التنافسية لتلك القوى قد ارتقت إلى مستويات تستطيع مجارة نظيراتها الأمريكية، والتغلب عليها في بعض الأحيان.

ويبدو ان هذه البيئة تتجه نحو فرض عدم التوافق بين إرادات القوى الكبرى، مثلما أزالت فكرة وجود انسجام تام في مصالح القوى الغربية. فاليوم تتصاعد وتيرة الاختلاف بين مصالح وأهداف تلك القوى، التي تعمد في الوقت نفسه إلى تكريس جهودها نحو استثمار كافة الإمكانات المتاحة بقصد تعزيز مواقعها الدولية، وعلى حساب القوى الأخرى في الغالب. وهذا ما يتجسد بشكل واضح في ميدان المجال الحضاري- الثقافي، وفي المجال الاقتصادي، عند ذلك ستكون قادرة على التعبير عن مصالحها على نحو مستقل، وان لا تلجأ إلى التوافق مع الولايات المتحدة.

وما تقدم يتيح للدول الخليجية الاستحواذ على فرص للتحرك الدولي الفاعل، بحكم تملكهم لإمكانات ذاتية عالية القيمة في الاعتبارات الدولية: الثروة الهيدروكاربونية([[363]](#footnote-364))، معادن غير وقودية، ثروات مالية، كفاءات بشرية علمية وفنية… إضافة إلى الموقع الجغرافي. وفي ضوء ذلك نتساءل كيف سيتشكل النظام الدولي، وهل سيغلب عليه احتمالات الصراع او ستسوده إمكانات التعاون والتحالف والتحزب. وكيف بإمكان دول الخليج تنفيذ ادوار فاعلة فيه؟

**أولا، النظام الدولي المقبل:احتمالات الصراع وإمكانات التعاون**

لقد شهد النظام الدولي منذ ما يزيد على عقد ظهور وضع دولي جديد يتسم بسيادة نزعة التفرد الأمريكية على مجمل التفاعلات الدولية. وظهر ذلك جليا في السلوكيات التي حكمت سياسات الولايات المتحدة إزاء قضايا عالمية عديدة تربطها وإياها مصلحة او صلة معينة، حيث أظهرت سياسات متشددة أحيانا: كوريا الشمالية، ليبيا.. وقسرية في أحيان أخرى: العراق.. بغية الحصول على أقصى ضمان في تحقيق مصالحها. ولكي تحدد من ردود فعل القوى الأخرى، قامت بالتأثير على نماذج سياسات القوى الأخرى لضمان عدم خروجها عن المستويات التي ترغب فيها، بحيث كانت حالات الخروج عن دائرة التأثير الأمريكي محدودة وتكاد لا تذكر في بعض الحالات، حيث فقدت تلك القوى لإرادة استخدام إمكاناتها في تحقيق طموحاتها بشكل مستقل عن الولايات المتحدة.

واليوم أخذت هذه الصورة بالتغير،فالوضع السياسي العالمي يتجه نحو تعددية قطبية([[364]](#footnote-365)). وهذا الأمر ينطوي على إعادة تشكيل علاقات القوة بين القوى المختلفة. وهو ما سيجعل من المشكوك فيه استمرار تمتع قوة عظمى واحدة بالريادة والقيادة العالمية دون عواقب سلبية ضدها، ومنها الرفض في الأقل لسياساتها في قضايا ومواقف تتعارض فيها مصالح تلك القوى مع مصالح القوة العظمى. ومن ثم سيكون من الصعوبة توافر صيغ مستقرة لعلاقات تحالف بين القوى الكبرى طالما ان هكذا تحالف سيقع تحت قيادة الولايات المتحدة؛ وليس تحت الأمم المتحدة او غيرها. وهو بذلك مدعاة لتثبيت نسق القطبية الدولية الراهنة، وعدم أعطاء فرصة لبروز الأقطاب الناهضة. بيد انه في الوقت نفسه لا يمكن لمكونات الصراع فيما بين هذه القوى الدخول إلى المستويات الحرجة (القسرية) بفعل تصاعد كلف الصراع، وتحاشي القوى المختلفة التماس مع عناصر القوة الأمريكية. لهذا فهي لا تعمد إلى النهوض بخطابها السياسي المعارض لسياسات الولايات المتحدة عبر سياسة دولية فاعلة. الصين مثلا. وننتهي بذلك إلى إقرار ان الخارطة السياسية الدولية تتشكل كما يلي:

**عسكريا**: تتربع الولايات المتحدة على قمة الهرم الدولي من حيث مستوى الإنفاق والإمكانات ودرجة التقدم التكنولوجي والانتشار، لا ترقى اليه إمكانات القوى الأخرى. مثلا بلغ إنفاق الولايات المتحدة 47% من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي لعام 2005 البالغ "975 مليار" دولار، أي "445,38 مليار" دولار، يضاف إليها "18 مليار" دولار لدعم تغطية كلفة أنشطة نووية عسكرية، و"100 مليار" دولار كلفة إضافية في كل من العراق وأفغانستان([[365]](#footnote-366)). في حين كان إنفاق اقرب منافسيها، أي الصين ينفق "35,4 مليار" دولار([[366]](#footnote-367)). لكن هذا لا ينف تملك مجموع القوى الدولية الكبرى الأخرى إمكانات عسكرية مؤثرة على الفعل الدولي. وهي في تنامي مستمر، سواء بفعل ضاغط مقتضيات الاستعداد لصراع دولي او بفعل الاستعداد للتعامل مع الصراعات الإقليمية التي تحيط بها، او التي تكون هي طرفا فيها. ومثال ذلك سياسات روسيا، حيث خصصت عام 2006 ميزانية قدرها 200 مليار دولار لبرنامج تحديث المعدات العسكرية للفترة 2007-2017([[367]](#footnote-368)). كما توترت علاقاتها مع الولايات المتحدة بسبب برنامج الدرع الصاروخي المزمع نشره في دول في أوروبا الشرقية. بيد ان ما يعيب هذه القوى كونها غير متعاونة او متوافقة فيما بينها في الغايات والرؤى الإستراتيجية منها والتكتيكية- المرحلية. فهي اما متنافسة (الصين- اليابان)، او لا توجد بينها روابط وثيقة (الصين– أوروبا)، او لا توجد بينها ثقة عميقة (روسيا– اليابان). او ان درجة الترابط مع الولايات المتحدة أقوى من علاقاتها الثنائية (روسيا- أوروبا، روسيا- الصين).

**واقتصاديا**،يصل ناتج الولايات المتحدة القومي إلى نحو 30% من إجمالي الناتج القومي العالمي، ونصيبها من إجمالي التجارة الدولية يصل إلى 16,2%. وظهرت اليابان وأوروبا باعتبارها قوى اقتصادية كبرى إلى جانب الولايات المتحدة. وتحمل علاقات هذه القوى في ثناياها فسيفساء غريبة، فهي قوى متصارعة أحيانا، ومتنافسة في أحيان أخرى([[368]](#footnote-369)).

ويكاد **الوضع الحضاري-الثقافي الدولي** لا يختلف عن نظيره الاقتصادي. فالتعددية الحضارية- الثقافية أمرا واقعا اليوم. وما يقال عن كون العولمة تدفع نحو توليد حضارة وثقافة عالمية واحدة يحمل في ثناياه مغالطة مفادها نكران عودة الفرد الدائمة لتعريف نفسه ضمن جماعة حضارية وثقافية محددة، تعطيه الإحساس بالوجود والتمايز عن الغير- وهذا لا ينف وجود قواسم ثقافية عالمية مشتركة سواء في القيم او الممارسات بفعل علاقات التفاعل التاريخية الممتدة، وتأثير وسائل الاتصالات والمواصلات الحديثة فيما بين الحضارات المختلفة.

وفي ضوء ذلك نتساءل إلى أي فترة يبقى المتغير العسكري-الأمريكي الضابط الأساس لانطلاقة السياسات المتصارعة والمتنافسة للقوى الكبرى؟ واذا ما حدث هذا التحول فهل يمكن توقع حدوث صراع في المستقبل المتوسط "5-20 السنة القادمة"؟

**1- إمكانات التعاون**

الحقيقة التي يصعب إنكارها اليوم ان النظام الدولي قد تحرك وترك وراءه تركة مرحلة الحرب الباردة؛ كنظام للتفاعلات وقيم وآليات لتمرير علاقات القوة... وبدأ تبلور نظام لا جدران صلدة فيه أمام التفاعلات المختلفة. كما تستطيع خلاله قوة بإمكانات متواضعة ان تعدم او في حده الأدنى ان تؤثر على استقرار قوى كبرى.. فكيف يتوقع ان يكون سلوك الولايات المتحدة للتعامل مع هذا النظام؟([[369]](#footnote-370))

تبقى للقوة العسكرية الهيبة والمكانة في تقرير الأوضاع العالمية، وهذه مسلمة تدركها كافة القوى. لذلك تميل القوى الكبرى من جهتها نحو تحجيم خلافاتها الاقتصادية والحضارية إلى مستويات ليست خطرة؛ اذا ما برز تأثير المتغير العسكري في تقرير حسم أمر تلك الخلافات. وهذا ما يجعل مكانة الولايات المتحدة العالمية منيعة ويعطيها فسحة واسعة للتحرك والضغط على القوى الأخرى. استطاعت تحقيق بعض النجاحات: موافقة دول حلف شمال الأطلسي للدعوات الأمريكية بإقامة تحالف ضد ما يسمى بالإرهاب، واستجابة روسيا لتلك الدعوات..

لا غبار على كون معظم القوى الفاعلة ترتبط مع الولايات المتحدة بوشائج الحرص على ديمومة العلاقات الايجابية في اعتباراتهما. فتلك القوى لا تستطيع مجاراة الأخيرة في النظام الدولي. كما ان نوع العلاقة ومستواها مع الأخيرة تعطيها صدقية اكبر في محيطها الإقليمي. ولننظر مثلا إلى موقع الولايات المتحدة في الإستراتيجية الصينية. في حين ترى الولايات المتحدة في علاقاتها الايجابية مع القوى الأخرى ما يمكن ان يكبح جماح القوى الأخيرة من التطلع نحو منافستها، او تلمس منافع التحالف فيما بينها ضد الهيمنة الأمريكية. لذلك صار الاهتمام بالعلاقات المتبادلة بين الطرفين محط رعايتهما وأولويتهما. والمزايا المتحصلة من هذه العلاقة ارجع احتمالات صراعهما في هذه المرحلة إلى مستويات واطئة الأثر دوليا. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، توضح إعادة القراءة لإحداث 11 أيلول ان الولايات المتحدة لم تكن هدفا بذاتها بقدر ما كان الفعل موجه ضد سلوكياتها المعادية لمصالح ووجود العرب والمسلمين. ونجد هنا ان سياسات القوى الأخرى المتهادنة او المتوافقة مع نظيراتها الأمريكية تلتقي عند عمل مجال واسع من المصالح عند التعامل مع البلدان النامية، والعربية منها تحديدا. ومثل هذا المجال يحد من قدرة هذه البلدان على تحقيق مصالحها وطموحاتها؛ ان لم نقل انه بالضد منها أساسا. وهذا ما يبقي جوانب الصراع عالية في علاقة دول المنطقة بالطرف الغربي.

ويعطى تغاضي او سكوت القوى الكبرى عن تلك الأفعال (الغبن الذي تتعرض له الدول العربية) احتمالات لتعرضها هي نفسها في أوقات لاحقة إلى أعمال عنف مشابهة. بمعنى آخر، نمو التنظيمات التي تعتمد العنف وسيلة للتعبير السياسي عن المصالح التي تدافع عنها إلى مستويات القدرة المؤثرة دوليا، بحيث تستطيع نقل ساحات المواجهة إلى أطراف ثالثة بيسر وسهولة عند الحاجة، وبضمنها نقل أعمال العنف إلى داخل القوى الكبرى. في حين ترى القوى الكبرى انها في مرحلة إعادة بناء مكونات قوتها الشاملة ومن ثم لا ترغب الانشداد نحو صراعات غير محددة الأبعاد الزمانية، والمكانية والموضوعية، ومن ثم لا تستطيع عمليا حسمها بفاعلية. لهذا لم يكن مستغربا وجود خطاب سياسي دولي داعم للولايات المتحدة في حملتها لمكافحة ما اصطلح على تسميته (الإرهاب). وهذا ما نجده عند قوى مثل روسيا، الاتحاد الأوروبي، الصين، اليابان، الهند.. والقبول بالدعوة الأمريكية إلى تشكيل تحالف دولي لآجل ذلك، وان كان هشا ومرحليا– وهشاشة هذا التحالف بينته الحرب الأمريكية التي انتهت باحتلال العراق عام 2003([[370]](#footnote-371)).

وللأسباب أعلاه،من المتصور استمرار التعاون كما تصوره الولايات المتحدة. وقد يأخذ واحداً من ثلاثة احتمالات هي([[371]](#footnote-372)):

**-الاحتمال الأول**:تحقيق تعاون ثابت وراسخ ودائم بين القوى الكبرى.ويتطلب هذا الاحتمال توافر القوى الكبرى على الإرادة الذاتية للدخول في عمل جماعي مشترك ضد ما يعرض قيمها وسلوكياتها للخطر، وهذا هو الاحتمال الأكثر قبولا خلال المستقبل القريب ( خمسة أعوام). واستمرار تحقق هذا الأمر يزداد صعوبة، فتطلعات تلك القوى نفسها تعيق ذلك؛ فهي تأمل أحداث تحولات لاحقة في تركيبة وهرمية النظام الدولي القادم لصالح استحواذها على مواقع متقدمة فيه. في حين قد يستقر حال التعاون مع الولايات المتحدة على تكريس أمر سيادة الأخيرة وتفردها الدائم على العلاقات الدولية.

**-الاحتمال الثاني**:تحقيق نوع من التنسيق المشترك، عبر إجراءات واليات عمل يتم الاتفاق عليها في مواجهة حالات أخلال باستقرار النظم الإقليمية الفرعية، ذات المفهوم المرن القابل للتأويل، المتعدد الأوجه، تحت ظروف ومسوغات مختلفة. وهذا الاحتمال يبنى على فرض الخشية من الولايات المتحدة والرغبة في إرضائها عند حدود دنيا مقبولة من قبل القوى الأخرى. وهذا هو الاحتمال الأكثر قبولا خلال الـ 15-20 سنة القادمة. والسلوكيات الراهنة لتلك القوى توضح ان المعطيات التي تمهد لهدم تلك الخشية تسير نحو الاتساع والتزايد باضطراد. فأوروبا، الصين وروسيا، استطاعت إيجاد تمايزا للمصالح مع الولايات المتحدة. وان تعمد إلى (الدفاع) عنها في وجه الأخيرة. ومن ثم تباين المصالح على المدى البعيد قد يضعف من استمرار هكذا احتمال.

**-الاحتمال الثالث**: يقوم على استخدام الولايات المتحدة لأساليب القسر ضد كل من يخرج عن دائرة فعلها الدولي. وهذا الاحتمال يمكن ان ندعوه التوافق الظاهر بين القوى الكبرى في مواجهة حالات أخلال دولية محددة او واسعة للاستقرار الدولي الذي ترتضيه الولايات المتحدة. ويحقق هذا التوافق اقل رغبات الولايات المتحدة في تثبيت الوضع الدولي القائم على هيمنتها بمساندة الحلفاء إلى أمد غير محدد. وهنا، طبيعة العلاقة المفترضة لا تعبر عن رغبات مشتركة بين الحلفاء لإعادة صياغة العلاقات الدولية. كما انها لا تفيد بالضرورة الخروج على الولايات المتحدة او مواجهتها. وهذا هو الأقرب إلى القبول خلال المستقبل المتوسط (الـ30 عاما القادمة) في الأقل.

**2- احتمالات الصراع**

على الرغم من صدقية فرضيات إعادة تشكل النظام الدولي من قبل الولايات المتحدة والقوى الكبرى نحو نظام تزداد فيه مشاركة القوى الكبرى في تحمل مسؤوليات ضبط استقرار النظم الإقليمية، واتجاه الولايات المتحدة نحو تركيز جهدها كقوة موازنة حافظة لاستقرار عموم النظام الدولي، بيد ان هذا لا ينف كون احتمالات الصراع بين القوى الكبرى تحظى بالقبول على الصعد العملية والنظرية، فنظريا، يصعب تصور وجود أكثر من قوة دولية في مساحات ومجالات محددة من " حيث توزيع الموارد ومجالات النفوذ والتأثير واستثمار الأسواق " دون حدوث تماس وتقاطع في مصالحها وسياساتها. ومن ثم حدوث صراع بينها.

وعمليا، فقد أتاحت الثورة التكنولوجية، وتدفق المعلومات والأموال تفاعلا واسعا في مصالح وسياسات دول العالم كافة وشعوبها. وتبقى مسالة ضبط حالات عدم استقرار محلي او إقليمي محدود في ضوء هذه الثورة شيئا غير ممكن، فالطموحات الإقليمية لقوى مثل إيران، كوريا الشمالية،... طامحة بزيادة أدوارها وتوسيعها تنذر بتقاطع مع مصالح أكثر من قوة كبرى، وكذلك الحال مع حالات العنف المنظمة دون مستوى دولة، وهي موجودة في البلدان الغربية نفسها. ومن السهولة بإمكان الحصول على وسائلها؛ واستخدامها. وتزداد الصورة إرباكا لصعوبة إيجاد بناء او تحالف عسكري ضد أعمال العنف([[372]](#footnote-373))، كون استخدام القوة العسكرية لإحداث تغييرات في المجتمعات الإرهابية (الإسلامية– العربية في التصوير الغربي) وضبطها يشوبه التشوه، فالتحالف ضد الإرهاب اذا ما بني على فرضية الصدام مع الإسلام والمسلمين فينبغي عدم الاستخفاف بهذا الأمر. اذ لا يعود الصراع الحضاري بين الغرب والإسلام إلى دنيوية الغرب فحسب، انما يعود كذلك إلى عدم استقرار البلدان الإسلامية. مثلا تردي الوضع الاقتصادي، تراكم المخلفات الاجتماعية السلبية، جمود السلطات الحاكمة عند مستوى استمرار نظام الحكم بنفس الطريقة والأسلوب أكثر منه تطوير العلاقة مع المواطن، او حتى توفير فرص للمواطن في دعم قدرته على البقاء والتقدم بأدنى المستويات.. وهذا الأمر يجعل المجتمعات في هذه البلدان تتوخى الخلاص بشكل دائم بالعودة إلى الدين الإسلامي والصدام مع الآخر غير المسلم، المتسبب في جانب من مأساته([[373]](#footnote-374))، وهذا ما يجعل الغرب مستحوذا على صفة العدو في التصوير السياسي للمواطن المسلم. وهنا، لن يكون لاستخدام القوة العسكرية تأثير مفيد في إزالة عناصر عدم الاستقرار داخل المجتمعات المسلمة بقدر ما ينطوي على احتمالات مضاعفة هذه العناصر المتفجرة بالضد من القوى الغربية نفسها. وهنا ستختفي إحدى أسباب اتفاق القوى الكبرى على تعريف من هو العدو وكيفية مواجهته طالما ان بعضها لا يريدها مواجهة مع تلك المجتمعات. وتعطي الحالة الإيرانية أنموذجا لإمكانية الصراع بين القوى الكبرى. فروسيا والصين تنظر إلى إيران علاوة على ما تقدم كفرصة مهمة قابلة للاستثمار بفعل إدراكها لضرورة عدم إكمال الولايات المتحدة لسيطرتها على النظم الإقليمية المختلفة، فهذا الأمر سينطوي على محاصرة مصالح كلا القوتين الطامحتين إلى إحداث مزيد من التغيير في هيكلية النظام الدولي.

 وتزداد فجوة عدم الاتفاق بين القوى الكبرى بفعل الاختلافات الحضارية.فالمكون الحضاري لا يجعلها في بوتقة واحدة: الصين، اليابان، روسيا والغرب.. وأدى مسعى الغرب نحو فرض قيمه وممارساته على البلدان الأخرى إلى ظهور تمايزات واضحة بين الحضارات والثقافات العالمية الكبرى. ضاعف من اثر هذا التمايز فعل وسائل الاتصال والمواصلات الحديثة. او التماس بين الحضارات، حيث اخذ المواطنون يعيدون التأكيد على انتمائهم وهوياتهم الحضارية والثقافية. الأمر الذي دفع البعض إلى طرح مقولة صدام الحضارات([[374]](#footnote-375))، بمعنى ان احتمال تطور حالات التمايز بين الغرب والحضارات الأخرى، خاصة الإسلامية والكونفوشيوسية إلى مستوى صدام هو حقيقة سيبوء بحملها النظام الدولي المقبل. لكن مثل هذا التصور يجعل العلاقات الدولية تركن إلى متغير واحد فقط: الحضاري، في حين ان المتغير الحضاري هو احد جوانب العلاقات بين القوى المختلفة، ووحده فقط لا يمكن ان يسبب حدوث صدام واسع بين الحضارات الكبرى. وليس تجاوزا القول ان الصراعات الدولية بقت هي صراعات مصالح وتقاطع لسياسات بين الدول أكثر منه صدام بين حضارات([[375]](#footnote-376)). حيث يدخل الصدام الحضاري كمتغير مساعد على إثارة تلك الصراعات. مثلا هل تعمد الصين إلى الدخول في صراع واسع مع الولايات المتحدة كون القوتين بينهما اختلافات حضارية لا يمكن التقريب بينها؟ ام أنها تلجأ إلى اعتماد فرض المواجهة والصراع مع الولايات المتحدة عندما تكون العلاقات التصارعية مع الأخيرة إلى الضد من مشروعها الحضاري في إعادة صياغة وضع الصين الدولي؟ وأوروبا لا يمكنها البقاء الدائم ضمن الدائرة الأمريكية للفعل الدولي تحت راية الانتماء إلى حضارة واحدة هي الحضارة الغربية. لذلك ظهرت أطروحات تدعو إلى التحلل من الالتزامات التقليدية للارتباط بالولايات المتحدة. علاوة على الدعوة إلى وضع تعريف واضح لماهية (حدود وأبعاد) المصالح الأوروبية والدفاع عنها. وهذا ما قد يمهد لانفكاك الروابط الوثيقة للتحالف الغربي في مواجهة القوى الأخرى([[376]](#footnote-377)).

كما ان سياسات الولايات المتحدة الوقائية([[377]](#footnote-378)) لابد ان تنتهي إلى إثارة القوى الكبرى ضدها. فهي ترغب في الاحتفاظ بهيكلية النظام الدولي الراهن لأقصى فترة ممكنة. في حين ان تلك القوى تتطلع إلى دعم مواقعها في احتلال مكانة دولية متقدمة. وعدم تقديم تنازلات أساسية في مصالحها وتطلعاتها لصالح الولايات المتحدة. وفي سبيل ذلك تلجأ إلى دعم عملية بناء قدرات ذاتية عسكرية واقتصادية.. او نحو إقامة تحالفات مع قوى أخرى لتحقيق وضع جديد في علاقات القوى الدولية، بحيث تكون أشكال أعادة البناء الدولي منطوية على احتمالات عالية في إحداث تحولات جذرية في النظام القادم. ومثل هذا التحول لن يمر دون إثارة لمسالتين حساستين، هما ([[378]](#footnote-379)):

أ-**تراجع مكانة الولايات المتحدة في سلم هرمية القوى الدولية**.لقد سعت الولايات المتحدة منذ ما يزيد على عقد من الزمن إلى تسويق مفهوم مفاده ان الريادة الأمريكية انما هي نتاج كونها القوة العظمى الوحيدة القادرة على تقرير شؤون عالمية عديدة. والراغبة في فعل ذلك. ونراها تحاول الترويج لنظام عالمي جديد، يكون امتداد للرغبات الأمريكية المتواصلة بإقامة عصرها للسلام والسيادة ((Pax American. ومن الصعوبة تصور حدوث تراجع في مكانتها دون حدوث ردود فعل واضحة من قبلها، حيث ستسعى في سبيل الاحتفاظ بمكانتها الدولية إلى كبح تطور أي قوة أخرى إلى مستويات غير مقبولة، ومحاولة أعادة صياغة أوضاعها باستمرار. وهذا ما ينذر بتفجر الصراع فيما بين هذه الأطراف، اذا ما استطاعت القوى الأخرى ان تصل بإمكاناتها إلى حدود القدرة على مجابهة الولايات المتحدة.

ب-**ظهور تناقضات القوى الكبرى إلى سطح التفاعلات الدولية**.والضبط الحالي وعدم انفلات عقال الصراع بين القوى الكبرى، او بينها وبين الولايات المتحدة، يرجع أساسا إلى قدرة الولايات المتحدة على التحكم بالعلاقات الدولية وعملها الدائم على الأخذ بنظر الاعتبار ترضية القوى الكبرى عبر سياسات شراكة؛ التي تضع حدودا مقبولة لافتراق والتقاء المصالح والسياسات الدولية، واختيار أنجع الأساليب للتعامل معها([[379]](#footnote-380)). فتلك القوى لا تستطيع الارتقاء بعلاقاتها المتبادلة على حساب العلاقة مع الولايات المتحدة لوجود نزعة الشك فيما بينها. كما ان ما تتيحه العلاقة مع الولايات المتحدة من مزايا اقتصادية وتكنولوجيا لا يمكن تعويضه... والضبط الحالي سيتعرض للمراجعة بفعل النظر الدائم إلى التكلفة والمنفعة في حسابات تلك القوى. ولا نتحدث هنا عن صراعات بين قوى كبرى وبين قوة إقليمية طامحة، او بين الولايات المتحدة وقوة إقليمية طامحة، فهذا افتراض سيكون متوقعا حدوثه خلال المستقبل المتوسط، انما نتحدث عن بروز صراعات بين قوى كبرى، او بينها وبين الولايات المتحدة. ويلاحظ ان هذه المسالة تنطوي على احتمالات حدوث صراعات في أقاليم ممتدة: الصين– اليابان، روسيا– اليابان.. لما تملكه هذه القوى من إمكانات عسكرية مهمة ستستخدمها بالتأكيد لحسم صراعاتها تلك، بقصد تثبيت وضعها القادم. كما تشهد علاقات القوى الاقتصادية الكبرى تنافسا حادا، وأحيانا الصراع: أوروبا- الولايات المتحدة، الولايات المتحدة- اليابان..

**ثانيا، نحو ادوار عربية-خليجية دولية فاعلة**

تشهد البيئتان الإقليمية والعالمية إعادة تشكل مستمرة، منذ مستهل القرن الحالي، سببه متغيرات عدة، لعل أهمها إدراك قوى مهمة بضرورة إعادة تشكل العلاقات الدولية، وسعيها إلى تسريع ذلك التشكل عبر توسع مساحات التعاون، وبناء القدرات... وبالطبع قابله مسعى أمريكي في تصريف مختلف الأمور السياسية، الثقافية والاقتصادية، وحتى الأمنية– العسكرية، وفقا لمبادئها باعتبارها الطرف المهيمن على السياسة الدولية. بيد ان المسعى الأمريكي محكوم على إرادة صياغة وتنفيذ استراتيجيات محددة المعالم للنظام العالمي القادم([[380]](#footnote-381))، ولنظمه الإقليمية المختلفة. بمعنى إعادة صياغة علاقات أطرافه على وفق انساق تقوم على تقديم تعاون على ما عداه من الاعتبارات الأخرى وردع الأطراف المعتدية، وفقا لقيم النظام قيد التشكل.

ونتساءل هنا،أين موقع دول الخليج في السياسة الدولية، في ضوء عملية إعادة التشكل للنظام الدولي؟ هل يتوقع ان تكون فاعلة من خلال استثمار مواردها ام سيطغى عليها عدم الفاعلية؟ وهل بإمكانها استثمار عناصر الصراع في علاقات القوى الكبرى، او في الأقل تحييد آثارها السلبية عليها، ام ان حالها ووضعها الراهن لا يشجع على توقع احتمال زوال السلبية واللافاعلية من أدائها، ومن ثم بقائها مجالا تابعا وطرفا غير فاعل في النظام الدولي؟([[381]](#footnote-382))

إن النظام الدولي،كتفاعلات هو نظام المنتصر، يبقى ما بقي سيده قادرا على فرضه([[382]](#footnote-383)). وهو لم يكن منذ البدء نظاما أحادي القطب، انما كان تجمعا لدول الشمال بزعامة الولايات المتحدة، التي سعت لانطلاقها نحو القيادة دون أي منافس حقيقي، ولا صدام قوي مع القوى المعادية لها. ويأتي الفراغ الذي يسمح بإعادة التشكل من مسألتين: كون تعثر القوى المنافسة في ملئ الفراغ الذي خلفه تفكك الاتحاد السوفيتي مؤقت، وكون الولايات المتحدة لم تنجح في فرض أنموذج لنظام عالمي على دول العالم المختلفة، انما بقيت في إطار ممارسة قدرتها التأثيرية على الأطراف التي تخرج عن دائرة تأثيرها. ويرجع ذلك إلى بقاء الصراع في العلاقة مع القوى الأخرى، وعدم تقبل الأخيرة لكافة الأطروحات الأمريكية. والواضح ان الصراع الدولي حقيقة قائمة لم تستطع الأحادية القطبية ان تلغيه. وجانب من هذا الصراع كان بين القوى الكبرى، على ساحاتها نفسها. وقسم منه جرى على ساحات أطراف ثالثة، وأهمها المنطقة العربية. ولا يتوقع ان يحمل المستقبل أوضاعا مغايرة باستثناء الميل نحو الدفع بمساحات الصراع نحو الأطراف الثالثة، رغبة من القوى الكبرى في عدم تحمل كلفه العالية مباشرة.

ومنذ انتهاء الحرب الباردة، لم تستثمر دول المنطقة هذا الصراع في تعزيز مواقعهم الدولية، او في دعم عملية التنمية الداخلية الشاملة، انما بقوا متأثرين سلبا به([[383]](#footnote-384))، حيث بقوا مجالا تابعا تلجأ من خلاله القوى الكبرى إلى تصفية جانب من تركة صراعها الدولي. واليوم، تتبلور محاولات للقوى الكبرى وللولايات المتحدة لإعادة صياغة النظام الدولي، وعلاقة أطرافه المختلفة تحت دعاوى مختلفة. وفي اغلب تلك المحاولات تضع تلك القوى الاستراتيجيات إلى الضد من مصالح العرب، بل وتواجه بالرفض أي حالة عربية تدعو إلى الاستقلالية، او المشاركة في نشاطات الأقطاب الفاعلة في محاولات إعادة صياغة النظام الدولي. واذا ما شرع في إعادة رسم الخارطة الدولية المقبلة ستكون فرص دول المنطقة في التقدم في هذه البيئة محدودة. ومن ثم اذا ما تم تبلور سياسات دولية مؤيدة للسياسات الأمريكية فعليهم اما المشاركة فيها باعتبارهم طرفا تابعا للقوى الكبرى، او البقاء خارج دائرة الفعل الدولي المؤثر بحكم كونهم مجالا دوليا وطرفا لم يؤهل بعد إمكاناته إلى مستوى القدرة على تنفيذ ادوار دولية فاعلة. وهذا الوضع يفرض ضرورة التفكير في إعادة رسم وصياغة لمعظم أحوال الإقليم بقصد تأكيد وإبراز وجودهم وهويتهم في المجتمع الدولي. وعدم السماح لهذا المجتمع بتجاوزهم او اعتبارهم مجرد بلدانا على خارطته السياسية. ونرى ان الخطوات تجاه الفاعلية تقتضي التحرك في دوائر ثلاث، هي الآتي:

-الدائرة الأولى، امتلاك الإرادة في الحصول على فاعلية دولية عبر برامج عمل داخلية وإقليمية وعالمية. وتأهيل ما يمكن تأهيله من الموارد والإمكانات بقصد تنفيذ وتعزيز فعل هذه الإرادة،

-الدائرة الثانية، تتضمن العمل على تحييد أقصى قدر ممكن من تناقضات وصراعات القوى الكبرى عن المنطقة. بمعنى ان لا تنساق دول الإقليم وراء علاقة أيديولوجية لصالح قوة كبرى واحدة دون سواها([[384]](#footnote-385))، فهذا الوضع يفرض عليهم تحمل أعباء التبعية، وأعباء معاداة القوى الأخرى لها، وبالتالي معاداتهم من قبل تلك القوى. مع ملاحظة، ان لا توجد مؤشرات كافية تفيد كون الانحسار في قوة الولايات المتحدة وتأثيرها في الإقليم يفيد بحدوث تفعيل لادوار الدول الخليجية،

-والتحرك الأخير ينطوي على السعي الدائم لتوليد بيئة إقليمية وعالمية ايجابية لصالح قضايا المنطقة. والعمل ان أمكن على ربط القوى الإقليمية والعالمية مع دول الإقليم في علاقات تعاون موسعة، مقننة ومتعددة المضامين، مستثمرين أجواء التنافس على المنطقة لصالحهم. وتطرح هنا إمكانية إعادة تشكيل المنظومة الإقليمية، ربما بضم اليمن إليها، او تأصيل الحوار مع مصر...

ويطرح تساؤل هنا، اين موضع العراق في خضم هذا التفاعل؟ وهل بإمكانه تفعيل دوره من خلال المنظومة الإقليمية الخليجية؟

**المحور الثالث:هل يمكن صياغة سياسة عراقية خليجية إيجابية؟**

تطرح قضية الانتماء القومي للعراق، كما الانتماء الخليجي بين الحين والآخر. وظهرت دعوات متباينة المستوى بشأن إمكانية انضمام العراق إلى المنظومة الخليجية، التي تتجسد على نحو تنظيمي واضح في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الا إن تلك الدعوات جرى تحجيمها، ولم يتم إجراء الحسابات، بل تلمس محاولة للوقوف على ما سينتهي اليه حال العراق. واكتفت بعض الدول بتطوير العلاقات التجارية مع العراق، وأخرى قبلت بما تتبعه الولايات المتحدة فيه، ففتحت أراضيها أمام المؤتمرات الإقليمية والاقتصادية المعنية بالشأن العراقي. وهنا نتساءل هل يمكن سحب العراق نحو اعتماد سياسة خليجية ترفد الإقليم ودوله العربية إجمالا بعناصر قوة مضافة؟

**أولا،رعاية الولايات المتحدة للإقليم كصمام أمان**

إن الحقيقة التي يصعب تغييبها هي أدوار الولايات المتحدة في المنطقة (دول/ قضايا). فدول الخليج العربية تحتضن وجودا سياسيا أمريكيا متباينا يغلب عليه الانتشار العسكري والاستثمار في الصناعات البترولية، وقد استثمرت ذلك الوجود كليا او جزئيا أثناء حربها مع العراق عام 2003، استنادا إلى ان اتفاقية التعاون الدفاعي بين كل دولة خليجية والولايات المتحدة تعطي الأخيرة حق استخدام كامل المرافق العسكرية فيها وحق تخزين العتاد المسبق. بمعنى ان الإقليم (أطراف/ قضايا) قد ساهم بصياغة ما فيه العراق تحت إدارة الولايات المتحدة([[385]](#footnote-386)). ويقتضي الحال التحدث عن التوجه العراقي نحو دول الخليج العربية بعد التغيير السياسي الذي جرى في نيسان2003، فمن غير المنطقي تجاهل حقائق المشتركات، وصورها ومظاهرها. ومن غير المنطقي كذلك تجاهل طي صفحة الماضي وزرع تدابير بناء ثقة متأنية بين الطرفين. وما فيه الطرفان الآن يحتم الإشارة إلى طبيعة القوى السياسية الموجودة عندهما، وما تحمله تلك القوى من رؤى وتوجهات. وهنا يثار سؤال: ما هو اثر وضع العراق الناشئ في ديمومة تأثير الولايات المتحدة في القرار السياسي في دول الخليج وفي العراق؟ الإجابة بحاجة إلى نظرة متمعنة في أسس التوجه العراقي الجديد نحو الخليج العربي. فلا شك ان الوجود السياسي الأمريكي في العراق يفترض به انه جعل كافة الأطراف منفتحة على علاقات إستراتيجية متبادلة. واما إشكالية ازدواج الولاء عند القيادات القائمة على أمر العراق في المرحلة الراهنة وتغير في الخريطة المذهبية والطائفية فيه، فالواضح أن الولايات المتحدة هي التي تقوم بضبط إيقاعات السياسة العراقية. ولقد انتهت بتدخلها في العراق إلى صياغة خريطة سياسية جديدة([[386]](#footnote-387))، حيث باتت مؤثرة بشكل مباشر على إجمالي الإقليم باستثناء إيران، الأمر الذي سيسهل لها تنفيذ طموحها في مشروع الهيمنة. فضلاً عن كونه قاعدة محتملة نحو اي طرف متمرد أو خارج عن السياسة الأمريكية. وفي النتيجة الأخيرة تكمن الإثارة حيث ستسعى الولايات المتحدة إلى جعل العراق جزءاً من مهمة الأشراف، والتأثير الخاصة بها نحو الخليج العربي، لما ترغب بصياغته في الإقليم([[387]](#footnote-388)).

ويدفعنا إلى التحليل أعلاه،ما تراه الولايات المتحدة من خطر جراء توسع طموحات إيران. فالأخيرة أعلنت في نيسان 2006 عن نجاحها بتخصيب اليورانيوم عند مستوى 4,8% وهو أدنى حد يتيح التعامل مع التكنولوجيا النووية. ورغم صعوبة تحديد المستوى الذي حققته إيران طالما أنها في المرحلة الأولية من القدرات النووية الا أنها قد تفتح الباب أمام حقبة من التسلح غير التقليدي في منطقة الخليج، مما سيقلب منظومة الأمن الإقليمي الخليجي. وما جرى خلال الفترة 2006-2007، من تطورات العلاقة الأمريكية- الإيرانية وعقد ثلاثة لقاءات مباشرة تتناول الشأن العراقي، ومن صدور ثلاثة قرارات لمجلس الأمن إلى الضد من إيران، يفيد ليس فقط بالتوسع الذي حصل على أدوار إيران، بل بوجود توجه إيراني دائم نحو تطوير قدراتها. ويعزو مصطفى عبد العزيز مرسي، مساعد وزير الخارجية المصري السابق، ذلك إلى شعور إيران بالعزلة الإقليمية، كونها محاطة بـ15 دولة، ليس لها بينهم حليف؛ ربما باستثناء الحلفاء من القيادات السياسية في العراق، وشعورها كذلك بمخاطر التهديدات الموجهة إليها من الولايات المتحدة وإسرائيل([[388]](#footnote-389)).

علاوة على ذلك،إن إيران تمتلك ثوابت تاريخية قديمة في مسألتي الهوية والشرعية من خلال ركيزتين عقائديتين متلازمتين: أولهما، قومية سياسية إيرانية عميقة الجذور، مترسخة جامعة كافة القوميات الإيرانية في حزمة إقليمية كبرى، وثانيهما، عقائدية دينية مذهبية شيعية اثنا عشرية اجتماعية عبأت السياسة الإيرانية بمختلف الكيانات الإيرانية المتعاقبة. وكلا الوازعين استخدمتهما إيران في كل من العراق والخليج وباكستان وأفغانستان وجنوب لبنان وشرق تركيا. وفي هذا الإطار إبراز مشكلة جيوتاريخية مزمنة يعاني العرب تداعياتها، هي ادعاءات إيران حول ملكية الخليج العربي، عبر فرض أمر واقع جغرافي وديموغرافي وتاريخي، بل وحتى سياسي([[389]](#footnote-390)). وأسباب هذه المشكلة تكمن في أهمية الخليج لإيران وعدم تقبلها مشاركة العرب في الإطلالة عليه لوجود الدلالات النفسية المتوارثة إلى الضد من العرب تتحكم في الذهنيات الفارسية وتصويرهم بالخصم وربما العدو. وإزاء حقيقة هذا التوجه وتأثيراته المتصورة على مصالح الولايات المتحدة، ستجد الأخيرة إن من مصلحتها إعادة رسم الخريطة الإستراتيجية للمنطقة عبر إعادة تأهيل دور العراق الاستراتيجي، وربما دمجه مع منظومة دول مجلس التعاون الخليجي. ومما يزيد من مصداقية هذا الخيار إن أهداف الولايات المتحدة من وراء دخول العراق ليس استبدال نظام شمولي بآخر ديمقراطي، إنما هو تعلق بأهداف أخرى حددت ضمنيا بجعل العراق أنموذج للتغيير في المنطقة، رغبة بالسيطرة على منابع البترول، سعيا وراء ضمان الريادة العالمية. وهنا يبدو التأثير المتوقع، العراق البلد باحتياطي بترول مؤكد يصل إلى نحو120 مليار برميل. لهذا ليس مستغربا دعوة شخصيات أمريكية من خلال مؤتمرات إعادة أعمار العراق الدول الخليجية إلى إعادة استثمار وتدوير عائدات نفطها في العراق، بما يحول الأخير إلى أنموذج استثمار، لا نموذج استنزاف للموارد الأمريكية عبر دفع كلفة الحماية فقط.

ومن جانب آخر،أن السيطرة على العراق يفرض على الولايات المتحدة بناء إستراتيجية لإعادة نشر قواتها في المنطقة، بحيث يكون العراق قاعدة مهمة لتواجدها العسكري، ونقطة انطلاق لها نحو بناء نظام أمني إقليمي في المنطقة، فالتصريحات لبعض المقربين من الإدارة الأمريكية([[390]](#footnote-391))، تشير إلى أنه سيتم استخدام القواعد والقوات في العراق مستقبلاً بما يعطي للولايات المتحدة مصداقية أكبر لأدائها الإستراتيجي العالمي.

هذه الأسباب كانت وراء دفع الإدارة الأمريكية إلى إجراء أكثر من مراجعة لدورها في العراق، ومنها دعوة الرئيس الأمريكي مستشاريه إلى جلسة عمل لمدة يومين في منتجع كامب ديفيد (13-14 حزيران 2006) رافقها زيارة الرئيس بوش للعراق لتقديم الدعم للحكومة المشكلة ولمناقشة الاحتمالات وطبيعة الاستجابة الأمريكية، وإمكانية الانسحاب او إقامة قواعد دائمة فيه، وآخرها ما شرعت فيه من تنفيذ إستراتيجية تحقق تحسينا لشروط نشر قواتها في العراق مستهل العام2007. وتحملت الإدارة ضغوط الكونغرس بوضع جدول زمني لانسحابها من العراق، وأكدت استمرار التزامها للنظام المشكل، وان الضرورة تفرض إتمام مهمة الولايات المتحدة في العراق. وحسب تقديرات المحلل الأمريكي توماس فريدمان فانه لدى الإدارة الأمريكية الخيارات الآتية([[391]](#footnote-392)):

1-الخروج من العراق وتركه في الفوضى. وهذا الأمر له انعكاسات سياسية سلبية تجاه الولايات المتحدة، وله انعكاسات إقليمية خطيرة اذ ستسعى الدول المختلفة في أفضل الأحوال إلى السيطرة على الفوضى قرب حدودها، وفي أسوء الأحوال أن تكون طرفا فيها رغبة في السيطرة على الوضع ومد النفوذ وسيتحول الأمر في فترة قصيرة إلى صراع إقليمي([[392]](#footnote-393))، وقد ظهرت بوادره بتصريحات للرئيس الإيراني احمدي نجاد في منتصف2007، بالقول، أن إيران مستعدة لملئ الفراغ في العراق اذا ما انسحبت الولايات المتحدة منه، ثم أضاف ممثلها في اجتماعات مؤتمر دول الجوار في اسطنبول مستهل تشرين الثاني2007، إنه يمكن نشر قوات من دول الجوار بدلا من القوات الأمريكية في العراق،

2-تهيئة تسليم قسم من العراق والسلطات إلى القوى السياسية الأكثر فاعلية في العراق، والتوجه نحو إيران. بمعنى تجنب الولايات المتحدة مشاكل العراق عبر التركيز على أزمة اكبر من الناحية الإستراتيجية([[393]](#footnote-394)). وعند ذلك سنكون أمام نسخة معدلة من نظام شمولي، ربما يحكمه حزب إسلامي او تآلف أحزاب إسلامية – طائفية مع إعطاء سلطات اكبر للمنطقة الكردية والمنطقة الغربية من العراق،

3-الانشغال بالعراق. بمعنى جعل العراق محطة إستراتيجية مهمة والعمل على تأهيلها ليضطلع بدور استراتيجي إقليمي وعربي لصالح الولايات المتحدة.

**ثانيا،خيارات العراق غير الخليجية والأمن الخليجي**

وكل خيار من هذه الخيارات سيكون له وطئته على العراق وعلى منطقة الخليج. نقول أنه اذا ما جنبت الأقدار توسعة لأعمال الحرب الأهلية الجارية في العراق، واستقر شكل العملية السياسية، سنجد أنفسنا أمام السؤال التالي كيف ستتصرف القوى السياسية الفاعلة في العراق حيال (دول/ قضايا) الخليج؟ ايا ما ستستقر اليه إستراتيجية الولايات المتحدة، نقول انه يشترط الانفتاح على الدول الخليجية اذا أرادت القوى السياسية في العراق ضمان انتماء للخليج. وهذا أمر يتطلب اعتماد التعاون الاقتصادي، او عدم التطرف في تغيير نوعية الحياة، استثمار فرصة الوجود الأمريكي، والاهم اعتماد أنموذج سياسي مرغوب([[394]](#footnote-395)). وهذا يعتمد على متطلبات أولها تمكن العراقيون من توسيع شرعية العملية السياسية والنظام السياسي الناشئ عنها، وانتهاءا بتعريف المصلحة العراقية بكل سياسة يجري تنفيذها. الا ان جوهر ما يجري هو عيب بنيوي- استراتيجي مضمونه الارتهان بعلاقات أيديولوجية وولاء لإيران، ليس للعراق فيها مصلحة. وتبقى هناك مسألة قبول دول الخليج للعراق في محاولة منها لتصحيح اتجاهه، فالملاحظ أن لكل منها مصالح واهتمامات، كان البعض منها قد جرى الأضرار به في الفترة السابقة على العام 2003، والبعض الآخر يجري الأضرار به في المرحلة الراهنة. وكلاهما له تأثير على درجة تقبل العراق، والثقة التي ستمنح له؛ حتى وان كان الأمر مرتهنا بالسياسة الأمريكية وخياراتها. لذلك فان قبول العراق خليجيا هو بذاته مهمة غير يسيرة؛ مجتمعيا وسياسيا([[395]](#footnote-396)).

لكن هل القوى السياسية في العراق تدرك/ستدرك حقائق التفاعلات في المنطقة؟ الواقع إن مدى مراعاة تلك القوى لمتطلبات أمن هذه المنطقة، ومصالح دولها وعدم الاندفاع نحو التقاطع معها([[396]](#footnote-397))، هو الذي سييسر قبول العراق، كطرف بناء فاعل. فالعلاقة بين العراق ودول الخليج العربية ينبغي أن تقوم على المصلحة([[397]](#footnote-398)). وهذا ما يدفع إلى ضرورة التفكير في نقاط الالتقاء بين الطرفين التي قد يستفيد منها صناع القرار في تحقيق مصالح الأطراف المختلفة، وهي بالضرورة مرتهنة بمتغيرين داخلي وخارجي. فالخارجي متعلق بالهواجس من إيران، وبضغوط الولايات المتحدة لإعادة ترتيب المنطقة. وداخلي يتعلق بالمشتركات بين الطرفين: أمن الطاقة (إنتاج/ تصدير)، أدوار الجماعات السياسية المتشددة ذات النشاط العابر للحدود، العمالة العراقية الممكن استقدامها من قبل دول الخليج، الاستثمارات الخليجية، المبادرات السياسية وتحديدا تلك المتعلقة بأمن الإقليم... لكن الأمر يتوقف على ضرورة نجاح الطرفين في بلورة إرادة سياسية، وصياغتها على شكل تقارب سياسي قائم على أسس متينة وليس على أسس الخشية المؤقتة من احتمالات تغير النوايا؛ او حتى على أساس لعبة التوازنات الاجتماعية والفئوية التي أوجدتها الولايات المتحدة في المنطقة، اعتمادا على التناقضات الموجودة في ثنايا تفاعلاتهما التاريخية والقائمة او التي ستقوم مستقبلا. ويمكن طرح مسألة تسريع اندماج العراق إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية كطرف مشارك.

وأكثر المسائل التي قد تؤثر بالسلب على تطور العلاقة بين الطرفين كون العراق لا زال يبحث ومن غير حسابات دقيقة عن نقاط مساومة وأحيانا استفزاز في علاقاته مع دول المنطقة العربية، عن وعي او دونه. ولم يلاحظ وجود إدراك او مسعى لتطوير العلاقة على نحو جاد معها. وهذا ما يلاحظ عبر زيارات العرفان التي يقوم بها المسئولين في العراق لإيران، وحجم التنازلات غير المبررة لها. او تضخيم مسألة التغير في الانتماء المذهبي لقيادات الحكومة في العراق، وبعيدا عن الإطار العلماني السابق.

ورغم أن العراق لا زال يمر بمرحلة عدم وضوح الرؤية([[398]](#footnote-399)) الناجم عن كثرة القوى المؤثرة في سياساته، فان تحفيزه لصياغة توجهات إستراتيجية نحو الانفتاح والارتباط مع دول مجلس التعاون الخليجي، لا زال الخيار الذي لم تحسمه دول الخليج ذاتها. فرغم ما قد يمتلكه العراق من أوراق الا إن هناك استجابات لدول الخليج من الممكن أن تضبط إيقاع التفاعل:

 وأولها،أن يكون هناك تصور أن حركة العراق واقعة او ينبغي أن تقع ضمن ما تريده الولايات المتحدة. وعليهم إدراك أن إيران قد مدت نفوذها بتدبر في العراق، جراء استثمارات مرخص بها من الولايات المتحدة ومساومات معها لضبط عملية التغيير السياسي في العراق وإنجاحها. وهو ما كان للطرفين الا انه قد بدأت تناقضات توزيع وتكريس المغانم تظهر بينهما. وبالتالي اذا ما فشلت دول الخليج العربية في لملمة أوضاع العراق، وإعادة سحبه إلى دائرتها فان المتاهة التي أوجدتها إيران له ستجعلهم مكشوفين استراتيجيا بشكل اكبر مما هو عليه وضعهم اليوم- ودليلنا هو استعراض إيران لقوتها ولما أنتجته عسكريا في عام 2006 في الخليج العربي وخليج عمان، ومن تدخلها في تقرير مستقبل العراق على وفق ما تريد.

 وثانيا،السعي لإشراك العراق في مناقشات متعلقة بالأمن الإقليمي؛ وهذا ما ظهر من خلال إشراكه لسنتين متتاليتين (2006، 2007) في منتديات الأمن الإقليمي الذي يعقد في البحرين مستهل كل شهر كانون الأول ومنذ أربعة أعوام. فلقد كانت دول الخليج ذات رؤية سياسية رشيدة، حيث أرسى ارتباط الأمن الخليجي مع الأمن العالمي تحقيق اكبر قدر من الاقتصاد في الإمكانيات، جراء صعوبة الركون إلى ترتيب أمني إقليمي داخلي بسبب التعقيد في المصالح والولاءات والعناصر الحاكمة للسياسة، مما يسبب هشاشة سياسة التحالف؛ وتحديدا تلك المتعلقة بجدوى الارتباط مع إيران. وفي العموم، ان القوى السياسية الفاعلة في العراق باتت اليوم تطرح نظرة للخليج كجوار إقليمي، بعيدا عن الخطابات القومية. وهذا ما يسمح بالتفاهم وتبادل المصالح، والابتعاد عن نزعة الشك التي حكمت العلاقة خلال العقود السابقة خصوصا تجاه البعد الأمني. ويسمح أيضا بإعادة طرح قضية أمن الخليج العربي للنقاش كقضية سياسية حيوية، باعتبار العراق بات يشاطر الدول الخليجية اهتمامها بعيدا عن المنطلقات الأيديولوجية، وربما يساعد ذلك في عدم استمرار الدفع بالعراق اضطرارا نحو إيران عبر تهميشه.

توجهات السياسة الصينية تجاه افريقيا

 جمهورية جنوب افريقيا (انموذجاً)

 د. اياد عبد الكريم مجيد[[399]](#footnote-400)(\*) م.م. اسراء احمد جياد[[400]](#footnote-401)(\*\*)

**المقدمة**

شهدت القارة الافريقية في السنوات الاخيرة اهتماماً متزايداً من لدن القوى الدولية الكبرى ومنها الصين. فبعد اكثر من خمسين عاماً على تأسيس العلاقات الصينية الافريقية اضحى الوجود الصيني في افريقيا واضحاً وكبيراً ومثيرا للتساؤلات، لا سيما في دوائر صنع القرار الغربية. وتشير التقديرات الى ان الصين اضحت الشريك التجاري الثالث لافريقيا بعد الولايات المتحدة وفرنسا. وتوجد شواهد كثيرة تدل على ان للصين علاقات مع الدول الافريقية منذ مئات السنين، اذ كانت السفن تحمل البضائع الصينية الى المناطق الافريقية. الا ان العلاقات السياسية والدبلوماسية تعود الى اكثر من نصف قرن شهدت خلالها القارة مساندة الصين للقضايا الافريقية وتقديم المعونات والمساعدات والتبادلات التجارية التي وصلت الى مراحل متطورة. وفي المقابل قامت الدول الافريقية بمساندة الصين وقضاياها في المحافل والمنظمات الدولية. ما ادى الى تطوير وتوسيع سياسة الصين تجاه الدول الافريقية وهذا ما سنراه في هذه الدراسة.

وتنطلق الدراسة من افتراض يربط ما بين امكانية استمرار وتطور الاهتمام الصيني بالقارة الافريقية ودولها ، الى جانب امكانية ان يواجه التوجه الصيني عقبات وتحديات مهمة في ضوء المنافسة الدولية بين القوى الكبرى في مختلف المجالات.

وقسمت هيكلية الدراسة الى مقدمة ومبحثين وخاتمة، تناول المبحث الاول سياسة الصين تجاه افريقيا ومبادئ واسس هذه السياسة في مختلف الجوانب ومنها السياسي والاقتصادي والثقافي، ثم العقبات التي تواجه هذه السياسة على صعيد القارة الافريقية. وتناول المبحث الثاني سياسة الصين تجاه جمهورية جنوب افريقيا ومراحل تطور العلاقة ما بين الطرفين ثم الخاتمة والهوامش.

المبحث الاول

سياسة الصين تجاه افريقيا

تزايد الاهتمام بالقارة الافريقية في السنوات الاخيرة، ولاسيما من لدن القوى الكبرى. بعد ان كان التشاؤم هو السمة الغالبة في تناول ما يخص شؤون القارة السمراء نتيجة تزايد النزاعات والصراعات والحروب ووجود اكبر عدد من اللاجئين والنازحين بها، الى جانب ما عرف عن انتشار الفساد في العديد من دولها، فضلاً عن قضايا ومشاكل افريقيا الاخرى. ومن الدول التي اهتمت بافريقيا خلال هذه المرحلة الصين، اذ تدل كل الشواهد على ان الصين ستتبوأ في المستقبل القريب مكانة دولية مهمة، اذ عدت الصين في السنوات الاخيرة في مصاف الدول الكبرى ومن الطبيعي لمثل هذه القوة الكبيرة ان تسعى الى توسيع علاقاتها الدولية والاقليمية . فكانت القارة الافريقية احدى خيارات السياسة الصينية تجاه دول العالم .وتوجد شواهد كثيرة على انه كانت للصين علاقات تجارية مع عدد من المناطق الافريقية (اذ لم تكن هناك دول مستقلة حين ذاك) منذ مئات السنين، ولاسيما مع دول شرق افريقيا، اذ كانت السفن تحمل البضائع الصينية من الاواني والاقمشة وتعود محملة ببعض المنتجات الزراعية الافريقية. ولكن سياسة الصين تجاه افريقيا بصورة رسمية جاءت بعد تولي (ماوتسي تونج) الحكم عام 1949 وتأسيس جمهورية الصين الشعبية. وقبل تلك المرحلة لم تبدِ حكومة الصين اهتماماً بسياستها تجاه افريقيا، لاسيما انها كانت تدرك ان غالبية المناطق الافريقية ما زالت تحت الاستعمار الفرنسي أو البريطاني او البرتغالي وحتى البلجيكي .كما لم تكن للصين سياسة تجاه الدول الافريقية حتى بعد ان اصبحت عضواً دائماً في مجلس الامن، فضلا عن عدم اهتمام الصين بانشاء سياسة مع الدول الافريقية المستقلة بعد الحرب العالمية الثانية. وادى التنافس بين الكتلتين الشرقية والغربية وانضمام الصين–ولو اسمياً–الى النظام الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي واحتداد الحرب الباردة وتزعم الولايات المتحدة الكتلة المعارضة للكتلة الشيوعية، ولاسيما تأييدها للصين الوطنية التي انتقلت الى تايوان الحالية ، الى تحجيم دور الصين الشيوعية الجديدة في افريقيا بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الستينيات[[401]](#footnote-402) وعملت الصين على تقديم نفسها الى شعوب العالم النامي التي كانت تسعى للاستقلال من الاستعمار على انها تمثل حلقة مهمة في النضال لمقاومة الاستعمار والهيمنة ، وكنموذج لقدرة الحركة التحررية الشعبية على تأكيد الهوية الوطنية والاستقلال. واستلهمت بعض حركات التحرر الافريقية مثال الصين في التحرر، لاسيما التأكيد على البعد الاشتراكي وسيطرة الدولة والتأميم والغاء الامتيازات الاجنبية واتباع سياسة وطنية. وخلال مرحلة التنافس بين الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، انتقلت بعض اوجه هذا الصراع الى افريقيا وتمثل في تأييد الاتحاد السوفيتي لحركات تحررية معينة في دولة ما، وتأييد الصين الشعبية لحركات اخرى، لاسيما في جنوب افريقيا وزيمبابوي وعدة مناطق افريقية. وقد كانت مصر التي كانت اول دولة نامية افريقية مستقلة تعترف رسمياً بالصين الشعبية عام 1956 في خضم معركة تمويل السد العالي، والتي مثلت فرصة ذهبية للصين لدخول افريقيا . فعند زيارة شواين لاي رئيس وزراء الصين الشعبية للقاهرة في اوائل الستينيات، استخدم القاهرة كنقطة للانطلاق الى عدد من الدول الافريقية الاخرى التي ابدت اهتماماً باقامة علاقات رسمية مع بكين بالرغم من اعتراض الولايات المتحدة. الصين الشعبية كانت تقدم نفسها طوال الوقت، وحتى الوقت الحالي على انها مجرد احدى دول العالم الثالث النامي، ولكنها في الوقت نفسه على استعداد لمساعدة الدول المستقلة الجديدة لتوطيد هذا الاستقلال. فالى جانب الاسلحة والتدريب اللذين قدمتهما لبعض حركات التحرر الافريقية، ركزت الصين على افريقيا فاقامت عدد من المشاريع الكبرى مثل خط السكك الحديدية بين زامبيا وتنزانيا والذي عرف بخط ( تنزام) والذي يخدم دول عدة. وكذلك في تمويل اقامة مراكز كبيرة للمؤتمرات ، الى جانب ذلك عملت الصين على تدعيم علاقاتها الافريقية بدافع التنافس مع حكومة تايوان التي استغلت حاجة بعض الدول الافريقية ولاسيما الصغيرة منها فقدمت لها المساعدات لدفعها الى الاعتراف بحكومة تايوان، مما ادى بحكومة بكين الى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع تلك الدول، اذ انها تعد اعتراف أي دولة بتايوان بمثابة عدم الاعتراف بالحكومة الشرعية للصين في بكين[[402]](#footnote-403).

وتعود سياسة الصين تجاه افريقيا لاكثر من خمسين عاماً، اذ شهدت تلك المرحلة بدء اقامة علاقات دبلوماسية بين الصين والدول الافريقية، اذ اصبح الجانبان وعلى مدى السنوات الماضية اصدقاء في اوقات الشدة والرخاء وشركاء في التعاون وبينهما علاقات صداقة طيبة. فقد صاغ الطرفان علاقات عميقة وروابط وثيقة وحققا نجاحات كبيرة ، فنشأ بينهما توافق شامل ومصالح مشتركة ورغبة في مواصلة تعزيز وتعميق تعاونهما بشأن الكثير من القضايا المشتركة . وعلى الرغم من قيام الصين بعد تأسيس نظامها السياسي عام 1949 بالحفاظ على علاقات طيبة بالدول الافريقية، فان العلاقات بين الطرفين لم تكتسب حيويتها واهميتها الا بعد قيام الرئيس الصيني السابق جيانغ تسه مين في عام 1996 بزيارة القارة الافريقية وطرحه لخطة الاقتراحات الخمسة لاقامة علاقات صداقة صينية–افريقية مستقرة واكثر تعاوناً في القرن الحادي والعشرين، وتشمل هذه المقترحات الاتي[[403]](#footnote-404):

1. علاقات صداقة متينة واحترام لسيادة الامم.
2. تحقيق المساواة بين الطرفين في التجارة البينية.
3. النظرة الواحدة للمستقبل.
4. الوحدة والتعاون والتنمية المشتركة.
5. رفض الصين التام التدخل في الشؤون الداخلية للدول الافريقية.

واصبحت هذه المقترحات الخمسة الركائز الاساسية للسياسة الصينية تجاه افريقيا التي ارتأت ان افضل ضمان لتحقيق هذه المقترحات هو اقامة منتدى للتعاون الصيني–الافريقي وسعت الدبلوماسية طول المدة من عام 1996 الى عام 2000 الى اقامة وتأسيس اطر التعاون الصيني–الافريقي والتي شملت الاتي[[404]](#footnote-405):

1. اعادة هيكلة مؤسسات صنع السياسة الصينية تجاه افريقيا، اذ قامت الحكومة الصينية في عام 1997 بانشاء عدد من الادارات الخاصة لتنمية العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع الدول الافريقية ، وتوسيع اختصاصات بعض الاجهزة والادارات القائمة لتشمل اطر التعاون المشتركة كافة وتتضمن قائمة الادارات والاجهزة الحكومية الصينية المعنية بالشؤون الافريقية كلاً من: ادارة غرب اسيا والشؤون الافريقية بوزارة التجارة، وادارة الشؤون الافريقية بوزارة الخارجية، وادارة اللجنة المركزية بالحزب الشيوعي الصيني، وقطاع التعاون والتبادل الدولي مع اسيا وافريقيا بوزارة التعليم، وادارة التعاون الدولي بوزارة الصحة، وادارة التعاون الدولي بوزارة الزراعة ومكتب الشؤون الخارجية التابع لوزارة الدفاع الوطني. كما قامت الحكومة الصينية بتيسير انشاء عدد من المراكز البحثية ومنظمات المجتمع المدني الصيني المختصة بالشؤون الافريقية ومنها: معهد غرب اسيا والدراسات الافريقية التابع للاكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، ومركز الدراسات الافريقية بجامعة بيكنج، ومعهد الدراسات الافريقية بجامعة ناننج، ومعهد الدراسات الافريقية بجامعة السانجتان، وغيرها من المعاهد والمراكز الصينية المعنية بشؤون القارة الافريقية.
2. تشكيل منتدى التعاون الصيني–الافريقي، اذ توصلت الحكومة الصينية مع عدد من الدول الافريقية في منتصف عام 2000 الى اتفاق مشترك بشأن تشكيل وتأسيس منتدى لتعزيز التعاون الصيني–الافريقي، اطلق عليه منتدى التعاون الصيني–الافريقي ( CACF)وذلك بهدف العمل على التشاور الثنائي وتعميق التفاهم وزيادة التوافق، وتمتين اواصر الصداقة، وتشجيع التعاون المشترك ومجابهة التغيرات في البيئة الدولية، وتلبية احتياجات العولمة الاقتصادية والسعي نحو توطين التنمية المشتركة من خلال التفاوض والتعاون. وتم الاتفاق في ميثاق المنتدى على عقد مؤتمر وزاري لاعضاء المنتدى كل ثلاث سنوات، وبالتناوب بين الصين والدول الافريقية الاعضاء.
3. قيام الرئيس الصيني هوجين تاو بزيارة عدد من الدول الافريقية، التي اصبحت تتبوأ موضعاً حيوياً في أجنده الزيارات الخارجية السنوية للرئيس الصيني، الذي ارسى المبادئ والاسس الرئيسة للسياسة الصينية تجاه افريقيا، وهي كالاتي[[405]](#footnote-406):
4. ان الصين تحافظ على العمل بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي والتي تشمل احترام خيارات الدول الافريقية في النظام السياسي ونمط التنمية والتي تتناسب وتتوافق مع مصالحها وحساباتها القومية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الافريقية ودعم ومساندة الدول في كفاحها لحماية استقلالها، والحفاظ على سلامة وتكامل اراضي الدول الافريقية وتحفيز جهود الدول الافريقية للمحافظة على استقرار ووحدة اراضيها، وتشجيع التنمية الاقتصادية والمجتمعية في الدول الافريقية.
5. مساندة الصين للوحدة والتعاون والتحالف بين الدول الافريقية وفقاً لقناعتها ومصالحها والدفاع عن جهود الدول الافريقية في معارضة التدخل الخارجي في شؤونها ونزاعاتها الداخلية ودعم المحاولات الافريقية لحل النزاعات بين الدول الافريقية من خلال التشاور بالطرق السلمية ومساندة الصين لجهود وسياسات الاتحاد الافريقي والمنظمات الاقليمية الاخرى في مجال تنفيذ شراكه جديدة لبرنامج التنمية الافريقية الهادف لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية لكل الدول الافريقية.
6. تتطلع الصين لتقوية وتطوير علاقة شراكه سياسية مستقرة وطويلة الامد مع افريقيا ترتكز على الصداقة والثقة المتبادلة والتعاون في جميع المجالات، وتكثيف الزيارات المتبادلة بين قيادات الطرفين لزيادة التفاهم المشترك وتعميق الصداقة وتشجيع التعاون الثنائي.
7. ان الصين ستستمر في تقديم المساعدات الاقتصادية للدول الافريقية دون شروط أو مطالب سياسية، مع اتخاذ الاجراءات جميع التي تكفل استفادة الدول الافريقية من المساعدات الاقتصادية الصينية، مع تخفيض حجم الديون الافريقية وزيادة الاستثمارات الصينية في افريقيا.
8. مناشدة الصين المجتمع الدولي، لاسيما الدول المتقدمة فيه للاهتمام بقضايا السلام والتنمية في افريقيا وتلبية مطالب الدول الافريقية الخاصة بتقديم المساعدات ودفع الاستثمارات وخفض ديون هذه الدول وفتح اسواقها امام صادرات الدول الافريقية، مما يمكنها من البدء في تحقيق التنمية المستديمة بها.
9. مساندة الصين للجهود الافريقية الراغبة في المشاركة والقيام بدور اكبر في الشؤون الدولية والمساعدة في تعزيز الطلب الخاص بحصول افريقيا على مقعد دائم بمجلس الامن، فضلاً عن تعزيز التشاور والتعاون مع الدول الافريقية، لاسيما فيما يخص القضايا المشتركة المثارة على الساحة الدولية والتي تتضمن مصالح سياسية واقتصادية وحقوقاً قانونية للطرفين في النظام السياسي والاقتصادي الدولي الجديد.

وبالرغم من ان السياسة الصينية تجاه افريقيا هي سياسة جديدة، فانها حققت نجاحات كبيرة مع الدول الافريقية وعلى مختلف الاصعدة ونذكر منها الاتي[[406]](#footnote-407):

1. الصعيد السياسي

اصدرت الحكومة الصينية في عام 2006 برنامج سياستها الافريقية تحت عنوان ((وثيقة سياسات الصين ازاء افريقيا))، والتي جاء في مقدمتها انها تهدف الى اعلان اهداف سياسات الصين تجاه افريقيا واجراءات تحقيقها وتخطيط التعاون المستقبلي في مختلف المجالات بين الجانبين من اجل دفع العلاقات الصينية – الافريقية الى تطور مستقر طويل الاجل وتعاون المنافع المتبادلة الى مستوى جديد باستمرار. وقد تناولت الوثيقة المكانة المهمة التي تحتلها القارة الافريقية والروابط التاريخية التي تربطها بالصين، فضلاً عن سبل تعزيز التعاون الصيني الافريقي في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وقضايا السلم والامن.

وقال رئيس مجلس الدولة الصيني (ون جيا باو): "ان الصين هي اكبر دولة نامية، وافريقيا هي اكبر قارة نامية. لذلك فان التعاون الصيني الافريقي جزء لا يتجزأ من التعاون بين الجنوب والجنوب. وان السياسة الثابتة للحكومة الصينية الجديدة هي تدعيم التضامن والتعاون مع الدول الافريقية والدول النامية الاخرى. ونحن مستعدون للعمل مع الدول الافريقية من اجل مواصلة تطوير وتدعيم نمط شراكتنا الجديد الذي يتسم بالاستقرار طويل الاجل، والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعاون الشامل لجعل هذه الصداقة قدوة للتعاون بين الجنوب–والجنوب. اننا نؤمن بان التعاون الصيني–الافريقي يجب ان يتجسد في المزيد من الاعمال، ويجب ان يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الافريقية وفي جهودها لتحسين مستوى معيشة شعوبها. وبموجب هذا المبدأ، اود ان اقدم المقترحات الاتية حول كيفية تعزيز العلاقات الصينية–الافريقية":

اولاً: تعزيز وتنمية الصداقة التقليدية بين الصين وافريقيا عبر الدعم المتبادل. والحكومة الصينية على استعداد لمواصلة توسيع التبادلات عالية المستوى بين الجانبين واعطاء قوة دفع جديدة للعلاقات الودية الصينية الافريقية. ولالية منتدى التعاون الصيني–الافريقي من خلال اجتماعات وحوارات دورية على مستوى القادة. وان الصين تساند الدول الافريقية في اقامة الاتحاد الافريقي، وتطبيق برنامج الشراكة الجديد من اجل التنمية في افريقيا النيباد، وتعزيز عملية التكامل والتعاون الاقليمي وشبه الاقليمي .وسوف تواصل الحكومة الصينية حث المجتمع الدولي ولاسيما الامم المتحدة على اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لدعم الدول الافريقية والمنظمات الاقليمية في جهودها لتسوية الصراعات. وستواصل الصين المشاركة في عمليات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة في افريقيا، وتقديم المساعدة لجهود حفظ السلام التي تقوم بها المنظمات الافريقية الاقليمية.

ثانياً: تعزيز الديمقراطية في العلاقات الدولية من خلال تكثيف التشاور. اذ ان الصين وافريقيا لديها الهدف نفسه في تعزيز الديمقراطية في العلاقات الدولية. ونحن نؤيد موقف افريقيا حول التعددية ويجب على المجتمع الدولي تكثيف المشاورات والعمل من اجل الحفاظ على عالم متنوع، وتسهيل التبادلات والتباري بين الحضارات وانماط التنمية المختلفة. اننا نؤيد الالتزام باهداف ومبادئ ميثاق الامم المتحدة وحماية سلطة الامم المتحدة ودورها الرائد في معالجة القضايا الدولية الرئيسة. وسوف تقف الصين بصفتها عضواً دائما في مجلس الامن على الدوام جنبا الى جنب مع الدول النامية في افريقيا واجزاء العالم الاخرى، وتدعيم مطالبها المشروعة ومقترحاتها المعقولة.

ثالثاً: المواجهة الجماعية لتحديات العولمة من خلال تنسيق المواقف، ونرى ان على الدول النامية ان تستفيد من عملية العولمة بدلاً من ان تهمش . كما يجب على المجتمع الدولي اتخاذ خطوات لمساعدة تلك الدول في التغلب على الصعوبات وتعزيز قدراتها على تحسين الذات وحماية البيئة والتنمية المستدامة، وعلى الدول المتقدمة الالتزام بمسؤولية فتح اسواقها بشكل اكبر والغاء الحواجز التجارية والدعم الزراعي والوفاء باخلاص بتعهداتها تجاه الدول النامية من خلال تقديم المزيد من المساعدات والاعفاء من الديون. ان الحكومة الصينية سوف تدعم وتشارك بنشاط في حوار الشمال-والجنوب، وهي على استعداد لتنسيق مواقفها مع الدول الافريقية في عملية صياغة القواعد الاقتصادية الدولية ومفاوضات التجارة متعددة الاطراف بغرض حماية الحقوق والمصالح المشروعة للدول النامية.

رابعاً: فتح صفحة جديدة في العلاقات الودية الصينية–الافريقية من خلال تعزيز التعاون ومن اجل تسهيل التعاون العلمي بين الصين وافريقيا، وسوف تزيد الحكومة الصينية تدريجياً من المساعدات التي تقدمها لافريقيا في اطار منتدى التعاون الصيني–الافريقي. وسوف نفتح اسواقنا بشكل اكبر، ونفتح اسواقنا دون رسوم لبعض السلع القادمة من الدول الاقل تقدماً في افريقيا . وسنزيد من استثمار رؤوس الاموال في صندوق تنمية الموارد البشرية الافريقي بنسبة 33% ، وتوفير مختلف انواع التدريب المهني الى عشرة الاف افريقي خلال الاعوام (2006-2009). وسنشجع ونسهل التعاون ذي المنفعة المتبادلة بين الشركات الصينية والافريقية ونشجع الشركات الصينية على الاستثمار في افريقيا. وستمنح الصين ثماني دول افريقية اخرى وضع الوجهة السياحية المعتمدة للسياح الصينيين من اجل زيادة التعاون السياحي مع افريقيا. ونقترح اقامة (مهرجان شباب الصين–افريقيا)، والقيام بانشطة تبادلات ثقافية كبرى تتناول افريقيا كموضوع لها في الصين عام 2009. وسوف نتعاون بكل نشاط مع الدول الافريقية في الوقاية من وعلاج فيروس نقص المناعة الايدز، والملاريا والسل الرئوي والامراض المعدية الاخرى. وكذا في الوقاية من الكوارث الطبيعية وحماية البيئة.

واضاف "ان تعداد سكان الصين وافريقيا مجتمعان يربو على ثلث سكان العالم. وان التعاون الودي بيننا في تعزيز التنمية وتجديد شباب دولنا هو في ذاته اسهام مهم في السلام والتنمية في العالم. دعونا في ظل الظروف الجديدة نوحد جهودنا للبناء على انجازاتنا السابقة، والارتقاء بالتعاون الودي الصيني–الافريقي الى افاق جديدة"[[407]](#footnote-408). وتبادل الطرفان الصيني والافريقي الزيارات الرسمية على مختلف المستويات، اذ قام اربعة مسؤولين صينيين هم (الرئيس هو جين تاو، ونائبه زينج قوا جونج، ورئيس البرلمان ووبانج جوه، وهيوانج جو نائب رئيس الوزراء بزيارة افريقيا خلال العام 2004، وذلك حرصاً من الجانب الصيني على تعزيز الوجود الصيني في افريقيا، ودفع جهود التعاون بين الطرفين. وفي النصف الاول من عام 2005 قام نائب رئيس الوزراء، ونائب رئيس اللجنة العسكرية المركزية، ووزير الدفاع، ووزير الخارجية بزيارات رسمية لنحو عشر دول افريقية لتحقيق الفرصة نفسها في التواجد الصيني في افريقيا[[408]](#footnote-409). كما قام الرئيس الصيني هو جين تاو بزيارة القارة الافريقية عام 2006 زار خلالها كل من المغرب ونيجيريا وكينيا[[409]](#footnote-410)، فضلاً عن زيارة رئيس مجلس الدولة الصيني لافريقيا عام 2006 ايضاً زار خلالها كل من مصر، غانا، الكونغو، انجولا، جنوب افريقيا، تنزانيا واوغندا[[410]](#footnote-411).

كما استقبلت الصين خلال المدة من بداية عام 2004 وحتى اواخر عام 2005 ثلاثة عشر رئيساً ونائبي رئيس وخمسة رؤساء وزراء وتسعة مبعوثين من رؤساء الدول واربعة عشر وزير خارجية من الدول الافريقية. والذين قاموا باجراء مباحثات مع الصين فيما يخص تعزيز العلاقات الثنائية وسبل تنفيذ انشطة اعلان اديس ابابا الذي اتفق عليه خلال القمة الاخيرة[[411]](#footnote-412). وزار الصين اكثر من اربعين زعيماً افريقيا في تشرين الثاني 2006 اثناء انعقاد اعمال القمة الصينية–الافريقية في بكين تحت شعار (صداقة وسلام وتعاون وتنمية) وهي القمة الارفع مستوى والاجتماع الاضخم بين الزعماء الصينيين والافارقة منذ شروع الصين والدول الافريقية في اقامة روابط تعاون فيما بينهما خلال عقد الخمسينيات. واختتمت القمة اعمالها بالموافقة على اعلان القمة الذي اعلن فيه رسمياً اقامة وتطوير الشراكة الاستراتيجية الجديدة بين الصين وافريقيا، واكد الاعلان ان الشراكة الاستراتيجية الجديدة بين الصين وافريقيا تقوم بالاساس على المساواة والثقة المتبادلة سياسيا والتعاون والحصول المشترك على المنافع اقتصاديا والتبادلات والاقتباسات المتبادلة ثقافيا. واشار الى ان الاهداف التنموية بين الصين وافريقيا مشتركة والمصالح متماثلة. ومستقبل التعاون واسع في ظل الاوضاع الجديدة. وان تعميق الصداقة التقليدية وتوسيع التعاون المتبادل هو طريق لابد منه لتحقيق التنمية والرخاء المشتركين بين الصين وافريقيا في القرن الجديد[[412]](#footnote-413). وعلى المستوى الدولي قام الطرفان بالتشاور الثنائي حول القضايا الافريقية التي تثار وتطرح للمناقشة في مجلس الامن، فضلا عن تقديم الصين الدعم السياسي للدول الافريقية في اثناء انتخابات مؤتمر حقوق الانسان بالامم المتحدة خلال عام 2004. وقامت الدول الافريقية بدعم المطالب والمواقف الصينية في المؤتمر نفسه في مواجهة الادعاءات والمزاعم التي طرحتها تايوان. علاوة على تفهم ودعم الصين للتطلعات السياسية الافريقية في المساهمة باصلاح هياكل الامم المتحدة . وتنادي الصين في هذا الشأن بضرورة تمثيل الدول الافريقية في مجلس الامن بمنحها مقعدا دائما على غرار ما سيتم منحه لاقاليم جغرافية اخرى. وفي مجال تعزيز الامن والاستقرار قامت الحكومة الصينية بالمساهمة في عمليات الامم المتحدة لحفظ السلام في افريقيا، اذ ارسلت 567 فردا اضافيا لعمليات الامم المتحدة لحفظ السلام في ساحل العاج وبورندي واثيوبيا واريتريا، فضلا عن اعلان الحكومة الصينية عن قرارها بالمساهمة في عمليات الامم المتحدة لحفظ السلام في السودان. وتشارك الصين حاليا بسبع عمليات لحفظ السلام في افريقيا بقوات عسكرية قوامها 843 فردا مجهزين بعتادهم العسكري[[413]](#footnote-414). وانشأت الصين خلال مرحلة سياستها تجاه افريقيا عشرات من جمعيات الصداقة مع الدول الافريقية، وحرصت على دعوة كل زعماء الدول الافريقية لزيارة بكين التي اصبح يوجد بها واحد من اكبر مراكز التمثيل الدبلوماسي الافريقي في الخارج[[414]](#footnote-415) وهناك 46 دولة من بين 53 دولة افريقية تعترف بسياسة صين واحدة ولها علاقات دبلوماسية مع الصين الشعبية[[415]](#footnote-416).

1. الصعيد الاقتصادي:

اتجهت الصين الى تبني السياسات والبرامج الاستراتيجية التي تمكنها من الحفاظ على نجاحها الاقتصادي المتزايد، وبما يعزز مكانتها الدولية والاقليمية في النظام العالمي الذي تهيمن على ادارته واعادة هيكلته الولايات المتحدة الامريكية، وحظيت الدول النامية عموما والدول الافريقية بصفة خاصة بوضع خاص في الاجندة السياسية والاقتصادية الخارجية الصينية[[416]](#footnote-417).

واعتمد التحول الجديد في السياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا على التوجهات التجارية والاقتصادية، والتي بدت واضحة في نسب توظيف الصين لادواتها الاقتصادية والتكنولوجية والعلمية المتعلقة بتحقيق اهداف السياسة الخارجية الصينية في افريقيا مقارنة بالتراجع الواضح في نسب توظيف الادوات الرمزية الايديولوجية منها، وان كان هذا التراجع لم ينصب بشكل كامل على استخدام الادوات الدعائية الخاصة بتحقيق اهداف السياسة الصينية في افريقيا بعد ان ادخل القائمون على السياسة الخارجية الصينية تحولا نوعيا كبيرا في استخدام الادوات الاقتصادية والتكنولوجية والعلمية في تحقيق اهداف سياستها الخارجية من جانب اخر[[417]](#footnote-418). وتستند السياسة الصينية تجاه افريقيا بالاساس على العامل الاقتصادي، اذ تنظر الصين الى افريقيا بعدّها مصدراً لتغذية قاعدتها الصناعية المحلية التي تحتاج الى كميات ضخمة من المواد الخام للحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة، لاسيما الحديد والنفط، وفي هذا الاطار تستورد الصين من افريقيا النحاس، البلاتين، الذهب والنيكل من زامبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب افريقيا وموزمبيق، كما تقوم الصين بمساعدة الدول الافريقية في تشييد الكثير من البنى التحتية الاساسية مثل مشروع بناء السكك الحديدية في انجولا الذي يتوقع ان يساهم في استيعاب ما يقارب (40) الف عامل صيني[[418]](#footnote-419).

وكانت الصين قد اعدت لفكرة ايجاد اليات محددة من اجل احراز التوافق بشأن التعاون الدولي من اجل التنمية، وتبنت هذا التوجه في علاقاتها مع افريقيا، ومن ثم ظهر في عام 2000 منتدى التعاون الصيني الافريقي[[419]](#footnote-420)(\*) ما بين الطرفين الصيني والافريقي[[420]](#footnote-421). وعقد الاجتماع الوزاري الاول لاعضاء المنتدى في العاصمة الصينية بكين وشارك فيه نحو (80) من وزراء الخارجية والوزراء المختصين بشؤون التعاون الاقتصادي الدولي يمثلون 45 دولة افريقية، فضلا عن حضور (17) ممثلا للمنظمات الدولية والاقليمية والمنظمات غير الحكومية. واقر الطرفان الصيني والافريقي في هذا الاجتماع اعلان بكين وبرنامج التعاون الصيني–الافريقي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. واتفق الطرفان على اقامة علاقة مشاركة طويلة الاجل ومستقرة تعتمد على المساواة وتحقيق المصالح المشتركة[[421]](#footnote-422).

وعقد الاجتماع الوزاري الثاني لاعضاء المنتدى عام 2003 في العاصمة الاثيوبية اديس ابابا، وشارك في اعماله (12) من روؤساء الدول وروؤساء الوزارء الافارقة، فضلاً عن (70) وزيراً يمثلون 44 دولة افريقية وممثلين عن منظمات الامم المتحدة والاتحاد الافريقي، وذلك لبحث سبل توطيد اواصر الصداقة الصينية الافريقية وتشجيع التعاون المثمر بينهما. وقام المجتمعون في المنتدى بمراجعة ومتابعة المواقف والسياسات التي اتخذها الجانبان في المجالات السياسية والاقتصادية منذ عقد الاجتماع الوزاري الاول عام 2000، ومناقشة واقرار اعلان وخطة عمل اديس ابابا، والتي تضع اطر التعاون بين الجانبين خلال المدة من عام 2004 الى عام 2006، ونصفه في المجالات الاتية: (الشؤون السياسية والسلام والامن وتنمية التعاون الثنائي الذي يشمل التنسيق والتشاور الثنائي في المنظمات الدولية، ودعم الصين لمبادرة نيباد الهادفة لتحقيق التنمية والوحدة والديمقراطية في القارة الافريقية، علاوة على دفع التنمية الاقتصادية بين الجانبين خاصة في مجالات الزراعة والبنى التحتية، التجارة، الاستثمار، السياحة، وخفض والغاء الديون ومساعدات التنمية الاقتصادية بدون أي شروط او قيود سياسية وغيرها)[[422]](#footnote-423).

وخلال ست سنوات من اقامة منتدى التعاون الصيني الافريقي اصبحت الصين ثالث اكبر شريك تجاري للقارة الافريقية بعد كل من الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الامريكية[[423]](#footnote-424). وشهدت العاصمة الصينية بكين عام 2006 انعقاد اعمال القمة الصينية الافريقية، بمشاركة (48) دولة افريقية بالاضافة الى الصين. وركزت القمة على تقييم واقع العلاقات الصينية– الافريقية وسبل تطوير تلك العلاقات. وتشير المؤشرات الى تسارع معدلات نمو التجارة السلعية والعسكرية الصينية– الافريقية، فضلاً عن تطور العلاقات الدبلوماسية والثقافية بين الجانبين. فقد تضاعف حجم التجارة الصينية الافريقية سنوياً منذ عام 1995 الى ان وصلت الى (39.7) بليون دولار في عام 2005، ويسعى الطرفان الصيني والافريقي الى رفع حجم التجارة بينهما ليصل الى (100) مليار دولار بحلول عام 2010. وشهدت القمة اعلان الصين عن مجموعة جديدة من المساعدات الصينية لدول القارة الافريقية فضلاً عن توقيع عدد كبير من الصفقات والعقود التجارية بلغت قيمتها حوالي (2) بليون دولار . وتم اقرار خطة عمل للتعاون بين الجانبين خلال المدة 2007 الى 2009 في اطار منتدى التعاون الصيني الافريقي ، والاعلان عن الغاء الديون الصينية المستحقة على (31) دولة الاكثر فقراً والاكثر مديونية في القارة، قدرت بنحو (1.3) بليون دولار امريكي، وزيادة عدد بنود الصادرات السلعية الافريقية المعفاة من الرسوم الجمركية والتي يتم استيرادها من الدول الافريقية الاقل تقدماً. والتزمت الصين خلال القمة باستمرار الدعم الصيني للقارة الافريقية ومضاعفة المساعدات الصينية المقدمة لدول القارة خلال عام 2006 الى الضعف بحلول عام 2009[[424]](#footnote-425).

وقدمت الصين مساعدات لـ(35) دولة افريقية خلال الخمسين عاماً الماضية، وان هذه المساعدات لم تحمل أي شروط سياسية. وقال تشونغ تشيوان المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية "ان العلاقات الاقتصادية والتجارية الصينية الافريقية شهدت نمواً سريعا ومطردا، واستندت الى مبدأ المساواة، والمنفعة المتبادلة، والتنمية المشتركة من خلال مختلف الوسائل[[425]](#footnote-426)". وتحاول الصين تبني نمطاً جديداً من انماط تفعيل العلاقات الاقتصادية الافريقية الصينية عبر المؤتمرات والمنتديات كاسلوب للتقارب واجراء المزيد من الصفقات بين الطرفين الصيني والافريقي على المستويين الرسمي وغير الرسمي. ومنها مؤتمر الاعمال الصيني الافريقي الذي نظمه المجلس الصيني للارتقاء بالتجارة الخارجية وشارك فيه (400) من رجال الاعمال الممثلين لكبرى المؤسسات والشركات الصينية وعقدت صفقات بقيمة (460) مليون دولار بين (17) شركة صينية و(19) شركة افريقية. وبوجه عام تشير الاحصاءات الى تطور حجم التجارة الصينية الافريقية خلال العقد الاخير، أذ اصبحت الصين بحاجة الى فتح المزيد من الاسواق داخل القارة الافريقية وذلك لايجاد السوق الكبيرة القادرة على استيعاب جانب من الصادرات الصينية، ومن المعروف ان الصين تحتل المرتبة الرابعة بين اكبر الدول المصدرة في العالم[[426]](#footnote-427). وقدمت الصين مساعدات مالية لنحو (46) دولة افريقية من منتصف عام 2004 الى عام 2005 لتنفيذ مشروعات تعاون تكنلوجي في (27) دولة افريقية، وتقديم سلع وبضائع لنحو (26) دولة افريقية. كما ابرمت الصين عقود اقراض مع اربع دول افريقية باجمالي (1.458) مليار دولار لتنفيذ مشروعات في مجالات (رصف الطرق، بناء المدارس والمستشفيات والرعاية الاجتماعية ومحطات المياه والصرف الصحي في المناطق الريفية والنائية)، وذلك بفائدة (1.5 % ) مع اعطاء فرصة عشر سنوات لتسديد هذه القروض. وفي مجال الاستثمار الصيني بافريقيا وصل حجم الاستثمارات الصينية المباشرة في افريقيا عام 2004 الى (135) مليون دولار. كما تم تأسيس (116) شركة صينية في افريقيا قامت بتنفيذ عقود استثمار بلغت قيمتها (690) مليون دولار. وخلال عام 2005 وصلت التدفقات الاستثمارية المباشرة الصينية لافريقيا الى (124) مليون دولار، مما رفع الحجم الاجمالي للاستثمارات الصينية في افريقيا الى (750) مليون دولار. وقامت الصين بابرام اتفاقيات ثنائية مع (25) دولة افريقية لتسهيل وحماية الاستثمارات البينية، ولزيادة حجم التجارة البينية الصينية الافريقية وقعت الصين اتفاقيات تجارية مع (41) دولة افريقية، فضلاً عن توقيع اتفاقيات خاصة بمنع الازدواج الضريبي مع ثمان دول افريقية. وهي الاتفاقيات التي انعكس مردودها الايجابي في زيادة معدلات التجارة البينية خلال عام 2005 بنسبة 42,57 % عما كانت عليه في المدة نفسها من عام 2004 لتصل الى (18.07) مليار دولار منها (9.62) مليار دولار واردات صينية في الدول الافريقية، ونحو (8.45) مليار دولار صادرات صينية لهذه الدول. كما استمرت الصين خلال عامي 2004 و2005 في زيادة حجم العقود والخدمات التي يتم تنفيذها في الدول الافريقية والتي بلغ اجمالي قيمتها خلال العامين نحو (10.06) مليار دولار[[427]](#footnote-428). وفي مجال الزيارات السياحية الصينية لافريقيا فقد قام اكثر من (110) الف صيني بزيارة افريقيا، ويوجد (16) دولة افريقية على قائمة المقاصد السياحية الصينية للمواطنين الصينيين ومنها مصر وجمهورية جنوب افريقيا[[428]](#footnote-429). وابدت الصين اهتماماً ملحوظاً بمصادر الطاقة في القارة الافريقية. فبدأت مصادر الطاقة الافريقية والمواد الخام والمنتجات الصناعية في الدخول الى السوق الصينية، لاسيما وان الاقتصاد الصيني الذي حافظ على معدل للنمو 9% سنوياً على مدى العقدين الماضيين تتزايد حاجته لمصادر رخيصة للطاقة لكي يحافظ على هذا المعدل للنمو. وطبقا للخبراء فانه بحلول عام 2045 ستعتمد الصين في 45 % من استهلاكها للطاقة على مصادر خارجية. وهو ما يبرر سعي الصين الى ضمان مصادر رخيصة للطاقة من الدول الافريقية، لاسيما من السودان ونيجيريا والجابون وتشاد[[429]](#footnote-430). وتعد الصين ثاني اكبر دولة عالمياً في استهلاك الطاقة بعد الولايات المتحدة الامريكية إذ تستورد الصين (5,5) مليون برميل نفط يوميا[[430]](#footnote-431). وتستورد بكين اكثر من 25% من وارداتها النفطية من افريقيا ومن ابرز الدول التي تستورد منها الجزائر، انجولا، تشاد والسودان. كما تسعى الصين لاختراق خليج غينيا الغني بالنفط ومنافسة الولايات المتحدة الامريكية على الاستثمارات النفطية، وبالفعل نجحت في وضع موطيء قدم لها في انجولا ونيجيريا والجابون وغينيا الاستوائية . وحظيت بكين باستثمارات نفطية في السودان عام 1995، حتى اصبح اكثر من نصف صادرات السودان النفطية يذهب الى الصين. وتمكنت شركة النفط الصينية من شراء 40% من اسهم شركة النيل الاعظم النفطية في السودان. كما قامت شركة سينوبك الصينية بانشاء خط انابيب بطول (1500) كيلو متر لنقل الانتاج النفطي الى ميناء بورسودان على البحر الاحمر ومنه الى ناقلات البترول المتجهة للصين وحصلت الصين ايضاً على استثمارات نفطية في تشاد وغيرها من الدول النفطية الافريقية[[431]](#footnote-432). كما تعد بكين مورد سلاح لافريقيا بعد ان رفضت امريكا تصدير السلاح لبعض الدول الافريقية[[432]](#footnote-433).

1. الصعيدين الثقافي والصحي

شهدت العلاقات الثقافية بين الصين وافريقيا نشاطا ملحوظا، فقد وقعت الصين حتى نهاية عام 2005 (65) اتفاقا ثقافيا مع الدول الافريقية وقامت بتنفيذ (151) خطة للتبادلات الثقافية[[433]](#footnote-434). وقدمت الصين منحا دراسية لـ(18) الف طالب من (50) دولة افريقية للدراسة في الصين[[434]](#footnote-435). وقال رئيس مجلس الدولة الصيني ون جيا باو "اننا نقترح البدء في اقامة مهرجان الشباب الصيني الافريقي وتقديم انشطة كبرى للتبادل الثقافي باسم افريقيا في الصين"، وذلك اثناء انعقاد اعمال مؤتمر منتدى التعاون الصيني الافريقي الثاني عام 2003[[435]](#footnote-436). وانعقد منتدى التعاون الصيني الافريقي للشباب في بكين عام 2004 ووقع مندوبو المؤتمر اعلانا للتعاون الشبابي، اذ صاغ الاعلان برنامجا باهداف ووسائل واولويات التعاون بين الشباب في الصين وافريقيا. وكان للاعلان تأثير ايجابي على تعزيز التعاون بين الشباب ودفع شراكة جديدة تتسم بالاستقرار طويل الاجل والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعاون الشامل والتبادل الثقافي[[436]](#footnote-437).

وتعتمد الصين في ادارة سياستها مع افريقيا على استراتيجية (القوة الناعمة) التي تتم من خلال تقديم المساعدات والمعونات في المجالات الاجتماعية المختلفة كالصحة والتعليم، دون فرض شروط سياسية أو اصلاحات اقتصادية. ولعل اهم المجالات التي دعمت فيها الصين علاقاتها الافريقية هو مجال الصحة، اذ اتبعت في هذا الاطار ما يمكن ان يطلق عليه (دبلوماسية الصحة) مع الشركاء الافارقة وذلك من خلال تكوين شبكة علاقات بين الاطباء الصينيين وملايين الافارقة العاديين. وتجري الصين تعاونا منتظما مع الدول الافريقية في حقل الصحة، وذلك من خلال الزيارات الصحية العديدة للزعماء الافارقة وتسهيل التبادل المنتظم للفرق والتدريب الطبي للمحترفين الطبيين الصينيين، الى جانب ما تقوم به الصين من تزويد العديد من الدول الافريقية باجهزة طبية مجانية والبرامج المشتركة لمعالجة العديد من الامراض مثل الملاريا وفيروس نقص المناعة- الايدز. واجرت وزارة الصحة الصينية دورة تدريبية عالمية في معالجة الملاريا والامراض الاستوائية وشارك في هذه الدورة (30) طالبا من (17) بلدا افريقيا. كما دعت الصين الى منتدى صيني – افريقي للطب التقليدي والمواد الصيدلية وحضر هذا المنتدى مشاركون من (21) دولة. وان اول فريق طبي صيني يتم ارساله الى افريقيا كان الى الجزائر عام 1946 بناء على دعوة من الحكومة الجزائرية، ومنذ ذلك الحين ارسلت الصين وبشكل دوري اكثر من (1500) طبيب الى اكثر من (47) بلدا افريقيا، وعالجت ما يقارب (180) مليون مريض افريقي. فضلاً عن وجود الوحدات الطبية العسكرية الصينية التي شاركت في عمليات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة في افريقيا، والتي قدمت المساعدة الطبية الى جنود عمليات حفظ السلام والمدنيين الافريقيين.

وعلى الرغم مما سبق، الا ان التعاون الطبي الطويل بين الافريقيين والصينيين يواجه مجموعة من الصعاب منها[[437]](#footnote-438):

1. لا تزال قدرة الصينيين على ارسال الاعداد الكبيرة من الاطباء الصينيين الى افريقيا محدودة، لذلك يواجه التعاون الطبي مستقبلا غير مؤكد على المدى البعيد.
2. هناك العديد من قضايا الصحة العامة داخل الصين تحتاج الاطباء الصينيين مما يقلل من فرصة وجودهم في افريقيا.
3. وجود مجموعة من الاطباء اقل ميلاً لقبول الارسال لبلد افريقي لعدة سنوات ، ولا سيما بسبب قلة الراتب.

وتواجه السياسة الصينية في افريقيا عددا من القيود التي تحد من فعاليتها وتأثيرها على افريقيا من ابرزها:-

1. توجيه بعض الانتقادات الى الطريقة التي تتعامل بها الشركات الصينية مع العمال الافارقة، لاسيما بعد المظاهرات التي شهدتها زامبيا عام 2006، وترددت خلالها مزاعم باساءة معاملة العاملين في منجم تديره شركة صينية[[438]](#footnote-439).
2. توجيه انتقادات للشركات الصينية العاملة في افريقيا بأنها تؤثر سلبا على الصناعات الوطنية وانها لاتوفر فرص عمل للعمالة الوطنية . وتشكو بعض الدول الافريقية من مزاحمة البضائع الصينية الرخيصة لها في الاسواق الخارجية، لا سيما في قطاع المنسوجات الذي تعتمد عليه هذه الدول للتصدير الى الاسواق الاوربية والولايات المتحدة، وحتى داخل الاسواق الافريقية نفسها، اذ ان البضائع الصينية الرخيصة الثمن ادت الى افلاس العديد من المصانع الافريقية[[439]](#footnote-440).
3. ضعف معدلات التبادل التجاري والاقتصادي مع الدول الافريقية وذلك بالمقارنة بمعدلات التبادل التجاري مع اقاليم ومناطق جغرافية اخرى في العالم، اذ لا تحظى افريقيا سوى بنسبة تتراوح 3,2 % من اجمالي الواردات والصادرات الخارجية للصين خلال عامي 2004 و 2005. في حين تصل نسبة المنتجات الامريكية في السوق الافريقية الى 9% ، واجمالي المنتجات الاوربية في افريقيا بنحو 32% من اجمالي التجارة الخارجية للدول الاوربية.
4. تركيز الصين على عدة دول افريقية في اطار سياستها الافريقية، وهي الدول التي يطلق عليها اسم (الدول المحورية) في القارة والتي تشمل: مصر، الجزائر، اثيوبيا، جنوب افريقيا، كينيا والسنغال. وهي الدول نفسها التي توليها الولايات المتحدة وفرنسا الاهتمام الاستراتيجي ذاته. ولا شك في ان هذا التركيز يضعف من قدرة صانعي السياسة الخارجية الصينية على الانتشار والامتداد داخل القارة الافريقية.
5. تباين الاهداف والاغراض الافريقية من السياسة الصينية نظرا لتعاطي هذه السياسة مع نحو 46 دولة لكل منها مصالحها الذاتية والخاصة التي يصعب التوافق الصيني معها.
6. وجود التنافس الدولي الكبير على القارة الافريقية ولا سيما من قبل الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا ودول الاتحاد الاوربي واليابان ومجموعة الثماني.

وعلى الرغم من القيود والتحديات السابقة فقد نجحت الصين في الاستفادة من الكثرة العددية للدول الافريقية في المنظمات الدولية مثل: منظمة التجارة العالمية والجمعية العامة للامم المتحدة وتوظيفها لخدمة واهداف السياسة الخارجية الصينية الرامية الى مواجهة الضغوط الامريكية والاوربية الواقعة عليها في مجال تحرير التجارة الدولية، ومحاصرة محاولات تايوان التي تعدها الصين جزءا منها للنفاذ داخل المنظمات الدولية لتأكيد شرعية حكومتها ووجودها السياسي على الساحة الدولية، فضلاً عن وضع اللبنة الاولى في سوق افريقية ضخمة ستكون محط انظار المنافسين الاقتصاديين للصين في المرحلة المقبلة. وقال وزير الخارجية الصيني (لي تشاو شينغ): "انه في السنوات الاخيرة بدأ بعض الناس في نشر نظرية ((تهديد الصين)) في افريقيا وهناك بعض الاصدقاء الافارقة اعربو عن مخاوفهم ازاء تأثير المنتجات الصينية على السوق والتوظيف في افريقيا" وفي هذا الصدد تحدث رئيس مجلس الدولة (ون جيا باو) بالتفصيل عن سياسة الصين وموقفها المتعلق بافريقيا في محادثات رسمية مع زعماء الدول وفي مؤتمرات صحفية وفي مناسبات اخرى خلال جولته الافريقية. وذكر لي تشاو ان رئيس مجلس الدولة الصيني (ون) اكد على ان الصين تهتم بصدق بافريقيا وتساعدها ومستعدة لتدعيم التضامن والتعاون مع افريقيا على اساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمساواة والمنفعة المتبادلة. واشار (ون جيا باو) الى ان التصريحات غير المسؤولة التي ادلى بها بعض الافراد عن سياسة الصين تجاه افريقيا لا تتفق ابدا مع الحقائق التاريخية الخاصة بالعلاقات بين الصين وافريقيا. وذكر (لي تشاو شينغ) ان الدول الافريقية تشيد في حقيقة الامر بسياسة الصين تجاه افريقيا وتقدر المساعدات التي تقدمها الصين فيما يتعلق بتنمية افريقيا. وقال: "انهم اتفقوا جميعا على ان تنمية الصين تتيح فرصا لافريقيا وان الصين صديق وشريك يعتمد عليه بالنسبة لافريقيا " واضاف لي: "انني مقتنع بان الصداقة الصينية الافريقية التي صمدت امام الزمن ستتمتع بمستقبل اكثر تألقا"[[440]](#footnote-441).

المبحث الثاني

الصين وجنوب افريقيا

لم تكن للصين أي سياسة تجاه حكومة جنوب افريقيا اثناء مرحلة التمييز العنصري، لا سيما وان جنوب افريقيا خلال مرحلة نظام التمييز العنصري كانت من اكبر الدول المتعاونة مع تايوان ومعترفة بها بحجة محاربة المد الشيوعي في القارة الافريقية، مما ادى بحكومة بكين الى قطع علاقاتها الدبلوماسية وتوجهاتها السياسية مع جنوب افريقيا وكل الدول التي تعترف بحكومة تايوان. وبعد انتهاء نظام التمييز العنصري في جنوب افريقيا عام 1994 ومجيء النظام الديمقراطي بقيت حكومة جنوب افريقيا معترفة بحكومة تايوان ولم تعترف بحكومة بكين، اذ استطاعت تايوان تكوين لوبي تجاري قوي لصالحها ترتبط مصالح اعضاءه بتايوان مباشرة مما اخر اقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين حكومة جنوب افريقيا الديمقراطية وحكومة بكين[[441]](#footnote-442).

ان حكومة جنوب افريقيا قد ورثت عددا من قضايا السياسة الخارجية المعقدة التي توجب عليها ان تجد حلاً لها. وقد اتسمت السياسة الخارجية لجنوب افريقيا بعد عهد نظام التمييز العنصري ببعض المتناقضات، ومن ابرز هذه التناقضات كانت العلاقة مع الصين، ومرت علاقة جنوب افريقيا بالصين بثلاث مراحل هي[[442]](#footnote-443):

1-مرحلة عدم الاعتراف:

قام نيلسون مانديلا رئيس جنوب افريقيا الاسبق بزيارة عدد من الدول الاسيوية في تشرين الاول 1990 زار فيها الهند، اندونيسيا واليابان ولم يقم بزيارة الصين. الا انه زار تايوان في تموز 1993 وسئل حول مسألة الاعتراف بالصين وقال مانديلا مجيبا: "بعد الانتخابات التي ستجري في نيسان/2009 سوف تبقى جنوب افريقيا عضوا في الامم المتحدة وعضوا في العديد من المنظمات الدولية وعليه ستكون جنوب افريقيا ملتزمة بسياسات وقرارات تلك المنظمة" واضاف: "ان جنوب افريقيا سوف لن تتخلى عن صديقتها القديمة تايوان التي ساعدت حزب المؤتمر الوطني الافريقي عندما كان يمر باوقات عصيبة". ولكنه مع ذلك اشار الى ان حكومة الوحدة الوطنية ستتخذ هذا القرار بعد الانتخابات، وبعد ولادة جنوب افريقيا جديدة في 10 مايس 1994 بقيادة الرئيس نيلسون مانديلا كان هناك امل كبير في ان واحداً من اول قرارات حكومة جنوب افريقيا على الصعيد السياسي سيكون قطع العلاقات مع تايوان. لكن حكومة جنوب افريقيا استمرت بانتهاج سياسة النظام السابق معترفة بتايوان، ومتجاهلة حقيقة ان الامم المتحدة وحركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية، فضلا عن (160) دولة اخرى تعد الصين هي الممثل الوحيد لشعب الصين. وما اذهل الكثير في جنوب افريقيا والمجتمع الدولي هو دعم الرئيس مانديلا العلني لاستمرار العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع تايوان على حساب جمهورية الصين الشعبية. ومع اعلان الوثيقة الخاصة باطار السياسة الخارجية لجنوب افريقيا الديمقراطية والتي اعتبرت بوضوح جنوب افريقيا طرف عالمي مسؤول وكرست في الوثيقة صفحات عديدة لعلاقات جنوب افريقيا المستقبلية مع مختلف دول العالم، غير ان الصين لم يشر اليها مطلقا في الوثيقة. وقال مانديلا: "نحن نتمتع بعلاقات ودية مع جمهورية الصين الشعبية على الرغم من عدم اقامتنا لعلاقات دبلوماسية رسمية معها. كما ان لدينا علاقات مع تايوان" واضاف: "نحن لا نلغي علاقاتنا الدبلوماسية مع بلد ما لم يرتكب خطأ يتطلب منا قطع العلاقات حتى نستطيع تبرير الغاء هذه العلاقات، كما اننا ليست لدينا النية في الغاء علاقاتنا مع تايوان. نحو عضو في الامم المتحدة ولكننا في الوقت نفسه دولة مستقلة وان مصالحنا الخاصة هي التي تحدد علاقاتنا بالدول الاخرى". وقال الفريد نزو وزير خارجية جنوب افريقيا السابق خلال تواجده في طوكيو: "ان حكومة جنوب افريقيا للوحدة الوطنية قد ورثت علاقات دبلوماسية رسمية مع تايوان. وان هذه العلاقات مهمة وعلى نطاق واسع ليست فقط في مجال التجارة. ان تايوان هي ثاني اكبر شريك تجاري لجنوب افريقيا في الشرق الاقصى وعلى صعيد النشاط الدولي فلا حاجة هناك لقطع علاقاتنا مع تايوان". وعبر الرئيس مانديلا عن ثقته الكاملة بزعماء تايوان وزعماء الصين ودعمه لجهودهم لحل المشكلة الصينية[[443]](#footnote-444). وقال وزير دفاع جنوب افريقيا جو مودايز: "ان حكومة تايوان هنا ولدينا ممثلين هنا. لدينا مصالح وطنية، وان اول ما يجب خدمته هو تلك المصالح. انني واثق من ان جمهورية الصين الشعبية سوف تفكر في مصالحها الوطنية قبل ان تفكر في أي مصالح اخرى. وفي الوقت الذي ندعو فيه كل الاصدقاء بما فيهم الصين الشعبية لاقامة علاقات معنا فانه من الصعب القبول بشروط تليت علينا " . غير ان نائب وزير الخارجية الجنوب افريقي عزيز باهاد اتخذ موقفا مغايرا فاشار الى ان مصالح جنوب افريقيا ومستقبلها سيكون مع الصين الشعبية . وكان لحكومة جنوب افريقيا علاقات دبلوماسية مع تايوان على مستوى سفارة منذ عام 1976 . وكانت هنال علاقات جيدة تربط بين جيش دفاع جنوب افريقيا والقوات المسلحة التايوانية ، ولا سيما في مجال التدريب . ويرى عضو معهد جنوب افريقيا للشؤون الخارجية كريك ملز ان مسألة اقامة علاقات دبلوماسية مع الصين من اهم واكثر قضايا السياسة الخارجية الحاحاً ، التي تواجه حكومة الوحدة الوطنية في جنوب افريقيا . واكد كريك ملز اخذا بنظر الاعتبار مبدأ الشمولية السائد في الوقت الحاضر قائلا : " وفق مبدأ الشمولية الذي يسود في جنوب افريقيا والذي يقود سياستها فان جنوب افريقيا لم تتبع الاتجاه الدولي في قطع علاقاتها الدبلوماسية مع تايوان واقامة علاقات مع بكين . وهذا قد يبدو تحديدا للسلوك الدولي ، اذ ان (30) دولة فقط تقيم علاقات مع تايوان و160 دولة تقيم علاقات مع جمهورية الصين الشعبية وان الامم المتحدة اعترفت في عام 1971 بجمهورية الصين الشعبية على انها الممثل الشرعي الوحيد للصين قاطبة". وعند تعليقه على مسألة اعتراف جنوب افريقيا بالصين عمل ملز مقارنة بين حجم واهمية وقوة الصين وبين تايوان. وقال: "ان تايوان دولة تضم 21 مليون نسمة ويحتل اقتصادها المركز 19 ضمن الاقتصاد العالمي ومعدل نموها السنوي مقداره 6%، اما قيمة تجارتها الخارجية فتبلغ 180 بليون دولار سنويا فتحتل الترتيب الثالث عشر على المستوى العالمي، كما انها تمتلك 100 مليون دولار في احتياطات التبادل التجاري. اما الصين فيبلغ عدد سكانها 1.2 بليون نسمة (22% من مجموع السكان العالمي) ومعدل نموها السنوي يبلغ 8 - 9 % سنويا، اما حجم التجارة الخارجية فتحتل الصين المركز الحادي عشر عالميا. وخلال السنوات الخمسة عشر الماضية تمتعت الصين باسرع معدل نمو في العالم"[[444]](#footnote-445).

وان استثمارات تايوان في جنوب افريقيا شملت 285 شركة ملاكها اصلهم من تايوان ويعمل فيها حوالي (45) الف مواطن جنوب افريقي. وقدرت استثمارات تايوان بحوالي (1) بليون راند. وتعد تايوان اكبر شريك تجاري لجنوب افريقيا بتبادل تجاري بلغت قيمته (1,87) بليون دولار وفائض مقداره (174) مليون دولار لصالح جنوب افريقيا ، وفي دعمها لبرامج بناء وتطوير جنوب افريقيا قدمت تايوان مساعدة مالية مقدارها ( 556) مليون راند على شكل هبات وقروض وتدريبات فنية وذلك في السنة الاولى لحكم حكومة الوحدة الوطنية الديمقراطية لجنوب افريقيا. وبالمقارنة فان استثمارات الصين كانت صغيرة في تلك المرحلة، الا انه في عام 1995 تم السماح لـ(11) شركة صينية للاستثمار في مجالات الصناعة النسيجية والصناعات الخفيفة بمقدار (100) مليون راند، وفي العام نفسه قدمت تايوان مساعدات لجنوب افريقيا مقدارها (450) مليون راند لاقامة مشاريع كبرى. كما قررت تايوان المشاركة بـ(775.5) مليون راند في صفقات تجارية. واعلن بنك تايوان عن قرض قيمته (107) مليون راند خلال ثلاث سنوات وذلك لاستخدامها في تطوير مشاريعها الكهربائية. الا ان الصين استمرت بتقديم برامج تعاون مع جنوب افريقيا ففي عام 1996 اعلن بوبو مولف محافظ المقاطعة الشمالية الغربية للصين عن عقد كبير قيمته (18) بليون دولار مع مستثمرين صينيين لاستيراد (500) مصنع صيني لاقامة مدينة صينية صغيرة في جنوب افريقيا. وقال متحدث باسم المشروع بان العقد مدته ست سنوات وسوف يتضمن بناء البيوت والمصانع والمخازن والمراكز التجارية وفندق وسيوفر المشروع فرص عمل لنصف مليون مواطن من جنوب افريقيا. ومهد هذا المشروع الطريق لعلاقات لحكومة جنوب افريقيا مع الصين والتي من المؤمل ان تشهد تطورات واسعة في المستقبل وهذا ما سنراه في المرحلة الثالثة[[445]](#footnote-446).

2- مرحلة الاعتراف الثنائي

قال رايموند ساترز عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي في جنوب افريقيا والذي كان دائما يحث حكومة جنوب افريقيا على قطع علاقاتها مع تايوان والتقرب من الصين: "ان استمرار العلاقات مع تايوان حالة لا يمكن استمرارها وموقف لا يمكن تبريره، ومن الواضح انه لابد من عمل شيء لاقامة علاقات دبلوماسية مع دولة تضم ربع سكان العالم وتمتلك اسرع معدل للنمو الاقتصادي في العالم. ان جمهورية الصين الشعبية من القوى الكبرى في العالم، كما انها كيان شرعي دولي اعترف به من قبل الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية والكومنويلث وحركة عدم الانحياز. كما انها عضوا في معظم المنظمات الدولية التي ترتبط بها جنوب افريقيا بما فيها منظمة الطاقة الذرية ووكالات مختلفة اخرى. ان انضمام جنوب افريقيا الى هذه المنظمات والهيئات بدون الاعتراف بدولة كبرى يخلق لنا تعقيدات وتناقضات ومن الواضح انه سوف يصبح من الصعب على جنوب افريقيا الحصول على المساندة اوان يكون لها نفوذ في دولة هي لا تعترف بها". وبعد تأييده القوي لمشروع اعتراف جنوب افريقيا الدبلوماسي بالصين قال: "ان الصين سوف لن توافق ابدا على مشروع الاقرار المزدوج" واضاف: "ان وفد جنوب افريقيا البرلماني الاخير الى الصين ادرك بما لا يقبل الشك بان بكين سوف لن ترحب بمشروع الاعتراف الثنائي". واشار حزب المؤتمر الوطني الافريقي الى ان اقامة علاقات مع جميع الدول باستثناء الصين هو بمثابة اقامة علاقات مع الاتحاد الاوربي ولكن بدون المانيا وبريطانيا. وتعد الصين قضية تايوان قضية داخلية ومسألة تخص السيادة الصينية. وان الصين لاتعارض اقامة علاقات غير رسمية بين تايوان والدول الاخرى وليست لها اعتراضات على العلاقات التجارية مع تايوان، وبالفعل فان العلاقات التجارية بين تايوان والصين نشيطة، كما تعد تايوان من اكبر المستثمرين في الصين. وقال ساترز: "ان حكومة جنوب افريقيا لا تريد اقامة علاقات مع الصين بسبب اتهام الصين بانتهاكات حقوق الانسان، الا ان ذلك لا يعني ان لا تقيم جنوب افريقيا علاقات مع كافة الدول التي تنتهك حقوق الانسان والا فانها لن تقيم علاقات مع دول عدة ". كما عبر ساترز عن عدم رضاه ازاء التقليل من اهمية التجارة مع الصين وقال: "مع ارتفاع مستوى المعيشة في الصين فانه ستكون هناك اسواق متطورة لبضائع جنوب افريقيا، اذ ان هناك استثمارات سابقة لجمهورية الصين في جنوب افريقيا، فضلاً عن وجود مستثمرين صينيين. وقد يكون الاستثمار الصيني في المستقبل اكثر اهمية". واضاف: "ان السلطات في بكين قد تغلق قنصلية جنوب افريقيا في الصين اذا لم تكن هناك علاقات دبلوماسية معها. كما انها ستفرض الرسوم على دخول السلع من جنوب افريقيا الى هونغ كونغ فضلاً عن فرضهم تأشيرة الدخول على زوار جنوب افريقيا الداخلين الى هونغ كونغ". غير انه لم يكن هناك اهتمام او رد فعل من قبل المحللين السياسيين في جنوب افريقيا والذين اختاروا الابقاء على الوضع الراهن، أي استمرار العلاقة مع تايوان. وتأييدا لهذه السياسة عقدت محادثات تجارية بين الطرفين شملت توسيع المستوى التجاري والمساعدات فضلاً عن المنح السخية لجنوب افريقيا في برامج التنمية السريعة. وكان الرأي السائد في جنوب افريقيا هو ان تايوان تشاطر جنوب افريقيا في مبادئها الديمقراطية وانها جدية في مجال تحسين سجل حقوق الانسان بعكس جمهورية الصين. الا ان استمرار العلاقات مع تايوان امر لا يمكن ان يستمر، كما انه يتناقض مع قرار الامم المتحدة والدول الـ(160) التي اعترفت جميعها بجمهورية الصين، وعليه فقد تبنوا موقفا وسطا وهو (الاعتراف الثنائي)، رغم علم حكومة جنوب افريقيا الكامل بان الصين سوف لن توافق على هذا القرار. واستمرت الصين في معاملتها لتايوان على انها المقاطعة المتمردة على الصين ورفضت بقوة فكرة الاعتراف الثنائي. ولقد اكد البروفسور جون دانيال بقوة على فكرة دعم الرئيس نيلسون مانديلا العلني لاستمرار العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع تايوان على اساس القناعة بان تايوان ومنذ عام 1990 قد اثبتت بانها صديق مخلص. والدليل على ذلك هو استجابة تايوان السريعة الى طلب حزب المؤتمر الوطني الافريقي بتقديم معونة مالية لتغطية نفقاته الانتخابية في عام 1994. الا ان التغيير حول الاعتراف بالصين بدأ يظهر في قسم الشؤون الخارجية لحكومة جنوب افريقيا اثناء زيارة وزير خارجية جنوب افريقيا الفريد نزو بكين في اذار 1996 والذي برز في هذه الزيارة ان موقف قسم الشؤون الخارجية بدأ يتجه نحو الاعتراف بجمهورية الصين، وجاء هذا التغيير في الموقف لاسباب منها[[446]](#footnote-447):

1. الرغبة في جعل موقف جنوب افريقيا ينسجم مع موقف الامم المتحدة.
2. الضغط الذي تمارسه الشركات الجنوب افريقية القلقة من استمرار العلاقات مع تايوان الذي قد يؤدي الى وضع حد امام دخول الشركات الجنوب افريقية الى السوق الصينية المربحة.
3. الخوف من تأثر العلاقات التجارية لجنوب افريقيا ومصالح اخرى مع هونك كونغ، اذ انها قد تتأثر سلبيا بالاندماج مع الصين.

فاصبح الموقف من قضية الاعتراف بالصين مختلفا بين الرئيس مانديلا وقسم الشؤون الخارجية . فكان لابد من ايجاد طريق امثل للخروج من هذه الازمة وذلك عن طريق الاعتراف الثنائي. وقال جون دانيال: "ان قضية الاعتراف الثنائي يجب فصلها عن الجانب العملي في ظل الظروف السياسية الراهنة. انا اعتقد ان المسألة صائبة في كلا الحالتين من ناحية القانون الدولي–تايوان تتمتع بسمات السيادة ومن الناحية العملية ان هناك دولتان صينيتان كل واحدة منها لها حكومتها المستقلة". وفيما يخص الاستثمارات التجارية في الصين وتايوان فان البروفيسور جون دانيال صوت لصالح تايوان قائلاً: "انه من خلال الحوادث التاريخية فان جنوب افريقيا تجد نفسها جوهرة فوق تاج تايوان الدبلوماسي وان تايوان مستعدة لان تنعم بهباتها السخية على هذا البلد". وقال البروفيسور ثمبا سونو: "ان جمهورية الصين الشعبية اعترفت بكلتا الكوريتين، كما اعترفت بالالمانيتين قبل اتحادهما ، وعليه فان جنوب افريقيا يجب ان تمارس هذه السياسة مع جمهورية الصين الشعبية وذلك بالاعتراف بالصين الشعبية والصين الجزيرة تايوان ولكن كلآ على حدة".

وتناضل حكومة جنوب افريقيا الديمقراطية من اجل تبني سياسة خارجية ذات اساس صلب ومبدئي متماسك ،بينما استمر النقاش حول المعضلة الصينية في الاوساط السياسية والاكاديمية ووسائل الاعلام، وفي هذه المرحلة جاء سفير تايوان الى جنوب افريقيا حاملاً معه مقترحاً بالاعتراف الثنائي من قبل جنوب افريقيا وقال السفير: "ان ذلك سوف يخفف الضغط على بريتوريا كما انه يحقق رغبة مانديلا في عدم اقامة علاقات مع بكين على حساب الصديق الودي تايوان". وهذا سيكون نصرا دوليا لتايوان في سعيها من اجل الاعتراف الدولي. ولو ان جنوب افريقيا تقوم باصدار مشروع قرار الاعتراف الثنائي لحذت العديد من الدول الافريقية حذوها، ولكن من الواضح ان حكومة جنوب افريقيا لم تكن راغبة في الاقدام على هذا العمل بسبب عقد الولايات المتحدة الامريكية سلام دبلوماسي مع بكين. وذلك بتحويل مجرى علاقاتها من تايوان الى بكين واعادة تأكيدها على سياستها في الصين الواحدة. وعند زيارة نائب الرئيس التايواني الى جنوب افريقيا عام 1996 اكد الرئيس مانديلا مجددا على العلاقات الودية القوية مع تايوان عندما قال: "بان جنوب افريقيا لن تقطع علاقاتها مع تايوان واننا سوف لن ننسى المساعدة التي قدمتها تايوان لحزب المؤتمر الوطني الافريقي، لا سيما في حملته الانتخابية". الا ان الصين لم تكن مرتاحة لهذه الزيارة. وقالت وكالة الانباء الجنوب افريقية: "بان الصين الشعبية ستمارس لعبة الصبر بينما تحاول بريتوريا ان تقرر الطريق الذي تسلكه". وقال الرئيس الصيني جيانك زيمن اثناء زيارته لزيمبابوي: "اذا كانت جنوب افريقيا بحاجة الى الوقت لحسم المسألة فأن الصين مستعدة للانتظار، ان جنوب افريقيا ورثت التركة التي خلفتها حكومة التمييز العنصري ونحن نتمنى ان تحل هذه القضية عاجلا ام اجلا". واكد الرئيس الصيني على ان قطع العلاقات مع تايوان سوف يكون المفتاح لتحسين العلاقات بين بكين وجنوب افريقيا. وخلال زيارة الرئيس الصيني لافريقيا لم يقم بزيارة جنوب افريقيا وذلك بسبب عدم اعتراف جنوب افريقيا بالصين والاعتراف بتايوان. لكنه مع ذلك قال بان هناك زيادة في حجم العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين لان شعب جنوب افريقيا اصبح لديه منها اكبر من بكين على حد قوله[[447]](#footnote-448).

1. - مرحلة الاعتراف:

ادرك قادة جمهورية جنوب افريقيا انه لا يصح ان تشذ دولتهم عن غالبية الدول الافريقية الاخرى المعترفة ببكين. فاقدمت على اقامة علاقات مع الصين الشعبية وانهائها مع تايوان[[448]](#footnote-449). واعلن الرئيس السابق نيلسون مانديلا في خطاب له قال فيه: "ان جنوب افريقيا قررت قطع علاقاتها مع تايوان واقامة علاقات مع الصين". ورحب حزب المؤتمر الوطني الافريقي والحزب الاشتراكي لجنوب افريقيا والمؤتمر الافريقي المشترك بقرار الرئيس مانديلا واطلقت الاحزاب الثلاثة على الصين الشعبية اسم (الصديق المخلص لجنوب افريقيا). وعند اعلان مانديلا عن قراره قال: "ان من الخطأ الاستمرار في انكار العلاقة الدبلوماسية مع بكين، لقد منحنا الان اعترافنا بجمهورية الصين الشعبية وسوف نلغي علاقاتنا مع تايوان اعتبارا من كانون الاول 1997". كما شكر مانديلا تايوان لدعمها جنوب افريقيا في مجال الديمقراطية والمساهمة بتطوير اقتصاد جنوب افريقيا. وقد شرح مانديلا سبب التحول في الاعتراف مشيرا الى المساعدة التي قدمتها الصين الى حزب المؤتمر الوطني الافريقي في الوقت الذي كانت فيه تايوان ما تزال تعترف بسلطة التمييز العنصري، الا ان تايوان قد ساعدت حزب المؤتمر في مرحلة التحول الديمقراطي التي حدثت في جنوب افريقيا من خلال تقديم الدعم المادي للحزب في تلك المرحلة. والسبب الثاني وراء اعتراف حكومة جنوب افريقيا بالصين الشعبية هو الضغط الصيني على جنوب افريقيا فيما يخص قضية هونك كونغ، اذ اعلنت الصين بصراحة بان قنصليات الدول التي لا تعترف ببكين سوف لن يسمح لها بالبقاء في هونك كونغ بعد ان تعود الى الصين. لقد كانت هونك كونغ عاملا مهما في تخلي جنوب افريقيا عن تايوان. والسبب الثالث كان في طموح جنوب افريقيا السياسي في الحصول على مقعد دائم في مجلس الامن الدولي. وهذا الطموح لا يمكن تحقيقه بدون مساعدة بكين العضو الدائم في الامم المتحدة الذي يتمتع بحق النقض الفيتو. وقال وزير الخارجية السابق الفريد نزو: "عندما نقيم علاقات مع بكين نكون قد وضعنا سياستنا الخارجية بما ينسجم مع قرارات الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز واتحاد تطور شعب جنوب افريقيا، فضلا عن القانون الدولي والاتجاه الدبلوماسي الذي تسلكه معظم الدول"[[449]](#footnote-450).

واقامت حكومة جنوب افريقيا علاقات دبلوماسية كاملة مع الصين في كانون الثاني 1998. وافتتحت الصين سفارة لها في بريتوريا بحضور وزير خارجيتها والذي وقع مع حكومة جنوب افريقيا خمس اتفاقيات لحماية الاستثمارات وتبادل الوثائق الخاصة بمنحه صينية لبريتوريا قدرها (1.2) مليار راند ومذكرات خاصة بحقوق الطيران بين البلدين[[450]](#footnote-451) وتعد حكومة جنوب افريقيا الصين هي الممثل الشرعي والقانوني لكل الصينيين وبما يتوافق مع الاعراف والقوانين الدولية[[451]](#footnote-452).

وقد اصيبت تايوان بالدهشة نتيجة اعتراف حكومة جنوب افريقيا بالصين وقررت ايقاف العديد من معاملاتها وعلاقاتها واستثماراتها التجارية مع جنوب افريقيا. الا انها توصلت الى اتفاقيات تجارية مع حكومة جنوب افريقيا. وقال مانديلا: "بان العلاقات مع تايوان ستكون على اعلى المستويات ولكن تحت مستوى العلاقات الدبلوماسية الكاملة وان التفاصيل سوف يتم وضعها من قبل لجنة مشتركة بين الطرفين"[[452]](#footnote-453).

وبعد اقامة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين الطرفين بدأت الزيارات الرسمية تتوافد بين الجانبين فزار رئيس جنوب افريقيا السابق ثابو مبيكي الصين ثم زار تانغ جيا شيوان جنوب افريقيا واجرى محادثات مع مسؤولي جنوب افريقيا للتركيز على الشراكة الجديدة للتنمية في افريقيا النيباد وموضوع التمثيل الاقليمي في مجلس الامن الذي تمتلك فيه الصين مقعدا دائما، اذ من المؤمل ان تحصل افريقيا على مقعد في مجلس الامن[[453]](#footnote-454).

واثناء زيارة نائب رئيس مجلس الدولة الصيني لان تشينغ جنوب افريقيا والتقاءه بنائب رئيس جنوب افريقيا جاكوب زوما قال: "ان القارة الافريقية مفتاح الحفاظ على السلام وتعزيز التنمية وتحقيق الرخاء المشترك في عالم اليوم . وان الصين تؤيد جميع الدول الافريقية في جهودها لتحقيق المصالحة والاستقرار الاجتماعي " . واضاف قائلاً : " اننا نود ان نستغل القنوات الرسمية والخاصة على السواء لتحسين البنية الاساسية وتنمية الموارد الاساسية من اجل تعميق التعاون المتبادل بين الصين والدول الافريقية. وان جنوب افريقيا دولة هامة في القارة الافريقية ، كما انها بوابة القارة وان هناك افاقاً رحبة للتعاون بين الصين وجنوب افريقيا وان هذا التعاون شهد تقدما سريعا في مختلف المجالات". وقال نائب رئيس جنوب افريقيا انذاك جاكوب زوما: "ان الصين تتمتع باهمية استراتيجية كبرى في العالم وان سرعة التنمية فيها لفتت انتباه العالم. وان عالم اليوم ليس مستقراً مؤكدا على الرغبة المشتركة للمجتمع الدولي في حل الصراعات بالوسائل السلمية. وان شعوب العالم تتطلع لقيام الصين بدور اكبر في الحفاظ على السلام العالمي وانه في ظل هذه الظروف فانه من الضروري لجنوب افريقيا والصين ان تحافظا على اتصالات رفيعة المستوى . وان تعززا التنسيق والتعاون فيما بينهما". واعرب زوما عن امله في زيادة التبادلات وتعميق التفاهم المشترك بين الدولتين وان تستفيد كل منهما من الاخرى وتساعدها خلال عملية التنمية في كل منهما . واكد ان التنمية تعد الهدف الرئيس لافريقيا التي عانت من العبودية في تاريخها. مشيراً الى ان القارة تبحث حاليا عن طريق صحيح للتنمية وقال: "انه من اجل تحقيق هذا الهدف فان افريقيا بحاجة للاستقرار والسلام وهي مستعدة للمشاركة في الجهود مع الصين وباقي المجتمع الدولي". وتم خلال الزيارة توقيع اتفاقية بين جمهورية الصين الشعبية وجمهورية جنوب افريقيا حول المساعدة القانونية المتبادلة في الشؤون الجنائية[[454]](#footnote-455).

كما زار رئيس مجلس الدولة الصيني ون جيا باو جنوب افريقيا والتقى بالرئيس ثابو مبيكي اثناء زيارته لعدد من الدول الافريقية وقال: "ان الصين لا تسعى لتحقيق مصالح انانية في افريقيا وانما المساواة والمنفعة المتبادلة. وان الصين لم تأخذ ابدا انشا واحدا من اراضي القارة خلال تاريخها الطويل مع افريقيا. وان افريقيا خضعت لاكثر من 600 سنة من الحكم الاستعماري والحال نفسه بالنسبة للصين التي خضعت لما يزيد عن مائة سنة من العدوان الخارجي. وان الصين قدمت دعما كبيرا للبلدان الافريقية في نضالها ضد الحكم الاستعماري من اجل التحرر الوطني، وان الصين خلال تعاملها مع افريقيا التزمت بمبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبلدانها. واننا نشجع البلدان الافريقية على تعزيز الديمقراطية وحكم القانون والحفاظ على العدالة الاجتماعية والمساواة ونحن على ثقة تامة بان الشعوب الافريقية قادرة على معالجة شؤونها بنفسها بشكل مناسب". واضاف: "انني ازور جنوب افريقيا لتقوية الصداقة بين الصين وجنوب افريقيا، وتعزيز الثقة السياسية المتبادلة وتوسيع التعاون المتبادل والمنفعة وتعزيز التنمية المشتركة وان الصين تشعر بارتياح للتقدم في مختلف مجالات التعاون مع جنوب افريقيا. وان هذا التعاون ليس الا مجرد بداية لمسيرة طويلة قدرها عشرة الاف ميل في هذه العلاقات الثنائية التي تقع في صميم صالح شعبي البلدين". واشاد رئيس جنوب افريقيا ثابو مبيكي بالعلاقات الطويلة الامد بين الصين وافريقيا والتي وصفها بانها تاريخ من العلاقة الرفاقية والدعم ، بما في ذلك دعم الصين لمختلف حركات النضال من اجل الاستقلال وقال: "ان الصين اكدت على الدوام ان وجودها في القارة سيحدده ما يريده الافارقة انفسهم وليس لدي ادنى شك من ان الصين سترد على الدوام بشكل ايجابي على مثل هذه القضايا عندما يتم ادراج القارة الافريقية ضمن جدول الاعمال" واضاف: "ان علاقات الصين الثنائية تعد امرا خاصا بينها وبين شركائها وان الحكومتين ملتزمتان حقاً بالتعاون في مختلف المجالات" واعرب مبيكي عن تقديره للمساعدات الصينية وقال: "يمكننا مواجهة تحدياتنا بالمساعدة الصينية"[[455]](#footnote-456). وتحدث ون جيا باو اثناء تواجده في جنوب افريقيا بالتفصيل عن سياسة الصين الخاصة ببناء نوع جديد من الشراكة الاستراتيجية مع افريقيا في ظل مبدأ الصدق، الصداقة، المساواة، المنفعة المتبادلة والتنمية المشتركة، ووقع الطرفان الصيني والجنوب افريقي على اتفاقية حول (تعميق الشراكة الاستراتيجية) بين الدولتين، كما وقعت الصين وجنوب افريقيا على ثلاثة عشر اتفاقا للتعاون في عدد كبير من المجالات تشمل السياسة، الاقتصاد، التجارة، الدفاع الوطني، الزراعة، التكنلوجيا والعلوم. واعلن رئيس مجلس الدولة الصيني عن تقديم الصين (5.2) مليون دولار كمساعدة الى جنوب افريقيا في التدريب على مختلف المهارات. وقال ليو جوي جين سفير الصين لدى جنوب افريقيا: "ان توقيع اتفاق تعميق الشراكة الاستراتيجية يرمز الى حرص الصين وجنوب افريقيا على دعم علاقات التعاون التي تطورت بشكل سلس منذ عام 1998. وان الدولتين عرفتا اولا علاقاتهما على انها (شراكة) في عام 2000 ثم اتفقتا على ترقية هذه الشراكة الى (شراكة استراتيجية) عام 2004، ثم اتفقتا على تعميق الشراكة الاستراتيجية عام 2006". واضاف: "ان الصين وجنوب افريقيا باعتبارهما من اللاعبين الاساسيين في العالم النامي لديهما وجهات نظر متماثلة ازاء القضايا الدولية الرئيسة مثل مفاوضات منظمة التجارة العالمية والوصول للسوق الدولية. ونحن بحاجة للتعاون بشكل اوثق وفي مجالات اوسع". وقال نائب وزير خارجية جنوب افريقيا عزيز باهاد: "ان زيارة ون جيا باو تأتي في وقت هام للغاية حيث نحاول تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب بهدف زيادة فرصة الوصول للسوق والتجارة والاستثمار. وان الصين لديها مواقف متشابهة لمواقفنا فيما يتعلق باصلاح النظام الاقتصادي العالمي والذي يعد عنصرا رئيسا في الاجندة التعددية لجنوب افريقيا ولدى الصين قدرات فعالة في هذا الصدد"[[456]](#footnote-457). وتعد جنوب افريقيا اكبر شريك تجاري للصين في افريقيا، واعلنت حكومة جنوب افريقيا عن تحمسها لقدوم المستثمرين الصينيين. واعرب نائب وزير الخارجية الجنوب افريقي عزيز باهاد عن ترحيبه باستثمارات الصين في جنوب افريقيا ليس فقط في مجالات التعدين والتصنيع التقليدية، وانما ايضاً في مجالات الطاقة، المال، التكنلوجيا الحيوية وتجهيز المنتجات الزراعية والسياحة. وارتفع حجم التجارة بين الصين وجنوب افريقيا بنسبة 22.7% على اساس سنوي ليصل الى 2.61 مليار دولار امريكي، ومن المتوقع ان يصل الى 8 مليار دولار. واستثمرت اكثر من 100 شركة صينية حوالي 250 مليون دولار في مجالات التجارة، الزراعة، المنسوجات، الالكترونيات، التعدين والنقل وغيرها. ومازال التعاون مستمراً ما بين الصين وجنوب افريقيا في مختلف المجالات وتشهد العلاقات بينهما نموا وتطورا كبيرا على مختلف الاصعدة[[457]](#footnote-458).

الخاتمة

نمت السياسة الصينية تجاه افريقيا على مدى اكثر من نصف قرن، إذ تطورت علاقات الصداقة والتعاون فيما بينهما في مختلف المجالات وحتى عندما كانت الصين تمر باوقات صعبة ظلت تقدم دعماً ثميناً ومساعدات للدول والشعوب الافريقية. وتغطي مساعدات الصين للدول الافريقية العديد من المجالات وخلال الاعوام الخمسين الماضية قامت الصين من اجل مساعدة افريقيا في تنمية اقتصادها باستكمال (900) من مشروعات البنية الاساسية ومشروعات للتنمية الاجتماعية وارسال الاف العاملين الطبيين لمعالجة مرضى افريقيا وتدريب الاف المهنيين والفنيين والغاء الديون المستحقة على الدول الافريقية الاكثر فقراً والاقل تقدماً. وبناء شراكة استراتيجية صينية افريقية تتميز بالمساواة السياسية والثقة المتبادلة والتعاون الاقتصادي المفيد للطرفين ، فضلاً عن التبادلات الثقافية. وقال رئيس مجلس الدولة الصيني ون جيا باو: "ان افريقيا تضم 53 دولة واكثر من 800 مليون نسمة. والصين تعلق اهمية كبيرة على العلاقات الاقتصادية والتجارية المتزايدة مع الدول الافريقية. ففي عام 2008 كان اجمالي حجم التجارة بين الصين وافريقيا 39,8 مليار دولار فقط وبلغ الفائض التجاري لافريقيا 2.4 مليار دولار. وعليه نرى ان هنالك امكانات هائلة لتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين وافريقيا. وهي لاجل ذلك ستتبع الاولويات الثلاثة الاتية في توجهها لتنمية علاقات سياسية واقتصادية وتجارية مع افريقيا وهي:

اولاً: توسيع الواردات في افريقيا إذ ستتخذ الصين خطوات قوية لخلق ظروف لافريقيا لترويج منتجاتها في الصين.

ثانياً: دمج المساعدات الفنية بالمساعدات الاقتصادية والتعاون. وستركز الصين على تعزيز قدرة افريقيا في التنمية الذاتية.

ثالثاً: مساعدة افريقيا في تدريب فنيين ومتخصصين في الادارة.

واثناء تنمية العلاقات مع افريقيا تلتزم الحكومة الصينية بمبدأ الاحترام المتبادل والمساواة والمنفعة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للاخرين. وتدعم الصين نمو الديمقراطية وحكم القانون في افريقيا. ولكننا لانفرض ابداً ارادتنا على الاخرين. فمن البديهي ان كل شعوب لها الحق في تنظيم شؤونها الخاصة على نحو ينسجم مع اهدافها ومصالحها الخاصة، والمجتمع الدولي ينبغي ان يحترم الاختيار المستقل للدول الافريقية فيما يتعلق بادارة وتنمية شؤونها الخاصة"[[458]](#footnote-459).

كما قدم رئيس مجلس الدولة الصيني مجموعة مقترحات لتعزيز العلاقات الصينية الافريقية للمضي بهذه العلاقة قدماً الى الامام ولاستمرارها مستقبلاً منها:

1. تعزيز تنمية الصداقة التقليدية بين الصين وافريقيا عبر الدعم المتبادل واستعداد الصين لمواصلة الاتصالات والزيارات الرفيعة المستوى واعطاء دفعة للعلاقات الودية الصينية الافريقية من جانب ولالية منتدى التعاون الصيني الافريقي من خلال لقاءات وحوارات على مستوى قادة الدول.
2. مساندة الصين للاتحاد الافريقي ولتطبيق النيباد ودعم عمليات التكامل والتعاون الاقليمي وشبه الاقليمي.
3. دعم الصين للقارة الافريقية في الساحات الدولية وحث المجتمع الدولي والامم المتحدة على اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لدعم دول القارة والمنظمات الاقليمية في جهودها لتسوية الصراعات.
4. المشاركة الصينية في عمليات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة في افريقيا وتقديم المساعدات لجهود حفظ السلام التي تقوم بها المنظمات الافريقية الاقليمية.
5. تأييد الصين لموقف افريقيا حول التعددية في المجتمع الدولي والعمل مع المجتمع الدولي من اجل الحفاظ على عالم متعدد حضارياً ينتهج انماط تنموية مختلفة.
6. وقوف الصين من خلال موقعها كعضو دائم في مجلس الامن الى جانب الدول النامية بوجه عام، وفي افريقيا على وجه الخصوص لتدعيم مطالبها المشروعة ومقترحاتها المعقولة.
7. فتح صفحة جديدة في العلاقات الودية الصينية الافريقية وتعزيز التعاون المشترك من خلال اعتزام حكومة الصين زيادة المساعدات المقدمة لافريقيا في اطار منتدى التعاون الصيني الافريقي وفتح الاسواق الصينية امام المنتجات الافريقية وزيادة تدفقات رؤوس الاموال الصينية في صندوق تنمية الموارد البشرية الافريقي بنسبة 33%، فضلاً عن منح الصين 8 دول افريقية اضافية وضع الجهة السياحية المعتمدة للسياح الصينيين بهدف زيادة التعاون السياحي مع افريقيا واقامة مهرجان شباب الصين وافريقيا الى جانب القيام بانشطة وتبادلات ثقافية كبرى تركز على افريقيا خلال الاعوام القادمة[[459]](#footnote-460).

وجاءت هذه المقترحات كاطار عام للتوجه الصيني الجديد تجاه افريقيا . وحدثت هذه التحولات في توجهات السياسة الخارجية الصينية تجاه القارة الافريقية بما يتلائم مع التغيير الاشمل الذي يحدث في ميدان العلاقات الدولية وترتيب اولويات اهداف السياسة الخارجية بوجه عام. وما يهم افريقيا في هذه السياسة الصينية هو خروج دول القارة الافريقية بقدر من المكاسب التي تتيح لها شق طريقها نحو تحقيق اهدافها التنموية والاستفادة من ايجابيات العولمة والابتعاد في ذات الوقت عن التعرض للتهميش. وشهد هذا التوجه الصيني تجاه افريقيا نجاحا ملموسا في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية وحتى الصحية مما يؤكد استمرار هذه السياسة الصينية في المستقبل مع افريقيا وتطورها على مختلف الاصعدة.

**Political Issues**

* The political issues is a political scientific journal, published quarterly by the College of political Science, Al-Nahreen University. All right reserved number part of this publication may be reproduced without a permission of the editor in chief.
* The submitted must be included and the information required therein is, title of work, (for a book) place of publication, publisher, year and page (s), reference; (for an article) authors name, title of the article, Journal title, issue volume and number, year and page (s) reference.
* Correspondence and annual Subscription: College of political Science, Al-Nahreen University Baghdad-Iraq.
1. **(\*) عميد كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين.** [↑](#footnote-ref-2)
2. **عن أصل هذه الحالة عالمياً، أنظر محمود خليل، العولمة والسيادة ، إعادة صياغة وظائف الدولة، كراسات ستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 136، فبراير، 2004.** [↑](#footnote-ref-3)
3. **وهي ذات الحالة التي آلت لها الولايات المتحدة بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي كما تبدى للبعض ذلك عندما بشروا بإنهيار الولايات المتحدة لا بتربعها على العرش الدولي، للمزيد أنظر هاري فيجي وجير الدسوانسون، الإفلاس ، الإنهيار القادم لأمريكا، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان، 1995، ص82.** [↑](#footnote-ref-4)
4. **عن هذا الأمر واتصاله بالشرق الأوسط، انظر سيار الجميل، العولمة والمجال الحيوي للشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث، بيروت، 1997، ص32 وما بعدها.** [↑](#footnote-ref-5)
5. **للمزيد عن ذلك، أنظر برهان غليون، أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2004، ص21 وما بعدها.** [↑](#footnote-ref-6)
6. **بوب وددورد، القيادة ، أسرار ما قبل وما بعد أزمة الخليج، ترجمة عمار جولاف ومحمود العايد، الشركة الأهلية للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 19891، ص115.** [↑](#footnote-ref-7)
7. **نقلاً عن، حسن عبد الله جوهر، تفسير ظواهر التعاون الدولي في عالم الصراع من منظور المدرسة الواقعية، مجلة السياسة الدولية، العدد 124، أبريل 1996، ص63 وما بعدها.** [↑](#footnote-ref-8)
8. **ستيفن غروبارود، حرب السيد البوش، مغامرات في سياسات الوهم، ترجمة محمود برهوم ونقولا ناصر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1993، ص24.** [↑](#footnote-ref-9)
9. **عودة بطرس عودة، الاستسلام في الواقع العربي، وكالة التوزيع الأردنية، عمان، 1996، ص128.** [↑](#footnote-ref-10)
10. **منعم العمار، كيف نفهم العراق، دراسة نقدية، نشرة قسم الاستراتيجية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 2، 2005، ص4.** [↑](#footnote-ref-11)
11. **ستيفن غروبارد، حرب السيد بوش... ، مصدر سبق ذكره، ص18.** [↑](#footnote-ref-12)
12. **كنموذج للأدبيات المشاركة في هذا الإثم، أنظر صلاح المختار، ماهي الرؤية الأمريكية لمستقبل العالم، مجلة شؤون سياسية، العدد 1، 1994، ص111.** [↑](#footnote-ref-13)
13. **هارولد براون، المسألة الشرقية، ترجمة عبد الهادي جياد، دار الشؤون الثقافية ، بغداد، 1998، ص23 وما بعدها.** [↑](#footnote-ref-14)
14. **محمد نعمة الحسن، الاستراتيجية العسكرية وأثرها في صياغة الأمن الوطني، رسالة ماجستير ، كلية الدفاع الوطني، جامعة الدفاع الوطني، بغداد، 2009، ص138.** [↑](#footnote-ref-15)
15. **نقلاً عن منعم العمار، العراق ومنظومة الأمن الخليجي، دراسات عراقية، العدد 24، نيسان، 2006، ص68.** [↑](#footnote-ref-16)
16. **وتعد هذه الحالة من أهم عوائق الانتقال نحو الديمقراطية، للمزيد أنظر عبد الإله بلقزيز، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، العوائق والممكنات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص381 وما بعدها.**  [↑](#footnote-ref-17)
17. **نقلاً عن :F. Gerard, powers, Ethics policy and preventive war. www. Mondiploor. Com.** [↑](#footnote-ref-18)
18. **صلاح كمال الدين القرداغي، الأمن الوطني العراقي، دراسة في التهديدات، رسالة ماجستير، كلية الدفاع الوطني، جامعة الدفاع الوطني، بغداد، 2006، ص36.** [↑](#footnote-ref-19)
19. **منعم العمار، توازنات الضعف العربية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 1999، ص15.**  [↑](#footnote-ref-20)
20. **محي الدين صبحي، عرب اليوم وصناعة الأوهام القومية، رياض الريس للكتاب والنشر، بيروت، 2001، ص18 وما بعدها.** [↑](#footnote-ref-21)
21. **محمد نعمة الحسن، مصدر سبق ذكره، ص142.** [↑](#footnote-ref-22)
22. **تيم نبلوك، العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط، العراق – ليبيا – السودان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص39 وما بعدها.** [↑](#footnote-ref-23)
23. **منعم العمار، توازنات الضعف العربية، مصدر سبق ذكره، ص43.** [↑](#footnote-ref-24)
24. **الكسي دوتو كفيل، عن الديمقراطية في أمريكا ، ترجمة بسام حجار، الجزء الثاني، معهد الدراسات الاستراتيجية ، الطبعة 1، 2007، بغداد، ص267 وما بعدها.** [↑](#footnote-ref-25)
25. **وهذا الأمر يراه البعض واضحاً عندما يفتقد أصحاب السلطة (المعارضين سابقاً) منهجاً واضحاً لإدارتها، أنظر عزيز قادر الصالحي، قطار المعارضة العراقية من بيروت 1991 إلى بغداد 2003 ، دار الحكمة، لندن ، 2009، ص334 وما بعدها.** [↑](#footnote-ref-26)
26. **منعم العمار، العراق واستحقاقات المصير المقبل، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، بغداد، 2004، ص28.** [↑](#footnote-ref-27)
27. **حاتم جبر خلف، النظام السياسي العراقي بعد 2003 ومستقبله، رسالة ماجستير، كلية الدفاع الوطني، جامعة الدفاع الوطني، بغداد، 2007، ص38.** [↑](#footnote-ref-28)
28. **عن تلك الموجات أنظر مجموعة أقرأ فقط لحقوق الإنسان، ما هي الديمقراطية ، الطبعة 1، (د.ت)، ص35.** [↑](#footnote-ref-29)
29. **نقلاً عن براتراندرسل، حكمة الغرب، الجزء الثاني، الفلسفة الحديثة والمعاصرة، ترجمة فؤاد زكريا، سلسلة عالم المعرفة، (73)، الكويت، 1983، ص25.** [↑](#footnote-ref-30)
30. **منعم العمار، العراق واستحقاقات المصير المقبل، مصدر سبق ذكره، ص32.** [↑](#footnote-ref-31)
31. **عن هذه المقاربة ، أنظر نجاح محمد ، التاريخ والاستراتيجيا والعقل النهضوي العربي، مجلة الفكر السياسي المعاصر، دمشق، العدد 16، 2002، ص28.** [↑](#footnote-ref-32)
32. **منعم العمار، العراق واستحقاقات المصير المقبل، مصدر سبق ذكره، ص15.** [↑](#footnote-ref-33)
33. **عن هذه المبادلة عامة ، أنظر:**

**F.fukuyama, Trust.The social virtue and the creation of prosperity,N.y.Free press,1995, pp.101-103.** [↑](#footnote-ref-34)
34. **نقلاً عن عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص325.** [↑](#footnote-ref-35)
35. **عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص271.** [↑](#footnote-ref-36)
36. **عن ذلك في التجربة الامريكية ، راجع الكسي دوتوكفيل، مصدر سبق ذكره، ص311 وما بعدها.** [↑](#footnote-ref-37)
37. **منعم العمار، العراق واستحقاقات المصير المقبل، مصدر سبق ذكره، ص18.** [↑](#footnote-ref-38)
38. **د. باسمة الساعدي، التخطيط الاستراتيجي وصناعة الهدف، رسالة ماجستير، كلية الدفاع الوطني، جامعة الدفاع الوطني، بغداد، 2008، ص28.** [↑](#footnote-ref-39)
39. **حاتم جبر خلف، مصدر سبق ذكره، ص48.** [↑](#footnote-ref-40)
40. **عن مدلولات هذه التسمية، أنظر مارغريت غيد، الصراعات والحروب السياسية في العالم الثالث، صحيفة الحياة اللندنية، 12/4/1996، ص8.** [↑](#footnote-ref-41)
41. **منعم العمار ، صورة العراق المسلم، دار المستقبل للدراسات والبحوث، بغداد، 2006، ص27.** [↑](#footnote-ref-42)
42. **أحمد الديين وآخرون، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص81 وما بعدها.** [↑](#footnote-ref-43)
43. **منعم العمار ، كيف نفهم العراق، مصدر سبق ذكره، ص9.** [↑](#footnote-ref-44)
44. **محمد جابر الأنصاري، الديمقراطية ومعوقات التكوين السياسي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 203، 1996، ص6 وما بعدها.** [↑](#footnote-ref-45)
45. **جورج غاوس، الديمقراطية هل بمقدورها لجم الإرهاب، شؤون خارجية ، العدد 4، 2005، ترجمة صحيفة الصباح، 10/10/2005، ص18.** [↑](#footnote-ref-46)
46. **المصدر السابق.** [↑](#footnote-ref-47)
47. **هنري كيسنجر، تأملات من صورة عراق المستقبل، على شبكة الانترنت:www. Iraq gats, article, 314, top.** [↑](#footnote-ref-48)
48. **منعم العمار، الاستراتيجية والديمقراطية وتناوب قوى الجذب بينهما، قضايا سياسية، العدد 16، 2009، ص11 وما بعدها.** [↑](#footnote-ref-49)
49. **غاري شميت، الأداء السياسي في العراق، صحيفة واشنطن بوست، أيلول، 2005، ترجمة صحيفة الصباح، 5/10/2005، ص18.** [↑](#footnote-ref-50)
50. **منعم العمار ، المشروع الديمقراطي في العراق وحواضنه الإقليمية والدولية، مجلة جدل، العدد 2، 2006، ص14.** [↑](#footnote-ref-51)
51. **فاروق عبد الوهاب العجاج، المعارضة السلمية وحكومة الظل في النظام الديمقراطي العراقي الجديد، الإقليمية والأغلبية ، صحيفة الصباح ملحق ديمقراطية ومجتمع مدني في 27/9/2005، ص26.** [↑](#footnote-ref-52)
52. **حسن حافظ، تسريع وتائر التحولات الجديدة في مرحلة ما بعد إقرار الدستور ، صحيفة الصباح، ملحق آفاق ستراتيجية، 12/11/2005، ص7.** [↑](#footnote-ref-53)
53. **فاروق عبد الوهاب الحجاج، مصدر سبق ذكره.** [↑](#footnote-ref-54)
54. **عن هذه الرؤية، أنظر هنري كيسنجر، تأملات في صورة عراق المستقبل، من الانترنيت:**

[**www.Iraq**](http://www.Iraq) **gate, net/article/publish article, 314. shtmt top.** [↑](#footnote-ref-55)
55. **عبد الوهاب حميد رشيد، مصدر سبق ذكره، ص325.** [↑](#footnote-ref-56)
56. **أوس الشرقي، خطباء شيعة ينددون بالدستور من الانترنت:www. Islam on line. Net. 2004.** [↑](#footnote-ref-57)
57. **منعم العمار، مستقبل العملية السياسية في ظل الدستور الدائم، صحيفة بغداد في 20/6/2006، ص3.** [↑](#footnote-ref-58)
58. **منعم العمار، العراق واستحقاقات المصير المقبل، دار المستقبل للدراسات والبحوث، بغداد، 2004، ص132.** [↑](#footnote-ref-59)
59. **عن هذا الوصف أنظر:**

**P.X. Eisinger, the conditions of protest Behavioran American cities, American political scince Review, No. 67, 1973, pp. 11-28.** [↑](#footnote-ref-60)
60. **حاتم جبر خلف، مصدر سبق ذكره، ص77.** [↑](#footnote-ref-61)
61. **رجائي فايد ، المأزق العراقي، مشكلات بناء الدولة في مجتمع تعددي، كراسات ستراتيجية، العدد 137، 2004، القاهرةى، ص8 وما بعدها.** [↑](#footnote-ref-62)
62. **عن أساسيات ذلك القصور، أنظر فالح عبد الجبار ، الدولة ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، مركز أبن خلدون، القاهرة، 1995، ص6-7.** [↑](#footnote-ref-63)
63. **منعم العمار، الوحدة الوطنية وشخصنة التغيير ، صحيفة بغداد، بتاريخ 16/8/2006، ص8.** [↑](#footnote-ref-64)
64. **عبد الرزاق حسين النداوي، آفاق التغيير السياسي في العراق، صحيفة الصباح، بتاريخ 24/12/2005، ص4.** [↑](#footnote-ref-65)
65. **حاتم جبر خلف، مصدر سبق ذكره، ص72 وما بعدها.** [↑](#footnote-ref-66)
66. **فاروق عبد الوهاب حجاج، مصدر سبق ذكره، ص26.** [↑](#footnote-ref-67)
67. **منعم العمار، صراع التدابير، دراسة في معادلات الوجود للذات العراقية، صحيفة بغداد، بتاريخ 3/4/2006، ص3.** [↑](#footnote-ref-68)
68. **نقلاً عن أخبار BBC بتاريخ 7/12/2006.** [↑](#footnote-ref-69)
69. **نقلاً عن علي حسين حميد، القوى الإقليمية والقوى الكبرى، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2007، ص365.** [↑](#footnote-ref-70)
70. **منعم العمار، المشروع الديمقراطي...، مصدر سبق ذكره، ص84.** [↑](#footnote-ref-71)
71. **(\*)كلية العلوم السياسية-جامعة النهرين.** [↑](#footnote-ref-72)
72. **لمزيد من التفاصيل انظر د. هالة ابو الفتوح احمد، فلسفة الاخلاق والسياسة: المدينة الفاضلة عند كونفوشيوس، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، سنة 2000، ص135، انظر ايضاً: د. صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي: أسسه وابعاده، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1986، ص241.** [↑](#footnote-ref-73)
73. **صاموئيل هانتغتون، صدام الحضارات: اعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، دار الكتب المصرية، ص93-94.** [↑](#footnote-ref-74)
74. **تيسا موريس، المنظمات غير الحكومية.. ما لها وما عليها، ترجمة خالد الفيشاوي ، شبكة المعلومات الدولية، الانترنيت:**

**http://www.kefaya.org/translations/03tissa.morris.htm.** [↑](#footnote-ref-75)
75. **محمد السماك، التوافقية أو ما بعد الديمقراطية، شبكة المعلومات الدولية الانترنيت:**

**http://www.beirutletter.com/highlight/high68-html.** [↑](#footnote-ref-76)
76. **لمزيد من التفاصيل انظر:**

**Gunther Schulze and Heinrich Ursprung, Globalization of the Econom and nation state, World Economy, Vol. 22. No. 3, 1999, p.296-298.** [↑](#footnote-ref-77)
77. **الدساتير العربية: دراسة مقارنة بمعايير الحقوق الدستورية الدولية، المعهد الدولي لحقوق الانسان، كلية الحقوق بجامعة دي بول، الطبعة الاولى، 2005، ص829 لمزيد من التفاصيل بشأن التنمية السياسية انظر: د. نداء مطشر صادق ، مصطفى عبد الحميد دلاف، التنمية السياسية ودور الامن الشعبي المحلي في تحقيقها، مجلة دراسات، المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الاخضر، الجماهيرية الليبية، السنة الثالثة، العدد الحادي عشر، شتاء، 2002، ص50.** [↑](#footnote-ref-78)
78. **محمد فهيم يوسف، حقوق الانسان في ضوء التجليات السياسية للعولمة، في حقوق الانسان الرؤى العالمية الاسلامية والعربية، مجموعة باحثين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نيسان 2005، ص61-65.** [↑](#footnote-ref-79)
79. **د. حسام محي الدين الالوسي، التطور والنسبية في الاخلاق، دار الطليعة، بيروت، 1989، ص35.** [↑](#footnote-ref-80)
80. **لمزيد من التفاصيل للنظرة الميكافيلية انظر: أ. تيتارنكو، الاخلاق والسياسة، ترجمة شوقي جلال، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1975، ص38-43.** [↑](#footnote-ref-81)
81. **د. ابراهيم ابو خزام، نهاية العصر الوستفالي: المضامين الجديدة للشرعية الدولية، في "مستقبل المنطقة العربية والمتغيرات الدولية، جامعة ناصر الاممية، المائدة المستديرة للاساتذة العرب داخل الوطن العربي وخاجره الدورة الثالثة عشر، المحور السياسي، الجزء الاول، للعام 1371، من وفاة الرسول 2003، افرنجي، ص152-153.**

**لمزيد من التفاصيل بشأن لجنة حقوق الانسان في الأمم المتحدة انظر: الامم المتحدة، حقوق الانسان، شبكة المعلومات الدولية الانترنيت**

**http://ar.wikpedia.org/wiki** [↑](#footnote-ref-82)
82. **د. محمد يعقوب عبد الرحمن، التدخل الانساني في العلاقات الدولية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، الطبعة الاولى، 2004، ص 27-39.** [↑](#footnote-ref-83)
83. **د. خليل اسماعيل الحديثي، الوسيط في التنظيم الدولي، جامعة بغداد، 1991، ص137-انظر ايضاً "عبير بسيوني، الولايات المتحدة الامريكية والتدخل لحماية حقوق الانسان والديمقراطية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد127، 1997، ص 116-117.** [↑](#footnote-ref-84)
84. **د. ابراهيم ابو خزام، مصدر سابق، ص153-154.** [↑](#footnote-ref-85)
85. **محمد فهيم يوسف، حقوق الانسان في ضوء التجليات السياسية للعولمة: عولمة حقوق الانسان ام عولمة الفهم الغربي لحقوق الانسان، في كتاب حقوق الانسان العربي، مجموعة باحثين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1999، ص 226-227.** [↑](#footnote-ref-86)
86. **هاردي بوالسون، ماهي حقوق الانسان، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص10-11.** [↑](#footnote-ref-87)
87. **لمزيد من التفاصيل حول قضايا المدنية والحداثة انظر: حق التطلع لدولة مدنية حديثة، شبكة المعلومات الدولية الانترنيت:**

**http://www.new.Sudan.nbt/modules.php** [↑](#footnote-ref-88)
88. **لمزيد من التفاصيل حول حالة العراق انظر: د.هانز بليكس، نزع سلاح العراق، الغزو بدلاً من التفتيش، ترجمة داليا حمدان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، كذلك انظر: د. هانز كريستوف، فون سبونيك، تشريح العراق، عقوبات التدمير الشامل التي سبقت الغزو، ترجمة: حسن حسن، أ. عمر الايوبي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.** [↑](#footnote-ref-89)
89. **لمزيد من التفاصيل حول هيكلية الامم المتحدة انظر: شبكة المعلومات الدولية الانترنيت:**

**http://www.Un.org/arabic/mainbodies.html** [↑](#footnote-ref-90)
90. **هوارد لافرانشي، الامم المتحدة تصوت لصالح المجلس المعدل لحقوق الانسان، المركز الدولي لدراسات امريكا والغرب، انظر شبكة المعلومات الدولية الانترنيت:http://www.icaws.org.site.modules.php.**

**لمزيد من التفاصيل انظر ايضاً: نظام الامم المتحدة المتعلق بحقوق الانسان: اصلاح لجنة حقوق الانسان، شبكة المعلومات الدولية الانترنيتhttp://www.mawared.org.arabic** [↑](#footnote-ref-91)
91. **محمد فائق، حقوق الانسان بين الخصوصية والعالمية، في كتاب حقوق الانسان الرؤى العالمية والاسلامية والعربية، مجموعة باحثين، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص68-69.** [↑](#footnote-ref-92)
92. **لمزيد من التفاصيل حول حوار الحضارات انظر: جمل مطر، حوار الحضارات.. السياسي اولاً، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (325)، اذار 2006، ص56-64.** [↑](#footnote-ref-93)
93. **لمزيد من التفاصيل حول الاختراق الثقافي لظاهرة العولمة انظر: باقر النجار، العولمة ومستقبل الاسرة في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 308، تشرين الاول 2004، ص129 وما بعدها.** [↑](#footnote-ref-94)
94. **شبلي الملاط، مساهمة في الجدال حول وثيقة المثقفين الامريكيين: الحاجة الى تحول جذري في طريقة التفكير، انظر شبكة المعلومات الدولية الانترنيتhttp://www.akhbar.khayma.com/modules.php.** [↑](#footnote-ref-95)
95. **برهان غليون، الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي: مشاكل الانتقال وصعوبات المشاركة، في كتاب حقوق الانسان العربي، مجموعة باحثين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص11-12.** [↑](#footnote-ref-96)
96. **معتز بالله عبد الفتاح، الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 326، نيسان 2006، ص18-19.** [↑](#footnote-ref-97)
97. **محمد السماك، "التوافقية، او ما بعد الديمقراطية، مصدر سابق.** [↑](#footnote-ref-98)
98. **(\*)أستاذ الاقتصاد السياسي – جامعة النهرين ومدير مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية.** [↑](#footnote-ref-99)
99. **(\*\*)مدرس - كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة المثنى.** [↑](#footnote-ref-100)
100. **عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية: من الكلاسيكية الى النقودية، مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الستراتيجية، 2007.** [↑](#footnote-ref-101)
101. **نعومي كلاين، بغداد:السنة صفر، نهب العراق سعيا إلى يوتوبيا المحافظين الجدد، المستقبل العربي، العدد(10)، 2004.** [↑](#footnote-ref-102)
102. **نعوم تشومسكي، طموحات امبريالية، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، 2006، ص 52.** [↑](#footnote-ref-103)
103. **المصدر السابق نفسه، المكان نفسه.** [↑](#footnote-ref-104)
104. **مقابلة قناةCNN عشية دخول القوات الأمريكية وشيوع النهب والسلب.** [↑](#footnote-ref-105)
105. **اوليفر كوكس، الرأسمالية نظاما، ترجمة إبراهيم كبة، مطبعة العاني، بغداد، 1973، ص353.** [↑](#footnote-ref-106)
106. **فؤاد العثا، عالم بخمس رؤوس، دار الجمهورية، دمشق، 1994، ص 58.** [↑](#footnote-ref-107)
107. **شوقي جلال، العقل الأمريكي يفكر: من الحرية الى مسخ الكائنات، مكتبة مدبولي،القاهرة، ص227.** [↑](#footnote-ref-108)
108. **عصام الجلبي : قراءة في صناعة النفط في العراق والسياسة النفطية، (ندوة) مستقبل العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، 25-28 تموز 2005، أصل الورقة.** [↑](#footnote-ref-109)
109. **للمزيد حول الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي ينظر: فكرت نامق العاني، إستراتيجية الولايات المتحدة في الخليج العربي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، 1994.** [↑](#footnote-ref-110)
110. **عبد الغني عماد، ثقافة العنف في سوسيولوجي السياسة الإسرائيلية – بيروت – دار الطليعة،2001، ص58.** [↑](#footnote-ref-111)
111. **خبر تناقلته جميع الصحف الصادرة والقنوات المحلية العراقية** [↑](#footnote-ref-112)
112. **John Chaman, The real reason went to war, Guarrdian-feb-2004** [↑](#footnote-ref-113)
113. **منعم العمار، صناعة العدو في السياسية الأمريكية: دراسة في عملياتية الإرهاب، مجلة أبحاث عراقية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات،العدد (1) السنة الأولى، 200.ص 30.** [↑](#footnote-ref-114)
114. **جوزيف ستيجليتزو، حرب الثلاث تريليونات.** [↑](#footnote-ref-115)
115. **SPIRI, Year Book,2008.www.sipri.org.** [↑](#footnote-ref-116)
116. **(\*) العملة الصينية.** [↑](#footnote-ref-117)
117. **(\*)وحدة البحوث والدراسات-كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد** [↑](#footnote-ref-118)
118. **منعم صاحي العمَّار،إيران وقابلية التكوَّن من جديد، بغداد، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية ، سلسلة دراسات إستراتيجية ، العدد 17 ، 2001، ص ص(24-25) .** [↑](#footnote-ref-119)
119. **P(22-25). Iran-Iraq Relations After Saddam, The Washington Quarterly, Autumn 2003** [↑](#footnote-ref-120)
120. **أنس مصطفى كامل، الدراما الآسيوية .. والأبعاد الاقتصادية للثورة الإيرانية ، بيروت، دار الحقائق ،الطبعة الأولى، 1981 ، ص(18) .** [↑](#footnote-ref-121)
121. **نغم نذير شكر ،التوجهات الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية، بغداد، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ،مجلة دراسات دولية ، ،2004، العدد 65، ص (4).** [↑](#footnote-ref-122)
122. **ايزدي بيزن ،مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية ، ترجمة سعيد الصباغ ،القاهرة، الدار الثقافية للنشر، 2000، ص(104) .** [↑](#footnote-ref-123)
123. **أبو القاسم قاسم زاده دولة خانمي ، مستقبل العلاقات الإيرانية- العربية ،بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، مجلة المستقبل العربي ،العدد 257 ، تموز 2000 ، ص(183) .** [↑](#footnote-ref-124)
124. **نيفين عبد المنعم مسعد ،صنع القرار في إيران. والعلاقات العربية–الإيرانية،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2001، ص ص(211-212)** [↑](#footnote-ref-125)
125. **.للمزيد ينظر شبكة المعلومات الدولية :-WWW.Al-Moqatel.Html** [↑](#footnote-ref-126)
126. **محمد السعيد إدريس،النظام الإقليمي للخليج العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،2000، ص (468) .** [↑](#footnote-ref-127)
127. (\*)**وأهمهم المرجع الديني محمد باقر الصدر .** [↑](#footnote-ref-128)
128. سمير الخليل ، جمهورية الخوف ، ترجمة أحمد رائف ،القاهرة ، الزهراء للأعلام العربي ، 1993 ، الطبعة الثالثة ، ص(389) . [↑](#footnote-ref-129)
129. **خالد يحيى العربي ، مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقانون الدولي، بغداد، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الحرية للطباعة ، سلسة دراسات 211، الطبعة الأولى ، 1980،ص (21-22) .للمزيد ينظر مازن إسماعيل الرمضاني،الدولتان العظميتان والحرب العراقية الإيرانية، بغداد ، الجمعية العراقية للعلوم السياسية ،الدار الوطنية للطباعة ، 1987،ص ص(97-103) .** [↑](#footnote-ref-130)
130. **شفيق عبد الرزاق السامرائي،الحرب العراقية –الإيرانية ... والموقف العربي، بغداد ،الجمعية العراقية للعلوم السياسية ،الدار الوطنية للطباعة ،1987،ص(125).** [↑](#footnote-ref-131)
131. **زهير الجزائري،المستبد : صناعة قائد... صناعة شعب ، بغداد –بيروت ، معهد الدراسات الإستراتيجية، 2006 ، ص(128)،للمزيد ينظر أيضاً وليم بولك ، لكي نفهم العراق، تقديم عبد الحي زلوم ، بيروت ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،2006 ،ص (168).** [↑](#footnote-ref-132)
132. **زهير الجزائري ، المستبد ..مصدر سبق ذكره ، ص ( 185).للمزيد ينظر محمد حسنين هيكل ،حرب الخليج :أوهام القوة والنصر ،القاهرة ،مركز الأهرام للترجمة والنشر ،1992 ، ص ص(142-143)، وكذلك زيد التغلبي ، التوازن الإيراني- الأمريكي في منطقه الخليج والشرق الأوسط ،شبكة المعلومات الدولية ، شبكة البصرة ، http://www.albasrah.net/ar\_articles\_2008/0808/zayd\_150808.htm.** [↑](#footnote-ref-133)
133. **أنعام عبد الرضا سلطان ، المتغير الأمريكي في السياسة الخارجية الإيرانية ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، رسالة ماجستير غير منشورة، 2001،ص( 60) .** [↑](#footnote-ref-134)
134. **عبد الرزاق الفارس ، السلاح والخبز :الإنفاق العسكري في الوطن العربي (1970-1990) ، دراسة في الاقتصاد السياسي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،1995، ص ص(150-151) .** [↑](#footnote-ref-135)
135. **حامد عبد الله ربيع، العراق .. ولعبة الأمم .. حول تطور الوظيفة الدولية للعراق خلال الأعوام القادمة ، بغداد،الجمعية العراقية للعلوم السياسية، الدار الوطنية للطباعة، 1987، الطبعة الأولى ، ص ص(17-18 ) .** [↑](#footnote-ref-136)
136. **أنعام عبد الرضا سلطان ، المتغير الأمريكي في السياسة الخارجية الإيرانية...مصدر سبق ذكره ، ص (65) .** [↑](#footnote-ref-137)
137. **جورج قرم، انفجار المشرق العربي... من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق (1956-2006)، ترجمة محمد على مقلد، بيروت، مؤسسة الفارابي2006 ، ص(543) .** [↑](#footnote-ref-138)
138. **دجلة وحيد، مستقبل العراق والشرق الأوسط في اجتماع الذئاب والثعالب، شبكة المعلومات الدولية ، شبكة البصرة:-**

**http://www.albasrah.net/ar\_articles\_2008/0808/zayd\_150808.htm** [↑](#footnote-ref-139)
139. **وليم بوليك،لكي نفهم العراق...مصدر سبق ذكره ، ص (183) وللمزيد ينظر أيضاً علي حسين باكير، المساومات الإيرانية - الأميركية... "إيران غيت" ثانية أم حرب خليج رابعة ...فتح قنوات حوار مع إدارة جورج بوش عبر "دبلوماسية الأبواب الخلفية"،شبكة المعلومات الدولية، شبكة البصرة:** [**http://www.albasrah.net/ar\_articles\_2007/0307/baker\_100307.htm**](http://www.albasrah.net/ar_articles_2007/0307/baker_100307.htm)**.** [↑](#footnote-ref-140)
140. **ايزدي بيزن ،مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية... مصدر سبق ذكره، ص(104) .** [↑](#footnote-ref-141)
141. **أيمانويل والرشتاين ،شبكة المعلومات الدولية:** [**http://www.mokarabat.com/m666.htm**](http://www.mokarabat.com/m666.htm) [↑](#footnote-ref-142)
142. **شبكة المعلومات الدولية ،شبكة الإعلام العراقي:-http://www.Iraqmidya.net** [↑](#footnote-ref-143)
143. **P(22-25) .. Iran-Iraq Relations after Saddam…** [↑](#footnote-ref-144)
144. **قناة الجزيرة ،المشهد العراقي ،10/7/ 2005، وكذلك ينظر دور إيران في استقرار العراق ،في قناة الجزيرة أيضاً ، برنامج ما وراء الخبر12/9/2006.** [↑](#footnote-ref-145)
145. ###  *محمد عز العرب ،انتخاب أحمدي نجاد والقضايا العالقة في العلاقات العربية –الإيرانية ، مختارات إيرانية العدد 61 ـ أغسطس 2005، شبكة المعلومات الدولية http://www.fnoor.com/fn2058.htm.*

 [↑](#footnote-ref-146)
146. **فحلف الأطلسي يرتبط به حلف جنوب شرقي آسيا، وكل ٌمنهما تنبع منهُ وتكملهُ مجموعة من الاتفاقيات ذات الطبيعة المتماثلة، كاتفاق ريو حول أمريكا الجنوبية ، ثم اتفاقيتي كوريا الجنوبية واليابان واتفاقية الانزوس في المحيط الهادي للمزيد يُنظر حامد ربيع ، الحوار العربي – الأوربي ، إستراتيجية التعامل مع القوى الكبرى ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1980 ، ص(57) .** [↑](#footnote-ref-147)
147. **عزيز جبر شيال ، تأثير القدرة الإيرانية على الترتيبات الأمنية الإقليمية ، الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية ،المجلة السياسية والدولية ، العدد الخامس، خريف 2006 ، ص ( 85) .** [↑](#footnote-ref-148)
148. **خالد يحيى العربي ، مشكلة شط العرب ... مصدر سبق ذكره ، ص(43).** [↑](#footnote-ref-149)
149. **حامد ربيع ، العراق ولعبة الأمم ... مصدر سبق ذكره ، ص (31) .** [↑](#footnote-ref-150)
150. **مصطفى اللباد ،علاقات بين الجمهورية الإسلامية" والشيطان الأكبر ... غزل بلا أمل بين إصلاحيي إيران وديمقراطيي أميركا، القاهرة، صحيفة الحياة   23/12/2004 .للمزيد ينظر أشرف العيسوى ، العراق الجديد في الرؤية الخليجية ،القاهرة، مجلة السياسة الدولية ،العدد 162 ، 2005 اكتوبر ، شبكة المعلومات الدولية ، www.Alsiyassa Al Dawlia .com .** [↑](#footnote-ref-151)
151. **ذلك إن مخاضات الشارع الإيراني الداخلي بين إصلاح ومحافظة هي ثنائية مُخيفة فيما لو أدّت إلى التقابل في الرؤيا والمشروع الإسلامي . لاسيما أن كل الحشود العسكرية حول إيران وكل الصراعات الخارجية التي تعيشها إيران وتتفاعل معها لا تؤثر شيئا مُقابل ما يُمكن أن تؤثره ثنائية الصراع السياسي الداخلي في إيران للمزيد يُنظر فرح موسى العرب، و إيران وصراع النهايات، لبنان ، بيروت ، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، 2004،الطبعة الأولى ، ص (32) .** [↑](#footnote-ref-152)
152. **ففي مواجهة الحركات القومية الانفصالية لم يكن الجيش النظامي هو المسيطر آو الرادع لها بل تلك المجاميع الثورية التي تحركهم الأيديولوجية ( الباسداران ولجان الإمام )للمزيديُنظر ديفيد مكدول، تاريخ الأكراد الحديث،ترجمة: : راج آل محمد، بغداد،دار الفارابي، 2004،الطبعة الأولى، ،ص(407).** [↑](#footnote-ref-153)
153. **أسامة الغزالي حرب ، الحقبة الإيرانية ، القاهرة ، مجلة السياسة الدولية ،العدد 173، يوليو 2008 ، شبكة المعلومات الدولية :- www.Alsiyassa Al Dawlia .com .** [↑](#footnote-ref-154)
154. **حامد ربيع، العراق ولعبة الأمم... مصدر سبق ذكره ، ص ( 30) .** [↑](#footnote-ref-155)
155. **إذ إن التجاريين كانوا يرفضون التمييز بين التفوق السياسي والتفوق التجاري بدعوى إن من يحكم تجارة المحيط سيحكم تجارة العالم ومن يحكم تجارة العالم تدين له ثروته ويسيطر على العالم. انظر المزيد في محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، بيروت، دار النهضة للطباعة والنشر، 1972،ص(155).** [↑](#footnote-ref-156)
156. **للمزيد ينظر كل من:**

**- عماد جاد، اتجاهات التكامل الإقليمية، محمد السيد سليم (محررا)، آسيا والتحولات العالمية،القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الدراسات الآسيوية ،1998،ص ص (167 – 169 ).**

**- يوسف الجهاني، تورا بورا.. أول حروب القرن ..المؤامرة الأمريكية الصهيونية الكبرى، دمشق، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع ، 2002، الطبعة الرابعة، ص 125.**

**- رشيد مجيد الزوبعي ، رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (سارك) ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية،مجلة العلوم السياسية ،العدد الرابع ، 1989حزيران ، ص129 – ص134 .**

**- معتز محمد سلامة، امن الكومنولث بين الدور الروسي ومصادر التهديد، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 119، 1995 يناير، ص215 .** [↑](#footnote-ref-157)
157. **شبكة المعلومات الدولية :- 22/1/2004**[**http://www1.irna.ir/ar/news/view/line-27/0708255455153057.htm**](http://www1.irna.ir/ar/news/view/line-27/0708255455153057.htm) [↑](#footnote-ref-158)
158. **شبكة المعلومات الدولية :- . 2008/6/1.8www.almuheet.com.show.news.aspex?nid=121609&pg31** [↑](#footnote-ref-159)
159. **منعم صاحي العمّار.إيران وقابلية التكون ... مصدر سبق ذكره ، ص(19) .** [↑](#footnote-ref-160)
160. **شبكة المعلومات الدولية :-www.bbcarabic.com .** [↑](#footnote-ref-161)
161. **دهقاني جلال ،السياسة الخارجية الإيرانية وبنية النظام الدولي، القاهرة ، مختارات إيرانية ، العدد 22 ، 2002 مايو،ص ص(81-82 ) .** [↑](#footnote-ref-162)
162. **سلمان ظافر ناظم، مستقبل الدور الإيراني،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،المستقبل العربي، العدد 258،آب2000،ص ص (183-185)** [↑](#footnote-ref-163)
163. **حسن الحاج علي احمد ، حرب أفغانستان التحول من الجيواستراتيجي إلى الجيو- ثقافي، احمد بيضون وآخرون (محرراً) ، في العرب والعالم بعد 11 أيلول ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، 2002، ص ( 122) .** [↑](#footnote-ref-164)
164. **محمد عز العرب ، انتخاب أحمدي نجاد ... مصدر سبق ذكره .** [↑](#footnote-ref-165)
165. **سفاق سلام محمد، دور إيران الإقليمي في المشرق العربي، الجمهورية العربية السورية ، جامعة حلب ، كلية الاقتصاد والعلاقات الدولية ، ،رسالة ماجستير غير منشورة،2006، ، ص (225) .** [↑](#footnote-ref-166)
166. **سكوت ريتر، واشنطن وطهران والكراهية ..البترول وإسرائيل وأمريكا ..السبب الجذري للازمة، لندن ،صحيفة رأي العرب الأسبوعي، ، السبت 3/11/ ، 2007 ، ص(19) .** [↑](#footnote-ref-167)
167. **المصدر نفسه ، ص(19) .** [↑](#footnote-ref-168)
168. **السيد يسين، تحليل نقدي للمشروع الإيراني ، أبو ظبي ، صحيفة الاتحاد الإماراتية ، مقالات من الصحافة 16/تشرين الثاني /2007 ، شبكة المعلومات الدولية،صحيفة الاتحاد الإماراتية، شبكة المعلومات الدولية :-www.Al-itihad.com. .** [↑](#footnote-ref-169)
169. **على دجمان ،أولويات إيران الإقليمية في الوثيقة العشرينية ، شبكة المعلومات الدولية ،www.Albaiyna.com .** [↑](#footnote-ref-170)
170. **السيد ياسين ، تحليل نقدي ... مصدر سبق ذكره .** [↑](#footnote-ref-171)
171. **خالد الحباشنة : العلاقات الأردنية- الإسرائيلية في ظل معاهدة السلام والاتفاقيات المبرمة بموجبها،بغداد، الجامعة المستنصرية ، معهد الدراسات السياسية والدولية، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2004 ، رسالة ماجستير، ص ص(112- 113) .** [↑](#footnote-ref-172)
172. **ايمانويل فالرشتين ، شبكة المعلومات الدولية** **immanuel.wallerstein@yale.edu** **.** [↑](#footnote-ref-173)
173. **أنتوني كور دسمان، الشرق الأوسط الأكبر... المهمات الأميركية سنة 2004... متغيرات الحلف الأطلسي( المعضلة الأوروبية، أنظمة المنطقة، النفط)، أبحاث إستراتيجية أمريكية، دراسات أمريكية،" مركز الدراسات الإستراتيجية في واشنطن،2007،ص ص(2-3).** [↑](#footnote-ref-174)
174. **سعد حقي توفيق ،الخيارات الأمريكية في العراق، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، مجلة العلوم السياسية ، العدد 29 ، 2004 ، ص (2 ) .** [↑](#footnote-ref-175)
175. **طلال عتريسي،احتلال العراق :النتائج والتداعيات إيرانياً. طلال عتريس وآخرون محرراً ، في احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،2004، الطبعة الأولى ،ص (452) .** [↑](#footnote-ref-176)
176. **أميرة عبد الرحمن،إيران من الإصلاحيين إلى ((البنائيَّن))..انتكاسة أم تحقيق حلم؟،القاهرة، مجلة السياسة الدولية،العدد،156،2004 ابريل،ص ( 130).** [↑](#footnote-ref-177)
177. **سامح راشد، إيران في مواجهة الضغوط الخارجية ، القاهرة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 173، يناير ، 2004، شبكة المعلومات الدولية ، www. Al-Siyssa Al-Dawliya.Ahram.org.** [↑](#footnote-ref-178)
178. **شبكة المعلومات الدولية :-** [**http://www.wattan4all.org/wesima\_articles/articles-20090313-30705.html**](http://www.wattan4all.org/wesima_articles/articles-20090313-30705.html) [↑](#footnote-ref-179)
179. **المجلس الوطني الكردستاني ،شبكة المعلومات الدولية :- Kurdistan National Assembly nas.com/ar/index.hph.option** [↑](#footnote-ref-180)
180. **باكينام الشرقاوي، المشهد التركي والإيراني وأزمة العراق، شبكة المعلومات الدولية :www.islamonline.net** [↑](#footnote-ref-181)
181. **مارك ج غاسيوروفسكي، إيران..الجمهورية الإسلامية هل يمكن أن تبقى ؟، ، الشرق الأوسط عام 2015 ..من منظور أمريكي إعداد:جوديث س.يافيه. ترجمة أحمد رمو ، دار علاء الدين ، دمشق ،الطبعة ( 18) ،عام 2005، ص (115) .** [↑](#footnote-ref-182)
182. **رضوان عبد الله، العرب والنظام الدولي الجديد ، مصطفى الحمارنة (محرراً) ، في العرب في الاستراتيجيات العالمية، عمان، مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية، ،ص(50).** [↑](#footnote-ref-183)
183. **إبراهيم أبو خزام، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين، طرابلس ، مكتبة طرابلس العالمية، 1997 ،ص(273) .** [↑](#footnote-ref-184)
184. **بول كيندي،الاستعداد للقرن الحادي والعشرين،عمان، ترجمة محمد عبد القادر وغازي مسعود، الشروق للنشر والتوزيع، 1993،ص (215)** . [↑](#footnote-ref-185)
185. **نيفين مُسعد ، مُعضلة العلاقات العربية –الإيرانية مُنذ احتلال العراق، شبكة المعلومات الدولية ،www.Al-Siyassa Al-Dowlia.Ahram.org** [↑](#footnote-ref-186)
186. **مصطفي اللبَّاد،هل أصبحت الأدوار الإقليمية بالمنطقة حكراً على قوى غير عربية ؟، القاهرة ، مركز الشرق للدراسات الإقليمية ، مجلة شؤون عربية ، العدد 135، خريف 2008 ، ص( 3 ) .** [↑](#footnote-ref-187)
187. **المصدر نفسه ، ص (3) .** [↑](#footnote-ref-188)
188. **المصدر نفسه ،(3) .** [↑](#footnote-ref-189)
189. **حيث تؤثر الأزمة الاقتصادية بصورة حادة على برامج التسلح التركية في ظل مطالبة صندوق النقد الدولي بخفض الإنفاق العسكري التركي.لتجمد المؤسسة العسكرية التركية في منتصف ابريل 2001 حوالي 32 مشروعاً لشراء الأسلحة والمعدات تقدر قيمتها بحوالي( 5,19)مليار دولار ومما ساعد على ذلك انخفاض حدة الصراع التركي – اليوناني، ويتوقع ألا تزيد موازنة القوات المسلحة التركية على 3% من الناتج القومي الإجمالي في الأعوام من 2003 - 2012 التي تغطى المشروعات العسكرية الممتدة على مدى عشر سنوات على الرغم من هذه التوقعات. تركيا تطمح إلى دور إقليمي أوسع مجدداً 4/1/2009شبكة المعلومات الدولية www.bbcarabic.com .** [↑](#footnote-ref-190)
190. **المصدر نفسه.** [↑](#footnote-ref-191)
191. **هيثم غالب الناهي،السياسية النووية الدولية ... و أثرها على منطقة الشرق الأوسط، دار العلوم الأكاديمية2005 ، الطبعة الأولى – مكان الطبع غير موجود، ص(324) .** [↑](#footnote-ref-192)
192. **مصطفى اللباد،تطور العلاقات الإيرانية –التركية وانعكاساتها على المنطقة ، دمشق ،جريدة الجريدة ، شبكة المعلومات الدولية** [**http://www.marefa.org/index**](http://www.marefa.org/index.php/%C3%98%C2%A7%C3%99%C2%84%C3%98%C2%B9%C3%99%C2%84%C3%98%C2%A7%C3%99%C2%82%C3%98%C2%A7%C3%98%C2%AA_%C3%98%C2%A7%C3%99%C2%84%C3%98%C2%A5%C3%99%C2%8A%C3%98%C2%B1%C3%98%C2%A7%C3%99%C2%86%C3%99%C2%8A%C3%98%C2%A9_%C3%98%C2%A7%C3%99%C2%84%C3%98%C2%AA%C3%98%C2%B1%C3%99%C2%83%C3%99%C2%8A%C3%98%C2%A9)**www** [↑](#footnote-ref-193)
193. **حسن نافعة.ورقة عن الدور الإيراني قدّمها إلى ندوة لمركز الجزيرة للدراسات. قناة الجزيرة الفضائية – مباشر. حلقة دراسية بعنوان العالم العربي بين التحديات الراهنة و الخيارات الممكنة. يوم الأحد 24 / 12 / 2006 /.** [↑](#footnote-ref-194)
194. **أمل حمادة ، إيران و الشرق الأوسط الجديد، القاهرة،مجلة السياسية الدولية،العدد 152 ،2003 ابريل ، ص (135).** [↑](#footnote-ref-195)
195. **أمين طرزي، أسلحة الدمار الشامل في حسابات الأمن الإيراني... المخاطر التي تواجه أوروبا،لندن ،مجلة الشرق الأوسط، المجلّد الثامن، العدد الثالث، سبتمبر 2004،شبكة المعلومات الدولية :- http://www.grc.ae** [↑](#footnote-ref-196)
196. [↑](#footnote-ref-197)
197. **شبكة المعلومات الدولية :-www.bbcarabic.com** [↑](#footnote-ref-198)
198. **(\*)وحدة البحوث والدراسات-كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد** [↑](#footnote-ref-199)
199. **شارل شومان، الأمم المتحدة، (بيروت، مؤيدات للنشر، 1986)، ص31. وينظر: إبراهيم أبو خزام، الحرب وتوازن القوى، ط1 (القاهرة: المكتبة الأهلية، 1999)، ص23.** [↑](#footnote-ref-200)
200. **سعد الراكراكي، محاضرات في القانون الدولي العام (المغرب، مطبعة فضالة، 1990)، ص72.** [↑](#footnote-ref-201)
201. **محمد حسن كمال الدين، حقوق الإنسان بين حلف الفضول وميثاق الأمم المتحدة، ط1، دار المحجة البيضاء للنشر، 2000، ص20. وكذلك ينظر موقع المنظمة الدولية:www.un.org.** [↑](#footnote-ref-202)
202. **محمد المجذوب،التنظيم الدولي النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة،ط8،منشورات الحلبي الحقوقية،2008،ص25.** [↑](#footnote-ref-203)
203. **د.عماد فوزي شعيبي، ملامح الأفق النظام السياسي العالمي الجديد (صيرورة التشكل)، دمشق، 1997، ص23.** [↑](#footnote-ref-204)
204. **The Responsibility tp Protect: report of the international commission paragraphs 2-7, December 2001, on intervention and state sovereignty.** [↑](#footnote-ref-205)
205. **ينظر: إدريس بوكرا، مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي العام (الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990)، ص264.وكذلك بيير هاسنر، من الحرب والسلام الى العنف والتدخل، مجلة الإنساني، عدد 7، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 1999، ص64.** [↑](#footnote-ref-206)
206. **المصدر نفسه، ص18. وكذلك ينظر، محمد نصر مهنا، تطور السياسات العالمة والإستراتيجية القومية، المكتب الجامعي الحديث، 2007، ص19.** [↑](#footnote-ref-207)
207. **وليد حسن فهمي، الأمم المتحدة من التدخل الإنساني الى مسؤولية الحماية، مجلة السياسة الدولية، عدد 170، القاهرة: مركز الأهرام لدراسات السياسية والإستراتيجية، أكتوبر 2007، ص54.**

**كذلك ينظر، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة "عالم أكثر أمناً" فقرة، 302.** [↑](#footnote-ref-208)
208. **ينظر، محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات الى أنسنة الحضارة وثقافة السلام (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص33.** [↑](#footnote-ref-209)
209. **وليد حسن فهمي، مصدر سبق ذكره، ص43.** [↑](#footnote-ref-210)
210. **ينظر: عبد الحسين شعبان، آليات الأمم المتحدة والقضية الفلسطينية (مقررات الأمم المتحدة بين النظرية والتطبيق)، مجلة المستقبل العربي، سنة 26، عدد 302 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص176.** [↑](#footnote-ref-211)
211. **إبراهيم أبو محمد، النظام العالمي الجديد بين بريق الوعود وحقائق الاختراق، (مكتبة الكيلاني، 2007)، ص14. وكذلك عمر سعد الله، تطور تدوين القانون الدولي الإنساني، (بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1997)، ص43.** [↑](#footnote-ref-212)
212. **ينظر صلاح الدين إبراهيم، أوراق في السياسة والدبلوماسية، (القاهرة، مكتبة الآداب، 2007)، ص14.** [↑](#footnote-ref-213)
213. **ينظر: أدمون جوف، علاقات دولية، ترجمة منصور القاضي، ط1 (بيروت 1993)، ص75.** [↑](#footnote-ref-214)
214. **إبراهيم أبو محمد، مصدر سبق ذكره، ص13.** [↑](#footnote-ref-215)
215. **عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة، ط1 (عمان: دار وائل، 1997)، ص34.** [↑](#footnote-ref-216)
216. **ينظر: روبرت جيلبرن، الحرب والتغير في السياسة العالمية، ترجمة باسم مفتن، سلسلة المائة كتاب، ط1 (بغداد، 1990)، ص57.** [↑](#footnote-ref-217)
217. **مادلين أولبرايت، الجبروت والجبار تأملات في السلطة والدين والشؤون الدولية، (بيروت، الدار العربية للعلوم، 2006)، ص26.** [↑](#footnote-ref-218)
218. **ينظر: تشارلو كوبتشان، الولايات المتحدة وأوروبا في الشرق الوسط وخارجه شركاء أم متنافسون، (دبي، مركز الأمارات للدراسات، 2008)، ص39.** [↑](#footnote-ref-219)
219. **منتصر سعيد حمودة، الإرهاب الدولي جوانبه القانونية القانونية ووسائل مكافحته في القانون الدولي العام والفقه الإسلامي، (القاهرة، دار الفكر الجامعي، 2008)، ص21.**

**وكذلك: يوسف شرارة، مشكلات القرن الحادي والعشرين والعلاقات الدولية، (القاهرة: الهيئة المصرية، 1996)، ص24.** [↑](#footnote-ref-220)
220. **ينظر: عدنان الهياجنة: الحرب على العراق وتوازن القوى الدولي، بحث في محمد الهزاط وآخرون، احتلال العراق الأهداف النتائج المستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي 32، ط1 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص336.** [↑](#footnote-ref-221)
221. **ينظر: هانس ماول، جيوبولتيكس القرن الحادي والعشرين هل من مستقبل للدول القومية، نشرة متابعات دولية، عدد13 (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، 2000)، ص21.** [↑](#footnote-ref-222)
222. **عبد القادر محمد، مصدر سبق ذكره، ص54.** [↑](#footnote-ref-223)
223. **ينظر: عبد الله عبد الخالق، العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة 133 (كويت، ذات السلاسل، 1989)، ص33.** [↑](#footnote-ref-224)
224. **ينظر: رفعت سيد احمد: على مذبح الاحتلال في العراق دراسة وثائقية في ملفات الاسلام المقاومة الاحتلال، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 2007)، ص19.** [↑](#footnote-ref-225)
225. **(\*) احد رموز المحافظين الجدد وكان وقتها رئيس لجنة سياسات الدفاع الاستشارية للبنتاغون.** [↑](#footnote-ref-226)
226. **وليد حسن فهمي، مصدر سبق ذكره، ص29. وايضاً محمد صادق الهاشمي، الاحتلال الامريكي للعراق ومشروع الشرق الاوسط الكبير تداعياته ونتائجه، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، ط1، (بغداد: مركز العراق للدراسات، 2004)، ص12-ص15.** [↑](#footnote-ref-227)
227. **جون الترمان، بنى رسمية وغير رسمية في السياسة الخارجية الامريكية (دمشق، مركز المعطيات والدراسات الاستراتيجية، 2003)، ص11.** [↑](#footnote-ref-228)
228. **مارك هيلر: النظام الدولي بعد الحرب على العراق، (دمشق، مركز المعطيات الاستراتيجية، 2004)، ص7.** [↑](#footnote-ref-229)
229. **ينظر، هيرفليد مونكلر، الامبراطوريات منطق الهيمنة العالمية من روما القديمة الى الولايات المتحدة، (الامارات، مركز الامارات للدراسات والبحوث، 2008)، ص53.** [↑](#footnote-ref-230)
230. **ميشيل موردانت، امريكا المستبدة (الولايات المتحدة وسيادة السيطرة على العالم)، (دمشق، اتحاد الكتاب العرب، 2001)، ص43.** [↑](#footnote-ref-231)
231. **محمد الهزاط، الحرب الامريكية-البريطانية على العراق والشرعية الدولية، بحث في محمد الهزاط واخرون، احتلال العراق الاهداف النتائج المستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي 32، ط1، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص36.** [↑](#footnote-ref-232)
232. **المادتان، 1، 5 من القرار رقم 2625 في 24 تشرين الاول/اكتوبر، 1970.** [↑](#footnote-ref-233)
233. **المواد 2، 6، 7 من القرار رقم 1514، 14 كانون الاول/ديسمبر 1960.** [↑](#footnote-ref-234)
234. **المادتان 2، 4 من القرار رقم 2734، 16 كانون الاول/ديسمبر 1970.** [↑](#footnote-ref-235)
235. **المواد 1-5 من القرار رقم 31/91، 14 كانون الاول/ديسمبر 1976.** [↑](#footnote-ref-236)
236. **الفقرتان 5، 6 من الديباجة، المادتان 3، 4 من القرار رقم 34/103، 14 كانون الاول/ديسمبر 1979.** [↑](#footnote-ref-237)
237. **توماس ويس، وهم اصلاح مجلس الامن التابع للامم المتحدة، ترجمة ياسمين علي الفيومي، قراءات استراتيجية، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية، 2003)، ص54.** [↑](#footnote-ref-238)
238. **باسيل يوسف بجك، العراق وتطبيقات الامم المتحدة للقانون الدولي (1990-2005)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص51.** [↑](#footnote-ref-239)
239. **التقرير الاستراتيجي العربي، (القاهرة: مركز الاهارم للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005)، ص123.** [↑](#footnote-ref-240)
240. **ينظر عبد الامير الانباري، التعويضات المفروضة على العراق الجوانب القانونية والمضاعفات المالية للتعويضات المفروضة على العراق بواسطة مجلس الامن، بحق مقدم في ندوة (برنامج لمستقبل العراق بعد انهاء الاحتلال) ضياء جعفر وآخرون، ط1 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص177.** [↑](#footnote-ref-241)
241. **التقرير الاستراتيجي العربي، مصدر سبق ذكره، ص144. وكذلك انظر: توفيق شومان: العراق السابق بين التفكيك والتأهيل، مجلة شؤون الاوسط، عدد113، السنة 14 (بريوت، 2004)، ص 171- ص180.** [↑](#footnote-ref-242)
242. **التقرير الاستراتيجي العربي، مصدر سبق ذكره، ص133. وكذلك ينظر رجائي فايد: المأزق العراقي مشكلات بناء الدولة في مجتمع تعددي (كراسات استراتيجية عدد 137)، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004)، ص31.** [↑](#footnote-ref-243)
243. **المصدر نفسه، ص21.** [↑](#footnote-ref-244)
244. **التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004 (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004)، ص123.** [↑](#footnote-ref-245)
245. **عماد حرب، دور الامم المتحدة المطلوب في العراق، قضايا سياسية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (ابو ظبي، سبتمبر 2007)، ص67.** [↑](#footnote-ref-246)
246. **لورنس كورب، الخليج العربي واستراتيجية الامن القومي الامريكي، (دبي: مركز الامارات للدراسات، 2006)، ص41.** [↑](#footnote-ref-247)
247. **باسلي يوسف بجك، العراق وتطبيقات الامم المتحدة للقانون الدولي (1990-2005)، مصدر سبق ذكره، ص45.** [↑](#footnote-ref-248)
248. **The Responsibility to Protect: report of the international, December 2001, commission on intervention and state sovereignty paragraphs 6-9.** [↑](#footnote-ref-249)
249. **ديفيد نورث، الاضطراب الهائل ازمة الامبريالية الامريكية والحرب ضد العراق، ترجمة خالد الفيشاوي، ابريل، 2003، (www.zmag.org).** [↑](#footnote-ref-250)
250. **بيار ادوارد دالديك، هل يجب الغاء الامم المتحدة، ط1، (باريس، 2003)، ص65.** [↑](#footnote-ref-251)
251. **ديفيد م. مالون، الامم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي والعراق تحديات متعددة امام القانون الدولي، سلسلة محاضرات الامارات 93، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (ابو ظبي، 2005)، ص33.** [↑](#footnote-ref-252)
252. **جون اكنبري، اوهام الامبراطورية تعريف النظام الامريكي الحديث (دمشق، مركز المعطيات والدراسات الاستراتيجية، 2004)، ص11.** [↑](#footnote-ref-253)
253. **عماد فوزي شعيبي، الاستراتيجية الامريكية الجديدة وساحة عملياتها العسكرية، مركز المعطيات والدراسات الاستراتيجية (دمشق، 2006)، ص55.** [↑](#footnote-ref-254)
254. **ويليام هاتوغ، العراق وتكاليف الحرب السياسة الخارجية تحت المحرق، تقرير وكالة الاستخبارات الامريكية للسياسة الخارجية، مركز المعطيات والدراسات الاستراتيجية (دمشق، 2005)، ص76.** [↑](#footnote-ref-255)
255. **(\*)كلية العلوم السياسية-جامعة النهرين** [↑](#footnote-ref-256)
256. **ظهر هذا الكلام في وثيقة تسرَّبت في آذار 1992 إلى صحيفتي *New York Times* و*Washington Post*،وأُطلِقَ على الوثيقة إسم "إرشاد التخطيط الدفاعي Defense Planning Guidance. وفي هذه الوثيقة تحدَّث فولفوفيتس عن ضرورة اعتماد "الضربة الوقائية" preemptive strike ضد الدول التي تمتلك أسلحة دمار شامل؛وهو الكلام نفسه الذي ردَّده الرئيس جورج دبليو بوش، حتــى سمَّاه البعض"مذهب بوش" Bush Doctrine.**

**للمزيد حول هذه الوثيقة والافكار التي تتضمنها ، أنظر:**

**- "Prevent the Reemergence of a New Rival": The Making of the Cheney Regional Defense Strategy, 1991-1992,** [**http://www.gwu.edu/~nsarchiv/nukevault/ebb245/index.htm**](http://www.gwu.edu/~nsarchiv/nukevault/ebb245/index.htm)

**- Front line: The War Behind closed doors, Excerpts of the 1992 Draft Defense Policy Guidance** [**http://www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/shows/iraq/etc/wolf.html**](http://www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/shows/iraq/etc/wolf.html) [↑](#footnote-ref-257)
257. **- Huntington, Samuel P , The clash of civilizations? *Foreign Affairs;* Summer 1993; 72, 3** [↑](#footnote-ref-258)
258. **أنظر في ذلك :بيريز ، شمعون بيريز ، ، الشرق الأوسط الجديد ، عمان : الأهلية للنشر والتوزيع (1994)**  [↑](#footnote-ref-259)
259. **- Andrew Krepinevick, Jr., “How to Win in Iraq,” Foreign Affairs 84, No (September/October 2005), www. foreignaffairs. org/20050901faessay84508/andrew-f-krepinevich-jr/how-to-win-in-iraq.html.** [↑](#footnote-ref-260)
260. **- احمد ابراهيم محمود , العراق الجديد في الاستراتيجية الامريكي للشرق الاوسط , مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، مصر, العدد (154) اكتوبر 2003 ، ص62** [↑](#footnote-ref-261)
261. **- Richard N. Haass and Martin Indyk: Beyond Iraq A New U.S. Strategy for the Middle East, From Foreign Affairs, January/February 2009.** [↑](#footnote-ref-262)
262. **- أنظر : د. عبد العزيز بلقزيز ، المشروع الممتنع : التفتيت في الغزوة الكولونيالية للعراق ( صمن ملف تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق) ، مجلة المستقبل العربي ( بيروت ، مركز دراسات الوحدة ، العدد291 ، أيار/ مايو 2003 ) ص ص 53-54 .** [↑](#footnote-ref-263)
263. **خليل العناني ، دور النفط في الأزمة العراقية – الأمريكية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 151 ، يناير 2003 . ص ، 36 .** [↑](#footnote-ref-264)
264. **\* لقد فتح الغزو الأمريكي للعراق، الباب أمام تساؤلات عدّة حول الأهداف الحقيقية للولايات المتحدة، ويأتي في مقدمة هذه التساؤلات: هل خرجت الولايات المتحدة في حملة صليبية لتغيير خريطة المنطقة، وخلق شرق أوسط جديد؟، وهل هدف الولايات المتحدة الهيمنة الكلية على نفط الخليج؟، وهل شنّت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الحرب خدمة لحليف إقليمي، هو إسرائيل؟. وهل هذا ما عناه بول وولفويتز حينما قال "إن العراق ليس يعني العراق فحسب.** [↑](#footnote-ref-265)
265. **- James A. Russell, Regional threats and security strategy: the troubling case of today's Middle East, Strategic Studies Institute, US Army War College, November 2007.** [↑](#footnote-ref-266)
266. **- Daniel L. Byman and Kenneth M. Polack, Iraq’s Long-Term Impact on Jihadist Terrorism, *The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science* 2008; 618; 55** [↑](#footnote-ref-267)
267. **Richard Haass, “The New Middle East,” FOREIGN AFFAIRS, Vol. 85, No. 6 November/ December 2006. pp, 34 - 37** [↑](#footnote-ref-268)
268. **\* كانت هناك العديد من الآراء التي أشارت الى إمكانية إنشاء شراكة مع حلف NATO لمواجهة مثل هذه القضايا.** [↑](#footnote-ref-269)
269. **هذه الجهود ترجع الى العقد الماضي من القرن المنصرم ، أنظر في ذلك :**

**أثير جاسر الشاهد، استراتيجية السياسة الأمريكية على توجهات الناتو، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، مصر، العدد (129)، يوليو 1997م، ص 95.** [↑](#footnote-ref-270)
270. **أنظر بالتفصيل : أحمد السيد تركي ، الناتو.. ذراع جديدة لتطويق الشرق الأوسط، إسلام أونلاين ،**

[**http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA\_C&cid=1237705822032&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout**](http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1237705822032&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout) [↑](#footnote-ref-271)
271. **أنظر في ذلك :**

**- د. محمد جابر الأنصاري ، نحو منظومة للأمن الجماعي في الخليج العربي ، مركز كارنيغي للسلام ، مؤوسسة كارنيغي للسلام الدولي ، 16 حزيران 2009 .**  [↑](#footnote-ref-272)
272. **يسعى الدور الأمريكي الى ضمان بناء مستقبل العلاقات العراقية الأمريكية، وهل سيصبح العراق في المستقبل حليفاً للولايات المتحدة في المنطقة، ويقيم علاقات علنية مع إسرائيل ويعمل كشريك استراتيجي لواشنطن في المنطقة ( وهو ما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية القيام به في المستقبل المنظور)؟ وربما تقوم شراكة أمريكية عراقية ( قد يكون أساسها الإتفاقية الإستراتيجية الأمنية التي تم التوقيع عليها بين الطرفين ) تشبه الشراكة الأمريكية الإيرانية خلال حقبة أسرة بهلوي، في إطارها يعمل العراق حامياً للمصالح الغربية في منطقة الخليج والشرق الأوسط الكبير. وربما يدعم النفط العراقي أواصر هذه العلاقة ويُمكّن بغداد من بناء آلة عسكرية قوية بمعدات أمريكية، وقد تنضم إليها دول عربية خليجية أخرى شريكة أمنياً مع الولايات المتحدة، وحينئذ سوف تجد إيران نفسها على هامش إطار أمني مفروض على منطقة تعدّها ذات أهمية حيوية لرخائها وبقائها.** [↑](#footnote-ref-273)
273. **جيف سيمونز، عراق المستقبل، السياسة الامريكية في اعادة تشكيل الشرق الاوسط، ترجمة سعيد العظم، دار الساقي، بيروت، 2004، ص 228 وما بعد.** [↑](#footnote-ref-274)
274. **محمود خليل , إعادة توزيع القوات الأمريكية في الشرق الأوسط , مجلة السياسة الدولية , العدد 157 , 2004، ص . 244** [↑](#footnote-ref-275)
275. **محمد مصطفى كمال, أحداث 11 أيلول 2001 والامن القومي الامريكي ، مراجعة للأجهزة والسياسات ، مجله السياسة الدولية ، العدد (147)، يناير, 2001، ص ص 57 - 59.** [↑](#footnote-ref-276)
276. **برادلي أتاير، السلام الامريكي والشرق الاوسط، المصالح الاستراتيجية الكبرى لامريكا في المنطقة بعد احداث 11 ايلول، ترجمة عماد فوزي، الدار العربية للعلوم، لبنان، 2004، ص 37 .** [↑](#footnote-ref-277)
277. **أنظر في ذلك : هدى محمود حرب ، الحرب الإستباقية ومشروعية الحرب على العراق ، مجله السياسة الدولية ، العدد (154)، أكتوبر,2003.** [↑](#footnote-ref-278)
278. **- Martin S. Indyk and Tamara Cofman Wittes, back to Balancing in the Middle East: A New Strategy for Constructive Engagement, Opportunity 08: A Project of the Brookings Institution. The Brookings Institution, 2009**  [↑](#footnote-ref-279)
279. **(\*)كلية العلوم السياسية-جامعة النهرين** [↑](#footnote-ref-280)
280. **- د. جمال عبدالجواد، المأزق السوري بعد الأنسحاب من لبنان، كراسات استراتيجية، السنة الخامسة عشر، العدد (152)، 2005. عن موقع** [**WWW.ahram.org.eg**](http://WWW.ahram.org.eg) [↑](#footnote-ref-281)
281. **- Eyal Zisser , Syria and the War in Iraq. MERIA, vol.7, no.2, June 2003.** [**WWW.meria.com**](http://WWW.meria.com) [↑](#footnote-ref-282)
282. **- Michael Scott Doran , Palestine , Iraq , and American Strategy. Foreign Affairs, vol.82, no.1, Jan – Feb 2003. p (20-31).**  [↑](#footnote-ref-283)
283. **- Ibid , p (28-32). And Zisser, op.cit.**  [↑](#footnote-ref-284)
284. **() انظر غراهام فولر، التقسسم الاستراتيجي ، ترجمة : مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية ، 1997،ص 4.**  [↑](#footnote-ref-285)
285. **() غراهام فولر، المصدر السابق ، ص ص 13-14** [↑](#footnote-ref-286)
286. **\* - إن أكثر السياسات أنحيازاً للفلسطينيين، والتي يمكن فهمها، هي تلك التي تحاكي خطة كلنتون التي قدمها في نهاية عام 2000. إلا إنه حتى هذه الخطة ستتطلب تنازلات فلسطينية رئيسية ( مثل التنازل عن حق العودة للاجئي ما قبل حزيران 1967 للعودة إلى منازلهم التي تقع الآن داخل أسرائيل. المصدر**

**Michael Scott Doran , Palestine, Iraq, and American Strategy. Foreign Affairs, vol.82, no.1, Jan – Feb 2003. p (20).**

 **-Zisser , op.cit.**  [↑](#footnote-ref-287)
287. **- Steven Simon and Jonathan Stevenson , The Road to Damascus. Foreign Affairs, vol.83, no.3, May – June 2004. WWW.foreignaffairs.org**  [↑](#footnote-ref-288)
288. **- Claude Salhani , The Syria Accountability Act ; Taking the Wrong Road to Damascus. Policy Analysis, no.512, March 18, 2004.**  [↑](#footnote-ref-289)
289. **- Simon and Stevenson , op.cit.**  [↑](#footnote-ref-290)
290. **- Salhani , op.cit.**  [↑](#footnote-ref-291)
291. **- أنظر في ذلك كل من: Zisser , op.cit. Simon and Stevenson, op.cit. Salhani, op.cit.**  [↑](#footnote-ref-292)
292. **- أنظر في ذلك كل من: Salhani ,op.cit. Simon and Stevenson, op.cit.**  [↑](#footnote-ref-293)
293. **() مجلس العلاقات الخارجية، مبادئ هادية لسياسة أمريكية في عراق ما بعد الحرب، في مجموعة باحثين،العراق، الغزو،الاحتلال...، مصدر سبق ذكره، ص(207).** [↑](#footnote-ref-294)
294. **- Zisser , op.cit.**  [↑](#footnote-ref-295)
295. **-Salhani , op.cit. Simon and Stevenson, op.cit.**  [↑](#footnote-ref-296)
296. **- التقرير الأستراتيجي العربي 2002 – 2003. ص (48).** [↑](#footnote-ref-297)
297. **- Ajami , op.cit , p (4 -5).**  [↑](#footnote-ref-298)
298. **- أنظر في ذلك كل من: Salhani , op.cit. Zisser , op.cit. Simon and Stevenson, op.cit.** [↑](#footnote-ref-299)
299. **- د. جمال عبد الجواد ، مصدر سابق.** [↑](#footnote-ref-300)
300. **حسنين توفيق إبراهيم، العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية، الكويت: مجلة عالم الفكر، العدد (2)، المجلد (28)، 1999، ص(206).** [↑](#footnote-ref-301)
301. **برهان غليون وآخرون، حول الخيار الديمقراطي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1994، ص(16).** [↑](#footnote-ref-302)
302. **يثير مصطلح الشمولية أو النظام السياسي الشمولي الكثير من الاعتراضات ـ على الرغم من الاتفاق العام على محتواه ـ وبخاصة عندما يتعلق ببلدان العالم المتخلفة والبلدان العربية من بينها وقد أثارت في الأصل اعتراضات حادة ورفضاً واضحاً من قبل المدرسة الشيوعية الكلاسيكية عندما أطلق على النظام الستاليني المنظور إليه اشتراكياً جنباً إلى جنب مع النظام الهتلري.** [↑](#footnote-ref-303)
303. **- Salhani , op.cit.**  [↑](#footnote-ref-304)
304. **- نبيل شبيب، هل سوريا بعد العراق ؟ البيان، السنة الثامنة عشر، العدد (188)، يونيو 2003. ص (92 - 93).** [↑](#footnote-ref-305)
305. **- Fouad Ajami , Iraq and the Arab’s Future. Foreign Affairs, vol.82, no.1, Jan–Feb 2003. p (16-17).**  [↑](#footnote-ref-306)
306. **- Ibid ,p (2).**  [↑](#footnote-ref-307)
307. **- Walter McDougall , What the U.S Needs to Promote in Iraq. American Diplomacy, May 27, 2003. americandiplomacy.com**  [↑](#footnote-ref-308)
308. **- عبد الخالق فاروق ، التداعيات الأقليمية للغزو الأمريكي للعراق. مختارات إيرانية. عن موقع** [**WWW.ahram.org.eg**](http://WWW.ahram.org.eg) [↑](#footnote-ref-309)
309. **- Thomas Carothers , Promoting Democracy and Fighting Terror. Foreign Affairs, vol.82, no.1, Jan – Feb 2003. p (94 -95).**  [↑](#footnote-ref-310)
310. **- Salhani , op.cit.**  [↑](#footnote-ref-311)
311. **- د. جمال عبدالجواد ، مصدر سابق.** [↑](#footnote-ref-312)
312. **- المصدر نفسه.** [↑](#footnote-ref-313)
313. **(\*)قسم الدراسات السياسية الجامعة المستنصرية-مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية.** [↑](#footnote-ref-314)
314. **د. اسماعيل صبري مقلد : الأستراتيجية والسياسة الدولية ،المفاهيم والحقائق الاساسية (بيروت:مؤسسة الابحاث العربية ،ط1ايلول ،1979 )ص19 .** [↑](#footnote-ref-315)
315. **ـ أدريس لكريني :التدخل في الممارسات الدولية بين الحظر القانوني والمنع الدولي ،في سمير امين وآخرون ،العولمة والنظام الدولي الجديد ،سلسلة كتب المستقبل العربي (بيروت، : مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1،كانون الأول ،2004، ص57.** [↑](#footnote-ref-316)
316. **أنظر نص المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة .** [↑](#footnote-ref-317)
317. **ادريس لكريني ،مصدر سبق ذكره ،ص 57.** [↑](#footnote-ref-318)
318. **ـ باسيل يوسف ، أثر النظرية الأمريكية في السيادة المحدودة على العولمة ونظام واليات منظمة التجارة العالمية ،ندوة بغداد حول العولمة واثرها على الاقتصاد العالمي (بيت الحكمة ،نيسان ،2002) ،ص 2**  [↑](#footnote-ref-319)
319. **ـمستقبل الشرق الأوسط في النظام العالمي الجديد ،الانترنيت ،موقع مستقبليات .** [↑](#footnote-ref-320)
320. **ـ المصدر نفسه .** [↑](#footnote-ref-321)
321. **ـ المصدر نفسه .,** [↑](#footnote-ref-322)
322. **ـ فيبي مار ووليم لويس : أمتطاء النمر تحدي الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة ،ترجمة عبد الله جمعة الحاج (مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،ط1 ، 1996 ،ص11 .** [↑](#footnote-ref-323)
323. **ـ المصدر نفسه ،ص،12 .** [↑](#footnote-ref-324)
324. **ـ أسماعيل صبري مقلد ،مصدر سبق ذكره ،ص 20** [↑](#footnote-ref-325)
325. **ـ د. خليل حسين : النظام العالمي ماضيا ومستقبلا منطق القوة بمفاهيم جديدة .** [↑](#footnote-ref-326)
326. **ـ مستقبل الشرق الاوسط في النظام العالمي الجديد ، انترنت موقع مستقبليات .** [↑](#footnote-ref-327)
327. **ـ تقرير مخابراتي ـأمريكا ستعيد رسم خارطة جديدة للشرق الاوسط . انترنت**  [↑](#footnote-ref-328)
328. **ـد.خليل الحديثي : الوسيط في التنظيم الدولي ،جامعة بغداد ،كلية العلوم السياسية ،1991 ،ص 51.** [↑](#footnote-ref-329)
329. **ـ د.اسماعيل صبري مقلد :العلاقات السياسية الدولية ،دراسة في الاصول والنظريات ،الكويت :منشورات ذات السلاسل ،ط5 ،1987 ،ص202** [↑](#footnote-ref-330)
330. **ـ المادة 41 ، 42، 51 ،من ميثاق الامم المتحدة.**  [↑](#footnote-ref-331)
331. **ـ اسماعيل صبري مقلد :العلاقات السياسية الدولية ،مصدر سبق ذكره ،ص 202** [↑](#footnote-ref-332)
332. **ـ روز ماري هوليس : الارهاب في الشرق الاوسط ،الوسائل والغايات ، مجلة المستقبل العربي (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،ع 274، 2001 ) ص10**  [↑](#footnote-ref-333)
333. **ـ ايان انطوني : الحد من انتشار الأسلحة في ظل البيئة الأمنية الجديدة ، مجموعة باحثين ،التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، معهد ستكهولم لأبحاث السلام الدولي ، الكتاب السنوي لمركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،2003،ص871.** [↑](#footnote-ref-334)
334. **ـ الطاهر الأسود :نشأة وتطو ستراتيجية الحروب الأستباقية ،انترنت**  [↑](#footnote-ref-335)
335. **ـ انظر نص الجزء الخاص بالشرق الاوسط من التقرير الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية بعنوان : الشرق الاوسط الاكثر أثارة للقلق 29/نيسان /2004 .موقع International Information Programs .** [↑](#footnote-ref-336)
336. **ـ المصدر نفسه .** [↑](#footnote-ref-337)
337. **ـ خطاب السفير ريتشارد هاس ،مدير قسم التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية الذي القاه في مجاس العلاقات الخارجية في واشنطن في 4 /كانون الثاني / 2002 ،انترنت**  [↑](#footnote-ref-338)
338. **ـ المصدر نفسه .** [↑](#footnote-ref-339)
339. **ـ المصدر نفسه .** [↑](#footnote-ref-340)
340. **(\*)كلية العلوم السياسية-جامعة النهرين** [↑](#footnote-ref-341)
341. **-انظر،د.رودني ويلسون:العلاقات التجارية بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي، التحديات والفرص. (ابو ظبي. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.2004). ص ص3-5. وكذلك، سيار كوكب الجميل: المجال الحيوي للخليج العربي – دراسة جيوستراتيجية. (ابو ظبي. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. 2003). ص ص11-31.** [↑](#footnote-ref-342)
342. **-د.خضر عباس عطوان: الخليج العربي والقطبية الدولية. مركز الدراسات القانونية والسياسية/ جامعة النهرين. شتاء 2005. ص ص2-3.** [↑](#footnote-ref-343)
343. **-انظر،كريستيان اولرشين:"تحديات البيئة الدولية عام 2020". شؤون خليجية (القاهرة). ع/49/2007. ص ص46-52. وكذلك، د.رفعت لقوشة:"نفط الخليج في إستراتيجية العالم اليوم". مجلة شؤون خليجية. ع/50/2007. ص56.** [↑](#footnote-ref-344)
344. **-انظر،وحيد عبد المجيد:" تدهور الوضع العربي بين الخرافة السياسية والمعطيات الواقعية".الحياة اللندنية.21/10/2007**

[**http://www.daralhayat.com/opinion/currents/10-2007/Item-20071020-bdbe0908-c0a8-10ed-00c3-e8c42edf799e/story.html**](http://www.daralhayat.com/opinion/currents/10-2007/Item-20071020-bdbe0908-c0a8-10ed-00c3-e8c42edf799e/story.html) [↑](#footnote-ref-345)
345. **-د.عبد الرضا علي اسيري:"معضلات الخلافة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي".مجلة شؤون خليجية. ع/48/ 2007. ص ص10-11.** [↑](#footnote-ref-346)
346. **-انظر مثلا،احمد يحيى:"دول مجلس التعاون الخليجي، البيئة الداخلية وآفاق الإصلاح". شؤون خليجية. ع/49/2007. ص ص61-71.** [↑](#footnote-ref-347)
347. **-انظر،مثلا،اشرف سعد العيسوي:"امن الخليج،قضايا شائكة وسيناريوهات مفتوحة". شؤون خليجية. ع/50/2007. ص96.** [↑](#footnote-ref-348)
348. **-انظر،مثلا،اشرف سعد العيسوي:"امن الخليج،قضايا شائكة وسيناريوهات مفتوحة". شؤون خليجية. ع/50/2007. ص ص98-103. وكذلك، إبراهيم عرفات:"قمة مجلس التعاون الـ 27، امن الخليج وتحديات التكامل الإقليمي". شؤون خليجية. ع/48/ 2007. ص ص91-92.** [↑](#footnote-ref-349)
349. **-ينتهي اللماني سفير جامعة الدول العربية السابق في العراق إلى أن التطرف الديني والسياسي أصبح أقوى مما كان عليه في أي وقت مضى، وبات اتساع نطاق أعمال التطهير، تشكل البيئة المناسبة لحرب أهلية، الموجودة فعلا. كما أن المأزق الدستوري وصل مداه، ويبدو انه بلا مخرج، بسبب أجواء الشك وعدم الثقة المفرطة بين الأطراف المعنية، وانتهى إلى ازدياد التفكك للائتلافات السياسية ولجبهات المقاومة. وهذا الأمر سهل ازدياد السرقة لموارد الدولة، وقدرها السفير بنحو 20 مليار دولار منذ العام 2003. انظر،مختار لماني:"الأزمة العراقية والجهود الضائعة". صحيفة الزمان (طبعة بغداد). ع/2781. 27/8/2007. ص15.** [↑](#footnote-ref-350)
350. **-انظر،فتوح صادق:"واقع التركيبة الطائفية في دول الخليج لعربي". مجلة شؤون خليجية. ع/47/2006. ص ص80-88.** [↑](#footnote-ref-351)
351. **-انظر مثلا،إبراهيم احمد عرفات: "البيئة الإقليمية، اتجاهات التغيير والسيناريوهات المحتملة". مجلة شؤون خليجية. ع/49/ 2007. ص ص73-79.** [↑](#footnote-ref-352)
352. **-د.خضر عباس عطوان:الخليج العربي ومستقبل القطبية الدولية. مرجع سابق. ص6.** [↑](#footnote-ref-353)
353. **-انظر،ريتشارد سوكولسكي وآخرون: امن الخليج العربي،تحسين مساهمات الحلفاء العسكرية. (ابو ظبي. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.2004). ص ص35-61.** [↑](#footnote-ref-354)
354. **-امل عبد اللطيف احمد:"الوفورات النفطية الخليجية". شؤون خليجية. ع/50/2007. ص ص90-92.** [↑](#footnote-ref-355)
355. **-طوال الفترة بين 2000-2005 أنفقت روسيا والصين واليابان والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مجتمعة على التسلح ما نسبته 73.7% من مجموع الإنفاق العالمي، انظر،**

**SIPRI year book 2006. ( Solna Sipri ,. 2006 ). PP :460-510.**

**واستحوذت على ناتج قومي نسبته 85.1% مقارنة بالناتج القومي العالمي. انظر،مثلا، تقرير التنمية البشرية 2006 (نيويورك. الأمم المتحدة. 2006 ) ص89.**

**وبلغت تبادلاتها التجارية ما نسبته 63.9% من الحجم الكلي للتبادل التجاري الدولي.**

**Munthly Bulletin of statistics.(N.y. U.N 2006 )pp.93-121.** [↑](#footnote-ref-356)
356. **-انظر،نعوم تشومسكي:العولمة والإرهاب. ترجمة د.حمزة المزيني. (القاهرة. مكتبة مدبولي.2003). ص ص121-153.** [↑](#footnote-ref-357)
357. **-نقلا عن زبيغينو بريجينسكي: رقعة الشطرنج الكبرى. ترجمة امل الشرقي. (عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1999) ص45.** [↑](#footnote-ref-358)
358. **-رغم ذلك علينا إدراك آن علاقات الولايات المتحدة بغيرها، وخاصة في المنطقة العربية تتسم بالتعقيد الأمر الذي يتطلب إدراكها وفهمها بدلالات عقلانية علمية وليس عبر الانتقادات الشخصية. د.حسين كنعان: مستقبل العلاقات العربية-الأمريكية. (بيروت. دار الخيال. 2005). ص ص9-11.** [↑](#footnote-ref-359)
359. **-Dr.Khudhur Abaas Atwan:"Gulf and Great Power Struggle and Ups and Downs of the International System between Unipolarity and Mulitpolarity”. In, The 15th international conference on Gulf which was held on 1-2 March, 2005.(Tehran). PP:471-476. <**[**http://www.amazonbooks.ir/ipis/Atwan.doc**](http://www.amazonbooks.ir/ipis/Atwan.doc)**>** [↑](#footnote-ref-360)
360. **-Michael Elliott :“The Limits of unity”. Time(N.Y). October 20,2001.pp:52.53.**  [↑](#footnote-ref-361)
361. **-مثلا تعاون دول أسيا الوسطى وباكستان في " التحالف الدولي ضد إرهاب دولة أفغانستان تحت حكم طالبان" جعلت النفوذ الأمريكي يصل إلى حدود الصين، الأمر الذي ينذر بتقاطع المصالح الأمريكية– الصينية.** [↑](#footnote-ref-362)
362. **-John Vinocur: “Europe’s Leading Nations use Afghan crisis to Enhance world Role". International Herald Tribune ( N.Y) oct 12,2001. p.6.** [↑](#footnote-ref-363)
363. **-يلاحظ مثلا،انه في اجتماع قيادات دول الاوبك في المملكة العربية السعودية نهاية تشرين الثاني 2007، لمناقشة السوق النفطية في ظرف ارتفاع الأسعار وزيادة الطلب، نقول لوحظ ان هذه الدول، وفيها نسبة تمثل عربية مهمة، لم تبلور بعد موقفا موحدا بشأن كيفية التعامل مع القوى الأخرى، او حتى مع السوق النفطية. وحتى في مجال التحاور مع المنتج الذي سيبقى مهما خلال العقد الحلي، روسيا، فالملاحظ فشل الدول العربية في الحوار معها. فتأكيداً لمصداقية إعلانها أنها الدولة الرائدة عالمياً في ضمان أمن الطاقة، قامت روسيا بإنتاج (9.9 مليون برميل يومياً) في 2007، وهي كمية تزيد بنحو (50 ألف برميل) على ما أنتجته المملكة العربية السعودية. ولذلك كان مفروضا على دول المنطقة إدارة «حوار ثنائي حول ملف الطاقة» مع روسيا. والأمر الصعب هو في القوى المنتجة للغاز، والتي تمثل فيه قطر البلد الثالث عالميا من حيث الإنتاج والتسويق، اذ لم تسفر مناقشاتها مع روسيا عام 2005 إلى اتفاق على تشكيل تكتل يضم المنتجين ويحفظ وينسق حقوقهم. انظر مثلا، عبد العزيز بن عثمان بن صقر:"بوتين في الخليج: نظرة تحليلية لأفق العلاقات الروسية- الخليجية". صحيفة الشرق الأوسط اللندنية**

[**http://www.asharqalawsat.com/leader.asp?section=3&issue=10306&article=406531**](http://www.asharqalawsat.com/leader.asp?section=3&issue=10306&article=406531) [↑](#footnote-ref-364)
364. **-اغلب التوقعات تنتهي إلى ظهور واضح للأقطاب المتعددة في العقد الثالث من هذا القرن. انظر مثلا، مجلس المخابرات القومي، مشروع سنة 2020:"رسم خريطة المستقبل العالمي". مجلة المستقبل العربي (بيروت). ع313/ 2005. ص ص46-48.** [↑](#footnote-ref-365)
365. **-President Bush’s FY 2006 Defense Budget, Dept of Defense. Feb7, 2005. www.defenselink.mil**  [↑](#footnote-ref-366)
366. **-Sipri Yearbook 2006. www.sipri.se** [↑](#footnote-ref-367)
367. **-فيكتور ليتوفكين:الدفاع الروسي المضاد للصواريخ ينتظر انتهاء مفعول سالت-2. الحياة اللندنية. 28/2/2007**

[**http://www.daralhayat.com/culture/media/02-2007/Item-20070227-043b7233-c0a8-10ed-00a0-2839b004b08f/story.html**](http://www.daralhayat.com/culture/media/02-2007/Item-20070227-043b7233-c0a8-10ed-00a0-2839b004b08f/story.html)

**وكذلك،انظر، د.خضر عباس عطوان:"خطوة نحو الاستقرار للتوازن الدولي". مجلة آراء (دبي). ع38/ 2007. ص25.** [↑](#footnote-ref-368)
368. **-انظر مثلا،لستر ثرو: المتناطحون. المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوربا وأمريكا، ترجمة د.محمد فريد.(ابو ظبي. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. ط2، 1996 ). وهذا لا ينف تعاونها، حيث ظهرت أشكال جديدة من العلاقات (اندماج الشركات الكبرى متعددة الجنسية) مثل اندماج شركةEXON وشركة Mobil عام1998 بـ (56مليار دولار)... إقامة تكتلات اقتصادية عابرة للقارات "الابيك، مشروع تكتل عبر الأطلسي...** [↑](#footnote-ref-369)
369. **-Thomas L.Friedman:“An Agenda for Improving U.S. standing in the Muslim World“. International Herald Tribune (N.Y). oct. 20,2001. P:3.**  [↑](#footnote-ref-370)
370. **-ترى الولايات المتحدة في تجاوب القوى الأخرى وتعاونها في الحملة ضد الإرهاب ما يمكن أن يحقق عدة نتائج:" عزل التنظيمات الإرهابية، التمهيد وتسهيل تقبل الأطراف الإقليمية الهامة، الهند، باكستان، إيران.. للدخول في هذا التحالف او دعم عملياته. وأخيرا تحجيم احتمالات حدوث حالات إرهاب مستقبلية متقدمة تعتمد على استخدام تقنيات عالية التطور.. ولضمان تحقيق هذا المشهد اقتضى الحال عدم إحراج هذه القوى خاصة الصين وروسيا بتنفيذ سياسات أمريكية لا تتفق مع مصالحهما. مثلا تنفيذ سياسات الدرع الصاروخي دون اخذ رأيهما ومصالحهما قد يدفع بهما إلى اتخاذ مواقف غير مرغوبة للولايات المتحدة".**

**Philip H.Gordon and Michael O'Hanlon:“September 11, verdict, yes to Missile Defense. But Don’t Alienate Russia or China“. Los Angeles Times.(Washinjton). oct. 17,2001.** [↑](#footnote-ref-371)
371. **-د.خضر عباس عطوان: الخليج ومستقبل القطبية الدولية. مرجع سابق. ص9.** [↑](#footnote-ref-372)
372. **-Richard Reeves:“Mission Impossible. Security Tall Building Against Terrorism“. International Herald tribune (N.Y). oct 20,2001. P.7**  [↑](#footnote-ref-373)
373. **-Jim Hoagland:“Aforce For change in societies that have given up on the world“. International Herald Tribune. oct 11,2001. p;7.**  [↑](#footnote-ref-374)
374. **-انظر،صموائيل هنتغتون:صدام الحضارات:إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب. (دار الطبع ومكان الطبع بلا. 1998).** [↑](#footnote-ref-375)
375. **-جون جرايالكس ارباتوف:صراع الحضارات والنظام العالمي المثالي.سوء فهم للحاضر. ترجمة وعرض مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، العدد 133. 1998. ص329.** [↑](#footnote-ref-376)
376. **-وينتهي البعض إلى ان الصراعات بين القوى الكبرى في المنطقة قد تشكل بمجموعها تحديا سياسيا واقتصاديا واستراتيجيا أكثر منه كونها قد تتوجه نحو الصراعات المسلحة. انظر، كريستيان اولرشين: "تحديات البيئة الدولية عام 2020". شؤون خليجية. ع/49/2007. ص54.** [↑](#footnote-ref-377)
377. **-بمعنى انها تتناول طرف/قضية يتوقع ان يكون/تكون مصدراً لتهديد الولايات المتحدة. وفي سياقه تلجأ نحو إزالة حالات مقاومة للمصالح والسياسات الأمريكية في مراحل مبكرة. انظر، د.خضر عباس عطوان:" رؤية مستقبلية للإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق". فصلية شؤون الأوسط (بيروت). ع/126/ 2007. ص34.** [↑](#footnote-ref-378)
378. **-Dr.Khudhur Abaas Atwan:"Gulf and Great Power Struggle and Ups and Downs of the International System between Unipolarity and Mulitpolarity". Op.Cit. PP:487-488.** [↑](#footnote-ref-379)
379. **-James M.Lindsay: "The new Paristanship.the Changed politics of American Foreign Policy". U.S. Foregeign Policy Agenda sept, 2000. http: //www brook.edu.**  [↑](#footnote-ref-380)
380. **-Michael Elliott :“Son of the new world order“.Time (N.Y), oct 15,2001. p:72.** [↑](#footnote-ref-381)
381. **-Dr.Khudhur Abaas Atwan.Op.Cit. PP:489-490.** [↑](#footnote-ref-382)
382. **-يحلل هذه العلاقة الكاتب والمفكر نعوم تشومسكي، عند تحليله لنزعة التدخل العسكري تحت ذرائع إنسانية، فيشير إلى ان من يصنع أعراف (قواعد) إدارة العلاقات الدولية هم الشمال، او الغرب (الولايات المتحدة)… واما المخلون بتلك القواعد فهم الجنوب، العالم النامي… وهذا تقسيم محمل بشحنة أيديولوجية كثيفة. والطرفان مختلفان في تفسير أعراف التدخل المبرر. ويجري النظر إلى القضايا الدولية اليوم عبر مصفاة من صنع دول الشمال، الغرب (الولايات المتحدة)… تسمح برؤية الأفعال غير المنضبطة التي ترتكبها دول الجنوب، او النامية عبر عدسة مكبرة، في حين تحجب الصور غير المرغوب في عرضها، مثلا، أفعال تركيا نحو أكرادها... وعلاقات القوى تسمح ببقاء تفسير دول الشمال، الغرب (الولايات المتحدة)... امام المعاينة، في حين لا يجد تفسير دول الجنوب، النامية مجالا للتقبل. انظر د.نعوم تشومسكي: النزعة الإنسانية العسكرية الجديدة. ترجمة ايمن حنا حداد ( بيروت، دار الآداب، 2001) ص22** [↑](#footnote-ref-383)
383. **-انظر،غسان شربل:" مظلة للحوار والاستقرار".الحياة اللندنية. 30/10/2007**

[**http://www.daralhayat.com/opinion/editorials/10-2007/Item-20071029-ed70aed0-c0a8-10ed-0004-6136b67f9489/story.html**](http://www.daralhayat.com/opinion/editorials/10-2007/Item-20071029-ed70aed0-c0a8-10ed-0004-6136b67f9489/story.html) [↑](#footnote-ref-384)
384. **-ان اية انحسار في القوى الأمريكية قد يعني تقدما نسبيا لصالح دول المنطقة وقضاياها، اذا ما أحسنوا استثمار هكذا فرصة. وهذا يتطلب الارتقاء بالاستجابة الحضارية إلى مستوى التحديات، فضلا عن رؤية موضوعية وواقعية للتوازنات الدولية … فمنذ أكثر من عقد، بدون شك، الولايات المتحدة هي القوة الأكثر سيطرة على العالم. لكن من المهم معرفة، وبأسلوب موضوعي، هل هو حقيقة ثابتة ونهائية، ام انها حقيقة قابلة للتغيير؟ ان احتمالات التغيير موجودة، ويتطلب ذلك ليس نشدان المستقبل، بل دحض الأسطورة الأمريكية ومقاومتها، حتى يصبح الحديث في الخيارات الأخرى ممكنا. ويكمل ذلك، ان استمرار الولايات المتحدة في سياسات الهيمنة على العالم ستدفع إلى بروز واستنهاض معارضة قوية لها، تعمد إلى إعادة تعريف مصالح الأطراف الأخرى في وجه المصالح الأمريكية، اذا لم تذهب الولايات المتحدة إلى تبني سياسات غير عدائية لمصالح تلك الأطراف. كما ان بقاء الأحادية القطبية يجافي منطق الأشياء في الطبيعة التي تتحدث عن وجود الشيء ونقيضه في الحياة، وبين الجوامد والأفكار.** [↑](#footnote-ref-385)
385. **-تقرير:"الوجود العسكري الأمريكي في البحرين".شؤون خليجية. ع44/2006. ص219.** [↑](#footnote-ref-386)
386. **-انظر مثلا،د.منعم صاحي العمار:"العراق،استقراء الخيارات الإستراتيجية في ضوء المنظومة الأمنية الخليجية". صحيفة الصباح (بغداد)، ملحق آفاق إستراتيجية. العدد 789. 18اذار 2006. ص7.** [↑](#footnote-ref-387)
387. **-انظر،د.خضر عباس عطوان:"النظام السياسي في العراق،قراءة في تأثير البيئة الدولية". فصلية إيران والعرب (بيروت).ع9/2004.. ص ص 19-26.** [↑](#footnote-ref-388)
388. **-مصطفى عبد العزيز مرسي:"البعد الأمريكي في أزمة الملف النووي الإيراني". صحيفة الحياة اللندنية. 29 ايار 2006.**

**<http://www.daralhayat.com/opinion/05-2006/Item-20060528-7c379e83-c0a8-10ed-0114-fc366c2e9da4/story.html>** [↑](#footnote-ref-389)
389. **-سيار كوكب الجميل:المجال الحيوي للخليج العربي،مرجع سابق. ص ص42-45.** [↑](#footnote-ref-390)
390. **-د.احمد ثابت:"النزعة الإمبراطورية الأمريكية وإعادة هيكلة الوطن العربي". شؤون عربية (القاهرة). ع21/2005. ص ص63-72.** [↑](#footnote-ref-391)
391. **-توماس فريدمان:"ملف بغداد-طهران-واشنطن..، حتى لا ندفن رؤوسنا في الرمال". الشرق الأوسط اللندنية**

**<http://www.asharqalawsat.com/leader.asp?section=issue=9972&article=353681&search&النووي20%ايران%ملف=state=true** [↑](#footnote-ref-392)
392. **-Barry Rubin: ”Reality Bites, the Impending Logic of Withdrawal from Iraq”. The Washington Quarterly (Washington), Spring 2005. PP:76-80.** [↑](#footnote-ref-393)
393. **-جيم هوغلاند:"رهان بوش على إيران". الشرق الأوسط اللندنية**

**<http://www.asharqalawsat.com/leader.asp?section=3&issue=10051&article=366762** [↑](#footnote-ref-394)
394. **-انظر مثلا،د.منعم صاحي العمار:"العراق،استقراء الخيارات الإستراتيجية في ضوء المنظومة الأمنية الخليجية". مرجع سابق. ص7.** [↑](#footnote-ref-395)
395. **-انظر،تغريد راشد الملا ومحمد معوض إبراهيم:"صورة الشخصية العراقية في صحف الكويت اليومية، دراسة في تحليل المضمون". مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (الكويت). ع/115، 2004. ص ص397-420.** [↑](#footnote-ref-396)
396. **-عيد بن مسعود الجهني:" قمة جابر ومعادلة القوة في الأمن القومي الخليجي". الحياة اللندنية. 9/12/2006.**

[**http://www.daralhayat.com/opinion/12-2006/Item-20061208-6376fb72-c0a8-10ed-019f-76a5331a0572/story.html**](http://www.daralhayat.com/opinion/12-2006/Item-20061208-6376fb72-c0a8-10ed-019f-76a5331a0572/story.html) [↑](#footnote-ref-397)
397. **-محمد عبده:"الحدود العراقية الكويتية،عقبة في طريق عودة العلاقات بين البلدين". مجلة شؤون خليجية. ع44/2006. ص ص135-137.** [↑](#footnote-ref-398)
398. **-انظر مثلا،د.منعم صاحي العمار:"العراق،استقراء الخيارات الإستراتيجية في ضوء المنظومة الأمنية الخليجية". مرجع سابق. ص7.** [↑](#footnote-ref-399)
399. **(\*) مركز الدراسات الدولية- جامعة بغداد** [↑](#footnote-ref-400)
400. **(\*\*)مركز الدراسات الدولية- جامعة بغداد** [↑](#footnote-ref-401)
401. **احمد حجاج ، التنافس الدولي على افريقيا – الصين تعيد اكتشاف افريقيا ، السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مؤسسة الاهرام ، العدد 163 ، 2006 ، ص 138 . وللمزيد من التفاصيل عن انفتاح الصين في علاقاته الدولية مع دول العالم ينظر : وليد سليم عبد الحي ، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010 ، الامارات العربية المتحدة : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،2000 .وايضاً : عبد العزيز حمدي عبد العزيز ، التجربة الصينية – دراسة ابعادها الايديولوجية والتاريخية والاقتصادية ، القاهرة : ام القرى للطبع والنشر والتوزيع ، 1997 .** [↑](#footnote-ref-402)
402. **المصدر نفسه ، ص 139 .** [↑](#footnote-ref-403)
403. **اياد عبد الكريم مجيد ، القمة الصينية الافريقية وافاقها المستقبلية ، المرصد الدولي ، جامعة بغداد – مركز الدراسات الدولية ، العدد 3 ، ص 107 .** [↑](#footnote-ref-404)
404. **رضا محمد هلال ، الوجود الاقتصادي الصيني في افريقيا : الفرص والتحديات ، السياسة الدولية ، العدد 163 ، ص ص 142 – 143 .** [↑](#footnote-ref-405)
405. **المصدر نفسه ، ص ص 143 – 144 .** [↑](#footnote-ref-406)
406. **جورج ثروت فهمي، العلاقات الصينية الافريقية… شراكة اقتصادية دون مشروطية سياسية، السياسة الدولية، العدد 167 ، 2007 ، ص 89 .** [↑](#footnote-ref-407)
407. **النص الكامل لكلمة رئيس مجلس الدولة الصيني في مراسم افتتاح المؤتمر الوزاري الثاني لمنتدى التعاون الصيني – الافريقي .**

 **http :// arabic.people.com.cn** [↑](#footnote-ref-408)
408. **رضا محمد هلال ، الوجود الاقتصادي الصيني في افريقيا … ، مصدر سابق ، ص 144 .** [↑](#footnote-ref-409)
409. **الرئيس الصيني يبدأ جولة افريقية. http:// news.bbc.co.uk/hi/arabic/news** [↑](#footnote-ref-410)
410. **رئيس مجلس الدولة الصيني يزور سبع دول افريقية . http :// arabic.people.com** [↑](#footnote-ref-411)
411. **رضا محمد هلال ، الوجود الاقتصادي الصيني في افريقيا … ، مصدر سابق ، ص 144 .** [↑](#footnote-ref-412)
412. **جورج ثروت فهمي ، العلاقات الصينية الافريقية …، مصدر سابق ، ص 89 .** [↑](#footnote-ref-413)
413. **رضا محمد هلال ، الوجود الاقتصادي الصيني في افريقيا … ، مصدر سابق ، ص 144 .** [↑](#footnote-ref-414)
414. **احمد حجاج ، التنافس الدولي على افريقيا … ، مصدر سابق ، ص 139 .** [↑](#footnote-ref-415)
415. **طارق عادل الشيخ ، الصين وتجديد سياستها الافريقية ، السياسة الدولية ، العدد 156 ، 2004 ، ص 154 .** [↑](#footnote-ref-416)
416. **رضا محمد هلال ، الوجود الاقتصادي الصيني في افريقيا … ، مصدر سابق ، ص 142 .** [↑](#footnote-ref-417)
417. **طارق عادل الشيخ ، الصين وتجديد سياستها الافريقية ، مصدر سابق ، ص 152 .** [↑](#footnote-ref-418)
418. **القلق الامريكي من الصين ينتقل لافريقيا ، تقرير واشنطن ، العدد 85 ، 2006 ، http://www.taqrir.org** [↑](#footnote-ref-419)
419. **(\*)منتدى التعاون الصيني الافريقي : هو الية جماعية للتشاور بين الصين والدول الافريقية وهو الاول من نوعه في تاريخ العلاقات الصينية الافريقية . وهو تحرك اساسي موجه الى المستقبل اتخذه كلا الجانبين في سياق التعاون بين الجنوب والجنوب للسعي الى التنمية المشتركة في ظل الوضع الدولي الجديد .** [↑](#footnote-ref-420)
420. **طارق عادل الشيخ ، الصين وتجديد سياستها الافريقية ، مصدر سابق ، ص 154 .** [↑](#footnote-ref-421)
421. **خلفية منتدى التعاون الصيني الافريقي . http :// arabic.people.com.cn** [↑](#footnote-ref-422)
422. **رضا محمد هلال ، الوجود الاقتصادي الصيني في افريقيا … ، مصدر سابق ، ص 143 .** [↑](#footnote-ref-423)
423. **جورج ثروت فهمي ، اوربا وافريقيا … استراتيجية جديدة للتنافس ، السياسة الدولية ، العدد 163 ، 2006 ، ص 155 .** [↑](#footnote-ref-424)
424. **القلق الامريكي من الصين ينتقل لافريقيا ، مصدر سابق .** [↑](#footnote-ref-425)
425. **الصين تقدم مساعدات لعدد 53 دولة افريقية دون شروط سياسية ، http :// arabic.people.com.cn** [↑](#footnote-ref-426)
426. **طارق عادل الشيخ ، الصين وتجديد سياستها الافريقية ، مصدر سابق ، ص ص 153 – 154 .** [↑](#footnote-ref-427)
427. **رضا محمد هلال ، الوجود الاقتصادي الصيني في افريقيا … ، مصدر سابق ، ص ص 144 – 145 .** [↑](#footnote-ref-428)
428. **التعاون التجاري والاقتصادي الافريقي سيكون مربحا للجميع ، htttp://www.arabic.xinhuanet.com/arabic** [↑](#footnote-ref-429)
429. **جورج ثروت فهمي ، العلاقات الصينية الافريقية …، مصدر سابق ، ص 89 .** [↑](#footnote-ref-430)
430. **وليد عبد الحي ، العلاقات الصينية العربية ، المستقبل العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 322 ، 2005 ، ص 52 .** [↑](#footnote-ref-431)
431. **خالد حنفي علي ، النفط الافريقي بؤرة جديدة للتنافس الدولي ، السياسة الدولية ، العدد 164 ، 2006 ، ص 89 .** [↑](#footnote-ref-432)
432. **المصدر نفسه ، ص 89 .** [↑](#footnote-ref-433)
433. **جورج ثروت فهمي ، العلاقات الصينية الافريقية …، مصدر سابق ، ص 89 .** [↑](#footnote-ref-434)
434. **ون : الصين تقدم مساعدات لافريقيا دون شروط سياسية ، . http :// arabic.people.com.cn** [↑](#footnote-ref-435)
435. **رئيس مجلس الدولة الصيني : الصين سوف تزيد المساعدات الى افريقيا في اطار منتدى التعاون ، . http :// arabic.people.com.cn** [↑](#footnote-ref-436)
436. **انعقاد منتدى التعاون الصيني – الافريقي للشباب في بكين ، . http :// arabic.people.com.cn** [↑](#footnote-ref-437)
437. **مصطفى عبد الحافظ ، الصين ودبلوماسية الصحة في افريقيا ، السياسة الدولية العدد 163 ، 2006 ، ص 141 .** [↑](#footnote-ref-438)
438. **جورج ثروت فهمي ، العلاقات الصينية الافريقية …، مصدر سابق ، ص 89 .** [↑](#footnote-ref-439)
439. **احمد حجاج ، التنافس الدولي على افريقيا… ، مصدر سابق ، ص 139 .** [↑](#footnote-ref-440)
440. **جورج ثروت فهمي ، العلاقات الصينية الافريقية …، مصدر سابق ، ص 89 .وايضا : - وزير الخارجية : جولة رئيس مجلس الدولة الصيني مثمرة . . http :// arabic.people.com.cn** [↑](#footnote-ref-441)
441. **احمد حجاج ، التنافس الدولي على افريقيا… ، مصدر سابق ، ص 139** [↑](#footnote-ref-442)
442. **Hari Sharan Chhabra , South Africa Foreign Policy , New Delhi , puplished by Africa publication , 1997 ,p.p177-178** [↑](#footnote-ref-443)
443. **ANC, Foreign Policy Perspective in aDemocratic South Africa1994 , http://www.ANC.org.za** [↑](#footnote-ref-444)
444. **Hari Sharan Chhabra , South Africa Foreign Policy,p.p179-180-181-182** [↑](#footnote-ref-445)
445. **Ibid , p.p 183-184** [↑](#footnote-ref-446)
446. **Ibid , p.p 184-187** [↑](#footnote-ref-447)
447. **Ibid,p.p 188-189-190** [↑](#footnote-ref-448)
448. **احمد حجاج ، التنافس الدولي على افريقيا ، مصدر سابق ، ص 139 .** [↑](#footnote-ref-449)
449. **Hari Sharan Chhabra , op.cit ,p.p 192- 193.** [↑](#footnote-ref-450)
450. **الشيماء علي عبد العزيز ،جنوب افريقيا مابعد مانديلا ،مجلةالسياسية الدولية ، العدد 132 ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1998 ، ص 211 .** [↑](#footnote-ref-451)
451. [**http://www.Foreign.gov**](http://www.Foreign.gov)**.Asia,** [↑](#footnote-ref-452)
452. **Hari Sharan Chhabra , op.cit ,p.196** [↑](#footnote-ref-453)
453. **وزير الخارجية الصيني يزور جنوب افريقيا لاجراء محادثات حول قضايا افريقية . http :// arabic.people.com** [↑](#footnote-ref-454)
454. **محادثات بين الصين وجنوب افريقيا في بريتوريا http :// arabic.people.com** [↑](#footnote-ref-455)
455. **رئيس مجلس الدولة الصيني : الصين لاتسعى لتحقيق مصالح انانية في افريقيا . وايضاً : الصين وجنوب افريقيا توقعان 13 اتفاقاً للتعاون . http :// arabic.people.com.cn** [↑](#footnote-ref-456)
456. **وزير الخارجية : جولة رئيس مجلس الدولة الصيني مثمرة . وايضاً : الصين وجنوب افريقيا توطدان العلاقات من اجل مصلحة العالم النامي . . http :// arabic.people.com.cn** [↑](#footnote-ref-457)
457. **جولة رئيس مجلس الدولة الصيني في افريقيا تعزز الاستثمارات الثنائية . http :// arabic.people.com.cn** [↑](#footnote-ref-458)
458. **رئيس مجلس الدولة الصيني يعقد مؤتمرا صحفيا في القاهرة . http :// arabic.people.com.cn** [↑](#footnote-ref-459)
459. **طارق عادل الشيخ ، الصين وتجديد سياستها الافريقية ، مصدر سابق ، ص ص 156 – 157 .** [↑](#footnote-ref-460)